التقرير الاستراتيجي السنوي العاشر 10

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

2024

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية

الجزء الثالث

شمال إفريقيا والقرن الإفريقي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي السنوي العاشر 10

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2024

الجزء الثالث

شمال إفريقيا والقرن الإفريقي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/ STG.CENTER CenterSTG

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي السنوي (10)

تقرير عام 2024

الاصدار العاشر 2025

الطبعة الأولى

إشراف عام

أ. محمد سالم الراشد

الإشراف التنفيذي

د. أشرف الشوبري

تحرير

أ. فايز الجولاني

فريق العمل والمتابعة

بلال مصطفى دياب

الإخراج الفني

مصطفى الغول

Stgcenter.org

info@stgcenter.org

@STG.CENTER

@stg.center

@stg.center

@Stg_center

+905535152346

+902125156875

+902126213555

حقوق الطباعة والنشر والتوزيع محفوظة لجمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
الأبحاث والتقارير لا تعبر بالضرورة عن رأي مجموعة التفكير الاستراتيجي

بسم الله الرحمن الرحيم

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من نحن :

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي هي جمعية نفع عام مستقلة وغير ربحية مسجلة في تركيا، وتأسست عام 2014 بهدف دعم التعليم والتفكير والتدريب والبحث العلمى والإبداعى والابتكارى والاستراتيجي وتطوير الخبرات والمواهب الفكرية والتعليمية والثقافية في الدراسات الجامعية والعليا ودراسات علوم المستقبل وإقامة النشاطات التعليمية والتدريبية والتأهيلية في المجالات الثقافية والعلمية بما يخدم تطوير وتنمية المجتمع وتقديم الأبحاث والاستشارات لإيجاد حلول سليمة للمشاكل والتحديات والتنبؤ بالمستقبل وتطوير التنسيق مع الجامعات والهيئات التعليمية ومراكز البحث ، وتوجيه الإنتاج المعرفي والتعليم الاستراتيجي وفقاً لذلك، وتنشئ المؤسسات والأوقاف والمعاهد والمدارس وبرامج تأهيل الشباب في التعليم الاستراتيجي وعلوم المستقبل، وتطرح المبادرات وفقاً لهذا الغرض.

الرؤية :

مجموعة رائدة في التفكير والتعليم الاستراتيجي في المنطقة العربية والإسلامية.

الرسالة:

تطوير مستوى الوعي والتفكير الاستراتيجي من خلال التعليم الاستراتيجي وبناء القدرات، وتوفير وتنسيق وتوجيه الإنتاج المعرفي ودراسات تقدير الموقف والاستشارات لمختلف الجهات الرسمية والمؤسسات والأفراد في نطاق المنطقة العربية والإقليمية، بما يسهم في التعامل مع الأزمات والأوضاع الراهنة وكذا الإسهام في صناعة مستقبل أفضل.

الأهداف:

- تنسيق وتشبيك ونقل الخبرات بين مراكز البحوث والتفكير ..
- إعداد ونشر تحليل وتقرير استراتيجي دوري لحالة المنطقة.
- الإسهام في دعم القرار والتخطيط بالمنطقة ..
- إعداد مشروع فكري حضاري جامع لصناعة المستقبل العربي.
- نشر الإنتاج الفكري والمعرفي.
- تنمية العلاقات الخارجية مع الجهات ذات الصلة .
- تطوير بروتوكولات العمل مع الجامعات
- فتح أقسام التعليم الاستراتيجي في الجامعات
- تطوير مقررات جديدة في التعليم الاستراتيجي
- استكمال منصة للمنح الدراسية
- إنشاء معهد شامل للتعليم الاستراتيجي وعلوم المستقبل
- توفير مختصين محترفين في مجال الإدارة الاستراتيجية.
- تطوير وتأهيل الشباب والطلاب في مجالات الوعي الاستراتيجي.

التقرير الاستراتيجي
2024

شمال إفريقيا
والقرن الإفريقي

الفهرس

الرقم	المحتويات	الكاتب	ص
1	المقدمة	أ. محمد سالم الراشد رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي	9
2	مصر في 2024 .. اقتصاد حرب وبيئة إقليمية مشتعلة	مجموعة التفكير الاستراتيجي د. محمد سليمان الزواوي	11
3	التقرير الإستراتيجي إقليم القرن الإفريقي 2024	مركز دراسات القرن الإفريقي أ – عبد الله إسماعيل آدم د – إدريس محمود حسب الله أ – طاهر محمد علي	34
4	الحالة التونسية : محاولة في القراءة والاستشراف	مجموعة التفكير الاستراتيجي د. راضوان الخميري	69
5	التقرير الاستراتيجي الحالة الجزائرية 2024	مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية	125
6	حالة المغرب 2024	مجموعة التفكير الاستراتيجي أ. محمد الهلالي	153
7	السياق الاستراتيجي للأزمة الليبية	مديرمركز بيان للدراسات د.نزار كريكش	206
8	السودان: بين مخاطر الانقسام والفشل المؤسسي	مجموعة التفكير الاستراتيجي د. مهدي دهب حسن دهب	223
9	موريتانيا في 2024. تحولات هادئة في مسار سياسي مستقر	مجموعة التفكير الاستراتيجي أ. محمد سالم	256

مقدمة

الحمد لله رب العالمين.. «علم الإنسان ما لم يعلم».

كان العام 2024 عاصفاً بالمتغيرات، بل عامراً بالتحولات الإقليمية، التي يُرجّح أن يعقبَها تداعياتٌ وتأثيراتٌ مُهمَّة في رسم ملامح المنطقة للفترة القادمة.

حيث اتسمت التحالفات والاصطفافات الإقليمية بحالة عالية من السيولة، وتأثرت أوزان القوى الإقليمية الرئيسية، ارتفاعاً وانخفاضاً. وشهدت الحالة الإقليمية اهتزازات شديدة، وأبرزها: تواصل معركة طوفان الأقصى وتصاعدها طوال العام المنصرم..

وأعقبتها ارتدادات وتفاعلات قوية أفضت إلى تغيير جذريٍّ للواقع السياسي في سوريا.. وتغيير سياسي وعسكري مؤثر في لبنان؛...

وبرزت النزعة التوسعية للكيان الصهيوني باتجاه الجغرافيا السورية واللبنانية، خلال العام 2024، مستغلة تراجع النفوذ الإيراني، بفعل الضربات التي تعرضت لها أطراف محور المقاومة. فيما عزّزت تركيا حضورها الإقليمي، وبدأت تتبلور ملامح حالة إقليمية واصطفاف جديد، يسعى للتغيير وتحريك المياه الراكدة في المنطقة.

وخلافاً لتوجُّهات سياسية أمريكية اعتمدتها خلال السنوات الماضية، وتقوم على التهدئة وخفض التصعيد وعدم الانخراط في صراعات المنطقة؛ وجدت الولايات المتحدة نفسها غارقة في معركة طوفان الأقصى وتداعياتها حتى الأذنين، فيما انحسر النفوذ الروسي في الإقليم، بفعل استنزافه عسكرياً في أوكرانيا، وانشغاله -استتباعاً- عن قضايا المنطقة.

وكما أنه استمرّت دول خليجية في تأثيرها علي معادلات التوافق الإقليمي ومركزيتها في اداء ء دور مؤثر في سياسات المنطقة فقد استعادت المملكة العربية السعودية دورها في القضايا الاقليمية وكان لقطر دور مؤثر في مفاوضات صراع طوفان الاقصي وتحرير سوريا

لكن من جهة اخري مازالت الملفات الساخنة في المنطقة العربية في ليبيا وتونس والسودان واليمن جامدة بين الحل السياسي والاحتراب الداخلي

وشكلت تلك الحالة تراجعا كبيرا لحالة التماسك العربي وجذرت التشرذم امام الكيان الصهيوني والدول ذات المصالح في هذه المنطقة

مقدمة

وفيما استعاد التيار الإسلامي الجهادي دوره في إسقاط النظام السوري مما سيساهم في المزيد من عافية التيار الإسلامي العام خلال العام الماضي، وحقق تقدّما في العديد من المواقع، وبرز دور الكيانات والفواعل الإقليمية ما دون الدولة، ولعبت أدواراً مؤثرة فاقت في كثير من الأحيان أدوار الدول وتأثيرها في مجريات الأحداث في المنطقة.

فيما تذبذب حالة النمو والتعافي الاقتصادي للمنطقة العربية بشكل عام

يقف التقرير الاستراتيجي للعام العاشر (2024)، تواليا، على أبرز الملامح الإقليمية، وعلى المتغيّرات المؤثرة في تشكّلها، ويستشرف ملامح الحالة الإقليمية للعام 2025. كما يقف على المتغيرات القُطْرِيَّة والإقليمية والدولية... ويحلل تفاعلاتها.. ويستشرف مآلاتها.

ويسرنا في جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي، أن نضع بين يدي الجمهور العربي والنخب والباحثين والمتخصصين، تقريرَنا الاستراتيجي العاشر؛ الذي أنتجه مجموعة من الخبراء والباحثين أصدقاء الجمعية ومراكزها في المجموعة، وهو جهد تشاركي يسعى لتطوير أفق التفكير والوعي الاستراتيجي لدى قطاعات الشباب وجمهور المتخصصين والباحثين في الجامعات والمراكز البحثية في المنطقة العربية، إضافة إلى مجموعة كبيرة من الأنشطة والمشاريع والمبادرات والمخيمات والدورات التي قامت بها الجمعية لإيجاد بيئة وعي استراتيجي وازنة، في تهيئة جيل من الشباب العربي والإسلامي، ليقوم بدور في تنمية البلدان والأوطان بوعي واتزان أمام فوضى المستجدات والمتغيرات الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية التي تضرب المنطقة بعواصفها.

وأخيراً أتقدم بجزيل الشكر لجميع الإخوة الباحثين الذين قاموا بإنتاج هذا التقرير وللإخوة الذين تابعوا خطة تنفيذ هذا التقرير في الجمعية، والذي يتمثّل في 5 إصدارات رئيسية (تقرير الحالة العربية (3 أجزاء) - تقرير الحالة الإقليمية والدولية - تقرير الحالة العامة).

متمنياً لجميع الباحثين، والمتابعين، والقراء، والمؤسسات الأهلية والحكومية، أن يَستفيدوا أجمعون من هذا التقرير السنوي، وأن يخيّم السلام والأمان في ربوع الأوطان والأبدان، بحفظ الرحمن الكريم المنان.

محمد سالم الراشد
رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي

مصر في 2024..
اقتصاد حرب
وبيئة إقليمية مشتعلة

د.محمد سليمان الزواوي

محاضر بمعهد الشرق الأوسط بجامعة سكاريا التركية

ملخص

استمرت الدولة المصرية في العام الماضي في معاناتها الاقتصادية، لأسباب داخلية تتعلق بالسياسات الاقتصادية وأولويات السلطة الحالية، إضافة إلى أسباب خارجية متعلقة بالحروب العالمية والإقليمية وموجة التضخم وارتفاع أسعار السلع والغذاء والطاقة حول العالم. كما أثر ذلك التخبط الاقتصادي، الذي تقوده عملية استدانة محمومة بالتوازي مع بيع لأصول وأراضي الدولة، على رضا المواطن وعلى التماسك المجتمعي، فقد ازدادت حالات الاعتراض على السياسات الاقتصادية على مواقع التواصل الاجتماعي، وتجرأ الكثيرون على انتقاد السلطة في ظاهرة غير مسبوقة منذ عقد من السلطوية العسكرية، كما ازدادت حالات السخط بين رجال الأعمال الذين رأوا منافسة مؤسسات الدولة لهم في قطاع الأعمال والإنشاءات، كما أدى نقص العملة الصعبة إلى انقطاعات متكررة في الكهرباء أثرت على المواطنين وعلى الصناعات على حد سواء. كما أن تحولات البيئة الإقليمية في صورة غير مواتية للدولة المصرية، والتي كان آخرها التصعيد على الجبهة اللبنانية والسورية من قبل الكيان الصهيوني من جهة، وكذلك وصول المعارضة المسلحة التي يسيطر عليها الإسلاميون إلى السلطة في دمشق، فيما بدا أن القاهرة عاجزة عن التدخل في المسار السوري، في الوقت الذي تتنافس فيه مختلف القوى الإقليمية، الخليجية وتركيا، على التواصل مع السلطة الجديدة وإعادة بناء البلاد وتدشين تحالفات معها من أجل عدم سقوط دمشق مرة أخرى في الفلك الإيراني.

كما مثلت ساحة البحر الأحمر تحديًا جديدًا للأمن القومي المصري بالتصعيد الحوثي المدعوم إيرانيًا ضد الكيان الصهيوني، وأثر ذلك على الملاحة في قناة السويس وتراجع عائداتها الدولارية، بما يعمق الأزمة الاقتصادية المصرية. كما جاءت تصريحات الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب لتثير جدلاً بشأن نواياه في منطقة الشرق الأوسط، التي هدد بتحويلها إلى جحيم في حال عدم تسليم الأسرى الأمريكيين في غزة، كما صرح بأن إسرائيل قد ضاقت عليها مساحتها وبحاجة إلى أراض جديدة، وكلا التصريحين يهددان

بمزيد من الاشتعال في الجوار المصري، الذي يبدو أنه فضل السياسة الانعزالية والانكفاء على الذات في الوقت الذي كانت تباد فيه غزة، وغض الطرف عن المسئولية الأخلاقية التاريخية للدولة المصرية تجاه غزة على وجه التحديد التي كانت تحت السيطرة المصرية حتى هزيمة 1967.

مقدمة

مرت مصر كمثيلاتها من دول العالم الثالث بظروف صعبة في العام المنصرم، نتيجة لعدة ظروف دولية وإقليمية، أدت إلى ارتفاع عالمي في أسعار السلع والخدمات والطاقة والتضخم الاقتصادي، ساهمت فيه الحرب الروسية الأوكرانية وكذلك العدوان الإسرائيلي على غزة، فيما تجلت أحداث كبرى في نهاية العام متمثلة في قدرة المعارضة السورية المسلحة على الإطاحة بنظام بشار الأسد، وهو ما مثل أوضاعا صعبة لعدد من الدول في الإقليم، وعلى رأسها الدولة المصرية التي تخطى عدد سكانها المائة مليون نسمة. وفي ذلك تلك الأوضاع فإن سوء الإدارة السياسية والاقتصادية للبلاد أدت إلى تفاقم تلك المشكلات، بعدم وجود أولوية للمواطن في خطط الحكومة واللجوء إلى تنفيذ مشروعات تتطلب إنفاقًا عاليًا ولا تحقق عائدات قصيرة الأمد، بالإضافة إلى ما قيل أنه «بناء دولة جديدة» في الصحراء متمثلة في العاصمة الإدارية الجديدة، بإنفاق على بنية تحتية وإنشاء مبان حكومية باهظة التكلفة، بالإضافة إلى المشروعات التي ثار حولها الكثير من الجدل مثل مشروع المونوريل أو القطار المعلق في الصحراء، فيما تساءل الكثيرون عن جدواه الاقتصادية في ظل تكلفته المرتفعة وفي ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة للبلاد.

وكان الوضع الاقتصادي واحدًا من أهم معايير تقييم الحالة المصرية في العام المنصرم بطبيعة الحال، حيث إن الدولة تعاني من شح المخزون الدولاري أدى إلى تداعيات جسيمة على توفير الخدمات الأساسية للمواطن، وعلى رأسها توفير الكهرباء، مما شهد انقطاعًا كبيرًا بلغ 4 ساعات يوميًا في بعض المناطق، وماله من تأثيرات بالغة على قطاع الأعمال والقدرة الإنتاجية للدولة. ويرى منتقدون للسلطة الحالية أن البلاد تفتقد إلى سياسة اقتصادية متماسكة تضع فيها المواطن كأحد أهم أولوياتها، فيما تعتمد على سياسة الاستدانة والتوسع في بيع الأصول، بما ما له من تداعيات جسيمة على الأجيال القادمة. كما أن الاقتصاد أثر بصورة كبيرة على التماسك الاجتماعي للبلاد، وظهرت حالات من الانتقادات العلنية غير المسبوقة للسلطة الحالية، حتى في ظل القمع الدموي الذي تمارسه

السلطة على كل من ينتقد النظام الحالي، والمنع التام للاحتجاجات والتظاهرات، ومختلف سبل التعبير عن الرأي في الأداء الحكومي أو وجود أية مؤشرات لقياس الرأي العام ومدى الرضا عن السياسات الراهنة.

وفي ظل الأوضاع العالمية والحرب الروسية الأوكرانية، وبعد أكثر من عام على الحرب الإسرائيلية على غزة، أتت الإطاحة بحكومة بشار الأسد في سوريا في نهاية العام كواحدة من أكبر التحديات للسلطة الحالية بالنظر إلى تآكل حلفائها وقدراتها على التعاون الإقليمي، فيما تنذر الحكومة الجديدة في دمشق بأنها ستكون غير صديقة للنظام المصري الحالي، وفي ظل كذلك حملات إعلامية حكومية موالية للسلطة على نجاح الثورة السورية والإطاحة بنظام بشار الأسد، فيما يبدو أنه مقدمة لسنوات صعبة من العلاقات بين البلدين، اللذين اعتدادا أن يكونا حليفين في السلم والحرب، لاسيما مع تشابه المقومات الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين إلى حد التطابق.

كما لا تزال تداعيات الحرب على غزة مستمرة، باشتعال جبهة البحر الأحمر وما تلاها من استهداف للسفن من قبل جماعة الحوثيين، بما له من تأثيرات جسيمة على حركة الملاحة في قناة السويس وعائدات مصر الدولارية التي انخفضت بنسب تراوحت بين 40 إلى 60 بالمائة في العام المنصرم، باستمرار الصراع بوتيرة مقلقة للدولة المصرية، باستهداف الحوثيين للسفن وكذلك استهدافهم لتل أبيب بالصواريخ، وما يمكن أن يؤدي إلى اتساع نطاق الحرب وإطالة أمدها، لاسيما في ظل سقوط نظام بشار الأسد كحليف رئيس للدولة الإيرانية، وانهيار منظومة حزب الله بعد الهجمات الإسرائيلية على الضاحية الجنوبية وتفجيرات أجهزة البيجر، فإن تركيز إيران يبدو أنه سيكون على الحوثيين كحليف رئيس لها في المنطقة، وإمداده بمختلف أنواع الأسلحة والصواريخ والمسيرات.

كما مثلت تصريحات ترامب المتعلقة بتحويل المنطقة إلى جحيم وإلى رغبته في توسيع أراضي إسرائيل تحديًا جديدًا لقادة المنطقة، حيث عملت إسرائيل منذ اليوم الأول على الإطاحة بنظام بشار الأسد إلى ضرب البنى التحتية للجيش السوري واحتلال أراض

في المنطقة العازلة وفي هضبة الجولان، بما ينذر بتوسيع نطاق العمليات العسكرية الإسرائيلية لتتخطى لبنان وغزة إلى الأراضي السورية. وكما كان ترامب حليفًا رئيسيا لإسرائيل ولنتنياهو، وكما قام بخطوة غير مسبوقة بنقل السفارة الإسرائيلية إلى القدس واعترافه بأنها العاصمة الأبدية للكيان الصهيوني، فإنه من المتوقع أن تتسارع وتيرة دعمه لحكومة نتنياهو في الفترة القادمة، وتنفيذ خططه بتوسيع أراضي إسرائيل والتهديد بتحويل المنطقة إلى جحيم، وهو ما يضع مصر على وجه الخصوص في موقف صعب، لاسيما في ظل السياسات الانعزالية التي مارستها القاهرة في خضم الحرب على غزة، وعدم تدخلها ووقوفها على الحياد، بينما خرجت تصريحات هزيلة تنتقد الأوضاع لا تتناسب مع حجم مصر ومكانتها.

وفي تلك الورقة سنناقش الأوضاع الاقتصادية للبلاد وتحدياتها في ظل التوسع في سياسات بيع الأصول والشركات المملوكة للدولة، وكذلك الأراضي التي تقع في مناطق استراتيجية وتسليمها إلى مستثمرين أجانب، في ظل كذلك حالة من الاستدانة المزمنة والحاجة الماسة إلى النقد الأجنبي وتنفيذ برامج وشروط صندوق النقد، بدون أن يكون هناك خطط اجتماعية موازية للحد من تداعيات تلك الخطط التي تأتي على غير مصلحة المواطن الفقير. كما سنتطرق إلى مدى التماسك المجتمعي في البلاد في ظل الاستقطاب الحاد الذي شهدته مصر في ظل عجز السلطة عن الوفاء بالتزاماتها ووعودها، وفي ظل كذلك حالة من تدني الخدمات المقدمة من الدولة وعجزها عن توفير الكهرباء التي أدت انقطاعاتها المتكررة إلى حالة من الشلل في البلاد. كما سنناقش التداعيات الإقليمية التي تشهدها المنطقة والتي على رأسها الإطاحة بنظام بشار الأسد وتداعيات ذلك على السلطة المصرية الحالية.

أولاً: الوضع الاقتصادي

تستمر مصر ولأكثر من عقد في حالة من التخبط الاقتصادي، معتمدة بصورة حصرية لتمويل عجز ميزانيتها على الاستدانة وعلى بيع أصولها من أجل الوفاء بالتزاماتها الداخلية والخارجية، وهو نمط لم يشهد تغيرًا عن العام الماضي، بل ازداد سوءًا بالتوسع في بيع أصول الدولة وأراضيها وشركاتها حتى الرابحة منها، بدون وجود أية خطط لتعديل ذلك المسار أو ابتكار حلول جذرية من شأنها أن تعكس تلك الحالة المتدهورة. بل وافق مجلس الوزراء المصري على مشروع قانون «تنظيم ملكية الدولة في الشركات المملوكة لها أو التي يساهم فيها»، وهو قانون تسري أحكامه على الشركات التي يكون رأسمالها مملوكاً بالكامل لوحدات الجهاز الإداري للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة، أياً كان النظام القانوني الذي تخضع له. ويعطي هذا القانون الحق للحكومة بتصفية وبيع الشركات دون الرجوع إلى البرلمان، أو الاستفتاء الشعبي، وحددت الحكومة مجموعة واسعة من الأصول الحكومية التي ستطرحها لمستثمري القطاع الخاص، ضمن خطة حكومية للانسحاب من قطاعات اقتصادية محددة، التزاماً ببنود اتفاقها مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض جديد بقيمة إجمالية ثماني مليارات دولار[1].

وقد حذر عدد من الخبراء الاقتصاديين أن ذلك النمط هو حل مؤقت لجلب العملة الصعبة، ولكنه ليس حلا جذريًا، وأنه قد يؤدي إلى بيع حصص الشركات بأثمان بخسة، باعتبار أن الدولة بحاجة عاجلة إلى النقد الأجنبي، وهو ما سيؤدي إلى عدم تحسين شروط التفاوض والاستعجال في البيع، أو بيع الشركات محليًا بالجنيه المصري، وفي كل الأحوال فإنه لن يؤدي إلى حلول طويلة الأمد لأزمة الدولار كما سيؤدي إلى بيع الأصول بأثمان أقل من قيمتها الحقيقية. كما أن ذلك سيأتي تحت سيف شروط صندوق النقد الدولي الذي يربط بيع الأصول بحزم جديدة من الديون الدولارية، كما أنه يحرف السياسات الاقتصادية عن أهدافها الأكثر نجاعة من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

(1) العربي الجديد، تفاصيل قرار مجلس الوزراء المصري إنشاء وحدة مختصة في بيع شركات الدولة، 16 مايو 2024، على: https://bit.ly/JrYGH41.

وضخ الأموال في السوق المصري وتحسين القطاع السياحي، والتي تعد المصادر الأهم للحصول على العملة الصعبة[1].

ويرى خبراء أن تلك الحملة المحمومة لبيع أصول الدولة مدفوعة فقط بحاجة الدولة إلى النقد الأجنبي، بدون أن تكون هناك خطة اقتصادية وراءها، فالسلطة الحالية تقوم ببيع زبدة ما بنته الأجيال والحكومات السابقة فقط من أجل سد أقساط وفوائد الديون، والتي أوقعتنا فيها السلطة الحالية، حسب خبراء، مثل أحمد السيد النجار الخبير الاقتصادي، الذي قال أنه «كان من الضروري أن تعرض الوثيقة الخاصة بقانون بيع ملكية الدولة على الخبراء وعامة الشعب قبل الإقدام على بيع أصول الدولة؛ حيث إن الحكومة هي تدير ما يملكه الشعب ولا تملك هذه الأصول»[2].

وفي المجمل فإنه عندما تقوم الدولة ببيع أصولها وأراضيها التي تمتلكها في مناطق جذب سياحي مثل رأس الحكمة، ورأس جميلة، وكذلك منشآتها الحيوية ومصانعها الرابحة فإن ذلك يؤشر إلى وجود عجز في الإدارة كما هو إعلان إفلاس في الأفكار والابتكار، ويقدم رسالة للداخل والخارج بأن أصول مصر باتت نهبًا للمضاربين تحت ضغط الحاجة الماسة إلى العملة الأجنبية. ومن ناحية أخرى يدافع البعض عن هذا المسار بأن الدولة «فشلت في التخطيط ويجب أن تتفرغ للإشراف والرقابة وحل الأزمات»[3]، في حين يستمر اتجاه ضخ الدولة لأموال طائلة في مشروعات لا تدر عوائد قصيرة الأمد، وتستنزف مواردها في بناء بُنى تحتية في قلب الصحراء بدون حاجة عاجلة لها، وهو ما يفيد في المجمل بعجز الدولة عن إدارة الملف الاقتصادي والاستثماري وإدارة أصول الدولة وأموالها، بدون وجود عوائد مباشرة على المواطن المصري، في ظل ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية بصورة مضطردة في العقد الماضي.

---

(1) روسيا توداي، خبراء يحذرون مصر من بيع أصول الدولة، 27 مارس 2023، على: https://bit.ly/4iZU6Ma.
(2) مصطفى هاشم، من أجل 6 مليارات دولار.. كيف يرى الاقتصاديون بيع «زبدة» الأصول المصرية؟، موقع قناة «الحرة»، 25 سبتمبر 2022، على: https://bit.ly/4gKX2dn.
(3) تصريحات لوزير قطاع الأعمال السابق هشام توفيق، إندبندنت عربية، 17 فبراير 2024، على: https://bit.ly/3DmWvjB.

بل إن السلطة أعلنت على لسان رئيس وزرائها د. مصطفى مدبولي أن البلاد دخلت مرحلة «اقتصاد الحرب»، بما يعني سيطرة الدولة على مختلف الأنشطة الاقتصادية واستيراد المواد الغذائية وتوزيعها طبقًا لخطة الحرب التي تضعها الحكومة، كما يعني الإشراف على المصانع والمصارف والاستثمارات والسيطرة على حركة الأموال الداخلية والخارجية لاسيما العملة الصعبة، والتي لن تتم إلا من خلال إذن رسمي، بالإضافة إلى السيطرة على حركة الاستيراد والتصدير [1]. فبالرغم من السلطة المطلقة وغير المحدودة على الإنفاق الحكومي الذي يصل إلى حد البذخ في إنشاء القصور والعاصمة الإدارية الجديدة، والتي لا تخضع لرقابة مؤسسات الدولة وإعلان دخول البلاد في اقتصاد حرب، إلا أن تلك السلطة المطلقة فشلت في أن تحقق أية نتائج ملموسة على الاقتصاد المصري، وفشلت في أن تعكس اتجاه الاستدانة المفرط وفوائده غير المسبوقة في التاريخ المصري.

كما فشلت الدولة في الوفاء بوعودها السابقة، لاسيما في مجال الطاقة حيث أعلنت في السابق على لسان رئيس وزرائها عن دخول البلاد في مرحلة الاكتفاء الذاتي من الطاقة ثم الدخول مرحلة التصدير[2]، إلا أن الفشل في إدارة ملف الغاز أدى إلى انقطاع غير مسبوق للكهرباء وعجز في تلبية احتياجات البلاد من الطاقة، بعدما أعلنت شركة إيني الإيطالية أنها اضطرت لسحب سفينة الحفر سايبم سانتوريني منه، لعدم حصولها على 1.6 مليار دولار مستحقات لها لدى الحكومة المصرية[3].

كما تخطط الدولة لرفع الدعم نهائيًا عن الوقود بنهاية عام 2025، وذلك تماشيا مع شروط صندوق النقد، حيث رفعت الدولة أسعار الطاقة في 2024 عدة مرات على التوالي، كان آخرها في 21 ديسمبر 2024، فقد رفعت لجنة تسعير الوقود 4 مرات بنسب تتراوح بين 10 إلى 17 % في كل مرة، وجاءت الزيادة الأولى في 22 مارس، والثانية في

(1) تصريحا ت لدكتور عبد النبي على المطلب، أستاذ الاقتصاد السياسي لموقع «الحرة»، في 10 أكتوبر 2024، على: https://bit.ly/4gIV3X4.

(2) الهيئة العامة للاستعلامات، مدبولى أمام البرلمان: تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات البترولية 2023، 18 يناير 2021، على: https://bit.ly/3BxN802.

(3) الجزيرة.نت، توقف تطوير حقل ظهر.. هل ينذر بتفاقم أزمة الكهرباء في مصر؟، 28 مايو 2024، على: https://bit.ly/3BEyios.

25 يوليو، في حين كانت الزيادة الثالثة في 18 أكتوبر الماضي، قبل أن ترفع الأسعار لمرة رابعة في 21 ديسمبر 2024، حيث أكد رئيس الوزراء أنه سيتم الانتهاء من دعم الوقود بنهاية 2025، وذلك بهدف تخفيف العبء عن الموازنة العامة وتحقيق التوازن المالي، وذلك طبقًا لتعليمات صندوق النقد الدولي.

كما أن عملية بيع الأصول الاستراتيجية للدولة، سواء أراض أو شركات في قطاعات استراتيجية كالأسمدة والمعادن والبتروكيماويات يعني تحويل أرباح المستثمرين الأجانب إلى الخارج وانتقال هيمنة الدولة على تلك القطاعات الاستراتيجية إلى الأياد الأجنبية التي من المؤكد أن ستكون أولويتها الربحية الضيقة أسبق من المصلحة الاقتصادية الوطنية حتى في أوقات الأزمات، فضلًا عن ضررها المحتمل بتأثيرها في القرارات على القطاعات والفئات ذات العلاقات والتشابكات لاسيما عندما ينتقل من نطاق الشركات المهمة إلى المرافق الإستراتيجية كالموانئ والمطارات وما شابهها[1].

وعلى الجانب الآخر لم توف برامج الدعم الحكومي التي قررتها الدولة بمتطلبات المواطن محدود الدخل في البلاد توازيًا مع الزيادات غير المسبوقة في أسعار الطاقة والمواصلات والخدمات الرئيسية، بجانب أسعار الغذاء وارتفاع أسعار المساكن والإيجارات، وبدت الدولة أنها تريد أن تتخلص من كافة أعبائها تجاه المواطن من أجل أن تكون مؤهلة لمزيد من الاستدانة دون أن توفر برامج بديلة للفقراء الذين زادت نسبهم بصورة غير مسبوقة، فقد حددت الدولة معاش «تكافل وكرامة» تبلغ قيمته ما بين 620 و740 جنيهًا يصرف لنحو 5.2 ملايين أسرة بما يعادل 22 مليون مواطن، في حين يقل هذا المبلغ كثيرًا عن خط الفقر الذي يبلغ 1400 جنيه شهريًا، أما الفقر المدقع فيبلغ 1069 جنيهًا، في حين تشير تقديرات البنك المركزي إلى أن نسبة الفقر تخطت 35% من عدد السكان[2]، في حين يرى باحثون أن عدد الفقراء أكثر من ذلك بكثير؛ فمنذ العام 2019، لم تنشر مصر

(1) مجدي عبد الهادي، بيع الأصول المصرية: شراء الوقت لنموذج اقتصادي غير مستدام، مركز الجزيرة للدراسات، 5 أغسطس 2024، على: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5991.

(2) الجزيرة.نت، قانون الدعم المصري الجديد.. توسيع للضمان أم إجحاف بالفقراء؟، 14 ديسمبر 2024، على: https://bit.ly/4grnKIs.

نتائج بحث الدخل والانفاق؛ بل وتدخلت جهات أمنية لعدم نشر نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام (2021–2022) والذي كان سينشر عام 2023 عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، أي الجهاز الحكومي للدولة لإخفاء نسب الفقر الحقيقية في البلاد، إلا أن التقديرات تشير إلى تزايد أعداد نسب الفقراء في مصر لتصل إلى 60%[1].

(1) عربي21، البنك الدولي يغير حساب حد الفقر.. ماذا يعني ذلك للمصريين؟، 17 ديسمبر 2024، على:
https://bit.ly/3BGVsKO.

ثانيًا: التماسك الاجتماعي

خاضت مصر في العقد الماضي عدة أحداث أسفرت عن انقسام مجتمعي حاد، لاسيما ذلك الاستقطاب السياسي بين مؤيدي انقلاب 2013 ومؤيدي ثورة يناير 2011، ودخلت مصر حالة من الاختبار لذلك التماسك المجتمعي مع إخفاق السلطة الحالية على تحقيق وعودها أو تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بل ينتقل المواطن المصري مما هو سيئ إلى ما هو أسوأ طبقًا للمؤشرات العالمية، فيما يتعلق بمستوى الرفاهية والدخل والتعليم والصحة والاقتصاد. ففي عام 2024 شهدت البلاد حالة من عدم الاستقرار الناتج عن انخفاض احتياطي البلاد من العملة الصعبة مما أثر على قدرة الدولة على توفير أبسط حقوق المواطن من كهرباء، وشهدت البلاد حالة من الانقطاع المستمر لما يقارب 4 ساعات يوميًا في بعض الحالات، مما أثر على الحالة المزاجية العامة وعلى الإنتاج وكذلك على رضا المواطن عن السلطة، وظهرت تعبيرات واسعة عن السخط المجتمعي من سوء إدارة الدولة، والغلاء المتزايد في أسعار السلع والخدمات، دون أن يكون في مقابلها تعويضًا للمواطن ممثلا في زيادة الأجور والمعاشات أو تحسينات في الرعاية الصحية والخدمات والاقتصاد بوجه عام. كما أدت سياسات البلاد المتعلقة بقبول أعداد كبيرة من اللاجئين إلى حدوث خلل في التوازن الاجتماعي بالنظر إلى تأثير ذلك على ارتفاع الإيجارات وأسعار المساكن والضغط على المواصلات والبنية التحتية للرعاية الاقتصادية والتعليم، بدون أن تجهز الدولة سياسة تؤدي إلى عزل تداعيات استقبال تلك الأعداد من اللاجئين عن أن تؤثر في المجتمع.

ويعد مفهوم التماسك الاجتماعي Social Cohesion واحدًا من المفاهيم المهمة التي تقيس مدى مرونة المجتمع وقدرته على استيعاب التغيرات/الصدمات الجديدة، والتي عادة ما يعبر عنها بمفاهيم مثل التكامل الاجتماعي والتضامن الاجتماعي، في حين يعبر عنها بصورة عامة في أدبيات السلطة الحالية بأن يكون المجتمع «يدًا واحدة»، وهو ما يكرره سياسيو البلاد وإعلاميوها على حد سواء في أكثر من مناسبة، فيما يبدو أنه فشل

حتى الآن في تحقيق ذلك التماسك الاجتماعي وجعل المجتمع «على قلب رجل واحد». ومن أهم أسباب التماسك الاجتماعي هو إيمان الشعب بالشرعية السياسية لزعيم البلاد وكذلك بشرعية إنجازه وأدائه على حد سواء، وهو ما يبدو أنه تفتقد إليه السلطة الحالية؛ حيث إن مختلف المؤشرات تفيد بتراجع الثقة في أداء السلطة التي توصف بأنها قدمت وعودًا معسولة في حين كانت القرارات كارثية وعلى عكس مصلحة المواطن.

وبالرغم من عدم وجود أرقام أو بيانات تقيس شعبية السلطة الحالية، إلا أن الكثير من المؤشرات تفيد بتراجع شعبيتها بصورة حادة، حيث بات تردي الأوضاع المعيشية وانقطاعات الكهرباء وتراجع قيمة الجنيه هي المسيطرة على نقاشات المصريين، بدون وجود أفق لتحسين تلك الأوضاع، في ظل إنفاق باذخ على مشروعات وقصور لا تحقق عوائد للمواطن البسيط، في ظل ارتفاع أرقام التضخم والبطالة، ووعود متكررة بات يراها الشعب مجرد مسكنات بدون أية مصداقية[1]. كما بات الكثير من المصريين لاسيما رجال الأعمال منهم يتساءلون عن أولويات الحكومة بعد أن أنفقت المليارات على مشروعات ليست ذات جدوى في حين لا تجد الأموال التي تحافظ بها على إمدادات الكهرباء[2]، كما أثر ذلك الانقطاع على المواطن العادي الذي عانى في أكثر شهور العام حرارة، كما توقفت مختلف المرافق والأعمال والشركات والمصانع لعدة ساعات يوميًا بسبب ذلك الانقطاع، والذي أدى إلى زيادة ملحوظة في السخط المجتمعي على أداء الحكومة الحالية.

وعلى الجانب الآخر، فإن السلطة رفعت سعر رغيف الخبز لأربعة أضعاف، وهي الخطوة التي كان يتحاشاها رؤساء مصر السابقين، منذ انتفاضة الخبز بعد أن زاد الرئيس الراحل أنور السادات أسعار الخبز عام 1977، وكانت كذلك لأسباب منطقية ووجيهة لبلد خارجة من حرب، إلا أن الانتفاضة، والتي كانت ممكنة في ذلك الوقت، لم تتكرر في عهد السلطة الحالية خشية من العنف المفرط التي تمارسه ضد كل من يمارس الاحتجاج حتى ولو

(1) عمرو مجدي، كيف حبس السيسي نفسه في قفص الفشل، هيومان رايتس ووتش، 26 فبراير 2024، على:
.https://www.hrw.org/ar/news/2024/02/26/egypts-al-sisi-has-caged-himself

(2) Financial Times. Egypt's journey from gas bonanza to power blackouts. 2 September 2024. on: https://www.ft.com/content/b86c9f715-85e4-b-12a19a9776-c6251c9e.

بصورة سلمية، فيما يرى البعض أن رفع أسعار الخبز هو من أجل دفع نفقات الاستدانة وفوائدها والتي لم يستفد منها المصريون ولكنهم الآن يدفعون ثمنها من قوتهم الأساسي[1].

كما تظهر وسائل التواصل الاجتماعي، وهي من المنصات القليلة التي يمكن من خلالها قياس التماسك الاجتماعي في البلدان السلطوية، حالة من الاستقطاب السياسي والاجتماعي، ويظهر ذلك من خلال التعليق على الأخبار المتعلقة بإنجازات الدولة أو تصريحات السياسيين البارزين وكذلك قادة الإعلام والرأي العام، بما يشير إلى حالة عميقة من الانقسام المجتمعي والاستقطاب الحاد، فيما بدأت تظهر مؤشرات على تجرؤ المواطنين على انتقاد السلطة الحالية بعد أن شاعت الانتقادات بصورة لم يعد من الممكن السيطرة عليها حتى عن طريق التهديد بسن القوانين الرادعة لذلك، بما يظهر تلك الحالة العميقة من الاستقطاب والانقسام المجتمعي في البلاد.

وفي ظل غياب مؤسسات تصحيح مسار السياسات، مثل البرلمان أو الانتخابات النزيهة أو المؤسسات القضائية المحايدة، فإن تزايد السخط المجتمعي من شأنه أن يخرج للشارع في صورة عنف سياسي مكتوم، ولكنه سيخرج على صورة انفجار مجتمعي، مثلما حدث في ثورات الربيع العربي، في حين لم تتعلم السلطة في مصر دروس 25 يناير وأن القمع وحده لن يؤدي إلى الاستقرار السياسي. كما أن الإعلام لا يزال يعمل تحت سيطرة السلطة وبتوجيهات منها، في صورة إعلام دعائي لم يعد يخدع المواطنين والذين أوهموا بآمال الرخاء الاقتصادي، ولكن بعد سنوات من الوهم والخداع والوعود الكاذبة، فإن ما يخشى أن تتحول الثورة التي كانت سلمية إلى حد بعيد في 25 يناير إلى ثورة جياع غاضبة عمياء لا تبقي ولا تذر.

(1) Financial Times. Egypt quadruples price of subsidised bread. 30 May 2024. on: https://www.ft.com/content/658d11-7269c40-2d-7b-181ecc0a6539ce3

ثالثًا: تحولات البيئة الإقليمية

شهدت مصر في العام الماضي عدة تحولات في بيئتها الإقليمية بما قد يؤثر على أمنها القومي في المستقبل القريب، تمثلت تلك التحولات في وصول المعارضة السورية إلى سدة الحكم وسيطرتها على السلطة، بالإضافة إلى اشتعال جبهة البحر الأحمر في أعقاب العدوان الإسرائيلي على غزة بعد السابع من أكتوبر 2023، حيث مثل التصعيد الحوثي ضد الكيان الصهيوني تهديدًا لقناة السويس ومرور السفن ومن ثم مدخولات مصر الدولارية، كما لا تزال أزمة سد النهضة في تصاعد بالرغم من اتخاذ مصر خطوة إرسال قوات ومعدات عسكرية للصومال، كرسالة تحذير للنظام في أديس أبابا، فيما حقق الجيش السوداني عدة انتصارات على قوات الدعم السريع المتمردة، بدعم محدود من الجيش المصري، ولكن لا تزال أثار تلك الحرب تلقي بظلالها على الأمن القومي المصري.

- **سيطرة المعارضة السورية وأثرها على الأمن القومي المصري**

ربما كانت أبرز التحولات التي حدثت في نهاية عام 2024 هو تمكن المعارضة السورية من الإطاحة بنظام بشار الأسد والوصول إلى السلطة في البلاد، وبالرغم من هشاشة النظام السوري السابق واهتراء جيشه في السنوات الماضية، إلا أنه كان يمثل امتدادًا للنظم السلطوية في المنطقة ويمكن من خلاله تهديد إسرائيل، بما يوزع قدرات الجيش الإسرائيلي على الجبهتين السورية والمصرية. والآن وبعد سيطرة المعارضة على السلطة في البلاد وقيام إسرائيل بقصف وتدمير أهم المنشآت والآليات العسكرية الثقيلة ومراكز الأبحاث العسكرية وغيرها من أصول الجيش السوري التقليدي، فإن احتمالات إنشاء جيش سوري تقليدي قوي بأسلحة نوعية باتت في محل شك؛ حيث إن المنظومة الدولية الراعية للتغيير في سوريا من المحتمل أن تلجأ إلى عدم تسليح الجيش السوري بأسلحة نوعية، ولكن فقط بقدرات أمنية لحرس الحدود وضبط الأمن الداخلي، فيما يقوض فرضية سحب حصة كبيرة من قدرات الجيش الإسرائيلي على حدودها مع سوريا، ويتبقى التهديد التقليدي الوحيد هو الجبهة المصرية، فيما تعد جبهات سوريا ولبنان وغزة كلها

جبهات حروب مدن لا تماثلية Asymmetric Warfare.

كما أن النفوذ التركي على الحكومة الجديدة في سوريا من المؤكد أنه سيقوض منظومة التحالفات المصرية الإقليمية، فبعد سنوات من رعاية تركيا للمعارضة السورية والجيش السوري الحر وقياداتهم وكذلك اشتراك أنقرة مع الدوحة في رعاية وتمويل وتسليح هيئة تحرير الشام وريثة جبهة النصرة سابقًا، فمن المؤكد أن المرحلة القادمة ستشهد نفوذًا تركيًا قطريًا كبيرًا على الأوضاع في سوريا، بالرغم من رسائل التطمين التي أطلقتها الحكومة الجديدة عقب الإطاحة بنظام بشار الأسد، بأنها لن تعمل على تصدير الثورة إلى دول الجوار[1]، فيما يبدو أنها رسائل تطمين للخليج، لاسيما مع تصريحه عن إفشال الثورة للمشروع الإيراني، حيث قال أحمد الشرع قائد العمليات العسكرية وصاحب النفوذ الأعلى في البلاد، في مقابلة مع صحيفة «الشرق الأوسط» السعودية، إن «سوريا سبق أن تحولت منبرا لإيران تدير منه أربع عواصم عربية أساسية، وعاثت حروبا وفسادا في الدول التي دخلتها، وهي نفسها التي زعزعت أمن الخليج، وأغرقت المنطقة بالمخدرات والكبتاغون»، وأضاف، «ما قمنا به وأنجزناه بأقل الأضرار والخسائر الممكنة من إخراج للمليشيات الإيرانية، وإغلاق سوريا كلياً كمنصة للأذرع الإيرانية، وما يعني ذلك من مصالح كبرى للمنطقة برمتها، لم تحققه الوسائل الدبلوماسية، ولا حتى الضغوط»[2]، في حين يظل مستقبل العلاقات مع مصر مبهمًا.

فقد صرح الشرع أنه ينوي بناء علاقات استراتيجية مع تركيا[3]، ويبدو أنه اختار أن يكون عمقه الاستراتيجي الرئيس مع الجارة التركية، فيما ستسعى الدول الخليجية إلى إيجاد موطئ قدم في سوريا الجديدة من خلال ملاءتها المالية وقدرتها على المساهمة في إعادة الإعمار، من أجل عدم رجوع النفوذ الإيراني مرة ثانية للبلاد، فيما لا تضح حتى الآن

(1) أخبار الشرق، أحمد الشرع لـ «الشرق»: سوريا لن تصدر الثورة إلى الدول المجاورة، 17 ديسمبر 2024، على: https://bit.ly/3VTZ7fb.

(2) العربي الجديد، الشرع يتحدث عن العلاقة مع الدول العربية.. «سوريا لن تشكل تهديدا لأحد»، 20 ديسمبر 2024، على: https://bit.ly/3P9VKNt.

(3) وكالة أنباء الأناضول، الشرع: تركيا صديقة لسوريا وسنبني علاقات استراتيجية معها، 22 ديسمبر 2024، على: https://bit.ly/406Y4Lq.

صورة النفوذ المصري على الداخل السوري عقب نجاح الثورة، حيث يظل الطرفان ينظران إلى بعضهما البعض بتشكك، لاسيما بعد استضافة الشرع لبعض الشخصيات المطلوبة أمنيًا في مصر، ما أثار موجة من الجدل في الإعلام المصري، بأن سوريا يمكن أن تصبح ملجئًا جديدًا للمعارضة المصرية وكذلك للعناصر الجهادية والمطلوبة أمنيًا لدى مصر.

وقد صرح العقيد حاتم صابر، الخبير المصري في مكافحة الإرهاب، أن «لقاء الإخواني الهارب محمود فتحي، مع الجولاني، يؤكد أن جماعة الإخوان تحاول بقدر الإمكان أن يكون لها دور سياسي في المنظومة السورية الجديدة، وبالتالي فهذا اللقاء يكشف نياتها السياسية القادمة». وأضاف: «إذا كانت (هيئة تحرير الشام)، تبحث عن عمل تحالفات واستقطابات، فإن الإخوان هم الأقرب لها، وممكن أن تكون سوريا هي بديل تركيا بالنسبة للإخوان، خاصة مع إعلان الشرع عن إلغاء التجنيد الإلزامي في الجيش السوري، والاستعاضة عنه بالميليشيات»[1]. ومن ناحية التحالفات البراجماتية للدولة السورية الجديدة، فإن العلاقات مع كل من تركيا ودول الخليج ستكون ذات أهمية اقتصادية وعسكرية لسوريا، ويمكن أن تكون تركيا هو الموفر الرئيس والسوق الأوسع للسلاح التركي بتمويل خليجي في حال أرادت دول الخليج إعادة تسليح وتأسيس الجيش السوري ليكون حائط صد للنفوذ الإيراني ولمليشيا حزب الله في حال استجمعت قواها بعد الضربات الإسرائيلية الأخيرة، في حين جاءت معظم الرسائل من مصر سلبية فيما يتعلق بتعليقها على وصول المعارضة السورية للسلطة بقيادة الفصائل الإسلامية، في حين كان بيانها الرسمي الأول على لسان بيان للخارجية هو بيان محايد ويدعو للحفاظ على الدولة السورية ومقدراتها، بدون ترحيب أو إدانة بالإطاحة بنظام بشار الأسد[2].

وبالنظر إلى المحاور التقليدية في المنطقة: محور الاعتدال بقيادة السعودية والإمارات ومصر، ومحور المقاومة بقيادة إيران وميليشياتها، ومحور الاعتدال المقاوم بقيادة تركيا

(1) صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، مخاوف مصرية من احتضان قادة سوريا الجدد لـ«إخوان فارين»، 17 ديسمبر 2024، على: https://bit.ly/4iMb4gO.

(2) الحرة، مصر.. أول بيان رسمي بعد سقوط نظام الأسد، 8 ديسمبر 2024، على: https://bit.ly/4fEuYI0.

وقطر وما والاهما من الجماعات الإسلامية، فإن مصر بدت مع تحولات الوضع في سوريا في منتصف الطريق، فليست هي قادرة على التأثير في سوريا بملاءة مالية كحال دول الخليج، ولا هي قادرة على الدخول في تحالف مع تركيا، مع استمرار معاداتها العميقة لمحور الممانعة، باعتبار أن القرار المصري هو أن السلام هو الخيار الاستراتيجي. ومن ثم فإن تلك التحولات انتقصت من قدرة مصر على التأثير، إلى جانب المعوقات الأخرى التي تحول دون استمرار ريادتها الإقليمية التقليدية، بعد أن تراجعت القوة الشاملة لمصر وقدرتها على التأثير في مختلف القضايا الإقليمية.

- **ساحة البحر الأحمر**

حاولت مصر أن تعيد هندسة الوضع في القرن الإفريقي بإرسال قوات عسكرية وعتاد إلى الصومال، فيما يبدو أنه تحرك لردع إثيوبيا، فالأسلحة المرسلة إلى الصومال ليست أسلحة مكافحة إرهاب مرسلة إلى مقاومة حركة الشباب، ولا هي ضمن أسلحة قوات حفظ السلام التي تهدف إلى استبدال القوات الإثيوبية، ولكنها أسلحة نوعية تهدف إلى ردع إثيوبيا بالأساس. فقد قامت القاهرة بإرسال عدة شحنات أسلحة إلى الصومال على عدة دفعات، أولها بالطائرات ثم بالسفن الحربية، وبحسب خبراء عسكريين فإن الشحنات تضمنت مدافع مضادة للطائرات وأسلحة مدفعية[1]، وهي أسلحة بعيدة كل البعد عن هدف مكافحة الإرهاب أو مقاومة حركة الشباب، بل إن الهدف من ورائها هو إنشاء رأس جسر عسكري مصري تستطيع الدفاع عنه بمضادات الطائرات في حال قيام إثيوبيا بالهجوم على القوات وكذلك استخدام المدفعية في قصف مواقع الجيش الإثيوبي، وكلها أسلحة حرب تقليدية وساحات قتال عسكرية وليست أسلحة لعمليات كر وفر.

وقد وقع الطرفان المصري والصومالي على اتفاقية أمنية، من شأنها الدفاع عن الصومال في حال تصاعدت الأوضاع واستمرت إثيوبيا في مخططاتها لاستئجار ميناء بربره على البحر الأحمر من إقليم «أرض الصومال» الانفصالي غير المعترف به، في

(1) بي بي سي، بعد الطائرات.. سفينة حربية مصرية تسلم شحنة أسلحة «كبيرة» إلى الصومال، 23 سبتمبر 2024، على: https://bit.ly/4gOoyXo.

ظل تهديد الصومال بطرد ما يصل إلى 10 آلاف جندي إثيوبي موجودين على أراضيها في إطار مهمة حفظ السلام، قبل أن تتدخل أنقرة وتحاول الوصول إلى حل وسط بين الطرفين برعاية الرئيس التركي رجب طيب أردوغان[1]. وبالرغم من أن الاستراتيجية المصرية للتعامل مع سد النهضة هو الوصول إلى حل سلمي مشترك، إلا أن ذلك التدخل التركي يعد خصمًا من النفوذ المصري، والذي قد يتضمن منافسة تركية لمصر في تسليح كلا الدولتين، كجزء من خطة السلام بين الجانبين، بالنظر كذلك إلى الوجود العسكري التركي الكبير في الصومال، والذي يشمل وجود قاعدة عسكرية واتفاقات أمنية وعسكرية وتدريب للقوات الصومالية[2].

ومن شأن ذلك التدخل التركي أن يقوض الجهود المصرية للضغط على إثيوبيا، بالرغم من التقارب المصري التركي الأخير، إلا أن قدرة تركيا على تصدير السلاح لكلا الجانبين يمثل أداة تفضيلية لأنقرة، كما أن تفوقها النوعي في تصدير الطائرات المسيرة المسلحة والتفوق في التصنيع العسكري وقربها من مختلف الأطراف سيجعلها منافس للقاهرة فيما يتعلق بقدرتها على الضغط على أديس أبابا، وفي محاولة القيام بأي عملية عسكرية لضرب سد النهضة، في حال حصلت إثيوبيا على الطائرات التركية المسيرة، والتي ستمثل تفوقًا نوعيًا لإثيوبيا في منطقة القرن الإفريقي، لقدرتها الفائقة على تلافي الرادارات والمدفعية التقليدية المضادة للطائرات التي أرسلتها مصر إلى الصومال، ومن ثم ستقوض الخطوة المصرية في تواجدها العسكري على مرمى حجر من سد النهضة، كما أن التواجد العسكري التركي سيحد من قدرة مصر على اتخاذ خطوة استباقية لضرب سد النهضة في حال أوقفت إثيوبيا تدفق المياه في حال وجود جفاف أو جفاف ممتد، بما يقوض الأمن القومي المصري.

كما أن التهديد الحوثي على الجانب الآخر بتوقف الملاحة في قناة السويس، او

(1) وكالة أنباء الأناضول، «إعلان أنقرة».. نتاج الوساطة التركية لحل أزمة الصومال وإثيوبيا، 12 ديسمبر 2024، على: https://bit.ly/ORBWS41.

(2) مركز الإمارات للدراسات، الاتفاقية العسكرية بين تركيا والصومال: مُجازَفَة محسوبة أم خطوة نحو المجهول؟، 4 أبريل 2024، على: https://bit.ly/3ZMeTtP.

انخفاضها بصورة تقترب من 40%[1]، بات يمثل ضغطًا آخر على الدولة المصرية ذات المصادر الشحيحة من الدولار، فبالرغم من عدالة قضية الحوثيين في دفاعهم عن غزة التي تتعرض إلى حرب إبادة من قبل الكيان الصهيوني، إلا أن مصر وفقًا لتوجهها بأن السلام هو الخيار الاستراتيجي، تعارض التدخلات الحوثية، وهو الأمر ذاته الذي تعارضه دول الخليج التي تعرضت هي الأخرى لهجمات الحوثيين، ومن ثم فإن أمن الملاحة في البحر الأحمر وتوقف القصف المتبادل مع الكيان الصهيوني بات هدفًا لمحور الاعتدال، التي تعد في حرب أوسع مع الدولة الإيرانية، التي تتخذ المضايق المائية كمناطق دفاعية لمنع هجوم أمريكي إسرائيلي عليها، وذلك بالتهديد بإغلاق تلك الممرات في مضيقي هرمز وباب المندب، وتحويل أي هجوم على الدولة الإيرانية إلى حرب إقليمية واسعة، وهو ما أدخل قناة السويس في خضم تلك الحرب الإقليمية.

- **التهديد بتوسيع أراضي الكيان الصهيوني**

يخشى خبراء من أن تتعرض منطقة الشرق الأوسط إلى مزيد من الاشتعال بعد مجيء ترامب إلى البيت الأبيض، فقد هدد بتحويل الشرق الأوسط إلى جحيم في حال عدم الإفراج عن الأسرى الأمريكيين[2]، كما صرح بأن إسرائيل قد ضاقت عليها مساحتها وهي بحاجة إلى مزيد من الأراضي[3]، وكلاهما تصريحان مخيفان للمنطقة، ويعبران عن نوايا لإدارته لتوسيع نطاق الحرب لتأمين الكيان الصهيوني، لاسيما في ظل تدمير إسرائيل لما يقارب 80% من قدرات الجيش السوري[4] بعد وصول المعارضة المسلحة إلى السلطة والإطاحة ببشار الأسد. كما أن إدارة بايدن سمحت للكيان الصهيوني باستخدام القوة المفرطة وغضت الطرف عن جرائمها وسلمتها أحدث الأسلحة والقنابل التي دكت بها

(1) الجزيرة.نت، تراجع عائدات قناة السويس 40٪ جراء هجمات الحوثيين، 12 يناير 2024، على: https://bit.ly/4gKy7H1.

(2) الجزيرة.نت، ترامب يتوعد «بجحيم» إذا لم يُفرج عن المحتجزين بغزة، 2 ديسمبر 2024، على: https://bit.ly/4iRiGig.

(3) جريدة الشروق المصرية، ترامب: مساحة إسرائيل صغيرة ولطالما فكرت كيف يمكن توسيعها، 16 أغسطس 2024، على: https://bit.ly/4gwob4m.

(4) وكالة أنباء الأناضول، إسرائيل تدمر 80 بالمئة من قدرات قوات الأسد وتتوعد «النظام الجديد»، 10 ديسمبر 2024، على: https://bit.ly/41Mfw98.

الضاحية الجنوبية في لبنان وقضت على أجيال من مقاتلي حزب الله وقياداته، بما يرسم خريطة لأراض محروقة تحيط بالكيان الصهيوني، الذي انتهز فرصة وصول المعارضة إلى السلطة في دمشق وقام باحتلال المزيد من الأراضي السورية، بعد أن احتل المنطقة العازلة مع سوريا وتوغلت في مناطق جبل الشيخ والقنيطرة، في وتيرة متسارعة بشاحنات وآليات تحمل معدات داخل ريف القنيطرة، بالإضافة إلى قيام الاحتلال بعليات حفر وتفجير لبعض المباني وإنشاء نقاط لتجمعات جنوده، في حين تحدثت مصادر عن طرح الجيش لعطاءات لبناء منشآت لا تعرف ماهيتها بعد داخل الأراضي السورية، بالإضافة إلى بناء أبراج مراقبة واتصالات في المنطقة[1].

كما سيطر الكيان الصهيوني على مواقع استراتيجية في جبل الشيخ المطل على كل من سوريا ولبنان، وأنشأ مستوطنات جديدة في الجولان، حيث يعيش أكثر من 31 ألف مستوطن يعمل معظمهم في الزراعة، كما استولت إسرائيل على ثلاث قرى جديدة جنوب سوريا، بما في ذلك جملة في درعا ومزرعة بيت جن ومغر المير في ريف دمشق، ما يعزز نفوذها في المناطق الحدودية[2]. وقد أثبت عام الحرب على غزة أن المعارضة العربية والدولية للانتهاكات الإسرائيلية تكاد تكون غير مؤثرة وغير فاعلة حتى في صور الشجب والإدانة والإحالة إلى محكمة العدل الدولية، حيث من المتوقع أن تبسط إدارة ترامب يد الكيان الصهيوني بأن يعثو في الأرض فسادًا بصورة أكبر من تلك التي شهدتها إدارة بايدن، بالنظر إلى أهداف نتنياهو التي صرح فيها بأنه سيعيد تشكيل الشرق الأوسط، فقد أشار نتنياهو في إحدى تصريحاته خلال محاكمته في قضايا فساد إلى أن ما يحدث يُعد «هزة أرضية لم تشهدها المنطقة منذ اتفاق سايكس بيكو»، بما يفيد أن مشروعه يتجاوز احتلال بعض الأراضي إلى إعادة صياغة النظام الإقليمي برمته[3].

---

(1) العربي الجديد، بعد جبل الشيخ والقنيطرة.. هل توسع إسرائيل احتلالها للأراضي السورية؟، 18 ديسمبر 2024، على: https://bit.ly/3Du3Qhf.

(2) سكاي نيوز عربية، على خطى التنفيذ.. «حلم نتنياهو» يتحقق في الشرق الأوسط، 18 ديسمبر 2024، على: https://bit.ly/4iOB5vQ.

(3) المصدر السابق.

وإذا ما توسعت إسرائيل في احتلالها لمزيد من الأراضي برعاية إدارة ترامب التي رأت أن مساحتها لم تعد تناسبها، فإن ذلك سيؤدي إلى مزيد من التوترات بالمنطقة وإلى وضع محور الاعتدال في موقف صعب، لاسيما مع رغبات إدارة ترامب في تسريع عملية التطبيع بين الكيان الصهيوني والسعودية، والتي طلبت عدة مطالب من الإدارة الأمريكية لتحقيق ذلك الهدف، على رأسها قيام الدولة الفلسطينية، حيث أكد ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لدى افتتاحه أعمال السنة الأولى من الدورة التاسعة لمجلس الشورى، رفض بلاده تطبيع العلاقات مع إسرائيل دون قيام الدولة الفلسطينية. كما أعرب عن إدانة المملكة لجرائم الدولة العبرية، وأضاف: «تتصدر القضية الفلسطينية اهتمام بلادكم، ونجدد رفض المملكة وإدانتها الشديدة لجرائم سلطة الاحتلال الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، متجاهلة القانون الدولي والإنساني في فصل جديد ومرير من المعاناة»[1].

وفي ظل تلك المعطيات وفي ظل حالة الاقتصاد المصري وسلوك جيشه أثناء الحرب على غزة فإن السلطة في مصر يبدو أنها اختارت السياسة الانعزالية، والانكفاء على الذات ومحاولة ترميم ما تهدم في الداخل ومحاولة إنعاش الاقتصاد بما يعد هو الأولوية الأولى، بدون النظر إلى الأوضاع الإقليمية لاسيما في الجوار الفلسطيني، وفي ظل تلك التغيرات الإقليمية والسياسات الانعزالية والمقارنة بين النظامين السوري السابق والمصري الحالي والصور التي خرجت من التعذيب في السجون السورية وأعداد المعتقلين، في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة، فإن الأوضاع في مصر يمكن أن تتأثر تأثيرًا كبيرًا بما حدث في سوريا، لاسيما إذا أثبتت الإدارة الجديدة في دمشق أنها قادرة على قيادة البلاد بصورة معتدلة وإحلال الأمن والسلم الأهلي واستعادة منظومة العدالة الاجتماعية والقضائية، حيث إن الوضعين المصري والسوري يتشابهان إلى حد كبير.

(1) فرانس24، الأمير محمد بن سلمان يؤكد رفض السعودية تطبيع العلاقات مع إسرائيل دون قيام دولة فلسطينية، 18 سبتمبر 2024، على: https://bit.ly/4hVL1405.

خاتمة

تتعرض مصر إلى عدة تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية، بدون أن تستطيع السلطة الحالية أن تجد حلولا ناجعة بعيدا عن الاستدانة والقمع وبيع أصول الدولة، وهو ما يؤدي إلى تفاقم المشكلات التي تضاعفها الظروف الدولية والإقليمية، وفي ظل تراجع الدور المصري وهيبة البلاد كصانع قرار إقليمي، فإن ذلك أدى إلى تجرؤ الدول المجاورة على تحدي القاهرة في أصول أمنها القومي مثل ملف المياه من ناحية، وإلى ارتكاب مذابح على الحدود المصرية ضد الفلسطينيين في غزة، بالإضافة إلى لبنان وسوريا، والتي كانت الأخيرة سببًا لدخول مصر حرب 1967 كرد على الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي السوري. لكن اليوم وبعد عقود من المواقف المصرية الحاسمة في القضايا الإقليمية والنظر بأهمية الجوار الإقليمي، فإن مصر باتت غير قادرة على إدارة الملفات التي تمس أمنها القومي، كما من المتوقع أن يتفاقم ذلك الاتجاه مع مجيء ترامب إلى السلطة متوعدًا بتحويل المنطقة إلى جحيم وإلى زيادة رقعة الأراضي الإسرائيلية. كما أن غياب مؤسسات محايدة وقادرة على الضبط الاجتماعي والسياسي أدى إلى زيادة الاستقطاب وإلى حدة الانقسامات المجتمعية، بما ينذر – كما حدث في ثورة يناير – إلى خروج تلك الانقسامات والاستقطابات إلى الشارع مرة ثانية، في ظل مشكلات متراكمة نتيجة لسوء إدارة الملف الاقتصادي والاعتماد المفرط على الاستدانة وعلى بيع أصول الدولة.

التقرير الاستراتيجي
إقليم
القرن الإفريقي 2024

أ. عبد الله إسماعيل آدم
د. إدريس محمود حسب الله
أ. طاهر محمد علي

نظرة عامة

لم تختلف سنة 2024 كثيرا عن السنة السابقة بالنسبة لمنطقة القرن الإفريقي، حيث لاتزال الصراعات الداخلية المسلحة في إثيوبيا والصومال والسودان وجنوب السودان وإرتريا تمثل إحدى الظواهر الرئيسية المزمنة. وظلت حالة الصراعات السياسية والعرقية والنزوح الهائل للسكان واستمرار الهجرة واللجوء، وانعدام الأمن وعدم إحترام القانون، وسيطرة الأنظمة الاستبدادية هي السائدة داخليا، وقد ارتبطت تلك الصراعات بدرجات حادة من التدخلات الدولية والإقليمية، مما أدى إلى اتساع نطاقها من مجرد صراعات داخلية إلى بؤر لأزمات إقليمية، ولدت تحالفات جديدة تحمل طابع الاستقطاب والتنافر والتلويح بالمواجهة، كما أدت إلى ضعف وتفكك دول المنطقة، وشيوع الحركات الانفصالية والفوضوية.

وخلال العام 2024 شهدت المنطقة العديد من التطورات التي تمس علاقات الجوار الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي والحدود والموانئ والأمن القومي البحري والمائي. وشهدت استمرار الحرب الداخلية في أثيوبيا والسودان، تصاعدت فيها مشكلة مياه النيل ومشروع سد النهضة بين أثيوبيا ومصر. كما شهدت تدهور العلاقات الودية بين أثيوبيا وجيرانها وانهيار التحالف الثلاثي بين إثيوبيا والصومال وإرتريا، وتصاعدت خطابات رئيس الوزراء الاثيوبي أبي أحمد الشعوبية وتهديداته بامكانية استخدام القوة لايجاد منفذ بحري لأثيوبيا من أجل ضمان التقدم الاقتصادي لبلاده والتغلب على كونها دولة حبيسة، وقد ربط السلام في المنطقة بالسماح لأثيوبيا للوصول إلى البحر. كما اتبع سياسة الأمر الواقع في النزاع القائم حول مياه النيل ومشروع سد النهضة مع مصر والسودان مما أدى إلى اشتعال ما تم تسميته بحرب المياه والموانئ وصراع النفوذ على البحر الأحمر.

شهدت الشهور الأخيرة من 2024 تطورات خطيرة زادة من وتيرة المواجهة والاستقطاب السياسي في معالجة ملف الصومال ومساعي أثيوبيا للحصول على منفذ بحري وقضية سد النهضة، حيث رمت مصر بثقلها في المنطقة في محاولة لخلق حالة من التوازن

الاستراتيجى ولحماية مصالحها وأمنها الإقليمي، وسعت لتوطيد علاقاتها مع الحكومات الصومالية والجيبوتية والإرترية والسودانية وجنوب السودان، وتحركت من أجل تطويق إثيوبيا من خلال هذه الدول، وأخيرا قامت بالانخراط في تحالف جديد في المنطقة يضم إرتريا والصومال.

وليس ثمة آمال كبيرة في حدوث تحولات إيجابية سريعة في المنطقة في المستقبل القريب، إذْ يأتي عام 2025 ومنطقة القرن الأفريقي تشهد تقلبات داخلية ومؤثرات خارجية عديدة، وهناك العديد من بؤر التوتر التي لم يتم حلها والتي تثير القلق منها : الحرب الدائرة في السودان وتداعياتها على منطقة القرن الإفريقي، الوضع الدخلي المتقلب في أثيوبيا وتصاعد المواجهات بين الحكومة الفدرالية والفصائل المسلحة، النزاع الحدودي القائم بين أثيوبيا وجيرانها والتى تهدد بتفجر الوضع في أي لحظة، وهناك النزاع الحدودي المفتوح بين إرتريا وجيبوتي، والتوترات التي لم يتم حلها بين الحكومة الفدرالية الصومالية وأقاليم أرض الصومال و بونت لاند، وجوبا لاند، وتفاقم الصراع مع اثيوبيا بشان مذكرة التفاهيم مع اقليم أرض الصومال، استمرار الصراع على مياه النيل بين اثيوبيا ومصر والسودان دون حل، بالاضافة إلى زيادة حجم التسلح في الإقليم، وانتشار الفساد والاستبداد، وفي ظل استقطاب داخلي، وتجاذب إقليمي، وصراع دولي. كل هذه الأزمات وغيرها يتوقع أن يكون لها انعكاساتها على تعميق الانقسامات السياسية والثقافية، وعلى زيادة الفقر والهجرة وعدم الاستقرار الإجتماعي، ويتوقع أن تؤدي إلى تدهور البيئة وزيادة التصحر والمجاعات ويمكن أن تؤدي كذلك إلى تعزيز نفوذ الجماعات المسلحة والمتطرفة وهو ما يزيد بدوره حالة عدم اليقين والاحتمالات المفتوحة على كل السيناريوهات. خاصة أنها ذات طبيعة معقدة ولها أجنداتها الخفية وترتبط بطموحات وأمزجة القيادات المحركة لها، كما أنها تحدث في غياب تام لدور شعوب المنطقة.

هذا التقرير يرصد تفاعل المتغيرات والتحولات الاستراتيجية وتداعياتها المحتملة على منطقة القرن الافريقي وحوض البحر الأحمر ويركز على الاتجهات الرئيسية طويلة

إقليم القرن الإفريقي

المدى التي تشكلت خلال عام 2024 والتي يتوقع أن تكون الأكثر تأثيرا لحالة المنطقة خلال السنوات القادمة. يركز التقرير على التفاعلات السياسية المحلية والتاثيرات المتزايدة للتدخلات الخارجية من منظور استراتيجي. وقد تم رصد أهم الصراعات في منطقة القرن الإفريقي وحوض البحر الأحمر. تعرض التقرير للنزاعات القائمة بين أثيوبيا وجيرانها خاصة الصومال وإرتريا، وقدم التقرير أهم الأدوار الاستراتيجية التي طمحت دول القرن الإفريقي إلى الاضطلاع بها خلال عام 2024، والأدوار الاستراتيجية للقوى العظمي والتنافس الدولي والاقليمي وأهم التحديات التي واجهت المنطقة. وتم رصد أهم التحالفات والاتفاقات التي نشأت خلال هذا العام. توصل التقرير إلى أن المنطقة ما تزال هشة وغير مستقرة وتتجه إلى مزيد من الصراعات بين الأطراف المختلفة ومعرضة بشدة للتدخلات الخارجية وهناك عدد من الخلاصات والتوصيات في نهاية التقرير.

الحالة الجيوسياسية والأمنية : القرن الإفريقي وحوض البحر الأحمر

القرن الإفريقي من الناحية الجغرافية يشمل الصومال وأثيوبيا وجيبوتي وإرتريا، أما من الناحية الجيوبولتيك فهو يشمل الدول التي تقع على ضفتي البحر الأحمر وشرق إفريقيا ومنطقة البحيرات العظمى وخليج عدن وباب المندب[1]. وهو الذي يبدو لنا الأقرب لفهم وتحليل طبيعة المصالح والعلاقات وتفاعلاتها. ولكننا نلتزم هناك إجمالا بالتعريف الجغرافي الضيق للقرن الإفريقي.

مع العلم بأن الأهمية الاستراتيجية للمنطقة تتوسع في أبعادها لتشمل دول العالم ذات المصالح ولها تأثير على التوازنات بين دول المنطقة.أما التداخل بين ضفتي البحر الأحمر (العالم العربي) في الضفة الغربية ودول الساحل الإفريقي على الضفة الشرقية فهو ليس تداخلا جغرافيا وحسب وإنما يمتد إلى التداخلات التاريخية والثقافية والعرقية والاستراتيجية، وقد تم زرع الكيان الصهيوني من قبل الامبرالية العالمية في هذه المنطقة لتقطيع هذه الصلة وحرمان شعوبها من الاستفادة من بعضهما البعض كما كانت الحالة عبر التاريخ، ولذلك فان التنبؤات الجارية عن تفكك هذا الكيان له أهميته لسكان المنطقة على ضفتي البحر الأحمر، إن استمرار وجود هذا الكيان خطر على مستقبل المنطقة وهو سبب كثير من التعقيدات والأزمات المزمنة، وبزواله وزوال عملائه سوف تزلل جميع المساعي للتغلب على المشكلات لدى الطرفين ويسود السلام والأمن والاستقرار.

أما البحر الأحمر فهو شريط مائي يفصل بين الجزيرة العربية وشرق إفريقيا، يمتد من خليج عدن جنوبا إلى جزيرة سيناء شمالا، ثم يتفرع عنه خليجان هما خليج العقبة شرقا وخليج السويس غربا، وتفصل بينهما شبه جزيرة سيناء. ويصل بين قارات إفريقيا وأوروبا وآسيا، ويربط المحيط الهندي وبحر العرب وخليج عدن بالبحر الأبيض المتوسط. وتتمع كل من اليمن وجيبوتي وإرتريا والصومال بمواقع استراتيجية هامة على مضيق باب المندب الذي يتحكم بحركة الملاحة الرئيسية للبحر، بينما تتحكم مصر بقناة السويس. ولذلك يكثر الحديث عن أن البحر الأحمر «بحيرة عربية». وهو أقصر وأسرع طريق

بحري بين الشمال والجنوب، وبين الشرق والغرب، وله العديد من المزايا والخصائص الاستراتيجية والجيوبوليتيكية تجعل منه موضعا للتنافس والصراعات الإقليمية والدولية.

وأهمية هذا البحر لايقتصر على الدول التي تطل عليه مباشرة، بل يتعداها ليشمل الكيانات التي ترتبط به اقتصاديا أو سياسيا أو عسكريا، كما أنه يدخل ضمن نطاق المفهوم الجيوبوليتيكي للقرن الإفريقي و منطقة الخليج، وقد يتسع ليشمل معظم دول العالم والتي يجب أن تُأخذ في الحسبان عند القيام بتحليل استراتيجي ودارسة أمن ومستقبل المنطقة. وقد كان البحر الأحمر ومايزال مسرح نشاط القوى الاستعمارية يرتبط بمصالحها المتعارضة والمتشابكة اقتصاديا وعسكريا وأمنيا وسياسا، إذْ أنه ممر رئيسي لنفط الخليج. كما يحتوى على ثروات هائلة وموانئ تاريخية وحديثة تقدم خدمات الملاحة ولها أهمية استراتيجية في حركة التجارة العالمية.

أما أهمية البحر الاحمر العسكرية فهي معروفة عبر التاريخ وقد حدث وأن اغلق مضيف باب المندب في وجه الملاحة الاسرائيلية في حرب عام 1973، وأسست الولايات المتحدة قاعدة عسكرية في جيبوتي عام 2002 مباشرة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر للانطلاق منها في حربها على ما أسمته «الإرهاب». وقد أعادت الأحداث الأخيرة في غزة واستهداف الحوثيين للمصالح الإسرائيلية أهمية هذا البحر العسكرية والجيوسياسية والاستراتيجية وزادت من تدخلات الأطراف الإقليمية والدولية. فقد تصاعدت الأعمال العسكرية للحوثيين في نهاية عام 2023 واستمرت خلال عام 2024 لتشكل أبرز الأحداث المرافقة لعميلة طوفان الأقصى وحرب الابادة في غزا. ونتيجة لذلك فقد سعت الولايات المتحدة إلى تشكيل تحالف بحري واسع لمواجهة هذه الهجمات، علما بأن البحر الأحمر يعج بعدد كبير من الأساطيل البحرية الثابتة والمتحركة وعدد من فرق العمل المشتركة مثل القوة 151 و153 وغيرها من التحالفات والقوى التي ترعاها الولايات المتحدة، وبعد طوفان الأقصى أرسلت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وعدد من الدول الأروبية سفنا حربية إضافية ماتزال موجودة، وتم تشكيل تحالف دولي جديد باسم «حارس الازدهار» في

ديسمبر 2023 ضم أكثر من عشرين دولة تقوم بتسيير دوريات مشتركة وحماية السفن حتى وقتنا الحاضر [2].

وعموما فقد شهد العام 2024 زيادة في حجم التهديدات الغير المسبوقة في حوض البحر الأحمر، حيث ظهرت لأول مرة الألغام البحرية المتطورة تكنولوجيا وأصبحت أداة فاعلة في تصاعد هذا التهديد بالاضافة الى القرصنة البحرية وتصاعد الهجمات المباشرة للحوثيين وهو مايؤثر سلباً على انسياب التجارة العالمية كما يؤثر في أمن واستقرار دول المنطقة. وتتصاعد حجم التهديدات بتدخل الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى من أجل عولمة البحر الأحمر بتكوين تحالف دولي تساهم فيه عدد كبير من دول العالم تفرض قوانيها على المنطقة وتعمق من الاضطرابات والتناقضات الإقليمية الجارية.

الأدوار الاستراتيجية التي طمحت دول القرن الإفريقي إلى الاضطلاع بها خلال عام 2024

اثيوبيا: حاولت أثيوبيا كعادتها لعب أدوار إقليمية ودولية مستقلة علاقاتها التاريخية مع شركائها الفاعلين خارجيا. وتدخلت في الأزمة الجارية في السودان وكانت في الغالب متطابقة مع التوجهات الإسرائيلية تجاه السودان [3] واستطاعة كذلك تمرير أجندتها في بناء سد النهضة حيث تعاملت مع مصر والسودان باستراتيجية فرض الأمر الواقع، لتكتمل عملية التعبئة والانتقال لمرحلة التشغيل في هذا العام دون أدنى اعتبار لمطالبات مصر والسودان ودون توصل إلى اتفاق معهما [4]. وتسعى الآن لإيجاد منفذ بحري يؤهلها لكي تكون عضوا في نادي الدول البحرية ولاعبًا رئيسيًا في أمن البحر الأحمر. كما أنها لم تتخلى عن استراتيجية التدخل في الشأن الصومالي وتأجيج الصراع الصومالي الصومالي عبر مساعدة حكام ولايات الأقاليم وخاصة أرض الصومال وبنت لاند وجوبا لاند بما يهدد وحدة وإستقلال الصومال.

سعى آبي أحمد على أن تصبح إثيوبيا قوى إقليمية لا يستهان بها، ولديه طموحات استراتيجية في ذلك تتخطّى حدود قدرات الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي،

فقد صرح أبي أحمد في أكثر من مناسبة عن نيته جعل أثيوبيا قوى اقليمية تلعب دورا قياديا في مستقبل القرن الإفريقي والبحر الأحمر، وذلك من خلال تنمية البلاد داخليًّا ورعاية مصالحها في الإقليم. ولذلك نعتقد بأن مطالبات آبي أحمد بمنفذ بحري لم يأتي من الرغبة في الهيمنة الإقليمية فحسب، ولكن من أجل جعل اقتصاد البلاد أكثر قوة وأكثر استقلالية عن الصراعات المحلية والاقليمية.

حاولت أثيوبيا الإستفادة من الخصائص الجيوسياسية والأمنية والتي يمكن أن تؤهلها للعب أدوار استراتيجية في القرن الإفريقي ويدعم طموحها في قيادة المنطقة ؛ هذه الخصائص تتمثل في أن أثيوبيا هي أكبر دول القرن الإفريقي وأقواها عسكريا وبشرا واقتصاديا، ولها علاقات خاصة مع الغرب المسيحي والكيان الصهيوني وبعض دول الخليج، كما أنها المقر الدائم للاتحاد الإفريقي، هذه الخصائص وغيرها هي التي تأثر على سلوك القيادة السياسي تجاه دول الجوار وتحفِّظها من أجل لعب أدوار استراتيجية أكثر فاعلية في المنطقة والمحيط.

واجهت استراتيجة آبي أحمد خلال هذا العام العديد من العقبات، حيث تعارضت مع إمكانيات الدولة وهشاشتها وعدم تماسكها داخليا. وفي هذا العام مرت البلاد بأسوء مراحلها تحت قيادة آبي أحمد حيث انفجرت العديد من الأزمات والمشكلات الداخلية والإقليمية والدولية في آن واحد، وأهمها هو استمرار الصراعات بين الإثنيات الكبرى والتي بدأت تدخل مرحلة جديدة يصعب التحكم بها، وتوشك أن تطيح بالدور الإثيوبي المحوري كقوة اقليمية في المنطقة.

استراتيجيا تغيرت شراكات أثيوبيا وتحالفاتها مع الدول الكبرى وخاصة مع الولايات المتحدة الامريكية التي كانت لها شراكة استراتيجية أمنية مع الحكومات السابقة لمحاربة ما اسمته الارهاب وكانت تعتبر اثيوبيا بمثابة الحارس لمصالحها في المنطقة وخاصة الوضع في الصومال، ولكن مع اندلاع الحرب مع جبهة تحرير التغراي تدهورت العلاقة بشدة، حتى أن البعض أعتبر تراجع دور إثيوبيا كشريك أمني إقليمي لأمريكا بمثابة «أحد

أكثر الكوارث الاستراتيجية». [5] توجهت استراتيجية اثيوبيا نحو الصين وروسيا ولكنها في نفس الوقت كانت مرنة في علاقاتها الخارجية مع الدول الغربية. وبالرغم من بناء شراكة استراتيجية مع الصين إلا أنها ومنذ اتفاق بريتوريا، تحاول إعادة التواصل مع الولايات المتحدة والدول الغربية لتخفيف الضغط التي مارسته عليها هذه الدول. وقد شاركت أثيوبيا في عدد من اجتماعات قمم البريكس وتحصلت على العضوية الكاملة منذ الأول من يناير 2024. الشيء الذي نظرت إليه الحكومة الأثيوبية وكأنه أحد أعظم الانتصارات الدبلوماسية للبلاد. وتأمل أثيوبيا لبناء شراكات مع مجموعة البريكس في التجارة والاستثمار وتطوير البنية التحتية حيث تؤيد أثيوبيا تطلعات بريكس إلى إنشاء نظام دولي أكثر شمولا وتوازنا[6].

الصومال: أما الصومال والتي تعتبر عمق القرن الإفريقي استراتيجيا، وتملك أطول ساحل على المحيط الهندي وعدد من المنافذ البحرية الاستراتيجية، ماتزال تصارع للتغلب على ميراث فترة إنهيار الدولة والحرب الأهلية، وتعاني من مشكلات بنيوية مزمنة تحول بينها وبين لعب دور مهم في المنطقة. وعلى الرغم من بعض الانجازات الحكومية خلال هذا العام والمتمثلة في إكمال التعديلات الدستورية ورفع حظر تصدير السلاح الذي كان مفروض عليها من قبل مجلس الأمن، والنجاح في إلغاء 99 في المئة من الديون المستحقة عليها للدول الاعضاء في نادي باريس [7]. بالاضافة الى عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية التي اعفت الصومال من ديون كبيرة كانت عليه مما يمهد لعودة انضمام الصومال إلى النظام الاقتصادي والمالي العالمي. وتم تحقيق حلم الانضمام الى مظلة مجموعة دول شرق إفريقيا، وكذلك تم ضمان كرسي عضوية مجلس الأمن كعضو غير دائم للفترة 2025-2026. بالاضافة إلى نجاحات الحكومة في تعزيز قدرات جيشها وبسط الأمن وبناء مؤسسات الدولة. على الرغم من كل هذا إلا أن الحكومة الصومالية مازالت تواجه العديد من التحديات الاستراتيجية القومية والأمنية والسياسية والاقتصادية، هناك تفاقم للصراع القَبَلي في بعض المناطق، وهناك استمرار لنشاط حركة الشباب المسلحة وقد نفذت عدد من التفجيرات في هذا العام، وهناك تجدد للنزاعات بين الحكومة الفيدرالية

وبعض الأقاليم، بالاضافة الى إنعدام الرؤية والتقاعس عن العمل الجاد من أجل إرساء نظام سياسي ديمقراطي ومحاربة الفساد... مما يعيق تقدم البلاد والتعافي من الأزمات ولعب أدوار استراتيجية في المنطقة والعالم.

من الأدوار الاستراتيجية الهامة للحكومة الصومالية نجد تطور العلاقة الاستراتيجية مع تركيا والتي يمكن أن يؤرخ لها في العصرالحديث بزيارة رجب طيب أردوغان التاريخية في عام 2011 أثناء الحرب الأهلية وانعدام الأمن وانتشار المجاعة، هذه الزيارة كانت نقطة تحول فارقة ومحورية في العلاقات التركية الصومالية المعاصرة وقد ترسخت العلاقات خلال السنوات الأخيرة من خلال مشاريع المساعدات الإنسانية والبنية التحتية والتعليم والصحة والأمن ومبادرات بناء الدولة، وفي هذا العام وقع البلدان عدد من الاتفاقيات منها اتفاقية فبراير 2024 وهي عبارة عن اتفاقية اقتصادية ودفاعية خاصة في مجال الأمن البحري. واتفاقية مارس 2024 وهي تخص مجال الطاقة فقط ومستمدة عن الأولى الأساسية التي تشكل الإطار العام للاتفاقيتين[8]. وفي يوليو 2024، وقعت الدولتان صفقة كبيرة لاستكشاف النفط والغاز في الصومال [9]، وبذلك وبنهاية هذا العام تصل العلاقة بين الطرفين لدرجة الشراكة الإستراتيجية؛ حيث شملت الاتفاقيات مجالات الدفاع والامن والاقتصاد وغيرها.

جيبوتي: أما جيبوتي فهي أصغر دول القرن الإفريقي من حيث المساحة وعدد السكان، لكنها أكثرها تحكما على مفترق طريق استراتيجي دولي يعرف بمضيق باب المندب على مدخل البحر الأحمر الجنوبي يتحكم في الدخول إلى قناة السويس. كما تعد دولة جيبوتي بوابة وجسرا للتواصل بين شبه الجزيرة العربية وإفريقيا وهي واحدة من البلدان المستقرة نسبيا مقارنة بجيرانها في إفريقيا والشرق الوسط. وفي الفترة الأخيرة تحولت إلى سوق مفتوح للقواعد العسكرية الأجنبية حيث يلتقي في أرضها الأصدقاء والأعداء (فرنسا وأمريكا والصين واليابان وإيطاليا واسبانيا... تضم آلاف العسكريين). وهناك عدد من الدول منها روسيا والهند والسعودية في طريقها لتأسيس قواعد لها في

جيبوتي، حيث تشكل الرسوم السنوية لتأجير الأراضي جزءا مهما من الدخل القومي للبلاد. وقد فتحت ذراعيها لأثيوبيا بعد حربها الطاحنة مع إرتريا وأصبح ميناء جيبوتي الممر الوحيد والآمن للصادرات والواردات الإثيوبية عن طريق خط سكك حديد طورته الصين يصل جيبوتي بأديس أبابا. من الوضح بأن أولويات جيبوتي الاستراتيجية والأدوار التي طمحت للاطلاع بها في الفترة الماضية وحتى اليوم هو استثمار موقعها الجغرافي الفريد وجذب المستثمرين لتنفيذ مشاريع عملاقة لتأهيل موانئها والاستفادة من حاجة الجميع إليها واستغلاله إلى أقصى الحدود.

مارسة جيبوني سياسية الحياد الصارم في الشؤون الخارجية والصراعات الإقليمية، ولها علاقات صداقة وتعاون استراتيجي مع كل جيرانها ماعدا إرتريا، وعندما اندلع الصراع بين الصومال وأثيوبيا في مطلع هذا العام بسبب مذكرة التفاهم مع أرض الصومال، حاولت جيبوتي أن تكون في الموقف الوسط مع التاكيد على ضرورة احترام سيادة الصومال ووحدته وسلامة أراضيه، فضلا عن الدعوة للحفاظ على السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، وكانت جيبوتي تقود مساعي حثيثة للتقريب بين حكومة الصومال، وحكومة إقليم أرض الصومال وكان آخرها في ديسمبر 2023م [10]، حيث اتفق الطرفان على استئناف مسار المفاوضات، من أجل التوصل إلى تسوية دائمة، ولذلك يعتقد بان هدف مذكرة التفاهم مع ارض الصومال كان تعطيل هذا المشروع. ولعل المبادرة الاخيرة لجيبوتي التي عرضت فيها على اثيوبيا ادارة ميناء تاجور يصب في مساعى الحكومة الجيبوتية من أجل انهاء الصراع بين الصومال وإثيوبيا ويجنبها في نفس الوقت مأزق الاختيار بين الطرفين في حال اشتد النزاع بينهما وكذلك يحقق لها مكاسب اقتصادية وسياسية ويُعزِّز دورها كصانع سلام في الإقليم.

تتجه جيبوتي في الوقت الحالي نحو الشراكة الإستراتيجية مع الصين حيث بلغ التعاون بينهما أوجه، فمنذ أن افتتحت بكين القاعدة العسكرية الوحيدة خارج الصين والتي تقع على بعد عدة كيلومترات من القاعدة العسكرية الامريكية فقد انجزت العديد من المشاريع

منها على سبيل المثال تاهيل ميناء دوراليه والذي يعد أحد أضخم موانئ الحاويات في إفريقيا [11]. وقامت ببناء خط سكة حديد بين جيبوتي وإثيوبيا وخط أنابيب النفط الذي يصل حتى أديس أبابا. ويعتقد كذلك بأن هذه العلاقة هي التي ساعدت في استقرار نظام الرئيس اسماعيل عمر غيلة (76 عاما) في السلطة والتي تجاوزت ال 25 عاما منذ 1999 ليكون بذلك أحد أطول الحكام في السلطة في إفريقيا. وقد أقام حكومة استبدادية ذات حزب واحد تهيمن عليها نخبة من السياسيين والمقربين.

وما تزال الصين تراهن على جيبوتي من أجل تنفيذ مشروع طرق الحرير وتوسيع شبكة نفوذها الاقتصادية حيث تمثل جيبوتي جسرا إلى داخل القارة وخاصة اثيوبيا. وعموما هناك استثمارات ضخمة وتغلغل واسع للصين في مفاصل الاقتصاد الجيبوتي، والسؤال هو ما دور هذه الاستثمارات في تعزيز التنمية الشاملة للبلاد وفي رفاهية الشعب الجيبوتي، وماذا عن خطورتها المستقبلية وجدواها الاستراتيجية وهل يمكن أن يورط البلاد ويوصلها الى نفس مصير سريلانكا في عام 2017 حين اضطرت للتنازل عن مينائها الرئيسي للصين لسداد ديونها المتعثرة.

إرتريا: أما إرتريا فهي أحد دول القرن الافريقي والتي تحتل موقعاً إستراتيجياً مهماً على مدخل باب المندب، وتمتد على مسافة كبيرة ومهمة على ساحل البحر الأحمر، ومع أنها تصنف ضمن الدول الصغيرة والضعيفة من حيث المساحة والموارد الاقتصادية والبناء السياسي، إلا إنها ذات أهمية استراتيجية من حيث الموقع. ولها أهمية جيوستراتيجية في الصراع الدائر في الشرق الأوسط وشرق إفريقيا، كما تقع ضمن دوائر الصراع الدولي وتعتبر من المراكز المؤثرة في الصراع العربي الإسرائيلي، حيث تمثل الجزر الإرترية نقاط ارتكاز وتحكم في البحر الأحمر ولذلك تسارع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وروسيا وإيران والإمارات العربية المتحدة وغيرها لاستغلال هذه الجزر وبناء قواعد سرية وعلنية بالاتفاق مع الحكومة الإرترية.

ومنذ استقلالها في عام 1993 ترزح إرتريا تحت أسوء نظام دكتاتوري عرفته المنطقة،

وقد لعب أدوارا محورية أكبر من حجمه، وخاض حروبا مع كل جيرانه فهو من نوع الأنظمة التي لا تضمن استقرارها إلا بإشغال شعوبها بصراعات خارجية. وقد تدخل في شؤون أثيوبيا والسودان وهي دول أقوى منه بكثير بل وحاول تغيير أنظمتها السياسية، وحاول خلق توازنات استراتيجية في المنطقة لصالح القوى الكبرى واسرائيل، وشكل تحالفات في المنطقة مع أطراف عدة وصفت بأنها عدوانية، كل ذلك وهو لايملك أية مقدرات سياسة أو مقومات بشرية أو اقتصادية تسمح له بأداء هذا الدور، مما يجعلنا أمام حالة تاريخية نادرة ونظامٍ غريب الأطوار يمكن ان نعتبره «حالة» تتطلب الدراسة والتحليل وكشف الاسرار.

يلعب النظام الإرتري على التناقضات الموجودة بين الأطراف المختلفة في المنطقة والإقليم، وقد تنقل من محور إلى آخر وتقلب بين الأعداء والأصدقاء، وهو اليوم أقرب للتحالف الضمني مع محور الصين وروسيا دوليا ومحور السعودية ومصر إقليميا، دعم النظام الارتري حكومة آبي أحمد في حربها ضد جبهة تحرير التيجراي بعتبارها عدو مشترك للطرفين ولكن بدأت العلاقات في التدهور بعد أتفاقية السلام في بريتوريا بين الحكومة الاثيوبية والجبهة والتي انهت الحرب.

وعموما فإن النظام الإرتري كان ومايزال مدعوما من قبل الدول الغربية بكل ما يلزم ليستمر في السلطة كل هذه المدة الطويلة، وبفضل الدعم الإسرائيلي المتواصل ومن خلال اللوبيات الصهيونية في كل مكان يتم التغطية وغض الطرف عن كل جرائمه ضد الشعب الإرتري وكل شعوب المنطقة وهو ما لم يحدث مع أي رئيس أو زعيم إفريقي في التاريخ الحديث. وذلك لأن نظام أسمرا الفردي ومهما أظهر من تذمر وشن انتقادات لاذعة للغرب واسرائيل وحاول الإفلات إلا أنه مرتبط جذريا بالسياسات الامبريالية التي تقودها أمريكا والدول الغربية ويخدم وجود وحماية الكيان الصهيوني.

في هذا العام لعب النظام الإرتري دورا أساسيا في انجاح القمة الثلاثية في أسمرا في أكتوبر 2024 وكان من ضمن أهدافها إرسال رسائل للحكومة الأثيوبية ولرئيس ورزائها أبي أحمد والذي أصبح خصمه بسبب عدم التزام الطرفين ببنود اتفاقيات سرية وعلنية بينهما

(نفس الشئ حصل مع ملس زيناوي). وعلى الرغم من أنه حتى الآن لم تنفجر الخلافات بين الطرفين ولم يعلن الطرفان حتى الآن إعلان الحرب على الآخر (مع وجود مناوشات وتصريحات وتحركات عسكرية على الحدود بين البلدين إلا أنه يظل غير صارخ وغير معلن عنه رسميا كما كان في عهد مليس زيناوي مثلا) ولقد دأب الرئيس الإرتري يرسل رسائل عديدة خفية ومباشرة، وفيها بيان بالعمل تبين لخصمه أبي أحمد بأنه يمكن أن يعمل الكثير في حال تم إعلان الحرب عليه. من جانبها الحكومة الأثيوبية تحاول مغازلة اسياس عبر لقاءات بينه وبين حكومة اقليم تجراي الخاضعة للحكومة المركزية والتي لا يمكن أن تتصرف بفتح قنوات مع اسياس إلا بموافقةآبي وحكومته.

الأدوار الاستراتيجية للقوى الدولية والإقليمية ومستوى التنافس في المنطقة خلال عام 2024

للقرن الإفريقي وحوض البحر الأحمر أهمية خاصة في خريطة المصالح الدولية والإقليمية الاستراتيجية، فقد شهدت المنطقة في السنوات الأخيرة نمواً كبيراً في التمركز والوجود للقوى الدولية والإقليمية في شكل قواعد عسكرية واستثمارات اقتصادية وتنافس غير مسبوق على الموانئ الاستراتيجية. ومع هذا التنافس يلاحظ بان هناك نوع من التساكن والتجاور بينها والذي لا يرقى إلى مستوى التعاون، ولا ينزل لمستوى التصادم. كل طرف على اختلاف أهدافه يراعي مصالحه ومصالح الآخرين المتمثلة في حرية التجارة العالمية وحرية التنافس لنهب موارد المنطقة والاستفادة من أسواقها الإستهلاكية، ولحماية مصالح الكيان الصهيوني. وقد جاء هذا التمركز بحجج مثل محاربة جماعات القرصنة والإرهاب، ومراقبة حركة الملاحة الدولية بالبحر الأحمر وضبط الهجرة غير الشرعية وترسيخ الديمقراطية وغيرها من المبررات غير الحقيقية. فقد انتهى عهد الاستعمار المسلح وتقاسم اراضي القارة بين الدول الغربية حيث نشهد اليوم عصر الاستعمار الاقتصادي والسياسي الناعم المرتبط بالقيادات الاجتماعية المحلية والنخب السياسة. وعند تحليلنا للأدوار الاستراتيجية لهذه القوى لانجد أية مؤشرات على تعاون

وثيق بين هذه الأطراف الدولية المتواجدة بكثافة في المنطقة، وكذلك لانجد أية اهتمام بالتنمية والاستقرار وليس هناك محاولات جادة لرأب الصدع بين دول المنطقة المتصارعة بقدر ما تعمل هذه القوى على تغذيتة واستغلاله مما يشكل خطرا على مستقبل الأمن الجيوسياسي والاستراتيجي للمنطقة.

إن الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي وإسرائيل وبرغم وجود فتور في العلاقة مع حكومة آبي أحمد إلا أنهم ينظرون لأثيوبيا على أنها المركز الاستراتيجي لمنطقة القرن الإفريقي وهذا أيضا ينطبق على الصين وروسيا، ولذلك تجد الدعم والمساندة والاهتمام والتأييد الخفي والمعلن بخصوص حقها لامتلاك منفذ بحري، كما تنعم بهدوء العلاقات مع هذه الدول برغم الفظائع التي ارتكبها الجيش الأثيوبي في اقليم تجراي وفي الأقاليم الأخرى والتي ترقى إلى مستوى جرائم ضد الانسانية. وبرغم دروها الأخير في محاولة زعزعت استقرار الصومال خاصة بعد توقيع مذكرة تفاهم مع أقليم أرض الصومال والذي دفع بالمنطقة إلى حافة الانهيار واحتمالات نشوب حرب جديدة، وأدى إلى استقطابات حادة وعدم استقرار.

أبرز التحديات الاستراتيجية التي واجهتها منطقة القرن الإفريقي وحوض البحر الأحمر خلال هذا العام

أولاً: التحديات الناجمة عن مصالح القوى العالمية وارتباطها بالكيان الصهيوني:

يؤثر المحتوى الفكري للمنظور الجيوبوليتيكي للقوى العالمية بصورة كبيرة على صياغة أهدافها وطبيعة سلوكها في خدمة مصالحها الاستراتيجية، وبناء على ذلك يمكن ملاحظة أن المنظور الأمريكي يهدف إلى الاحتفاظ بمركز الهيمنة على المداخل والمنافذ البحرية في العالم ويلتزم بحماية مصالح الكيان الصهيوني في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي، بينما تسعى الصين وروسيا إلى منافسة الولايات المتحدة والقوى الغربية من أجل لعب دور القطب الموازن في نظام عالمي جديد.

وتكمن مخاطر هذا التضارب في المحتوى الفكري للمنظور الجيوبوليتيكي بالنسبة للقرن الإفريقي في الآتي:

حرص القوى العالمية على ان يكون لها وجود دائم في شكل قواعد عسكرية وبوارج ومدمرات في عرض البحر الاحمر وطوله والسعي من أجل السيطرة على منافذ وموانئ دول القرن الافريقي ودولة اليمن، مما يجعلها منطقة اصطدام ونزاع وعدم استقرار.

حرص القوى العالمية على حماية الكيان الصهيوني، ودعمه وتمكينه وتعزيز دوره في حوض البحر الاحمر والقرن الافريقي بعتباره أحد الأدوات الأساسية المنفذة لاستراتيجياتها، فالكيان الصهيوني يعتبر أحد العناصر المهمة التي تشكل المحتوى الفكري للمنظور الجيوبوليتيكي الغربي في إطار وجود مصالح مشتركة معه، وهو على رأس أولويات أمريكا والدول الغربية في المنطقة، وتكمن خطورت هذه التوجهات خاصة بعد هجمات الحوثيين في ازدياد فرص مطالب اسرائيل لتدويل باب المندب وبعض الجزر المهمة وسط البحر الأحمر وزيادة التواجد العسكري الإسرائيلي في المنافذ الاستراتيجية في القرن الإفريقي وباب المندب والسعي من أجل بناء علاقات وشراكات استراتيجية مع كل دول المنطقة.

حرص القوى العالمية على إضعاف الكيانات السياسية على ضفتي البحر الأحمر والعمل على تفتيتها وتقسيمها على أسس عرقية او دينية او جهوية اقليمية، وهو ما يؤدي الى تفاقم الازمات ويصعب القدرة على تحقيق استقرار امني وسياسي. كما يؤدي الى ترسيخ ظاهرة الاستقطاب والتبعية والتخلف بشكلٍ يهمش من فاعلية هذه الدول، ويتيح للقوى الدولية واسرائيل المزيد من السيطرة على مقدرات هذه الدول. وفي الفترة الأخيرة انتشرت بشدة ظاهرة الأنظمة الموالية لهذه القوى لتقوم بإدارة الحروب بالوكالة كما في السودان والصومال، كما انتشرت ظاهرة دعم الفصائل المحلية المسلحة لاستخدامها من أجل إسقاط الأنظمة وخلق حالة عدم الاستقرار الدائم في المنطقة، كما في السودان والصومال أيضا.

ثانيا: التحديات الناجمة عن أطماع وتدخلات القوى الاقليمية

أحد أهم تحديات منطقة القرن الإفريقي يكمن في تدخلات القوى الإقليمية وتنافسها من أجل النفوذ وتحقيق مشروعاتها القومية الاقتصادية والعسكرية، وحيث يرتبط أمن القوى الإقليمية بالصراع الدائر في منطقة القرن الإفريقى ويتأثر به وفق المتغيرات التي تنجم عن هذا الصراع. ونخص هنا بالدراسة دول الخليج وخاصة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر. ومصر والكيان الصهيوني وإيران وتركيا. هذه الدول زادت من وتيرة تدخلاتها في الآونة الأخيرة من خلال عقد اتفاقيات ثنائية وتوسيع نفوذها السياسي والاقتصادي أو من خلال الانتشار العسكري في البحر الأحمر بحجة تأمين الملاحة البحرية ومحاربة القرصنة وغيرها، الأمر الذي سيكون له انعكاساته على أمن ومستقبل المنطقة.

ويمكن تلخيص الحضور الإقليمي في منطقة القرن الإفريقي فيما يلي:

اسرائيل: تتمسك إسرائيل بمنظورها الجيوبوليتيكي للمنطقة في سعيها من أجل تحقيق حلمها لإقامة إسرائيل الكبرى على أرض الميعاد، وهو الأمر الذي يتطلب بالضرورة إضعاف وتفكيك كل الدول على ضفتي البحر الأحمر، وفي سعيها للتواجد على البحر الأحمر خاصة على مدخله الجنوبي اهتمت إسرائيل بالعلاقة الاستراتيجية مع إرتريا وأثيوبيا، وحاولت تطليبع غلاقاتها مع كل دول المنطقة ويعتقد بأنها تحتفظ بقواعد عسكرية ومواقع للتجسس والمراقبة في جزر ومونئ إرتريا وهو ما تنفيه حكومتها بقيادة أسياس أفورقي مع أنها لا تنفي وجود علاقة متميزة وتعاون في جميع المجالات. هذه العلاقة الخاصة مع إرتريا لم تمنع إسرائيل من الاحتفاظ بعلاقات استراتيجية متجذرة مع أثيوبيا في جميع الأحوال. وقد حدث اختراق كبير للمنطقة بتطبيع السودان علاقاته مع إسرائيل وفتح خطوط اتصال مع إقليم أرض الصومال. ولكن كان للفلسطينين بقيادة حركة حماس رأي آخر حيث أطلقوا طوفان الأقصى ليحد من حركة التطبيع التي كانت في طريقها لكي تشمل ما تبقى من دول القرن الإفريقي والشرق الوسط والذي كان سيحقق

مكاسب استراتيجية واقتصادية وأمنية خطيرة لإسرائيل، وكان لهجوم الحوثيين على السفن المتوجهة إلى إسرائيل عبر البحر الأحمر أثر كبير على مكانة ومصالح إسرائيل، كما انه حول أهمية البحر الأحمر إلى قضية مركزية للعالم وليس فقط لدول الجوار، ما يشكل تحديا كبيرا لدول القرن الإفريقي والإقليم ومخاطر تنتظره في الأعوام القادمة.

مصر: تعتبر مصر جزء لا يتجزء من حوض البحر الأحمر توجد به قيادة الأسطول الجنوبي المصري الذي يعد من أقوى الأساطيل البحرية على مستوى الشرق الأوسط وإفريقيا [12] ويهدف إالى تأمين مضيق باب المندب وطرق الملاحة من البحر الأحمر إلي قناة السويس. حتى وقت قريب كانت مصر بعيدة عن لعب أي دور في القرن الإفريقي رغم أهمية المنطقة لأمنها القومي. أزمة سد النهضة مع أثيوبيا دفعها لاستعادة علاقاتها مع دول المنطقة وقامت بتحركات كثيفة بهدف تطويق أثيوبيا، وفي الرابع عشر من أغسطس 2024 وقعت مع الصومال بروتوكول تعاون عسكري دون تفاصيل عن مضمونه[13] وارسلت شحنات من المساعدات العسكرية إلى مقديشو في اغسطس وسبتمبر 2024 [14] ويتوقع أن تنشر قواتها ضمن قوات حفظ السلام الإفريقية الجديدة، مطلع العام المقبل، بعد انتهاء ولاية بعثة الاتحاد الإفريقي الانتقالية في الصومال (أتميس). والتي ستنتهي فترة عملها في ديسمبر 2024م. وأخيرا وفي خطوة اعتبرت إعلان حرب على أثيوبيا قبلت مصر للدخول في حلف ثلاثي مع إرتريا والصومال في العاشر من أكتوبر. لاتزال تداعيات تحركات الحكومة المصرية في المنطقة تتفاعل وتتجه الى التصعيد، والعديد من الأطراف تشعر بالقلق وتحظر من المخاطر والعواقب المترتبة على المنطقة.

الإمـارات: تعتبر من أكثر دول الخليج حضورا في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر وأكثرها أعداءً في المنطقة، وقد فقدت علاقاتها وتم إلغاء الاتفاقيات معها في كل من جيبوتي وإرتريا والصومال والسودان، ولم يتبقى لها في المنطقة إلا أرض الصومال الانفصالي ولها علاقات متميزة مع أثيوبيا حتى اليوم حيث تشير التقارير إلى وجود دعم إماراتي غير مُعلَن لحكومة آبي أحمد في الوصول إلى اتفاق مع أرض الصومال وتوقيع

مذكرة التفاهم في مطع هذا العام. وكانت قد عقدت اتفاقات مع أرض الصومال لتطوير وإدارة ميناء بربرة بالمشاركة مع أثيوبيا دون موافقة الحكومة الفيدرالية[15]. وعموما فإن سياسة وتحركات الإمارات في منطقة القرن الإفريقي تتطابق تماما مع استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بمحاربة التنظيمات والجماعات الإسلامية في المنطقة.

السعودية: تعتبر السعودية أقرب دول الخليج إلى منطقة القرن الإفريقي جغرافيا، كما يشكل البحر الأحمر أحد مرتكزات أمنها الاستراتيجي، وترتبط مع دول القرن الإفريقي بمصالح عديدة اقتصادية وأمنية وسياسية، وبالرغم من هذه العلاقة والترابط إلا أن دور السعودية في منطقة القرن الإفريقي مايزال ضعيفا وباهتا مقارنة بمستوى توسع وحضور القوى الدولية والإقليمية الأخرى. بذلت السعودية العديد من الجهود والمحاولات في تنويع خارطة شركائها الخارجيين، والاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية لمنطقة القرن، إلا أنها في الواقع لم تنجح ولم تتجاوز محاولاتها ملفات العون الاقتصادي والمساعدات الإنسانية. وقد تم تأسيس ائتلاف الدول الثمان المشاطئة للبحر الأحمر في الرياض في يناير 2020 وضم ثماني دول هي: السعودية، مصر، اليمن، الصومال، إرتريا، جيبوتي، الأردن، السودان[16]. إلا أنه لم يكن فاعلا بما فيه الكفاية ولم يؤدي إلى النتائج المرجوة. في الفترة الاخيرة استضافت المملكة العديد من الاجتماعات والمؤتمرات بشأن دول القرن الإفريقي، كما انخرطت في عدد من المحاولات لتسوية النزاعات خاصة في السودان. ولكنها ركزت في جهودها مواجهة نفوذ إيران وتركيا في منطقة القرن الإفريقي، حيث تعتبر الرياض نجاحات تركيا في المنطقة خصما من مصالحها الاستراتيجية، مما يجعل تحركاتها في المنطقة مبنية على ردود الأفعال.

قطر: تعتبر قطر من الاعبين الأساسيين في منطقة القرن الإفريقي، لديها علاقات جيدة واستثمارات ضخمة في كل من كينيا وأثيوبيا وجيبوتي والسودان ولديها نفوذ كبير ومتزايد عبر بوابة العون الإنساني في كل من السودان والصومال وجيبوتي وأثيوبيا،

بالاضافة إلى الدور الدبلوماسي والمساعي من أجل التوسط لحل النزاعات في المنطقة واستضافة مباحثات السلام بين العديد من الفرقاء، يعتقد البعض بان قطر تحظى بفرص واعدة في المستقبل برغم من شدة التنافس والعديد من التحديات والانتكاسات في العلاقة مع بعض دول المنطقة.

تركيا: هي الأقوى حضورا في المنطقة وخاصة في الصومال وبدرجة أقل في أثيوبيا وجيبوتي، وتقف على النقيض مع الإمارات وايران في عدد من القضايا. للوجود التركي أبعاد استراتجية وسياسية واقتصادية، وهي مهتمة بتوسيع نفوذها من خلال التبادل التجاري والتمويل والمساعدات الانسانية والتواجد العسكري، والتعليم والثقافة، والأمن ومن خلال الوساطات لحل النزاعات. وهناك تطورات ايجابية في العلاقة بين تركيا وبلدان القرن الإفريقي، ويتوقع أن تنمو وتتوسع في المستقبل.

التحدي الذي يواجه دول القرن الإفريقي من هذه العلاقة يتمثل في وجود منافسة قوية بين تركيا وبقية الدول مثل الولايات المتحدة والصين وفرنسا وبعض دول الخليج، هذا التنافس يمكن أن يؤدي إلى انقسامات داخلية وإلى فساد مالي وقد يؤدي إلى مواجهات بين القوى المتنافسة، كما أنه يمكن أن يخلق تناقضات في المصالح وعدم توازن يتعارض مع متطلبات الأمن والاستقرار لدول المنطقة.

إيران: وهي موجودة في البحر الأحمر بكثافة عبر اليمن من خلال حليفها الحوثي، وقد نجحت ولو بشكل جزئي في السيطرة على مضيق باب المندب بعدما تمكن الحوثيون من السيطرة على ميناء الحديدة أكبر موانئ اليمن. وهي تطمح إلى ايجاد موطئ قدم لها على البحر الأحمر من خلال تواجدها في إرتريا والسودان ومن خلال تواجد سفنها في عمق البحر بحجة محاربة القرصنة.

كما تسعى من أجل تعزيز وجودها في منطقة القرن الإفريقي من خلال التبادل التجاري والنشاط السياسي والأمني والمساعدات الانسانية وهناك تنافس بينها وبين السعودية حيث تحاول الدولتان تطويق الأخرى في المنطقة فقد استخدمت السعودية نفوذها أكثر من

مرة للتاثير على السودان والصومال لقطع علاقاتهما مع إيران، مما يجعل المنطقة ساحة مواجهة وصراعات إقليمية خاصة في ظل تهديدات ايرانية بإغلاق الممرات والمضايق في البحر الاحمر ومضيق هرمز، مما قد يدفع في اتجاه نشوب حرب إقليمية دولية. وهو ما يزيد من مساحة التوتر وعدم الاستقرار في حوض البحر الأحمر ومنطقة القرن الإفريقي.

ثالثاً: التحديات الناجمة عن الأوضاع المحلية لدول القرن الإفريقي

تتسم التحديات الناجمة عن الاوضاع المحلية لدول القرن الإفريقي بالتعقيد الشديد نتيجة تعدد أبعادها ومستوياتها، وغالبا ما نجد لهذه الصراعات أبعاد حضارية ودينية وعرقية وسياسية واقتصادية ودولية واقليمية. وكذلك نجد أن معظم التحديات المحلية تعود إلى مخلفات السياسة الاستعمارية القديمة والحديثة والتخلف الاقتصادي، ووجود النظم الفاشلة، وانتشار الظلم والفساد، وإثارة النعرات العرقية والقبلية. لقد شهدت المنطقة في الفترة الأخيرة أشكالا متنوعة من الصراعات تراوحت ما بين الحروب النظامية واسعة النطاق، والحروب الأهلية المدعومة من قوى خارجية، ونزاعات على السلطة والثروة بين مختلف مكونات المجتمع.

ويمكن بلورة أهم التحديات الناجمة عن الأوضاع المحلية لدول القرن الإفريقي في الآتي:

- **تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والأجتماعية والثقافية والتكنولوجية، وعدم مواكبتها مع النمو الديموجرافي.**
- **تنامي الحركات الإنفصالية وحركات التمرد والحركات الفوضوية واستمرار الحروب الأهلية.**
- **التباين في استراتيجيات وتوجهات وتحالفات دول القرن الإفريقي ومحدودية حجم التعاون الاقتصادي والأمني والعسكري، نتج عنها بشكل عام حالة من التوترات الحادة والاستقطابات المتباينة.**

- **استمرار مشاكل الحدود بين أثيوبيا والصومال، وأثيوبيا والسودان، وأثيوبيا وإرتريا، وإرتريا وجيبوتي. واستمرار المحاولات المستميتة لأثيوبيا لإيجاد منفذ دائم على البحر الأحمر.**
- **استثمار واستغلال القوى الدولية والاقليمية حاجة معظم دول الإقليم للدعم الاقتصادي والعسكري والحماية للحضور الى المنطقة وبناء قواعد عسكرية لرعاية مصالحها الخاصة**

وعموما تتجه معظم دول القرن الإفريقي إلى مزيد من الأزمات الداخلية، ويتوقع أن تتفاقم في غياب التنسيق والتعاون والتكامل، وسوف تسهم في تقليص فرص الاستقرار الأمني والسياسي في المنطقة.

الحالة الجيوسياسية والأمنية نتيجة لتجدد الصراع حول الموانئ ومياه النيل

بالاضافة الى ماذكرناه من تحديات استراتيجية ناجمة عن أطماع وتدخلات القوى الدولية والاقليمية والتحديات الناجمة عن الأوضاع المحلية لدول القرن الإفريقي، هناك عاملان مهمان لا يمكن اغفالهما ونحنا نحاول صبر غور الحالة الجيوسياسية والأمنية في منطقة القرن الافريقي، ويتمثلان في ما يمكن تسميته بحرب الموانئ وصراع النفوذ والنزاع حول مياه النيل ومشروع سد النهضة. تمرُّ منطقة القرن الأفريقي بمنعطف جيوسياسي وأمني حَرج وخطير يسبب تفاقم النزاع واشتداد الصراع حول هاذين العاملين. وفي الوقت الحالي يشكلان أهم أسباب استمرار وتجدد النزاعات والتقلب في التحالفات بين دول القرن الافريقي، وسوف يشكلان مستقبل العلاقات بين دول المنطقة مع الدول الاقليمية والدولية.

أولا: النزاع القائم حول مياه النيل ومشروع سد النهضة

يعتبرالخلاف القائم بين اثيوبيا ومصر والسودان حول مياه النيل ومشروع سد النهضة من أخطر النزاعات والمصدر الأبرز لإمكانية إندلاع حرب في المنطقة. حيث تعد مياه

النيل بمثابة شريان الحياة لمصر والسودان نظرا لاعتمادهما عليه في الشرب والزراعة والنقل وتوليد الطاقة وغيرها ولا يمكن الاستغناء عنه ولذلك تسعى مصر والسودان للدفاع عن حقوقهما التاريخية في مياه النيل والذي تعتبره جزء من أمنها القومي وأن أي مساس لهذه الحقوق هو إعلان حرب عليها. ولكن ونتيجة لعدم قدرة مصر والسودان على القيام بدور ملموس بشأن سد النهضة لإسباب كثيرة تخص البلدان، ونتيجة الاكتمال بناء السد بنهاية هذه السنة فقد أصبحت القضية أكثر صعوبة وتعقيدا ولا يمكن حلها بسهولة، فقد تجاوزت الجوانب الفنية والتقنية وغيرها من القضايا التي كانت مطروحة للمفاوضات.

أساس المشكلة هي رفض اثيوبيا وبقية دول المنبع للاتفاقيات السابقة المنظمة لعملية تقاسم المياه، والتي تعتمد على المعاهدات الموروثة في فترة الاستعمار. وقد اعتمدت إثيوبيا إتفاقية عنتيبي التي دخلت حيز التنفيذ بشكل رسمي يوم 13 اكتوبر 2024 والتي تعارضها مصر والسودان وتعتبرها غير مُلزمة لأيٍّ منهما لمخالفتها مبادئ القانون الدولي.[17] خطورة هذه الإتفاقية انها تُنهي الحصص التاريخية لمصر والسودان، وتفرض إعادة تقسيم المياه، وتسمح لدول المنبع بإنشاء مشروعات مائية بدون التوافق مع دول المصب[18] ظاهر إن هدف إثيوبيا النهائي هو فرض هيمنتها علي مياه النيل، وأن تصبح هي المتحكمة استراتيجياً في كل من مصر والسودان.

ولديها خطط متكاملة للاستفادة الذاتية وتسييس المياه في نفس الوقت واستخدامه كورقة ضغط عند الحاجة. وفي هذه الحالة فان كل من مصر واثيوبيا في حالة مواجهة وحرب صامتة. ولذلك بدأت مصر تعزيز علاقاتها الدبلوماسية والأمنية مع الصومال وإريتريا والسودانية وجيبوتي كجزء من إستراتيجيتها لمواجهة إثيوبيا ومعاقبتها وحصارها. وهي الآن تخطط للمشاركة بقوات كبيرة في بعثة الأتحاد الإفريقي في الصومال بحلول عام 2025 لتكون على الحدود مع اثيوبيا كأحد خيارات مصر لمواجهة إثيوبيا. في وقتٍ أعلن فيه الصومال استبعاد القوات الإثيوبية من المشاركة في هذه البعثة؛ ما لم تنسحب من مذكرة التفاهم مع أرض الصومال.[19]

ثانيا: حرب الموانئ وصراع النفوذ في منطقة القرن الأفريقي

اشتدت حدة الصراعات حول المواتئ البحرية على ضفتي البحر الاحمر عندما بدأت عدد من الدول –منها الولايات المتحدة وفرنسا والصين وإسرائيل والإمارات وتركيا وإيران وغيرها– بالسعي لايجاد موطئ قدم لها وقامت ببناء قواعد عسكرية على سواحل جيبوتي وإرتريا والسودان والصومال وارض الصومال ومصر واليمن. العديد من الدول الاقليمية والدولية ساهمت في إشعال ما تم تسميته بحرب المواني وصراع النفوذ في المنطقة الا أن هناك اعتقادا سائدا بان محاولات اثيوبيا وتهديداتها لإيجاد منفذ بحري بالطرق السلمية أو باستخدام القوة كان من أهم العوامل التي أججت هذا الصراع في الوقت الحالي. [20]

واعتقادا منا بأن التدخلات الخارجية بشأن الموانئ تظل محدودة التاثير مقارنة بالصراع المحتدم بين اثيوبيا وجيرانها نتيجة لاطماعها التوسعية ومحاولة الاستيلاء على بعض موانئ دول الجوار ، حيث يمكن معالجة تواجد القوى الاقليمية والدولية بالطرق القانونية وفرض سيادة الدولة على اراضيها بان تفسخ التعاقد او تقوم بطرد وتفكيك القواعد الاجنبية كما حصل مع الامارات في جيبوتي وارتريا. بينما يظل الصراع المحتدم اليوم بين إثيوبيا وجيرانها حول الموانئ هو الاخطر وقد أدى بالفعل إلى مزيد من الصراعات والاستقطابات وولد حالة عدم الاستقرار السياسي والامني وقد يفسح المجال لمزيد من التدخلات الاقليمية والدولية، كما يهدّد بإشعال حرب إقليمية. ولذلك سوف نركز في المساحة التالية على خلفيات هذا الصراع والاوضاع الجيوسياسية الجديدة التي تولدت عنه وتداعياتها المحلية والاقليمية والعالمية.

حاجة إثيوبية الى منفذ بحري

إثيوبيا هي أكبر دول العالم من حيث عدد السكان المحرومة من منفذ بحري، ولذلك تقوم استراتيجيتها على ضرورة امتلاك منفذ البحري الذي تعتبره حق تاريخي وقانوني لها وضروري لإقتصادها وازدهار شعبها ومكانتها على الساحة الاقليمية والدولية [21].

فقد سعت منذ تأسيسها للحصول على هذا المنفذ، واحتلت إرتريا لهذا السبب وخاضت حربا ضروسا معها لمدة ثلاثة عقود لتخرج منها بالقوة وتعترف باستقلالها في عام 1993 وترجع حبيسة كما كانت. ومنذ عام 1998 تعتمد إثيوبيا بشكلٍ أساسي على ميناء جيبوتي في أكثر من 95 في المئة من وارداتها وصادراتها والذي يكلفها أكثر من مليار دولار في السنة [22]، وهو ما يدفعها للسعى إلى بدائل أخرى مثل ميناء بربرة في ارض الصومال.

مذكرة تفاهم بين أرض الصومال وإثيوبيا للوصول الى ميناء بربرة

في يناير 2024، وقعّت إثيوبيا مذكرة تفاهم مع إقليم أرض الصومال للوصول إلى ميناء بربرة لأغراض تجاريّة وبحريّة وعسكرية في مقابل حصول أرض الصومال اعترافا باستقلالها [23] وحصة في الخطوط الجوية الإثيوبية. إن خطورة هذا الإتفاق ليس في استخدام الميناء لاغراض تجارية وحتى عسكرية كما هو الحال في جيبوتي، إنما الهدف هو السيطرة على الميناء وإقامة قاعدة عسكرية ضمن إستراتيجية آبي أحمد في الوصول إلى منافذ بحرية استراتيجية، كما أنه يأتي في إطار الطموح الإثيوبي من أجل التحرر من الإرتهان لمنافذ بحرية لا تمتلكها، والتحكم في التوازنات الجيوسياسية لمنطقة القرن الأفريقي والبحر الاحمر الذي تعتبره مصدر قوتها في المستقبل. وهو مشروع قديم متجدد يلقى الدعم والمساندة من القوى الدولية التي تسعى من أجل زيادة النفوذ الإثيوبي في أفريقيا والشرق الاوسط.

هذه الإتفاقية أثارة غضب حكومة الصومال الفدراليّة التي ترفض إنفصال أرض الصومال. وتعتبر الاتفاقية اعتداءا على سيادتها ولذلك قامت بإلقائها بقرار من مجلسا البرلمان الصومالي في مقديشو، وقد أصبح موضوع محاربة هذه المذكرة الشغل الشاغل والهاجس الاول للرئيس الصومالي حسن شيخ منذ بداية السنة، كما أحدثت انقلابا في سياسات الصومال الخارجية والداخلية وتم شن حرب دبلوماسية وقانونية عنيفة ضدّ إثيوبيا في المحافل الدولية والإقليمية. كما طالبت الحكومة الصومالية بطرد القوات الإثيوبية المنتشرة في الصومال والعاملة في اطار بعثة الاتحاد الأفريقي (أتميس) [24].

سعت الحكومة الصومالية بكل ما أوتيت من قوة للافشال مشروع الاتفاقية، كما سعت من اجل خلق تحالفات وتوازنات جديدة في المنطقة حيث وطدت علاقاتها مع ارتريا ومصر التان تشتركان معها في العداء مع إثيوبيا. كما وقعت عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية مع تركيا والتي لديها بالفعل أكبر قاعدة عسكرية في مقديشو.

نقلا عن مركز ايجبشن انتربرايز للسياسات والدراسات الاستراتيجية https://egyptianenterprise.com

تداعيات مذكرة التفاهم بين أرض الصومال وإثيوبيا

لاتزال تداعيات مذكرة التفاهم تتفاعل أصدائها في المنطقة والعالم، وقد أصبحت نقطة محورية للتوترات الإقليمية وزيادة حالة عدم اليقين في المنطقة وأدت إلى إضعاف استقرار المنطقة بأكملها. ويمكن اجمال أهم التداعيات في النقاط التالية:

- أخطر هذه التداعيات تتمثل في انها تشكل تهديدا لأمن وإستقرار الصومال ومنطقة القرن الافريقي ويمكن أن تؤدي الى أزمات إقتصادية وإجتماعية وتوترات ومخاوف واستقطابات، كما يمكن ان تدفع الى الانزلاق نحو حرب إقليمية جديدة. وإذا نجحت اثيوبيا في مسعاها للحصول على منفذ بحري خاص بها فانها ستغير قواعد اللعبة في المنطقة، سوف يُفتح أمامها مسارات جديدة للتوسع الاقتصادي ويقلل من إعتمادها على جيبوتي ويجنبها محاولات قطع الطريق الرئيسي الذي يربط بين اديس أبابا وميناء جيبوتي الواقع في اقليم عفر، ويزيد من مكانتها لدي الفاعليين الإقليميين والدوليين.

- عطلت الجهود التي بذلها الرئيس حسن شيخ للجلوس مع قيادة إقليم أرض الصومال، وقد بدأت المحادثات بين الجانبين قبل ايام قلائل من إعلان مذكرة التفاهم بوساطة وإستضافة رئيس دولة جيبوتي إسماعيل عمر غيله، وكان من المتوقع ان تؤدي الى تفاهمات ومن ثم تكوين لجان ووضع خارطة طريق للمحادثات وإرساء قواعد للتعامل[25]، ووأد الفتنة ليس فقط مع إقليم أرض الصومال ولكن مع كل الاقاليم الاخرى. مما يدل على وجود أهداف أخرى من هذه الاتفاقية تتمثل في عدم السماح لاستقرار الصومال واستعادة قوته الكاملة في هذه المرحلة.
- على الرغم من انخفاض خطر نشوب حرب شاملة بين الصومال وإثيوبيا أو إقليم ارض الصومال نتيجة لهذه الاتفاقية الا ان الصومال يجد نفسه أمام خيارات محدودة للرد على الاتفاق، ولذلك فقد إهتم الصومال بالرد على اثيوبيا بقوة وحزم حيث قام الرئيس حسن شيخ بعدد كبير من الزيارات للدول المجاورة ومعظم دول الاقليم، كما تم عقد عدد من الاتفاقات والتحالفات لضمان الحماية والمساعدة ولمواجهة التداعيات المحتملة.
- الاتفاقية زادت من تدخلات إثيوبيا في الصومال من خلال دعم حكام الأقاليم واستقبال وفودهم وعقد لقاءات ثنائية معهم في مجالات التجارة والاستثمار وغيره[26]، وقد اتهمت الحكومة الصومالية أكثر من مرة إثيوبية بإدخال أسلحة إلى ولاية بونتلاند [27]، وهناك مخاوف من إندلاع حرب بين الاطراف المختلفة على الحدود بين إقليم أرض الصومال والمناطق التابعة للحكومة الفدرالية بسبب هذه التدخلات.
- وفرت الاتفاقية بيئة خصبة لحركة الشباب المتطرفة، حيث أعلنت الحركة معارضتها للإتفاقية [28] وتوعدة لحشد المجندين وتوسيع نطاق عملياتها لتشمل أرض الصومال التي كانت آمنة في السابق.
- هناك احتمال ان تعترف اثيوبيا باستقلال إقليم أرض الصومال نيتجة لهذه المذكرة وهو ما تسعى اليه قيادة الإقليم منذ أكثر من 33 عاما. ويتوقع بأعتراف اثيوبيا

ومجيئ إدارة امريكية جديدة بقيادة ترام أن يتم حسم النزاع لصالح استقلال أرض الصومال، خاصة وانها دولة بحكم الأمر الواقع ولها حكومتها ونظامها السياسي المستقل وجوازها وعملتها وجيشها الخاص بالاضافة الى علاقات خارجية قوية مع بعض الدول، وقد عطل مساعي استقلالها خوف وتردد معظم دول العالم والمجتمع الدولي من ان يكون سابقة للاقاليم والحركات الانفصالية الاخرى في الصومال اثيوبيا والمنطقة عموما.

- الاتفاقية جلبت موجة جديدة من التوتر بين مصر وإثيوبيا فقد كانت مصر من أشد المعارضين للاتفاقية والآن تتخذها فرصة للتواجد في المنطقة لمعاقبة إثيوبيا ومحاصرتها عبر جيرانها بسبب إصرارها في المضي قدما في مشروع سد النهضة دون توافقات وعدم إستجابتة للمفاوضات والوساطات والتحكيم الدولي، حيث وقعت مصر بروتوكول تعاون عسكري مع الصومال وارسلت شحنات من المساعدات العسكرية وترغب في نشر قواتها ضمن قوات حفظ السلام الإفريقية الجديدة، وكذلك دخلت في تحالف ثلاثي مع ارتريا والصومال في اكتوبر 2024.
- حاولت تركيا التوسط بين الصومال وإثيوبيا لحل النزاع الاخير إستجابة لطلب إثيوبيا ونتيجة علاقاتها القوية مع الطرفين، وقد رعت لقائين لم يُسفرا عن نتائج حاسمة، بينما ألغيت الجولة الثالثة التي كان من المقرر إجراؤها في سبتمبر الماضي بسبب إنعدام الثقة بين الطرفين وبسبب توقيع بروتوكول تعاون عسكري بين مصر والصومال الذي أغضب إثيوبيا كثيرا. ليتم خسارة الفرصة الوحيدة التي كانت متاحة للتوصل إلى حل دبلوماسي للنزاع.[29]

قمة أسمرا الثلاثية بين مصر وإريتريا والصومال: الدوافع التناقضات والإنعكاسات

نعتقد بأن من أبرز وأهم تدعيات مذكرة التفاهم بين إثيوبيا وأرض الصومال هو إتفاق أسمرا الثلاثي بين رؤساء مصر وإرتريا والصومال في اكتوبر 2024. لهذه الاتفاقية

خطورة عالية على الوضع الامني والعسكري والسياسي في المنطقة، ويتوقع أن تكون لها عواقب وخيمة على مستوى المنطقة والعالم وتأثير على مسار التعاون الإقليمي وعلى شعوب المنطقة. وخطورة هذا التكتل الجديد تتمثل في اشتراك مصر البعيدة جغرافيا ونظرا إلى أهمية مصر وقوتها وتأثيرها ومكانتها الإقليمية والدولية ونظرا الى وجود نزاعات مصيرية بينها وبين إثيوبيا تتعلق بمياه النيل وبناء سد النهضة والذي لم تستطع حسمه دبلوماسيا وهي الآن تسعى من أجل تصعيد النزاع والتهديد بإمكانية الإضرار بمصالح إثيوبيا في المنطقة بالتعاون مع جيرانها.

طبيعة هذه الاتفاقية سياسي وأمنى يخص الدول الثلاثة المجتمعة، الإتفاقية أساسا موجة ضد إثيوبيا ورئيس وزرائها آبي أحمد على وجه التحديد وإن لم تذكر إثيوبيا صراحة. وهي تعكس الأزمات التي تعاني منها المنطقة بسبب صراعات بين قيادات دكتاتوية لا تعكس طموحات شعوبها ولا تؤمن بالسلام إلاً بقدر ما يحقق استقرار أنظمتها وبقائها في السلطة باي ثمن. الإتفاقية تُأسس لتحالف من حيث العدد فهو تحالف جماعي ولكنه محدود بين ثلاثة دول، ومن حيث الهدف فهو دفاعي نشأ لصد تحركات اثيوبيا في المنطقة، وأما من حيث الزمان فهو تحالف مؤقت من أجل معالجة أزمة محددة، ومن حيث البعد الجغرافي فهو حلف بين دول متباعدة جغرافيا وهذا ما يجعل منه قليل الاثر على المدى البعيد لأن ما يربط بين هذه الدول وحدة الهدف دون توفر العوامل الأخرى.

والمزعج في أمر هذا التكتل أنه قائم على أهداف وغايات متباينة للاطراف الثلاثة المكونة له، فهدف الرئيس الإرتري من هذا التكتل حماية وتأمين نظامه فقد بدأ يتوجس من نوايا آبي أحمد تجاه إرتريا بقيادته، فهو يريد أرسال رسائل لآبي أحمد والذي اصبح خصمه بسبب عدم التزام الطرفين ببنود اتفاقيات سرية وعلنية بينهما (نفس الشئ حصل مع ملس زيناوي). أما هدف الرئيس المصري فتتمثل في إظهار قوة مصر وإمكانياتها الدبلوماسية والعسكرية. ولإرسال رسائل مفادها ان مصر سوف لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه تحركات اثيوبيا في المنطقة، والمعروف أن مصر تناصب الحكومات الاثيوبية العداء

لأسباب معروفة قديمة ومتجددة، وأما الطرف الصومالي فهو يريد بناء تحالفات ضد آبي أحمد والأستعانة بمصر وإرتريا في الرد على تحركاته وتحجيم تطلعاته ومن أجل إرغامه للتراجع عن الإتفاقية مع أرض الصومال. وتجدر الإشارة هنا الى أن مشكلة مصر والصومال مع إثيوبيا مشكلة متجذرة تعود الى صراعات قديمة متجددة وليس من السهل تجاوزها بتغير القيادة السياسية في اثيوبيا مثلا. بينما مشكلة اسياس أفورقي هي مع القيادات السياسية ولا يستبعد اذا تغيرت القيادة أن يتغير موقفه من إثيوبيا (كما حصل مع ابيي احمد بعد ازاحة حكم التجراي من السلطة) فهو مستعد للتصالح مع أي قيادة سياسية إثيوبية جديدة تتوافق معه وتحقق له طموحاته الشخصية. وأما من حيث قدرة كل دولة للالتزام بالإتفاقية وتنفيذها نجد أن الصومال وإرتريا هما الطرف الاضعف في هذه المعادلة، وتدخلان الاتفاقية كعنصر محتاج لدعم ومساندة مصر وربما توريطها في مستنقع صراعاتهما التي لا تنتهي.

لاشك بأن الإتفاقية خطيرة اذا تم التقدم بها الى خطوات أكثر جدية لمواجهة اديس أبابا، فهي إتفاقية (ضد) أكثر عن كونها إتفاقية تحقيق مصالح بعيدة المدى. ولذلك نتوقع أن تكون مثلها مثل الإتفاقيات الكثيرة التي قامت على أساس التكتل ضد دولة أو دول معينة، مثل تجمع حلف صنعاء الذي قام ضد إرتريا ومات قبل ان يحقق شئ من أهدافه. وسوف لن يكون لهذا التكتل دوراً كبيراً إلا في حال إندلاع حرب بين إرتريا وإثيوبيا أو بين الصومال وإثيوبيا وهو ما نستبعده في الوقت الحاضر على الاقل.

الخلاصات والتوصيات

- للقرن الإفريقي وحوض البحر الأحمر أهمية خاصة في خريطة المصالح الدولية والإقليمية الاستراتيجية، فقد شهدت المنطقة في السنوات الأخيرة نمواً كبيراً في التمركز والوجود للقوى الدولية والإقليمية في شكل قواعد عسكرية واستثمارات اقتصادية وتنافس غير مسبوق على الموانئ الاستراتيجية.
- نفوذ القوى الإقليمية (الإسرائيلية والخليجية والتركية والإيرانية) في القرن الأفريقي والبحر الأحمر في تزايد مستمر بدافع من الفرص الإقتصادية والهواجس الأمنية تسوده روح المنافسة والمكايدة وسياسة الاستقطاب ولإن معظم التنافس الإقليمي يتسم بالتناقضات في الدوافع لذلك سوف لن يساعد في تعزيز الأمن والإستقرار والتنمية، في منطقة تعاني من ضعف دور الدولة وانعدام الأمن.
- تشير الأحداث التي شهدتها دول منطقة القرن الإفريقي خلال عام 2024 إلى ان التنافس والصراع السمة الغالبة على شبكة العلاقات الداخلية والإقليمية،كما تشير الى استمرار النزاعات والاستقطابات. وهو الأمر الذي يدعو إلى إهتمام خاص من قِبَل الأوساط الأكاديمية ومراكز البحوث، وصولا إلى تحقيق المزيد من الوعي والإدراك والفهم المتعمق لمختلف الجوانب المقترنة بتلك التطورات.
- إن الخلاف القائم بين اثيوبيا ومصر والسودان بشأن مياه النيل ومشروع سد النهضة من أخطر النزاعات والمصدر الأبرز لإمكانية إندلاع حرب في المنطقة. إن عدم حل هذا النزاع الخطير بشكل منصف وعادل للجميع، من شأنه أن يفاقم من الازمة وربما يؤدي الى المواجهة.
- بالرغم من التعافي الملحوظ والإنجازات الكبيرة التي حققتها الحكومة الصومالية الحالية خلال هذه السنة، الا أن هناك بوادر أزمة تلوح في الافق بين الحكومة الفدرالية الصومالية وأقاليم أرض الصومال و بونت لاند، وجوبا لاند، بالاضفة الى تفاقم الصراع مع اثيوبيا بشان مذكرة التفاهيم مع اقليم أرض الصومال

- ان نشر قوات عسكرية مصرية في الصومال يمكن يحوِّلها إلى ساحة حرب بالوكالة ويزيد من التوتُّرات في منطقة القرن الأفريقي.

الهوامش

- (1) عبد المنعم أبو إدريس علي، مدخل إلى القرن الإفريقي: القبيلة والسياسة، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2019، ص 22-23.
- (2) تحالف «حارس الازدهار» قوة بحرية دولية لمواجهة الحوثيين https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/12/30
- (3) الحرب ومواقف دول جوار السودان (1-3) الجزيرة 2024/1/24 https://www.aljazeera.net
- (4) الملء الخامس لسد النهضة.. إثيوبيا تنفرد بالنيل والسودان غارق في الحرب ومصر بلا ظهير 2024/6/27 www.aljazeera.net
- (5) Verhoeven, H., & Woldemariam, M. (2022). Who lost Ethiopia? The unmaking of an African anchor state and US foreign policy. Contemporary Security Policy, 43(4), 622-650. P4
- (6) اثيوبيا ومجموعة بريكس التداعيات والفرص ديسمبر 2023 https://www.fanabc.com/arabic
- (7) إلغاء 99% من ديون الصومال يعزز آمال البلاد في التعافي الاقتصادي، مارس 2024 https://cnnbusinessarabic.com/economy
- (8) الاتفاقيات الموقعة بين الصومال و تركيا سمات مشتركة – مكاسب سياسية – مخاطر حقيقية 2024/9/27 https://afropolicy.com
- (9) نفس المصدر
- (10) عرض حصري: جيبوتي تدخل على خط الصراع الإثيوبي الصومالي 5 سبتمبر 2024 https://qiraatafrican.com/
- (11) القواعد العسكرية الأجنبية في جيبوتي 2023/12/23 https://www.aljazeera.net/encyclopedia

- (12) Navy Fleet Strength by Country (2024) https://www.globalfirepower.com/navy-ships.php
- (13) كل ما نعرفه عن شحنات الأسلحة المرسلة من مصر إلى الصومال 2023/9/24 https://www.bbc.com/arabic/articles/cg4q1vve0v6o
- (14) نفسه
- (15) عرض حصري: جيبوتي تدخل على خط الصراع الإثيوبي الصومالي 5 سبتمبر 2024
16) https://qiraatafrican.com) الرياض.. تأسيس تحالف يضم 8 دول مشاطئة للبحر الأحمر 2020/1/6 /https://www.aa.com.tr/ar
- (17) مزدلفة عثمان، 7 نقاط تشرح لماذا تعارض مصر والسودان اتفاقية عنتيبي؟ الجزيرة نت، 14 أكتوبر 2024م، https://www.ajnet.me/politics
- (18) نفسه
- (19) الصومال يؤكد استبعاد إثيوبيا من مهمة الاتحاد الإفريقي لدعم الصومال بسبب مذكرة التفاهم مع أرض الصومال، 6 أكتوبر 2024، https://alsomal.net
- (20) مصطفى أحمد، لأجل المياه الدافئة.. هل يُشعل آبي أحمد حربًا في البحر الأحمر؟، الجزيرة نت، 23 ديسمبر 2023، https://www.ajnet.me/midan/reality/politics
- (21) Bereketeab، Redie. (2024). Ethiopia's Quest for a Seaport : A Threat to Regional Stability. Middle East Council on Global Affairs.
- (22) نفسه
- (23) Ethiopia signs agreement with Somaliland paving way to sea access، 2 2024/1/ https://www.bbc.com/news/world-africa-67858566
- (24) الصومال الجديد، الصومال يؤكد استبعاد إثيوبيا من مهمة الاتحاد الإفريقي لدعم الصومال بسبب مذكرة التفاهم مع أرض الصومال، 6 أكتوبر 2024، https://alsomal.net
- (25) اتفاق على استئناف المفاوضات بين الصومال وأرض الصومال، فرانس 24، 30 ديسمبر 2023م، https://www.france24.com/ar/

- (26) وفد من بونتلاند يبحث مع الحكومة الإثيوبية التعاون في مجالات التجارة والاستثمار 2024/4/4 انظر https://alsomal.net/
- (27) وصول شحنة جديدة من الأسلحة الإثيوبية إلى ولاية بونتلاند 2024/9/30 انظر https://alsomal.net
- (28) Shabaab says it rejects Red Sea access deal between Ethiopia and Somaliland. The Foundation for Defense of Democracies. 2 January 2024. https://www.fdd.org/analysis
- (29) رهانات ودوافع.. ماذا وراء الجهود التركية لحل الأزمة الصومالية الإثيوبية؟ 2024/11/4 https://www.turkpress.com/

الحالة التونسية :
محاولة في القراءة والاستشراف

د. رضوان الخميري
باحث جامعي

1 - تصدير:

تُعدّ مبادرة التقرير السنوي حول الحالة العربية، الذي دأبت **مجموعة التفكير الاستراتيجي** على إنجازه بهدف استقراء الأوضاع ورصد التحوّلات وتحليل المؤشرات والعوامل التي تساعد على استشراف المستقبل وتقدير المآلات، مُبادرة مهمّة تساهم في توثيق الزمن الحاضر بنشر صورة حقيقية عن الأحداث والسياسات والخيارات التي حكمت ولا تزال في المرحلة المفصلية التي تمر بها البلدان العربية، والبلاد التونسية جزء منها، وهي التي شهدت انطلاقة شرارة الربيع العربي، حيث مثّل حدث الثورة التونسية تحوّلا نوعيّا في المشهد السياسي العربي لسنوات طويلة، ولا سيما بفضل صمودها لعقد كامل أمام الهزّات ومحاولات الإجهاض والتفكيك من الداخل وخاصة من الخارج الإقليمي والدولي، قبل أن تلفظ هذه التجربة الديمقراطية الناشئة بعض أنفاسها على يد انقلاب مُدَبَّر بتخطيطٍ مُسبَق وعملت على تنفيذه أيادي محلّية مستندة لدعم إقليمي سافر ودولي مُستَتِر، حيثُ تمّ توظيف كل الإمكانيات المالية والسياسية وتسخير ترسانة إعلامية وعمليّاتية ضخمة لوَأد هذه التجربة الواعدة والتشفّي من رموزها.

وهذه المبادرة تُعدّ أيضا مُحاولة للتقييم الموضوعي للزمن الماضي بتحرّي الدقة في النّقل والموضوعية في التّحليل بعيدًا عن النّظرة التّمجيدية ونأيًا عن الأحكام العَدَمية، وهي تبعًا لذلك عمليةُ تتبُّع لتداعيات المؤشرات والدلالات والعوامل وأحداث الزّمن الحاضر على أوضاع المستقبل القريب والمتوسط، في إطار جُهدٍ استشرافي يتماهى مع طبيعة عمل ومهام **مجموعة التفكير الاستراتيجي** .

وهو عمل يُراوح بين عملية الاستعراض لبعض تطورات الأحداث الماضية، ومهمّة التفكيك والتقييم اعتمادا على المناهج العلمية والمؤشرات الموضوعية والحقائق الميدانية، إلى جانب اعتماد التقارير الصادرة عن الجهات الوطنية الرسمية وخاصة الهيئات والمراصد المستقلة الجديرة بالثقة وكذلك عن عدد من المؤسسات الدُّولية.

طبعاً، سوف لن نتوقف كثيرا في هذه الورقة عند التّسلسل الزمني للأحداث وإنما

سوف نتخيّر بعض المحطات والأحداث المفصلية وسنحرص على رصد أهمّ التحوّلات التي حصلت في تونس وملامح أبرز الانعطافات التي تمّ تسجيلها سنة 2024 ، وبما أنّ **التاريخ** كما قال **ابن خلدون** «لا يزيد في ظاهره عن الإخبار وفي باطنه نَظَرٌ وتحقيق «، فسنعمل على إبراز دلالات الأحداث وتحليل مختلف العوامل المؤثرة والتوقّف عند أهم المؤشرات التي ستساعدنا على فهم تطورات هذه الأحداث ومآلاتها المستقبلية ؛ وهي في تقديرنا المهمة الرئيسية لأعمال مجموعة التخطيط الاستراتيجي التي تسعى عبر تقاريرها الدورية فهم دلالات الأحداث والميكانيزمات التي تصنع إيقاعها وتوقّع تداعياتها في المدى القريب وتأثيراتها على المدى المتوسط في إطار مهمة الاستشراف التي هي جوهر عملية التخطيط الاستراتيجي.

كما تجدر الإشارة إلى أهمية الربط بين القرارات والأحداث لتبيّن الخيط الناظم لها والرابط بينها، وعدم التقيّد أحيانا بالفترة الزمنية المعنية بها هذه الورقة، وهي سنة 2024، لنَعْبُر منها ومن بعض أحداثها لفترات سابقة لهذه السنة الزمنية بحُكم الترابط لفهم الإرهاصات والمنطلقات، أو لنستشرف أوضاعًا لاحقة يُمكن أن تكون بعض أحداث الحاضر قادحاً لها.

2 - مُلخّص وظيفي :

تعيشُ تونس منذ ثورة 2011 مرحلة تحوّلات عميقة، لكنها مُعقّدة، حيثُ حَمَلت الثورة آمالًا كبيرة بتغييرٍ جذري في الحياة السياسية والاجتماعية ؛ غير أن النتائج لم تكن في مُستوى الانتظارات. فقد شَكَّل الإرث الاقتصادي الثقيل الذي سبق الثورة، من فسادٍ مُستشرٍ وتفاوت جهوي وبطالة مُرتفعة، تحدّيًا كبيرًا للحكومات المُتعاقبة، التي فشلت في مُعالجة هذه الأزمات بسبب غياب الاستقرار السياسي والتوافقات الكبرى على الإصلاحات الضرورية، إضافة إلى تنامي المطلبية الاجتماعية التي ضغطت على مؤسسات الدولة الهشة. رغم تحقيق إنجازات مثل دستور 2014 وإجراء انتخابات ديمقراطية، إلا أن الوعود الكبرى للثورة، خاصة في مجالات العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة، لم تتحقق. بل

تفاقم الفقر والبطالة، واستمرّ غياب التنمية في الجهات المُهَمشة، ممّا أضعف الثقة في الطبقة السياسية بجميع مكوّناتها.

ومع مرور السنوات، دخلت البلاد في دوّامة من التراجع الديمقراطي، خاصة بعد « الانقلاب الدّستوري » للرئيس قيس سعيّد في 25 جويلية 2021، الذي أفضى إلى تركيز السلطة في يده، مع توظيف أجهزة الدولة لتثبيت حكم فردي.

في عام 2024، استمر هذا التّوجه، حيث شهدت البلاد ترسيخًا للنظام الرئاسي المطلق، و محاولة إضفاء شرعيّة انتخابية زائفة عليه عبر انتخابات هي أقرب للمُبايعة إذ لم تتوفّر فيها أبسط شروط النزاهة و التنافسية تنظيما و إشرافا و تكافُؤ فُرص، وسَط ضُعف المعارضة التي بقيت مُشتتة وغير قادرة على تقديم بديل مُوحّد ؛ أمّا المنظمات الوطنية، مثل الاتحاد العام التونسي للشغل ومنظمة الأعراف، فقد واجهت استهدافًا واحتواءً، سهّلته أرضيّة مُلائمة بحُكم مُساندة جانبٍ من قيادتها لانقلاب سعيّد لاعتبارات مصلحية وإيديولوجية ولحسابات سياسويّة خاطئة، بينما عانت النُّخبة والطبقة الوسطى من الانقسام وضُعف التأثير.

وخلافاً لما توقّعه – وراهن عليه – أغلب السياسيّين في المعارضة فإنّ تدهور الوضع الاقتصادي و الاجتماعي لم يدفع بالجماهير للتظاهر في الشّوارع و السّاحات، فقد انصرف عموم الشعب التونسي نحو الانشغال بتأمين لُقمة العيش، فيما أدّى تواصل تهميش الشباب إلى تصاعد موجات الهجرة المُقَنّنة وخاصة غير النظامية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تُعاني تونس من نتائج كارثية، حيث تفاقم العجز المالي والبطالة وازدادت معدلات الفقر وغابت الخُطط التنموية والمشاريع الواقعية، ممّا دفع بالأوضاع الاقتصادية والإجتماعية إلى حالة تدهور غير مسبوقة.

وفَشَلت «منظومة قيس سعيد» في كَسب دعم دُوليّ فعّال، واختارت توجّهات خارجية غير مُثمرة، قوامها شيطنة مُؤسّسات التّرقيم و تحدّي صناديق الإقراض و تبخيس دورها

و المُراهنة على تقارب حالم و غير واقعيّ مع الصين وروسيا وإيران، ممّا فاقم العزلة و عَمَّق فُوبيا الإستهداف.

ومع استعراض أبرز ملامح الوضع السياسي وأهم سمات الوضع الاقتصادي والاجتماعي، سنتتبّع تفاعل مختلف العوامل والمتغيرات لمعرفة مدى تأثيرها في الواقع الحاضر وتحديد مساراتها المستقبلية المُحتملة بالتركيز على ثلاث عوامل مركزية نعتقد أنه ستشكّل المتغيرات الرئيسية التي سيكون لها تأثير مباشر على تطورات الأوضاع ومآلاتها المستقبلية، كالعامل الاقتصادي في علاقة بتنامي حلقات الأزمة واحتمالات الانهيار المالي، والعامل الاجتماعي وتردي الحالة المعيشية لعموم المواطنين، والعامل السياسي في علاقة بوضع السلطة وتواصل حالة العجز، مع بيان دور القوى الصلبة داخلها. هذا طبعا مع الإشارة إلى عوامل ثانوية مؤثرة كهجرة الشباب وطوفان الأفارقة جنوب الصحراء والأدوار المحتملة للمعارضة والمجتمع المدني. وبذلك تكتمل الصورة ويمكننا استجماع عناصر المشهد التونسي في سيرورته التاريخية ومآلاته المستقبلية.

ونرى أنّ تنامي الأزمة الاقتصادية والمالية، سيُؤدي إمّا إلى دفع السلطة للقبول باتفاق محدود مع صندوق النقد الدولي واعتماد بعض الإصلاحات للتمكّن من الحصول على التمويلات المطلوبة، وهو خيار مُستبعد، أو، وهو الاحتمال الأرجح، ستتواصل حالة الإنكار وسيبحث حاكم قرطاج عن بدائل سريعة وحلول عاجلة لتأمين تعبئة الموارد الضرورية من العُملة الأجنبية لميزانية الدولة. ومع تضاؤل فُرص الحصول التمويلات الخارجية المطلوبة ستضطر السلطة إلى تغطية عجز الميزانية جُزئيا عن طريق القروض المحلّية، وتأجيل سداد المتأخرات المستحقة، وطباعة الأوراق النقدية، وإجراء تعديلات اقتصادية وجبائية مُؤلِمة.

ونعتقد أنه مع هذه الأوضاع الصعبة، سيظل المشهد مفتوحًا على احتمالات مختلفة ؛ فاستمرار النظام في مساره الحالي قد يُؤدي إلى مزيد من التدهور على كل المستويات ويُنذر باحتمال حصول انهيار مالي وإرهاصات حراك اجتماعي يُمكن أن يتحوّل بالتراكم

إلى قادِح انتفاضةٍ جديدة وانفجار مُفاجئ قد يكون مداه و انعكاساته خارج السّيطرة، بل ستكون أكثر عُنفا من سابقتها، لأنّ محرّكها الأساسي سيكون حتماً الجوع والخصاصة. فإمّا أن يُحدث هذا الحراك الاجتماعي والغليان الشعبي تغييرا جوهريا في سياسة الدولة، أو أنّ الأوضاع ستتعقد أكثر و ستتنامى التوتّرات الاجتماعية لتخلق وضْعاً استثنائيا يُمهّد لتدخل «قُوة وازِنَة» لإيقاف النّزيف وإنقاذ الوضع من العبث ومنع انهيار الدّولة.

ونعتقد أنّ مثل هذا التحوّل سيَلْقى استِحْسانا عامّا وسيُساهم في تهدئة الأوضاع والعودة للتقاليد التونسية العريقة بالجلوس على طاولة الحوار لاستنباط الحُلول وصياغة برنامج مشترك للانقاذ.

و يبدو أنّ الحلّ المطلوب سيكون بكسر طوق المُثلّث القاتل ×**البهتة و الصّمت و الإنكار**×:

البهتة الشّعبيّة التي تُتابع دون حراك و لا ردّ فعل،

والتّدهور المتسارع للأوضاع الإقتصادية و الاجتماعية و السّياسية و الحقوقيّة، والصّمت «المُدوّي » لأغلب مكوّنات النُّخبة بسبب الخوف من مخالب آلة قضائية لا ترحم و تحالف موضوعي لطَيْفِها الإقصائي مع السّلطة.

والإنكار الذي يطبع السّلوك السّياسيّ للسلطة التي تُعاند المعلوم بالضّرورة من الإقتصاد و القانون والدّيبلوماسيّة والمنطق السّليم و تُصرّ على نهج التّخوين و حُلول السّهولة.

ونعتقد أنّ المُعارضة التونسية برغم ضُعفها وتشتُّتها، فهي لا تزال تمتلك فُرَصًا للعمل والتأثير في مُجريات الأحداث، شرط إعادة هيكلة صفوفها وتقديم بديل جاد وملموس لتحقيق التوازن السياسي المطلوب. وسيبرز دور المجتمع المدني والشباب كمَحاور مُحتملة لإعادة بناء الأمل.

3 - تمهيد:

من البديهي أن نتساءل بعد انقضاء عشرية كاملة من الثورة التونسية عن سبب فشل الحكومات المتعاقبة، والأحزاب التي شكّلتها، في الاستجابة لمطالب الشعب التونسي

وتجسيم انتظاراته. وهل كان ذلك فقط هو سبب لما حصل في 24 07--2021 وما تلاه، أم هناك أسبابا أخرى تتطلب البحث والتنقيب.

لقد مثّلت تحدّيات مرحلة ما بعد الثورة وإكراهات الواقع الجديد الذي أفرزته الثورة وما كان من تداعياتها السلبية تأثيرات جليّة على مسار الثورة التونسية مثل ارتفاع سقف المطالب الاجتماعية والفئوية والجهوية، وانتشار ثقافة الغنيمة، وتوسّع مظاهر الانفلات العام، وضُعف الانضباط للقانون، وتنامي ظاهرتيْ العزوف عن العمل والسّعي إلى الرّبح السّريع، ممّا زاد في تراجع الإنتاج وعمّق تدهور الإنتاجية. كما عملت المنظومة السياسية والاقتصادية القديمة، التي فقدت مواقعها ومصالحها ومراكز نفوذها، عبر تحريك أذرعها المُمتدة في الإدارة العميقة والمؤسسات المالية ومُختلف أجهزة الدولة، على إرباك عمل المنظومة الإدارية وتعطيل المشاريع والبرامج التنموية.

وأثّر المناخ السّياسي العام المشحون بالصّراع الإيديولوجي والتجاذبات السياسية والمزايدات النقابية على أداء الحكومات المتعاقبة، ممّا يُحمّل الحكومات والأحزاب، سواء التي كانت في السلطة أو تلك التي كانت مُتمترسة بالمعارضة، إلى جانب المركزية النقابية ومنظمة الأعراف، مسؤولية أساسية في مزيد تعقيد الأوضاع والوصول بالبلاد إلى حالة من التردّي السياسي والانسداد وتراجع النمو وضُعف المُنجَز التنموي، والتي ازدادت سوءا مع محنة الكوفيد 19، وهي الحالة التي استغلّها الرئيس المتربّص لينقضّ على السلطة ويحتكر كل السلطات بمباركة عديد الأحزاب والمنظمات الذين طربوا في البداية للحركة الانقلابية وساندوا قيس سعيد مُساندة مُطلَقة وباركوا خُطواته التعسّفية وإجراءاته الاستثنائية، وتناسوا أنّ من أقْدَمَ اليوم على إزاحة خصومهم اللّدودين سوف لن يتورّع على سَحْل البقية بعد أن تستقر له الأوضاع، ليتربّع وحده على عرش السّلطة حيث لن يقبل أن يشاركه فيها أحد، فهو القائد الأعلى الأوحد الذي يأمر وينهى، وهو حامي الشعب من خلافات السياسيين وجشع رجال الأعمال وأطماع الانتهازيين، وهو الحامل لرسالة الإنقاذ الذي اختاره القَدَر لقيادة البلاد نحو شاطئ السلام.

التركة الثقيلة: أضواء على الحصيلة الاقتصادية السابقة للثورة:

لا يحقّ لنا أن نصف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبل الثورة بالكارثية ولا الجنّة الموعودة أو «المعجزة التونسية»، وإلّا فلماذا قامت الثورة التي انطلقت شرارتها بسبب الظلم و«الحُقرة» والأوضاع الاجتماعية البائسة في عديد المناطق الداخلية، وقد قادها ضحايا التهميش في أحزمة المدن الكبرى والأحياء الشعبية بالعاصمة؟

فقد برزت منذ السنوات الأولى للألفية الجديدة **محدودية المنوال التنموي** في خلق الثروة بالحجم المطلوب وعجزه عن استيعاب طلبات الشغل المتنامية، ولا سيما من الشباب وأصحاب الشهادات، فارتفعت نسبة البطالة إلى معدلات قياسية واتسمت بالصبغة الهيكلية ؛ وصاحب ذلك ضُعف مؤشر الإنتاجية مع الإسهام الضعيف للفلاحة والصناعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي. وينضاف إلى كل ذلك **ضعف حجم الاستثمار** الخاص، ولا سيما الاستثمار الخارجي المباشر **وتنامي عجز الميزان التجاري وضعف جاذبية الاقتصاد التونسي**.كما **توسّعت الهُوّة بين مستوى التنمية في الجهات الساحلية** (**10 ولايات**) التي تستأثر بالنصيب الأوفر من الثروة ومن تطوّر البنية الأساسية والمرافق العامّة والخاصّة، **والجهات الدّاخلية** (**14 ولاية**) التي تفتقد إلى الحدّ الأدنى من مقوّمات محيط العيش الكريم والمرافق الأساسية وفرص الشغل، والتي كانت مُنطلق شرارة الثورة.

تداعيات أوضاع ما بعد الثورة: تذبذب السياسات المرتبطة بعدم استقرار المؤسسات وغياب التوافقات الكبرى مع تنامي المطلبية الاجتماعية:

لقد حَرَّرت الثورة المطالب الاجتماعية والاستحقاقات الوطنية كالشغل، والكرامة، والتنمية المتوازنة، ووضعت الحكومات المتعاقبة في حالة مُلاحَقةٍ للأوضاع والاجتهاد في البحث عن المعالجات الظرفية الآنية، بما يتقاطع أحيانا مع النّزعات الشعبويّة المحكومة غالبا بالمواعيد والاستحقاقات الانتخابية. وذلك في ظلّ غياب التصوّر المُتوسّط وبعيد المدى للحلول الحقيقية والاصلاحات المُستوجَبة. فالجميع يُطالب، وهذا أمر مشروع، لكنّ الخطير أنّ الغالبية لا تعمل ولا تُنتج. ففقدان قيمة العمل والتراجع الحاد للإنتاجية أدّيا

إلى تداعيات خطيرة على الإنتاج والنمو وسائر النتائج الاقتصادية، على غرار تعطّل الإنتاج في القطاعات الاستراتيجية كالفسفاط، وتراجع الاستثمار مع محدودية الادخار، بما نَتَج عنه تسجيل نمو سلبي للصادرات في ثلاثيات عديدة زادت في **تعميق العجز الجاري** وبالتالي تراجع حجم الاحتياطي من العملة الصعبة وتذبذب **سعر صرف الدينار**. كما انعكس ذلك سلبا على توازنات ميزانية الدولة وعلى التزاماتها مع الشركاء الماليين بارتفاع كلفة القروض، وأثّر على أوضاع سائر القطاعات الاقتصادية، إذ أصبحت المؤسسات الاقتصادية تُعاني من ارتفاع كُلفة التوريد التي تنعكس على كلفة الإنتاج وبالتالي على توازناتها وقدراتها التنافسية.

وكانت هذه **التحدّيات الاقتصادية والاجتماعية على رأس اهتمامات حكومات ما بعد الثورة**، بل مثّلت الصّدارة في جدول أولوياتها، وعملت على تنفيذ أقدار من تلك المطالب الاجتماعية والتنموية باعتماد سياسات مالية توسّعية (**Go & Stop**) تمنح الأولوية للاستثمار العمومي في المناطق الداخلية -في ظلّ انحسار الاستثمار الخاص وتردّده- وللتحويلات الاجتماعية، التي كانت سخيّة، لتخفيف حدّة التوتّرات وإجابة أقدار من الطّلبات تحت عنوان الحفاظ على السِّلْم الاجتماعي، ولكن لم تُحقق هذه السياسات أهدافها إلّا جزئيا، ولا سيما استعادة النمو، وتواصلت الخيارات التوسعية بلا ضوابط عقلانية، بحيث خلّفت نتائج سلبية على توازنات المالية العمومية.

الثورة ورهاناتها:

استطاعت تونس أن تتحوّل بفعل الثورة المُباركة **إلى نموذج في الانتقال السّياسي نحو الدّيمقراطية باتّباعها مبدأ التوافق بين القوى السّياسية الفاعلة والمنظمات الاجتماعية الأساسية ومكوّنات المجتمع المدني**، وقد أفضى هذا التمشّي إلى صياغة **دستور توافقي حديث يؤسّس لنظام ديمقراطي** ركائزه الأساسية تحقيق الحرية للجميع، وإرساء العدالة الاجتماعية، وتوسيع قاعدة المشاركة في الحكم لكل فئات الشعب، وأطيافه السياسية المختلفة، وبعث مؤسسات سياسية مستقرة، بما يساعد على **تحقيق الانتقال الاقتصادي**

عبر إحداث نقلة نوعية في نمط التنمية، إذ بلغ المنوال الحالي حدوده ولم يعد قادرا على تحقيق آمال التونسيين في العمل اللائق، والتنمية المتوازنة، والعدالة الاجتماعية، والعيش الكريم.

ولكن النتيجة لم تكن في مستوى الانتظارات، فقد أجمع أغلب المتابعين للتجربة التونسية على نجاح الثورة التونسية في قطع خطوات مهمّة في البناء السّياسي الدّيمقراطي، وإن كان مُتعثّرا، ولكنّها أخفقت في تحقيق النُّقلة الاقتصادية المرجوّة وتجسيم الوعود التي أُطلقت في الحملات الانتخابية من طرف كل الأطراف السياسية المشاركة في مختلف الحكومات المتعاقبة.

لقد كان **الزَّخَم الثوري سنة 2011 وما بعدها مُشبَعًا بالمطالب والآمال**، وبقدر ما **كانت الثورة سخيّة في شعاراتها فقد جاء تنزيلها**، كما سجّلنا ذلك قبل قليل،«**سخيّا**» **أيضا بلا سقف وبلا حدود**، ودون أولويات. **فقد تبنّت كل الأحزاب السياسية مطالب الثورة، وجاءت المركزية النقابية** «**لتفرضها**» دون تقدير عقلاني لانعكاسات مثل تلك الخيارات على التوازنات المالية والاقتصادية للبلاد، ولم يُراع الظرف الاقتصادي الصّعب الذي مرّت به البلاد بعد الثورة بتسجيلها نموّا سلبيا لأوّل مرّة في تاريخها ب (**2 %**).

وكان معلوما لدى مختلف الحكومات المتعاقبة، ولا سيما في السّنوات الأولى ما بعد الثورة، أنّه يجب أن تُعطي الأولوية للاستجابة للمطالب المتنامية ولا سيما في الجهات الداخلية ولدى الطبقات المحرومة، وكانت لديها قناعة **أنّ تواصل وضع انكماش الاقتصاد التونسي ستكون له تداعيات خطيرة على كلّ المستويات الاقتصادية والاجتماعية، بما يُهدّد استقرار الأوضاع بالبلاد وينسف مسار الانتقال السياسي عموما.**

لذلك عملت الحكومات المتعاقبة منذ سنة 2011 على اتخاذ خطط عمل وصياغة سياسات عامة لمواجهة هذه الأوضاع، **باعتماد سياسات عاجلة لمعالجة الاشكاليات والصعوبات الظرفية، وأخرى متوسّطة المدى تندرج ضمن السياسات الاستراتيجية والإصلاحات الكبرى** التي يمكن ترجمتها في مخططات تنموية وخُطط عمل تنفيذية.

وقد تحققت أقدارا من هذه البرامج والخطط، **ولكن الإنجازات لم ترتقي إلى مستوى الآمال وزادت الضربات الإرهابية والأزمات السياسية من درجة تعقّد الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية لتصل ذروتها مع أزمة الكورونا التي خلّفت نتائج كارثيّة، وهي الأوضاع التي استغلّها قيس سعيّد ليقوم بحركته الانقلابية بدعمٍ من الأجهزة الأمنية والمؤسسة العسكرية** التي تحوّلت لأوّل مرّة من حارس تقليدي للمؤسسات الدستورية وطرف محايد في مختلف المحطّات السياسية بعد الثورة إلى فاعلٍ رئيسي في عملية الانقلاب على الشرعية وعلى المؤسسات الدستورية.

تطورات الأوضاع في تونس خلال سنة 2024 : أبرز المحطات وأهم السّمات

الوضع الدولي والاقليمي وتداعياته على الوضع القُطري:

- انصراف اهتمام المجتمع الدولي بتطورات الحرب في أكرانيا وتبعاتها على أوروبا وعلى توازن القوة بين روسيا وأمريكا والحلف الأطلسي، وبالحرب في غزة وجنوب لبنان ومقتضيات تأمين الكيان الصهيوني إثر طوفان الأقصى الذي زعزع المنطقة وقلب الأوضاع وبعثر الخطط والأولويات.
- صعود التيارات القومية بأوروبا ونجاح ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية بما سيُنمّي اعتماد السياسات الشعبوية ويدفع نحو إيقاف نزيف التوترات الكبرى في العالم والانكفاء أكثر على الأوضاع الداخلية، حيث ستصبح تحديات الهجرة والأوضاع الاجتماعية في مقدمة الاهتمامات، وسيُلقي كل ذلك بظلاله على الأوضاع في المنطقة، ولن يترك مجالا للاهتمام بقضايا الحريات والديمقراطية بقدر الاهتمام بالحفاظ على المصالح الحيوية بالمنطقة.
- كان لطوفان الأقصى تداعيات إيجابية على الأوضاع في تونس وكامل المنطقة، فقد ساهم في تحرير الشارع التونسي وتجرئة الجماهير على السلطة واستعادتها لوعيها بمركزية القضية الفلسطينية المُتجذرة في وجدان الشعب التونسي، وفي كشف زيف الشعارات التي رفعها قيس سعيد في حملته الانتخابية وساهمت في وصوله للسلطة

مثل «التطبيع خيانة عظمى» ثم تنكّر لها ليصطف وراء قطيع المُطبّعين وليتدخل بشكل سافر ليسحب مشروع قانون يجرّم التطبيع من برلمانه المُنَصَّب بدعوى مساسه بالمصالح العليا للبلاد.

- حقّقت «منظومة قيس سعيد» للمُنتظم الدولي ولمنظومة دول الإقليم، وبالأخص الاتحاد الأوروبي والجزائر، ما عجزت هذه القوى عن تحقيقه في ظل الحكومات السابقة. فقد مكّنها سعيّد مما كانت ترغب فيه وتُضمره من تبرُّمٍ من النظام السياسي البرلماني الذي شتّت جهودها في ملاحقة مركز القرار بالبلاد فأهداها قيس نظاما رئاسويا تركّزت فيه كل السلطات بيده. وكانت ترغب في تحجيم دور القوى السياسية والاجتماعية والاعلامية الفاعلة في البلاد فخَلَّصها قيس من النهضة ومن اتحاد الشغل ومن قوى المجتمع المدني وأهداها ساحة سياسية وإعلامية مُتَصَحِّرة، واستكمل هداياه بإمضاء صكّ اتفاق مع حليفته الإيطالية اليمينية «ميلوني» مُمثِّلة للاتحاد الأوروبي، يقضي بالتجنّد لمقاومة الهجرة غير النظامية مُقابل التغاضي عن تجاوزاته وخروقاته المكشوفة، فهي حرب تحرير وتطهير جديدة يقودها حليفهم ضدّ المتآمرين وقوى الردّة والفساد، وهي قضايا داخلية لا تعنيهم ولا يجوز أن يتدخلوا فيها.

السلطة: تمحوُرٌ حول شخص الرئيس قيس سعيّد

- استثمر قيس سعيد في الأوضاع الاستثنائية المُتولدة عن أزمة كوفيد19-، وارتباك الحكومة في إدارتها، وصعوبات الأوضاع الاقتصادية، وأخطاء السياسيين والصراعات في مجلس النواب، ليصنع من كل ذلك أزمة حادة اعتمدها لتسويغ قيامه بإقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي وحلّ البرلمان، لينطلق على إثرها في تنزيل خطته المرسومة بإلغاء الأجسام الوسيطة مِنْ مؤسسات دستورية رقابية وهيآت تعديلية وأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وإعلام، لينفرد بكل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والإعلامية وليضع يده على الهيآت وسائر المؤسسات المنبثقة عن دستور الدولة لسنة 2014، وينسِفَ بذلك مكاسب عقودٍ من البناء والنضال والتأسيس لدولة

مدنية عصرية يقوم فيها المجتمع المدني بأدوارٍ تعديليةٍ هامّة تحُدُّ من تغَوُّل السلطة وغطرستها.

- وقد قام قيس سعيد بكل ذلك تحت أنظار القوى الصلبة، بدعمٍ جلي من الأجهزة الأمنية المختلفة، وفي مقدمتها جهاز الأمن الرئاسي، وبدعمٍ خفيّ من المؤسسة العسكرية.
- برهن قيس سعيد طيلة سنوات حكمه المُطلَق أنه لا يقبل بأي شريك معه في إدارة الشأن العام، حتى من الأطراف التي ناصرته والشخصيات التي دعّمته. وهو يرفض كل سلطة تعديلية أو رقابية، بل حوّل السلطة القضائية إلى مجرّد «وظيفة» أصبح فيها القاضي يُعزل ظلما ويُنقل رغما عنه بمجرد مذكّرة إدارية صادرة عن ديوان المكلفة بوزارة العدل، بعد أن كان اختصاصا أصيلا للمجلس الأعلى للقضاء الذي حلّه قيس سعيد وشنّع بأعضائه الشرفاء.
- استمرار رأس السلطة في اعتماد خطاب التخوين والتباغض والكراهية قبل الانتخابات الرئاسية، وخاصة بعدها، وواصل سياسة التّضييق على المعارضة وهرسلة قياداتها والاستمرار في الإيقافات وإصدار الأحكام بالسجن للمعارضين ومخالفي الرأي بالسنوات الطويلة، وتوجيه تُهم التآمر والمسّ بمؤسسات الدولة «وإتيان أمر موحش ضدّ الرئيس» بهم، وهي التهم التي دأبت دوائر القضاء العدلي، الخاضعة بالكامل لسلطة الرئيس والمُكلفة بوزارة «عدله»، على إلصاقها بالمعارضين.
- العجز عن تقديم حلول حقيقية لمشاكل البلاد المتعاظمة وتغيير حياة التونسيين نحو الأفضل، والاكتفاء باتهام قوى الفساد والتآمر والتبعيّة وتحميل الحكومات السابقة مسؤولية تردّي الأوضاع، والتفصّي من الاعتراف بفشله الذريع طيلة أكثر من ثلاث سنوات ونصف من الحكم الفرعوني المُطلَق وتوجيه اللوم ضد المسؤولين الذين سبق وأن اختارهم بعناية لخدمة مشروع «العلوّ الشّاهق».
- تركيز الغرفة الثانية أو المجلس الوطني للجهات والأقاليم الذي يتنزّل في مسار فرض

البناء القاعدي المزعوم، وتنظيم انتخابات رئاسية صورية لتأبيد بقائه على رأس السلطة بعد إزاحة كل منافسيه بالتضييق والسجن والمنع من دخول البلاد، وتسابق فيها مع ظلّه وعرّابه السياسي القومي العروبي، الذي ما لبث أن تنكّر له بعد صدور النتائج وفَرَّ من البلاد طالبا اللجوء السياسي من أحد البلدان الأوروبية، بحيث حقّق قيس سعيد فوزا ساحقا بنسبة 90.69 % في مشهد سريالي بائس ومسرحية رديئة النّص وسيئة الإخراج.

وضعُ المعارضة :ضعفٌ وتشرذمٌ وتواصلُ الخلافات

- **نجحت منظومة قيس سعيد في تفكيك العمل الحزبي بما أضعف الأحزاب وقلّص من تأثيرها وفِعْلها، وعجزت المعارضة عن إيجاد أرضية عمل مشتركة بينها، مع بروز الاختلافات داخل كل الأحزاب والمجموعات السياسية خاصة بخصوص الموقف من الانتخابات والتدافع بين المقاطعة والمشاركة.**
- **تفكُّك المُجتمع المدني وضُعف مشاركة المنظمات والجمعيات في التحركات الميدانية، ووقوف الاتحادات جزئيا أو كلّيا مع منظومة قيس سعيد، بما ساهم في إضعاف الحراك الشعبي وفي أداء المعارضة، ولا سيما مع تواجد كثير من قياداتها بين السجن والايقاف والمُطاردة والهَرْسلة.**

-ولكن مع ذلك فقد حقّقت ديناميكية الانتخابات الرئاسية بعض المكاسب كتوسّع الحزام المعارض لنظام قيس سعيد، الذي قادته طيلة سنتين تقريبًا «جبهةُ الخلاص الوطني»، إلى ما هو أوسع من السياسي بإعلان تكوين «الشبكة التونسية للحقوق والحريات» المُكوّنة من الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية وعدد من منظمات المجتمع المدني. كما تعدّدت التحركات الاحتجاجية الرافعة لشعارات نوعية ضدّ منظومة حكم سعيّد، وخاصة يوم الجمعة 13 سبتمبر/أيلول 2024 ومظاهرة يوم الجمعة 4 أكتوبر/ تشرين الأول بتونس العاصمة، أي عشية يوم الصمت الانتخابي وشارك فيها الآلاف من مختلف الطيف السياسي والمدني ورُفعت فيها شعارات قويّة ضد قيس سعيد،

منها «الشعب يريد إسقاط النظام» و «الشعب يريد ما لا تُريد»، و«حريات حريات لا رئاسة مدى الحياة» و «لا خوف لا رعب الشارع ملك الشعب».

وضع جبهة الخلاص الوطني :

- فشلت جبهة الخلاص الوطني، المُكوّنة من مجموعة «مواطنون ضد الانقلاب» وحركة النّهضة وحزب العمل والانجاز وائتلاف الكرامة وعدد من الشخصيات الوطنية وبعض التشكيلات السياسية الصغيرة، بقيادة السياسي المُخضرم الأستاذ أحمد نجيب الشابي، ولم تستطع توسيع مكوناتها وعجزت عن مواصلة التحركات وإحداث الديناميكية السياسية المطلوبة. كما برزت داخلها إشكالات إدارة اتخاذ القرار وقيادة التحركات، ولم تنجح حتى في تجميع عائلات الموقوفين، فبادرت هذه العائلات بتكوين «رابطة عائلات المعتقلين السياسيين».
- لم تتحول جبهة الخلاص الى جبهة انتخابية فتقلّص تأثيرها خلال مرحلة الانتخابات ولا سيما تأخير اعلان موقفها منها واعتماد بعض مُكوّناتها موقفا انفراديا معزولا.
- فقدت الجبهة التأثير الميداني، وخاصة بسبب الوضع الحرج الذي تمرّ به حركة النهضة بعد اعتقال قياداتها التاريخية وغلق مقرها المركزي ومقراتها الجهوية والمحلية. كما أنها لم تتمكن من انتاج الأفكار والوسائل المناسبة لتطوير أدائها في مواجهة الانقلاب.
- أسهمت الهرسلة المُتواصلة للمناضلين وعدم وضوح مسار مقاومة الانقلاب وعدم تمكّن الجبهة من إحداث آليات جديدة للتحرك في انحسار عدد المناضلين في التحركات حتى الانسحاب شبه التام، والمُرجّ عودتها لنشاطٍ يغلب عليه الطابع الحقوقي والتركيز على المطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين.

وضع المنظمات الوطنية :الاحتواء والاستهداف

-عملت منظومة قيس سعيد على إضعاف المُنظمات الوطنية باحتوائهم أوّلا لكسب تأييدهم للانقلاب ثم تجاهلهم وانتهاء بتجريدهم من مكامن قوتهم تمهيدا لسَحلهم. فقد تمّ تدبير انقلاب داخل الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري عقابا لقيادته على اتخاذها موقفا نقديا ضد الانقلاب وتمسكها بالمؤسسات الدستورية، وتمّ تنصيب قيادة مُوالية للرئيس بدعم وزارة الفلاحة وتواطؤ الأجهزة الأمنية للدولة.

-ثم جاء دور الأعراف ليتم تقزيم الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والضغط على قيادته بملفات فساد ليدعم الخيارات الشعبويّة التي تتعارض جوهريا مع حرية المبادرة الخاصة التي تقوم عليها مبادئ المنظمة، وليسكت عن استهداف قطاع الأعمال الذين ألصق بهم قيس سعيد تُهم الخيانة والفساد وتفقير الشعب ونعتتهم بأبشع النّعوت وجرّد العديد منهم من أملاكهم وابتزّ الباقين بفصولٍ جائرة بقانون المالية، وقام بسجن أبرز رجال الأعمال ومنع المئات منهم من السّفر خارج البلاد. وتحوّل رئيس منظمة الأعراف، الذي كان صوته عاليا ضد كل الحكومات، إلى حِمْلٍ وديع وخادم مطيع لسلطةٍ مرّغت وجوه رجال الأعمال في الوحل وجعلت من المنظمة العريقة مُجرّد هيكل في خدمة السلطة تستدعيه لتزيين واجهتها المُظلمة ولمباركة خياراتها، بل أصبحت المُنظمة عاجزة حتى عن إصدار مجرد بيان أو إنجاز مؤتمرها الذي تأخر لما يزيد عن السنتين.

-**استهداف طبقة رجال الأعمال:** لم يكتفي قيس سعيد بتخوين رجال الأعمال وتحميلهم مسؤولية حالة الافلاس وتردي الأوضاع الاقتصادية للبلاد ولكنه اعتمد معهم أيضا أسلوب الترهيب والابتزاز المالي والجبائي عن طريق ما سُمّي «بقانون الصُّلح الجزائي» الذي سنّه قيس سعيد ووضعه تحت إشراف مجلس الأمن القومي ليُقحم بذلك المؤسسة العسكرية في مجالات لا علاقة لها بها. وكان يأمل بذلك تعبئة موارد استثنائية بأكثر من 5000 مليون دينار(1600 مليون دولار) لضخّها في خزينة

الدولة التي تشكو من توسّع حالة العجز والمديونية، ولكنها انحصرت في نتائج هزيلة. وأمام هذا الفشل الذريع فرض قيس سعيد على العديد من رجال الأعمال تمويل بعض المشاريع كمسبح البلفيدير ونافورة ساحة باستور، ولا يزال يبحث عن مخرجٍ لعجزه عن تمويل «مشروعه الهلامي المُسمّى بالمدينة الصحية بالقيروان».

وأمام تنامي عمليات استهداف رجال الأعمال وإيداع العديد منهم السجن ومُلاحقتهم بالتهم والقضايا وابتزازهم بالصلح الجزائي، كان على بقية رجال الأعمال أن يختاروا إمّا الانكماش والتوقّف عن الاستثمار أو غلق مؤسساتهم ومغادرة البلاد، وما تبع ذلك من غلق مئات المؤسسات الاقتصادية وإحالة آلاف العمال على البطالة والخصاصة.

- **أمّا الاتحاد العام التونسي للشغل**، المنظمة النقابية العريقة التي لعبت أدوارا رئيسية بعد الثورة وشاركت في تأثيث المشهد السياسي، بالسلب والإيجاب، لأكثر من عشرية، ومارست الضغوط العالية على مختلف الحكومات، وخاصة حكومة الترويكا (ديسمبر 2011- جانفي 2014) بالإضرابات العامة وآلاف الاضرابات القطاعية. كما مثّلت طرفا رئيسيا في تشكيل الحكومات المتعاقبة التي مارست عليها كلها مختلف عمليات الضغط والابتزاز لتحقيق مكاسب فئوية ضيقة على حساب مصالح عموم الشعب التونسي.

هذه المنظمة،التي نفّذت من داخلها عديد الأحزاب والتيارات السياسية أجُندتها الخاصة، كانت أبرز طرفٍ عَرْقل مسار البناء الجديد، وكانت حجر عثرة أمام كلّ برامج الإصلاح الاقتصادي، وعبثت ببرامج التنمية ونصَّبت نفسها ناطقة باسم المجتمع. هذه المنظمة هي نفسها التي باركت إجراءات انقلاب 25 جويلية 2021 وركبت الموجة الشعبوية الجديدة وطمعت في الظفر بمكاسب جديدة ولكنها وجدت نفسها أمام صخرة صمّاء ترفض المشاركة ومُنازعة السلطة، فخسرت بسلوكها الانتهازي دورها النضالي التاريخي وانكفأت تُدافع عن مربّعها الضيّق وتبحث عن الحد الأدنى من «العيش الآمن»، بعد أن أُثيرت ضُد العديد من رموزها ملفات فساد وإثراء غير مشروع واستغلال نفوذ.

فتحوّلت قلعة اتحاد الشغل إلى مُجرد مسكن بائس يرتعد ساكنوه خوفا من سيف السلطة المتربصة وبطشها. وكما حصل مع اتحاد الفلاحين فإنه يجري الآن التحضير لعقد مؤتمر استثنائي لاتحاد الشغل لتنصيب قيادة مُوالية للسلطة ومتناغمة مع خياراتها.

وضع النّخبة والطبقة الوسطى:الانقسام وضُعف التأثير

- تشكو النّخبة السياسية من انقسام حاد وطُغيان مواقف الإقصاء والصّراع الإيديولوجي بين الأحزاب. وإذا كانت النخبة المتحزبة قد أصابها الكثير من عدم الانضباط الحزبي، فإن النخبة المستقلّة تُعاني من النّرجسية والتعالي والتنظير واتهام الكلّ والعجز عن تقديم الحلول.
- تكثّف هجرة الكفاءات والإطارات العليا، من مُهندسين وأطباء ومحللين ماليين وخبراء في الاقتصاد والمالية..وحتى فنّانين ضاقت أمامهم فُرص التعبير وحرية الإبداع ؛ وهو نزيف مُتواصل يؤكد غياب الفُرص وانسداد الأفق بالبلاد بما سيُفرغها من كفاءاتها المُتميزة لصالح بلدان الشمال وسيحرم تونس من مساهمة المُتميّزين في بناء مستقبلها ليُفسح المجال واسعا للمُتسلّقين الجدد وعديمي الكفاءة وأشباه المسؤولين لتولّي الوظائف العليا والمسؤوليات الحسّاسة بما نتج عنه من حالة التردي والرّداءة في إدارة الشأن العام.
- ضرب الطبقة الوسطى بمزيد تفقيرها وتهميش دورها، وهي التي كانت تُمثل أهمّ فئة فاعلة في المجتمع، وكانت تلعب أدوارا مهمة اجتماعية وسياسية وثقافية.
- ضُعف أداء القطاع الطّلابي وانحسار أداء المنظمات، ولا سيما بسبب الهرسلة الأمنية والمراجعات المالية والاستهداف الجبائي واتهام أغلبها بالعمالة والخيانة.

وضع عموم الشعب التونسي : الانشغال بالقوت والانصراف عن الشأن العام

- **عموم الشعب التونسي شعبٌ«عَيّاش» مَغلوب على أمره ومُنشغل بمشاكل قوته ومُنصرفٌ عن الشأن العام بالبحث عن موطن شغل افتقده ومُلاحقة المواد الأساسية التي تواتر**

غيابها عن الأسواق. كما لا يزال الكثير من المواطنين تحت تأثير سرديّة «العشرية السوداء»، التي اشتغلت عليها قُوى الاستئصال والردّة والإعلام المأجور والمُؤدلَج. وأمام صُعوبات الحياة وتنامي موجات التضييق والهرسلة رَكَن المواطن للمقاهي وآثر البحث عن الأمان والإكتفاء بتناقل النّكات السياسية السّاخرة.كما برزت مع توسّع عدوى الموجة الشعبوية ظاهرة جديدة انتشرت على صفحات التواصل الاجتماعي وحتى في الحياة العامة، مُتمثلة في تنامي مشاعر التشفّي والشّماتة لما يتعرّض له السياسيون والاعلاميون ورجال الأعمال من إيقاف ومُساءلة وسجن.

وضع الشباب التونسي : التهميش والهجرة وإرهاصات بصيص أمل

- لا خلاف في أنّ طبقة الشباب تُمثّل دوما خزّانا للحراك الإجتماعي والإحتجاج السياسي، ولكن الشباب التونسي الذي عايش الثورة وتربّى على إيقاعات مراحل النجاح وفترات الإنكسار أُصيب بخيبات أمل عديدة في وعود الثورة التي لم تتحقق وفي توسُّع حالة البطالة والضياع والتهميش التي يعيشها، فهجر الأحزاب وعزف عن المشاركة في الشأن العام وقاطع الانتخابات، ودفعه اليأس من تحسين أوضاعه إمّا لركوب البحر والمُجازفة بالوصول لما يظنّ أنها الجنّة الموعودة في الضفّة الشمالية للمتوسّط، أو الانزواء والغرق في مُستنقع الجريمة والمخدّرات.
- كما أنّ فئات واسعة من المُتخرّجين المُتميزين من الجامعة التونسية، ولا سيما في اختصاصات الهندسة والطب، قد آثروا الهجرة المنظمة لدول أوروبا والخليج العربي وكندا، ووَضعوا كفاءتهم وخبرتهم في خدمة دول الإقامة الجديدة.
- ولكن مع هذه السّمة العامة والسائدة لدى عموم الشباب التونسي يُمكن تبيّن وجود فئات واسعة من الشباب المتعلم والمتحرّر من الالتزام السياسي والانتماء الايديولوجي غير مستعد للتفريط في مكاسب الحرية التي تربّى عليها واستنشق أنفاسها منذ صغره، وهو الذي عايش طفرة الحرية الإعلامية التي كسرت كل القيود والتحركات السياسية والإجتماعية التي لامست كل الفضاءات. لذلك نجد أنّ العديد من هذه

الفئات قد انخرط في الحراك العام المُناهض للإنقلاب، سواء عبر التأثير من خلال شبكات التواصل الإجتماعي أو عبر المشاركة في بعض التحركات بالساحات العامة وخاصة من خلال مَدخل مُناصرة القضية الفلسطينية والتضامن مع غزّة.وقد تمّ تسجيل جرأة الشباب في التعبير عن رأيه وانتقاد مظاهر التعسّف والظلم والتضييق على الحريات وفي الدفاع عن حقه في العمل الكريم أو المغادرة الآمنة للبلاد.

القُوى الخفيّة الداعمة للرئيس :لُغز لا بدّ من تفكيكه

لعبت القوى الصلبة، من جيش وأجهزة أمنية، أدوارا أساسية في تثبيت السلطة الفردية للرئيس ودعمه في كل إجراءاته ومراسيمه وسياساته القمعية منذ 25 جويلية/يوليو 2021، وفي تنظيمه لانتخابات صورية وتنزيله لركائز منظومة الحكم القاعدي الذي هَمَّش مؤسسات الدولة ونَسَف تقاليد عملها وبدّد مكاسب عقود من بنية الدولة الوطنية الحديثة. ويجدر بنا التعمّق في محاولة فهم أسباب هذا الدور الجديد للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، ولا سيما تنامي الدور السياسي الخفي لجهاز الأمن الرئاسي الذي قام بتهميش الأدوار التقليدية للأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية التي أصبحت واقعا تخضع لجهاز أمن الرئيس، بل أصبح هذا الجهاز بمثابة القائد الأعلى للقوات الأمنية، وهو الذي يعمل باستمرار على إيهام الرئيس، الذي يشكو من الوسواس القهري المرتبط بهواجس التآمر، بوجود متآمرين على «عرشه» ونسْج ملفّات وسرديات لمؤامرات على مقاس المعارضين وصلت حسب تصريحات بعض المحامين والناشطين الحقوقيين لحوالي 15 قضية تآمر تمّ فيها حشر أبرز المعارضين والإعلاميين والمُدوّنين ورجال الأعمال.

المحطات الانتخابية لمنظومة قيس سعيّد : تثبيت منظومة الحُكم الفردي

- **البناء القاعدي ووهم تمليك السلطة للشعب :**

تولّى قيس سعيّد تفكيك كل المؤسسات والهيآت والهياكل المنبثقة عن دستور الثورة لسنة 2014، ومنها المجالس البلدية التي سارع بحلّها لتحلّ مكانها هياكل صورية هجينة متولّدة عن الدستور الذي وضعه قيس بنفسه لنفسه، وتركيز منظومة مُعقّدة بدون قوانين ولا أوامر ترتيبية تُنظم عملها وتحدّد علاقتها ببقية مؤسسات الدولة.

اختطف قيس سعيد الدولة ووظّف أدواتها لخدمة برنامجه الهُلامي، وأمعن في إضعاف مؤسسات الدولة وتهميش عمل الحكومة واستهداف أهم القيادات الإدارية التي لم تتماشى مع خياراته الشعبوية وإذلالها والتخلّص منها بعد اتهامها بعرقلة مشروعه الرئاسي للإنقاذ الشامل.

وإثر إلغاء منظومة الحُكم المحلي قام قيس سعيد بتركيز المجلس الوطني للجهات والأقاليم بتاريخ 19 أفريل 2024، الذي تم «انتخاب/تعيين/اختيار» أعضائه من بين أعضاء المجالس الجهوية المنتخبون بدورهم من المجالس المحلية سنة 2023.

وتتلخص مهام هذه «الغرفة الثانية» في مناقشة المشاريع المتعلقة بميزانية الدولة ومخططات التنمية الجهوية والإقليمية والوطنية لضمان التوازن بين الجهات والأقاليم، بحيث لا يمكن المصادقة على قانون المالية ومخططات التنمية إلا بالأغلبية المطلقة لكلّ من المجلسين . كما يُمارس مجلس الجهات والأقاليم صلاحيات الرقابة والمُساءلة في مختلف المسائل المتعلقة بتنفيذ الميزانية ومخططات التنمية. وفي حقيقة الأمر فإن هذا المجلس لا يعدو أن يكون سوى مُجرد بناء صوري لا يتجاوز دوره غير إضفاء شرعية مُزيّفة على حُكم الفرد الذي يمارسه قيس سعيد في الواقع اليومي ؛ فهو وحده الذي يصوغ ويقرر وينفذ ويراقب ويحاسب، وطبعاً بدون حسيب ولا رقيب. فقد انتقل، كما لخّص ذلك بذكاء الأستاذ جمال الطاهر، «من شعار الشعب يريد إلى ما أريكم إلّا ما أريد»، «إذ حاول قيس سعيد تسويغ خياره في منهج الحكم بحرصه على إعادة الشعب إلى قلب العملية

السياسية من خلال البناء القاعدي المحلي.هذه الصورة الوردية التي سوّق لها قيس سعيد في خطابه السياسي لم تكن إلا شعارًا بقي معلّقًا، بينما اتجهت ممارسته للحكم إلى تركيز نظام رئاسوي يجمع فيه الرئيس كل الصلاحيات والسلطات، لا حضور فيه للمحلي إلا من باب التجميل لا غير».

- **محطة الانتخابات الرئاسية 6 أكتوبر 2024 :ترسيخ الحكم الفردي وتأكيد المنحى الإستبدادي لقيس سعيد**

بعد مرحلة طويلة من الشكّ والتخمين أصدر قيس سعيد في 2 تموز/ يوليو 2024 مرسومًا يقضي بدعوة الناخبين إلى التصويت في الانتخابات الرئاسية يوم 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2024. لم تكن الانتخابات الرئاسية خيارًا لقيس سعيد، بل كانت نتيجة ضغوط عديدة داخلية وخارجية. لذلك أبقى على الهيكل الشكلي للانتخابات وأثّثها بتزكية «هيئة بوعسكر للإنتخابات»، التي اختار أعضاءها بعناية، بمضمونٍ استبدادي، وأتمّ هندستها بمراسيم وتغييرٍ للقوانين ليُقصي كل المنافسين ويجعل منها محطة للبيعة الشعبية ومناسبة لتزكية مسار بنائه القاعدي. وقد سبق أن قال : «**هذه الانتخابات هي حرب بقاء أو فناء**» ؛ **فالانقلاب إذن هو مسار وعقليّة**، وكما علّق بعض المحللين فإنّه «لا يُنتظر من مُنقلب على الشرعية أن يُسلّم السلطة طواعية عبر صناديق الإقتراع».

وتفاعلت الساحة السياسية مع استهداف قيس للمنافسين الجادين الذين أودعهم السجون فقدّم عدد كبير من السياسيين ترشحهم لخوض الانتخابات، بما أربك إستراتيجية قيس سعيد الانتخابية التي بناها على المواقف السابقة للمعارضة التي اعتمدت استراتيجية المُقاطعة، وأوقع منظومة قيس في أخطاء إجرائية وتجاوزات قانونية كبرى.

فقد راهنت عديد القوى والشخصيات السياسية على أنّ مجريات المسار الانتخابي بكل تعرجاته وتداعياته يمثل إرهاصات تشكل جديد للمشهد السياسي العام بعد ثلاث سنوات من انقلاب 25 يوليو/تموز 2021. وشهدت فترة الترشحات تقديم 17 ملفًّا، من شخصيات مستقلة وأخرى محسوبة على مختلف التيارات السياسية ؛ فلم تقبل منها هيئة

بوعسكر للانتخابات سوى ثلاثة ملفات : هي ملف قيس سعيد، وملف الأمين العام لحركة الشعب زهير المغزاوي عَرّاب الانقلاب والمُدافع الشرس عن الإجراءات الاستثنائية، وملف النائب السابق عياشي الزمّال. وعلّلت «هيئة فاروق بوعسكر» قرار إسقاط ملفات الترشح الأخرى بعدم استكمال الوثائق المطلوبة، أو وجود خلل في جمع التزكيات، أو وجود إشكال في السجل العدلي للمرشحين ، فقدّم العديد من هؤلاء المرشحين طُعونهم **للمحكمة الإدارية** التي أنصفتهم وقضت ببطلان قرار الهيئة شكلًا ومضمونًا، وإعادة ثلاثة منهم إلى قائمة المرشحين المقبولين، نهائيًا، لخوض الانتخابات الرئاسية، وهم: **عماد الدائمي، وعبد اللطيف المكي، ومنذر الزنايدي.**

وعلى الرغم من أن القرارات الصادرة عن الجلسة العامة القضائية للمحكمة الإدارية «باتّة وغير قابلة للطّعن طبقًا لمقتضيات القانون الانتخابي»، فقد امتنعت هيئة بوعسكر للانتخابات عن تنفيذها. واستباقا لاحتمالات الطعن في نتائج الانتخابات فقد أوعز قيس سعيد لبرلمانه المُطيع ليُجري تعديلًا عاجلا لقانون الانتخابات، بحيث يتم سحب اختصاص النظر في النزاعات الانتخابية من المحكمة الإدارية المستقلة و«غير المضمونة» وإسناده إلى القضاء العدلي الذي يتلقى التعليمات من السلطة التنفيذية، وهو الأمر الذي تمّ «زمن الحملة الانتخابية» في **الجلسة الطارئة الفضيحة ليوم 27 أيلول/ سبتمبر 2024**.

وإمعانا في الصَّلَف والعنجهيّة، أذنت النيابة العمومية بإثارة قضايا لدى المحاكم العدلية والقطب القضائي لمكافحة الإرهاب ضد عدد من المرشحين الذين أُسقطت ملفاتهم، بمن فيهم جميع المرشحين الذين طعنوا في قرارات هيئة الانتخابات، والذين وجّهت ضدهم اتهامات من قبيل «تكوين وفاق إرهابي»، و«التآمر على أمن الدولة الداخلي والخارجي»، و«حمل السكان على مهاجمة بعضهم البعض»، و«افتعال تزكيات»، و«التستر على جنسية ثانية». وعقدت لبعض المرشحين ولأعضاء من حملاتهم الانتخابية جلسات محاكمة سريعة صدرت عنها أحكام بالسجن «والمنع من الترشح مدى الحياة»، من بينهم لطفي المرايحي المُعتقل، ونزار الشعري، وليلى الهمامي، وعبد اللطيف المكي. وفي سياق

هرسلة المترشحين الجديين قامت قوات الأمن بمداهمة منزل المرشح عياشي الزمّال، في فجر 2 أيلول/ سبتمبر 2024، واعتقلته بتهمة «تزوير التزكيات»، لتُثار، لاحقًا، عشرات القضايا ضده في محاكم مختلفة من البلاد، تلتها جلسات سريعة صدرت عنها أحكام ثقيلة بالسجن ضده وضد ناشطين في حملته الانتخابية، وحالت دون قيامه بحملة انتخابية.

الجدل بين أنصار المشاركة ودعاة المقاطعة: أمام هذا المشهد السّريالي الغريب انقسمت مكونات المعارضة التونسية بين خيارَي المشاركة والمقاطعة. فقد ذهب **دعاة مقاطعة التصويت** إلى أن النتيجة باتت محسومة مسبقا لمصلحة قيس سعيد لغياب الشروط الدنيا للتنافس النزيه في ظل هيمنته على هياكل الدولة وتوظيفه لإمكانياتها وتغييره المُتعسّف للقوانين وتحكّمه في هيئة الانتخابات والقضاء العدلي. أما **دعاة المشاركة**، فقد راهنوا على الموعد الانتخابي باعتباره فرصة لحشد الرأي العام من أجل فرض التغيير عبر التصويت **للمرشح السجين عياشي الزمّال** الذي نجح في تقديم معادلة بين البناء على مكاسب المراحل السابقة وتقديم حلول عقلانية للمشاكل والمخاطر التي تواجهها تونس لخّصها في شعار برنامجه الانتخابي «نقلبو الصفحة»، بما يعني أن نفتح صفحة جديدة لمستقبل تونس ؛ كما وعد بالإفراج عن السجناء السياسيين وإلغاء المراسيم التي أصدرها سعيد.

حملة انتخابية صامتة : اتّسمت هذه الانتخابات بغياب كامل للحوارات والمناظرات والبرامج السياسية. ويعود ذلك لأسباب عديدة منها قلّة المترشحين المتنافسين وغياب العروض السياسية الجادة، وخاصة نتيجة ضغوط السلطة على المؤسسات الاعلامية، واعتقالها لعديد الأصوات الحرّة، وتنضاف إليها عربدة هيئة بوعسكر التي اغتصبت اختصاص الرقابة على المشهد الإعلامي بعد الإيقاف الإداري للهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري (الهايكا)، حيث عمدت السلطة إلى حيلة عدم تخصيص ميزانية لها، فتوقف عملها تلقائيا بدون الحاجة لاتخاذ قرار حلها والذي ستستخدمه المعارضة للتشهير بالسلطة.

نتائج الانتخابات: أعلنت هيئة الانتخابات، مساء 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2024، أن عدد المشاركين في التصويت بلغ 2808548؛ ما يعادل **28.8 %** من مجموع الناخبين المسجلين البالغ 9753217 وهي نسبة أعلى مما سُجّل في انتخابات مجلس النواب والمجالس المحلية ومجلس الجهات والأقاليم، لكنها أدنى بكثير من النسب المسجلة في الانتخابات الرئاسية عامَي 2014 (64 %) و2019 (45 %). وحصل قيس سعيد على **90.69 %** من أصوات المقترعين، تلاه المرشح السجين زمّال بنسبة 7.35 %، بينما حصل المغزاوي على 1.97 %. وبناءً على هذه النتائج، حسم سعيد السباق من الدور الأول. وتجدر الملاحظة أنّ المُصوّتين لقيس سعيد قد تراجع عددهم بنسبة **12.2%** مقارنةً بنتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 2019. كما أنّ نسبة العزوف عن التصويت تمثّل أكثر من 70 % من مجموع المُسجلين، وأن نسبة مشاركة الفئة العمرية الشابة (18–35 سنة) في التصويت لم تتجاوز 6 %.

الرئيس ما بعد 6 أكتوبر: يدخل قيس سعيد العُهدة الجديدة معززًا بما يراه تفويضًا شعبيًّا للمضي قدمًا في المسار الذي اختطّه لنفسه، والذي يقود إلى ترسيخ حكمٍ فردي سلطوي ومواصلة استهداف معارضيه الذين يَصِمُهم باستمرار بالخيانة والعمالة والولاء للخارج.

المعارضة ما بعد 6 أكتوبر : تدخل المعارضة المرحلة الجديدة وهي ضعيفة ومُشتّتة وتشقها خلافات عميقة، مع غيابٍ صارخ للقيادة المؤثرة والأطراف الوازنة. كما أنّ أهمّ أطرافها لا تزال تفتقد للشجاعة السياسية لتقييم أدائها والاعتراف بأخطائها ومراجعة خياراتها، بل هي عاجزة أو على الأغلب رافضة لتجديد زعاماتها وتشبيب قياداتها، وستكون أعجز بوضعها الحالي على إحداث تغيير جوهري في المعادلة السياسية بالبلاد.

الإقتصاد والتنمية : النّتائج الصِّفريّة والتّقهقر المُدَوّي

يكتسي الجانب الاقتصادي والاجتماعي أهمية كبرى في فهم حقيقة أوضاع البلاد ومُسبّبات الأزمة الخانقة التي تعيشها، وهو مفتاح إنجاح الانتقال السياسي في تونس؛ لأنّ تداعيات الأوضاع الهشّة تقود إلى التأزّم السّياسي والاحتقان الاجتماعي، مثلما حصل في السنوات الأخيرة، ولن تخرج البلاد من أزمتها وينجح الانتقال السّياسي نحو الديمقراطية إلا متى عاضده النجاح في الانتقال الاقتصادي الحقيقي.

لذلك تدرّجنا في تناول هذا الجانب من بداياته لتبيّ تداعياته، وسنحاول عند تشريحنا لحقيقة الأوضاع الاقتصادية والمالية خلال السنوات الأخيرة، وخاصة النتائج المسجلة خلال سنة 2024 المعنية بالدراسة، التقيّد بميزان الموضوعية والاحتكام أساسا للمؤشّرات والأرقام لتكون الفيصل في الحُكم على النتائج التي استقيناها من النّشرات الرّسمية للبنك المركزي التونسي والمعهد الوطني للإحصاء والمعهد التونسي للدراسات الكمّية، وأيضا من عديد التقارير الصّادرة عن المؤسّسات المالية الدولية والاقليمية كالبنك العالمي ووكالات الترقيم والبنك الإفريقي للتنمية.

العجز التنموي والاقتصادي: بالرغم من أن المؤشرات والنتائج الاقتصادية لم تكن زمن الانقلاب على ما يرام بفعل الأزمة السياسية والاقتصادية ولا سيما بسبب التداعيات الخطيرة لجائحة كورونا على الاقتصاد التونسي الذي سجّل تراجعا في النمو بحوالي 9 %، ولكنّ الفرصة كانت متاحة أمام سلطة الرئيس الذي أصبح يهيمن على مختلف أجهزة الدولة ومراكز القرار فيها ويستحوذ على كل السلطات، على تحقيق نُقلة نوعية وتحقيق إنجازات هامة على أرض الواقع.

ولكن النتائج المُسجّلة كانت هزيلة جدا، حيث ازداد الوضع كارثية وشهدت البلاد أوضاعا غير مسبوقة تمثّل في الارتفاع الجنوني للأسعار وفقدان عديد المواد الأساسية لفترات طويلة وتتالي انقطاعات الماء والكهرباء؛ وكانت السلطة تلقي دائما باللائمة على الحكومات السابقة وتتحدث باستمرار عن التركة الثقيلة وتواصل المؤامرات. ولكن

في الحقيقة فقد كانت السلطة، التي تفتقد أصلا للرؤية التنموية وللبرنامج الاقتصادي والإجتماعي، عاجزة عن تقديم إنجازات تُذكر، عدا التبشير بالخيارات الشعبوية المتمثلة في السياسات الهُلامية وما يُسمّى بالشركات الأهلية واعتماد الموقف الرافض للتعامل مع المؤسسات المالية الدولية ونعت وكالات الترقيم العالمية بوَصْم «أمّـك صنّافة»، الذي يرمز في تونس إلى المرأة التي تُصنّف المأكولات التقليدية، ممّا أفقد البلاد ثقة المستثمرين الأجانب الذين أصبحوا يتعاملون مع البلاد التونسية كحالةٍ شاذةٍ وبيئةٍ غير جاذبة للاستثمار وللتمويلات متوسطة وطويلة الأجل. كما أصبح الخروج للأسواق المالية الدولية مُكلفا جدّا بعد تنزيل الترقيم الائتماني لتونس، ممّا دفع بعض المتظاهرين في العاصمة التونسية إلى رفع الشعار الشهير «سُلُطاتُ فَرْعُونْ..وإنجازاتُ فَكْرونْ»، والفَكْرونْ باللهجة التونسية هو السلحفاة.

وقد كان يُمكن لقيس سعيد أن يوظف صلاحياته الفرعونية اللامحدودة وحيازته لكامل السلطات أن يُحدث تغييرات هيكلية في بنية الإقتصاد التونسي والارتقاء بأداء قطاعاته وتنفيد الإصلاحات التي تمّ تعطيلها من طرف اتحاد الشغل، العقبة الرئيسية أمام كلّ مشروع إصلاحي، وأصحاب المصالح من قطاعات متنفّذة وهياكل مهنيّة استماتت في الدفاع عن امتيازاتها ومصالحها الضيّقة. ولكن محدودية أفق الرئيس وجهله بالسياسات العمومية وبأبجديات الاقتصاد جعله يحصر نفسه في مقولات وشعارات تجاوزها الزمن ويفرض سياسات شعبويّة كتلك المتعلقة في ما أسماه «**بالشركات الأهلية**» التي تُمثّل حاضنته الجديدة إلى جانب «التنسيقيات الجهوية والمحلية» التي حلّت محلّ مؤسسات الدولة وهياكلها الرسمية، ولا سيما في المعتمديات والولايات (المحافظات). فقد سخّر قيس سعيد لهذه الشركات الأهلية مؤسسات الدولة عبر قانون المالية وقام بتسمية عضو حكومة «كاتبة دولة» مكلفة بشؤونها وحماها بالقوانين والمراسيم الرئاسية ومكّنها من مال الدولة السهل ومن القروض السخيّة ووفّر لها أراضي الدولة بالمليّم الرّمزي ومكّنها من التراخيص الفوريّة ومن المنح المتعددة.وفي مُقابل كل ذلك فقد كانت النتائج صفريّة لأغلب هذه الشركات التي تمّ بعثها من بعض الشباب الذي يفتقد للمعرفة والتجربة ؛

فجاءت هذه «الشركات» لتُذكّرنا باللجان الشعبيّة لنظام القذّافي بليبيا زمن الدكتاتورية، ولكن بدون بترول يغطّي العورات ويطمس معالم الفشل.

وقد تناولت **عديد التقارير** الصادرة عن مراكز تفكير مستقلة، **كمركز كارنيغي ومركز TEMA**، ومؤسسات مالية دولية **كالبنك العالمي**، حالة **الركود التضخّمي** الذي يمرّ به الاقتصاد التونسي منذ أكثر من سنتين تقريبا . فقد ذكر التقرير الأخير الصادر عن البنك العالمي في شهر نوفمبر 2024 « أنّ الاقتصاد التونسي يواجه تحديات عديدة تتمثل في جفاف مستمر وطلب محدود وظروف تمويل صعبة، ما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي مع تواصل ارتفاع المعدّل العام للأسعار». وتؤكد نشرات المعهد الوطني للإحصاء والتقارير الدورية للبنك المركزي التونسي هذا المنحى، إذ تشير الأرقام المنشورة أن «الاقتصاد التونسي قد حقق إلى حدود شهر أكتوبر 2024 نمًوا للناتج المحلي الخام بنسبة 1.2 % على أساس سنوي بعد عام 2023 الذي لم يشهد أي نمو ؛ إذ بالرغم من الانتعاشة المحدودة لقطاع الفلاحة، فإن الخسائر المسجلة في قطاعات النفط والغاز والنسيج والبناء، إلى جانب تعطّل محرّك الاستثمار وعدم تسجيل التصدير النتائج المأمولة، قد ساهمت كلها في إعاقة نمو الاقتصاد التونسي». وبنهاية عام 2024، من المتوقع أن تكون تونس البلد الوحيد بين نظرائه في المنطقة الذي لا يزال إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أقل من مستوى ما قبل الجائحة. كما أدّى ركود النمو إلى تراجع مؤشرات سوق العمل خلال النصف الأول من العام 2024، حيث نما معدل البطالة بشكل طفيف ليصل إلى 16 % في الثلاثي الثاني، وهي الزيادة السادسة على التوالي على أساس سنوي.

وتزامن **الانخفاض الحاد في النمو** مع هبوطٍ سريع في الاستثمارات الخاصة والمدّخرات الوطنية. فقد سجّلت نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي مستويات متدنّية تاريخية، إذ تراجعت من 25% من الناتج المحلي الإجمالي في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى أقل من 10 % حاليا. وبلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة 0.8 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من العام 2023، مقارنةً

مع حوالي 2 % سنة 2012.

كما تشير **توقعات خبراء البنك العالمي** إلى تسجيل الاقتصاد التونسي لانتعاشة طفيفة خلال الفترة 2024-25، ولكن مع استمرار آفاق التطور الاقتصادي بشكل غير واضح. ويُتوقع أن لا يتجاوز نمو الاقتصاد كامل سنة 2024 نسبة 1.2 %، وهي أقل من توقعاته السابقة، بسبب استمرار الجفاف وظروف التمويل الخارجي الصعبة الذي أثّر على القطاعات الرئيسية في 2024، بما في ذلك الفلاحة والصناعات الغذائية والبناء. كما أنّ محدودية الطلب الخارجي، من الشريك الأوروبي أساسا، إلى جانب تعثر تنفيذ مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية يحدّان من آفاق النمو. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يشهد القطاع الفلاحي تطوّرا في النصف الثاني من 2024.

ويرى الخبراء أن نمو الاقتصاد سيزداد بشكل معتدل إلى متوسط **2.3 % في الفترة 2025-2026**، على الرغم من أن التوقعات تتضّمن احتمالات تراجع هامة، مرتبطة بظروف التمويل، والطلب الخارجي، والجفاف. وفي حين أنه من المتوقع أن يستقر الوضع الكلي، سيظل وضع المالية العامة والمالية الخارجية لتونس هشّا في غياب التمويل الخارجي الكافي. وسيتطلب تمويل العجز زيادة كبيرة في التمويل الخارجي في مواجهة السداد الكبير للديون في الأجل القريب.

وأدّى تحسّن الأسعار العالمية إلى **خفض عجز الحساب الجاري**، مما خفّف بعض الضغوط على التمويل الخارجي، حيث انخفض بنسبة 3.4 % خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2024 مقارنة بنفس الفترة من 2023. وكان التحسن مدفوعا مرة أخرى بالتغيرات الملائمة في الأسعار الدولية في النصف الأول من سنة 2024، إلى جانب **تحسّن أداء القطاع السياحي** الذي سجل مداخيلا بحوالي 5597 مليون دينار(1806 مليون دولار) خلال تسعة أشهر من سنة 2024، **وتطوّر تحويلات التونسيين العاملين بالخارج** التي وصلت خلال نفس الفترة إلى **5974 مليون دينار** (1925 مليون دولار) . ومع ذلك سجّل الاحتياطي من العملات الأجنبية تراجعا لينزل من تغطية 120 يوم من التوريد إلى **115**

يوما فقط. في المقابل، توسّع عجز الطاقة أكثر على الرغم من الأسعار العالمية الأكثر مُلاءمة (7- % في أسعار النفط و 25- % في أسعار الغاز) مع استمرار انخفاض الإنتاج المحلي.

ومن أجل الحفاظ على احتياطيات العملات الأجنبية باشرت الحكومة **خفض الواردات بشكل مُصطَنَع** في العام 2023، من خلال **استخدام الضوابط الإدارية**. وأفضى الانخفاض في شراء المنتجات الغذائية الأساسية إلى **نقص مُتكرّر في المنتجات الغذائية المدعومة وارتفاع الأسعار**. ويؤدّي انخفاض استيراد المنتجات الوسيطة، بسبب القيود الإدارية وتراجع الاستهلاك المحلّيّ، إلى تباطؤ في إنتاج المصانع التونسية ممّا يؤثّر بدوره على تراجع معدّل النمو.

وتستمر تونس في **الاعتماد على التمويل السيادي لتغطية احتياجاتها التمويلية الخارجية** حيث أنّ مصادر التمويل الأخرى إما غير متاحة حاليا،كالتمويل الخاص الدولي، أو تغطي فقط حصة صغيرة من احتياجات التمويل الخارجي، كما هو الحال بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفقات المحافظ الاستثمارية وحسابات رأس المال. **ومع تقلّص التمويل السيادي لجأت الحكومة إلى المصادر المحلية لتغطية احتياجاتها الخارجية. وكان المصدر الرئيسي هو التمويل النقدي**، عبر قانون تمت المصادقة عليه في فبراير 2024 يأذن للبنك المركزي التونسي تمويل الميزانية في حدود 7 مليار دينار تونسي (4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في 2024 بما في ذلك استخدام احتياطاته. وقد يشكل اعتماد تونس المتزايد على المصادر المحلية لسد فجوة التمويل الخارجي بعض التحدّيات على المدى المتوسط على استقرار العملة والأسعار.

ارتفع حجم التمويل المحلي للدين العمومي بشكل غير مسبوق وأصبح يزاحم بشدّة تمويل القطاع الخاص. فقد ارتفعت حصة الدين المحلي في إجمالي ديون الحكومة من 29.7 % في 2019 إلى 51.7 % في أغسطس/آب 2024، ونما تمويل القطاع المصرفي للميزانية خلال الأشهر الـ 24 الماضية حتى مايو 2024، بمعدل سنوي بلغ 30 %، مع

انخفاض الائتمان لبقية الاقتصاد بمعدل سنوي بلغ 3.8%.

واستمرت نسبة التضخم في التراجع منذ ذروته في فيفري/فبراير 2023، حيث وصل إلى 6.7 % في سبتمبر 2024 بحسب الانزلاق السنوي، وهو أدنى مستوى منذ جانفي/يناير 2022. وجاء هذا الانخفاض على خلفية **تراجع الأسعار العالمية للمواد الأساسية** كالقمح الصلب (–25 %) والقمح اللين (–16 %) والسوجا (–22 %)، إلى جانب محدودية الطلب المحلي. ولا يزال تضخم أسعار المواد الغذائية أعلى من متوسطه قبل كوفيد، حيث أدى الجفاف والضغط على الواردات إلى تقليل العرض في أسواق المواد الغذائية المحلية. ويُعبّر ارتفاع الأسعار في تونس بوضوح عن شُحّ المواد الغذائية محليًا وعن **تأثير الكتلة النقدية التي ولّدها المصرف المركزي من خلال التمويل المباشر للعجز.**

ويشير تقرير صادر عن وكالة **Fitch Solutions** في 28 أكتوبر 2024 على أنّ **المنحى التصاعدي لقائم ارتفاع الأسعار سيتواصل خلال الخمس سنوات القادمة** بنسبة **7 % إلى 12 %** بسبب تراجع الإنتاج الوطني المتأثر باستمرار حالة الجفاف وشُحّ الأمطار واضطرار الدولة للتوريد لتزويد الأسواق. وينضاف إلى هذا السبب الرئيسي في تقديرنا أسباب أخرى متعلقة بطريقة الأداء المتذبذبة لهياكل الدولة ومؤسساتها التي تعاني من المديونية العالية وضعف التسيير وانعدام الرؤى الإصلاحية والقدرة على التصرف في الأزمات، إلى جانب طغيان الإجراءات الشعبوية التي أثّرت سلبا على عديد منظومات الإنتاج الفلاحي والصناعات الغذائية، كما حصل مع منظومة الحليب ويحصل الآن مع صابة الزيتون .

وتتواصل **الضغوط على الميزانية** مع تأثير سلبي لتراجع مستوى النمو على عائدات الضرائب. فقد نمت الإيرادات الضريبية بنسبة 10 % في الأشهر الستة الأولى من 2024 مقارنة بنفس الفترة من 2023. وعلى الرغم من عدم كفايتها لتغطية النفقات إلا أن تونس تجمع إيرادات ضريبية أكثر نسبياً من معظم نظرائها في المنطقة. وقد قوّضت الاختلالات الكبيرة في المالية العامة قدرة الحكومة على التصرّف. وقد يتدهور الوضع

المالي في تونس بشكل إضافي نتيجة تراكم المتأخرات وتنامي عبء الديون المضمونة من الحكومة. لذلك أضافت المُكلفة بوزارة المالية خلال الجلسة العامة البرلمانية ليوم 2ديسمبر 2024 المُخصصة لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2025 **فصلا إضافيا جديدا يسمح للبنك المركزي بالتمويل المباشر للميزانية في حدود سبعة آلاف مليون دينار (2200حوالي مليون دولار)**، وهي المرة الثانية التي تلجأ فيها الحكومة للتمويل المباشر للميزانية،بعد قانون فيفري فبراير 2024، في تجاوز صارخ لمُقتضيات القانون المنظم للبنك المركزي التونسيي لسنة 2016 وفي ضربٍ لكل المعايير الدولية وقواعد التصرف العقلاني في المالية العمومية والإدارة السليمة لدواليب الدولة.

وتُعاني خزينة الدولة في الوقت الراهن من نقصٍ في السيولة اللازمة لتغطية نفقاتها الأساسية، وهذا أمرٌ غير مسبوق. وقد استطاعت الحكومة لغاية الآن التعامل مع الوضع من خلال سداد «النفقات الحسّاسة من رواتب ومعاشات تقاعدية وخدمة الدين» بالتزامن مع إرجاء مدفوعات مستحقّة لبعض المورّدين. ويبقى العامل الوحيد الذي أمكن الضغط عليه هي نفقات التنمية (الباب الثاني من ميزانية الدولة) التي سجّلت تراجعا هاما وصل إلى ما دون 3 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات القليلة الماضية.

ويطرح تقليص التحويلات المالية إلى الشركات العمومية المملوكة للدولة والمسؤولة عن تزويد السوق بالمواد الغذائية وموارد الطاقة، إلى جانب الحدّ من دعم السلع الأساسية، تحديات هامة على الصعيد السياسي.

وواصلت نسبة **التحويلات المالية ذات الطابع الاجتماعي**، بما في ذلك الدعم، ارتفاعها لتصل إلى 12 % من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2022، وهي من بين أعلى النسب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . وتجدر الإشارة أنّ نطاق السياسات الاجتماعية قد اتّسع بصورة ملحوظة بعد العام 2011، ولكن حجم الدّعم قد شهد ارتفاعًا حادًّا خلال السنوات القليلة الماضية للتخفيف من حدّة التداعيات الناجمة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومصادر الطاقة العالمية.

ومن جانب آخر فقد قامت وكالة موديز **بترفيع الترقيم السيادي لتونس** بتاريخ 22 مارس 2024 من Caa2 آفاق سلبية إلى Caa2 مع آفاق مستقرة. كما رفّعت وكالة فيتش في 16 سبتمبر 2024 ترقيمها لتونس من CCC- إلى CCC+ . ولكن هذا التحسن الطفيف لم يُمكّن تونس من تحسين درجة ولوجها للسوق المالية الدولية. فقد سجّلت أسعار الفائدة في أسواق السندات الدولية ارتفاعًا كبيرًا إلى درجة أن تونس فقدت فعليًا نفاذها إلى الأسواق، ما يعني أنها ستُضطر إلى إعادة تمويل ديونها المُستحقة من خلال السحب من احتياطياتها من العملات الأجنبية، أو البحث عن التمويل في نطاق الاتفاقات الثنائية مع الدول الصديقة.

ويجدر بنا التذكير أنه في تشرين الأول/أكتوبر 2022، **توصّلت السلطات التونسية وصندوق النقد الدولي إلى اتفاق** على منح قرض للبلاد بقيمة 1.9 مليار دولار، لكن سعيّد رفض شروط الصندوق ووصفها بأنها «إملاءات خارجية» لن تؤدّي سوى إلى زيادة نسبة الفقر. وقد أوقف البنك الدولي بصورة مؤقتة برنامجه الرامي إلى دعم الميزانية التونسية في العام2022، وعلّق مناقشات التعاون المستقبلي مع تونس بعد التصريحات العنصرية التي أدلى بها سعيّد بشأن المهاجرين من دول أفريقيا جنوب الصحراء، والتي أثارت موجةً من المضايقات بدوافع عنصرية وحتى حوادث عنف في آذار/ مارس 2023. في غضون ذلك، بات التمويل الذي تحصل عليه تونس من الاتحاد الأوروبي شحيحًا، إذ يُعدّ الدعم المالي الإضافي مشروطًا إلى حدٍّ بعيد بقبولها تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي.

ومع **ارتفاع المخاطر المالية المُحدقة بتونس**، لم تعد البلاد قادرة على الوصول إلى أسواق السندات بالعملات الأجنبية (أي سندات اليوروبوند) أو الحصول على التدفقات المالية الثنائية والمتعدّدة الأطراف التي تمّ التعهد بدايةً بمنحها لتونس شرط إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي. نتيجةً لذلك، لم تستطع تونس اقتراض أكثر من نصف المبالغ التي تحتاجها.

حاول **الاتحاد الأوروبي** من جانبه ربط استعداده لتقديم مساعدات مالية لتونس بسعيه

إلى تعزيز الشراكة معها للحدّ من تدفّق المهاجرين عبر حدودها. فمن مصلحة الاتحاد الأوروبي الحفاظ على استقرار تونس لكبح جماح هجرة المواطنين الأفارقة نحو سواحل أوروبا. وعلى ضوء مساعي أعداد متزايدة من المهاجرين إلى دخول الأراضي الأوروبية عبر تونس، خفّف الاتحاد الأوروبي من حدّة موقفه تجاه قضايا الحوكمة وانتهاكات حقوق الإنسان في البلاد. وفي جويلية/يوليو 2023، وقّع الاتحاد الأوروبي مذكّرة تفاهم مع تونس، يقدّم بمقتضاها مساعدات مالية للاقتصاد التونسي بقيمة 900 مليون يورو (980 مليون دولار) على شكل قرض، شرط أن تتوصل البلاد إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي. وتضمّن ذلك مساعدة مالية بقيمة 150 مليون يورو (160 مليون دولار) يتم ضخّها في ميزانية العام 2023.

خُلاصات رئيسية ومُقدّمات في الفهم والتحليل والاستشراف :

- استراتيجية قيس سعيد في الحكم : التغيير القسري وتوظيف أجهزة الدولة وقواها الصلبة لتنفيذ سياساته وخياراته

فقد تمكّن قيس سعيد من إحكام قبضته على أجهزة الحكم الرئيسية، ووعى مُبكّرا بعَصَب الحُكم ومركز القرار الرئيسي في الدولة. فالدّولة هي التي تحتكر القوة وأجهزة الردع وهي بالتالي الوحيدة المُخَوَّلة قانونا والقادرة واقعا أن تبسُط نفوذها وتفرض سلطتها. وهو من أهمّ الدروس التي يجب أن يستخلصها الجميع من تجربة حُكم سعيّد، إذ كان بإمكان الحكومات السابقة أن تكون أكثر جرأة في إدارة شؤون الدولة وفي إنفاذ الإصلاحات المُستوجَبة وحَمْل الجميع على دعمها، وتحميل مسؤولية الإرباك للأطراف التي كانت عقبة أمامها وعلى رأسها اتحاد الشغل. كما كانت لدى سعيّد الجرأة في توظيف القوى الصلبة التي سايرته ثمّ دعّمته إلى أن أصبحت شريكة معه في كل شيء منذ ليلة 25 جويلية 2025. فبالرغم من أن قيس سعيد، المدرّس الجامعي البسيط الذي لا يملك أي تجربة سياسية ويفتقد للخبرة الإدارية، ويحمل مشروع نظام سياسي هجين ويُدافع عن أفكار غريبة ويتحدث عن أوهام مُرتَسَمة

في ذهنه، ولكنّه نجح في ترويض أجهزةٍ صلبة كان يعتقد السياسيون المحترفون أنها صعبة المراس، لذلك تعاملت معها الحكومات والقوى السياسية العريقة بمَهابة وحَذَر شديد، بينما تبيّن من خلال تجربة سعيّد أنها فقط مؤسسات ذات خصوصية، ولكنّ قادتها تُحرّكهم المصالح والمناصب ؛ وقد كان مُقتضى الحكمة أن يتمّ تسخيرها لحماية البناء الديمقراطي الناشئ وتحصين التجربة الفريدة في الوطن العربي لتكون منارة تشعّ على كامل دول المنطقة.

-لُغز القوى الخفية الفاعلة والمؤثرة في المشهد السياسي والأمني منذ 25 جويلية 2021: لقد عمل قيس سعيد منذ تولّيه الرئاسة إثر انتخابات سنة 2019 على توسيع صلاحياته والتمدّد في ثنايا أجهزة الدولة ؛ وانطلق في تنفيذ خطته من خلال صلاحياته الدستورية كقائد أعلى للقوات المسلحة، فأضاف لها «العسكرية والأمنية» وكل حامل للسلاح في البلاد التونسية، على غرار الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية وجهاز الدّيوانة التابع لوزارة المالية، وكلاهما يقعان بمقتضى منطوق الدستور ضمن صلاحيات رئيس الحكومة؛ بل كان يحرص زمن الخلاف الحاد مع رئيس الحكومة هشام المشيشي، الذي اختاره بنفسه رغم اعتراضات الأحزاب، والذي كان يتولّى أيضا حينها وزارة الداخلية، ويتحيّن غيابه ليقوم بزيارة مقر وزارة الداخلية ويلتقي بالقيادات الأمنية ليلا وفي جنح الظلام ويُلقي أمامهم خطاباته العصماء ويُسدي «تعليماته الرئاسية» ليؤكّد أنه هو صاحب الحلّ والعقد.

وقد كان سبق ذلك بترتيب زيارات ليلية فُجئية لثكناتٍ عسكرية ليقول للجميع أنا هنا وأنا الرئيس وأنا الآمر الناهي، في مشاهد مسرحية سيّئة الإخراج ولكنها ذات دلالات عميقة تأكدت لاحقا من خلال سلوكه الانقلابي الذي لا يملك حدودا من خلال استهداف كل الأجسام الوسيطة من أحزاب ومنظمات وجمعيات مجتمع مدني، وعرقلة نشاط كل الهيئات الدستورية قبل أن يتولى حلّها بعد ذلك واحدة تلو الأخرى.

-ويجدر بنا التساؤل هنا : هل كان يمكن للجيش أن يقاوم إغراءات السلطة ومنافعها،

وهو الذي تعرّض للتهميش لعقود طويلة منذ زمن حكم بورقيبة ثم بن علي، واكتسب شرعية وشعبيّة واسعة لوقوفه لجانب الثورة وحمايته للمسار الديمقراطي لسنوات قبل أن يسقط في «امتحان الانقلاب» الذي أغرى بعض قياداته باعتلاء منصّة الحكم وتقلُّد المناصب وتبوُّء مواقع القرار التي استُبعدوا منها طويلا مع استثناءات القليلة، ولا سيما في مرحلة ما بعد الثورة. ومهما كانت المُبرّرات التي يُقدّمها قادة الجيش والأمن وتعلّلهم بواجب الانضباط وتطبيق التعليمات الصادرة عن القائد الأعلى للقوات المسلّحة، فإنّ مسؤوليتهم كبيرة في ما حصل يوم 25 جويلية 2021 وما تلاه من غلقٍ للبرلمان ومقرّ رئاسة الحكومة ووضْع دبّابات أمام رموز الدولة بباردو والقصبة ومن دَوْس للدستور ونَسْف لمُؤسسات وهيئات مُنبثقة عنه، ومن تعدّي على الحريات وانتهاك للحُرمات، إذْ ما كان لقيس سعيّد أن يتجرّأ على الانقلاب ثم يستقيم له الأمر لولا دعم القوى الصّلبة التي انخرطت في الصراع السياسي القائم آنذاك بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة ورئاسة البرلمان، هذا فضلاً عن دعم بعض القوى السياسية المُغامرة والمُنظّمات الحريصة على الاقتراب من السلطة أو التي تُحرّك قادتها أجُندات سياسية وتشُقّها تيّارات إيديولوجية استئصالية، كما هو حال الهياكل المركزية لاتحاد الشغل.

وسيبقى موقف المؤسستين العسكرية والأمنية يوم 25 جويلية 2021 وما تلاه لُغزا مُحيِّرا حتى تكشف الأيام والمحطات القادمة عن أسراره وعن الأطراف الحقيقية الفاعلة فيه، إذ لا يستبعد العارفون بخفايا السياسة تأثير قوى دولية وإقليمية في ما حصل في تونس آنذاك.

ولكننا نعتقد أنّ العلاقة بين قيس سعيد والمؤسسة العسكرية قد شابها بعض التوتر في الفترة الأخيرة. فهي مؤسسة منضبطة وتحكمها نواميسها وقيس سعيد يميل إلى إبعادها من موقع القرار، فهو بطبعه لا يقبل بوجود من يشاركه السلطة، وإبقائها فقط آلة بطش للتخويف وحماية كُرسيه، وهو الأمر الذي رفضته المؤسسة

العسكرية. وقد بدأ خطواته الأولى بإقالة وزيرين منهم من الحكومة واستبعاد ثالثهم من موقع الصدارة برئاسة الجمهورية كوزير مستشار أول للرئيس إلى وزير للصحة، تُصنّف بروتوكوليا في مرتبة أدنى.

ويعتقد عديد الملاحظين أنّ قيس سعيد يفكّر في التخلص من القيادات البارزة للجيش الذين شاركوه انقلابه بالإحالة على المعاش لمن تجاوز السنّ القانونية للتقاعد، مثل الجنرال محمد الغول رئيس أركان جيش البر والجنرال محمد ضيف مسؤول المخابرات العسكرية، وإحالة البعض الآخر على التقاعد الوجوبي مثل الجنرال عبد المنعم بالعاتي، الذي كان يشغل خطة وزير للفلاحة، وحصل أن ناقض الرئيس في تفسيره لأسباب انقطاعات الماء الذي فسّره هو بالتقلبات المناخية وشح المياه، وفسّره الرئيس بالمؤامرة.

وسوف تؤثر درجة العلاقة بين قيس سعيد والمؤسسة العسكرية بالتأكيد على ما يمكن أن يحصل من أحداث في المستقبل. فهي المؤسسة الوحيدة الوازنة بالبلاد.

- الفشل الدبلوماسي الذريع : لقد عُرفت تونس لعقود طويلة بدبلوماسيتها النّشطة ومواقفها الرصينة وتجنّبها الانضواء تحت سقف المحاور الإقليمية والدولية ؛ وكانت وفيّة لفكرة عدم الانحياز وبقيت مُناصرة للقضايا العادلة. كما كانت تتعامل بحكمة مع واقع الصراع الدولي وتعمل على الاستفادة من التناقضات بين مراكز القوى الدولية دون الارتهان الكامل لأي قوة عظمى. فتونس بلد صغير لا يملك مقوّمات المواجهة والاصطفاف كما لا يمكنه الانعزال عن محيطه الإقليمي والدولي.

وكانت تونس حريصة على المحافظة على علاقات صداقة وتعاون مع دول محورية في المنطقة كالجزائر ومصر والسعودية والعراق والمغرب وفي العالم كفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة، والاستفادة من علاقات الجوار مع الفضاء الأوروبي. وفي مقابل هذه العلاقات الخصوصية فهي لم تقطع تماما مع دول المُعسكر الشرقي، بل تمكُنت من الاستفادة بذكاء من علاقات التعاون مع الصين والاتحاد السوفييتي، ثم مع وريثه

الاتحاد الروسي، دون الوصول لحد إثارة غضب الحلفاء التقليديين.

كما حافظت تونس في المجال الاقتصادي والمالي على علاقات مُثمرة مع المؤسسات المالية الدولية التي ساهمت في تمويل مشاريع التنمية لعقود طويلة وفي الحفاظ على رصيد الثقة في حسن إدارة الشؤون الاقتصادية والمحافظة على التوازنات المالية الكبرى للبلاد.

ولكن كل ذلك أصبح مع صاحب «نظرية العُلُوّ الشاهق»، الذي يحمل البدائل لإصلاح العالم، من الماضي الذي يجب تغييره. فقد نَسَف قيس سعيد في سنوات قليلة كلّ ما بنته أجيال من السّاسة الذين تعاقبوا على حكم تونس منذ فترة استقلال البلاد من الاستعمار المباشر إلى سنوات الثورة. فقد أصبحت كل الخيارات محلّ نقد وغدت كل السياسات السابقة محلّ مُراجعة عميقة نَسَفت عديد المكاسب والإنجازات ووضعت تونس في واجهة الصراعات الإقليمية والاصطفافات الدُّولية.

وقد تمّ كل ذلك بالتّدحرج وبدون رؤية ولا تأسيس منهجي، وطبعا بدون إجراء استشارات أو حوارات عميقة. فقد قامت السلطة الحاكمة مثلا في أوت 2022 بدعوة رئيس جبهة البوليساريو لحضور القمة اليابانية الإفريقية المنعقدة بتونس إرضاء للجزائر ونتج عن هذا الموقف المُرتجل القطيعة الدبلوماسية مع المغرب.

كما تمّ إيقاف التعامل مع صندوق النقد الدولي ورفْض تقارير وكالات الترقيم الدولية تحت شعار مقاومة التدخل في شؤون تونس الداخلية. ومن جهة أخرى ساهم سلوك الرئيس وعنترياته في إضعاف العلاقة مع الاتحاد الأوروبي، الشريك الإقتصادي الرئيسي لتونس لعقود طويلة، والاكتفاء بعلاقة خاصة بالحكومة اليمينية المتطرفة التي تحكم إيطاليا والتي نجحت معه في تحقيق مكاسب سياسية بمقاومة الهجرة السرية.

وفي سقطة أخرى مدوّية أدلى قيس سعيد بتصريحات نارية مُعادية للمُهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء أثارت حفيظة عديد الساسة الأفارقة الذين استهجنوا

المواقف العُنصرية لرئيسٍ تنتمي دولته للقارة الإفريقية، وحرص كل ساستها في مختلف الحقب التاريخية على اعتبار افريقيا العمق الاستراتيجي للبلاد التونسية.

ومن جهة أخرى فقد تعاملت سلطة قيس سعيد بفتور مع الجار الشرقي الذي كان بالإمكان أن تلعب تونس أدوارا رئيسية في احتضان الحوار الليبي-الليبي ورعاية المصالحة الداخلية بالدولة التي تمثل العمق الحقيقي لتونس ومُتنفسها الاقتصادي الرئيسي بما تملكه من ثروات وما يتوفر فيها من فُرص استثمار ومجالات عمل واسعة للمؤسسات والمقاولات التونسية.

طوفان هجرة الأفارقة والامتحان الصّعب: ملفّ شائك ستكون له تداعيات مستقبلية خطيرة

حاول قيس سعيد تدارك الموقف بعد الهجومات الدبلوماسية التي تعرض لها قاريا ودوليا، وخاصة بعد تعليق البنك الدولي التعامل مع السلطات التونسية كرد فعل على مواقفه العنصرية، ولكن بعد أن خسرت البلاد احترام الأفارقة للدولة التي ساهمت بكفاءاتها ومؤسساتها ودبلوماسيتها الهادئة في بناء علاقات ثقة وتعاون مُثمر معهم.

ولكن لا تصريحات قيس العنصرية ولا ترسانة التجهيزات الإيطالية والتمويلات الأوروبية قدرت على إيقاف زحف طوفان الأفارقة القادمون لتونس مُتسللين من الحدود البرية الغربية والجنوبية أمام أنظار «الحلفاء».

ويرى خبراء علم الاجتماع والناشطون الحقوقيون أنّ طوفان هجرة الأفارقة من دول جنوب الصحراء سيتواصل باتجاه دول الشمال مرورا بتونس باعتبارها بلد عبور، يمكن أن تتحوّل في المستقبل إلى بلد توطين بمساعدة اليمين الأوروبي المُتمكّن من أغلب الحكومات والبرلمانات الأوروبية والذي يراهن على تونس لإيقاف نزيف الهجرة باتجاه شواطئه. وربما يفسّر هذا الأمر جزئيا المواقف الأوروبية الباهتة لما يجري في تونس والمتفهمة لسياسات قيس سعيد باعتبارها شأنا داخليا.

وسيكون لهذا الملف تأثير على الأوضاع الاقليمية وعلى طبيعة العلاقات مع

الجيران، وخاصة بعد تأكد حصول عمليات نقل عديدة لمهاجرين من جنوب الصحراء نحو تونس عبر الحدود البرية. كما سيلعب قيس سعيد ورقة الهجرة السرية لمزيد الابتزاز للحصول على الدعم الأوروبي ؛ ولكنه سيفشل بالتأكيد داخليا في إدارة هذا الملف الشائك الذي بدأ يتحوّل إلى قنبلة اجتماعية وأمنية موقوتة يمكن أن تنفجر في بعض الجهات جنوب البلاد، ولا سيما بجهة صفاقس التي بدأت تتصاعد فيها وتيرة الاعتداءات وترتفع فيها التوترات لدرجات مُخيفة توحي بتوترات أمنية وبأزمة اجتماعية حادّة.

الموقف الدّولي : بين المناورة والمراوغة وإيهام المعارضة بمُمارسة الضغوطات :

لقد تعاملت القوى الدولية الوازنة مع تجاوزات قيس سعيد وعبثه بالدستور وسجنه للمعارضين وقمعه للحريات العامة بسياسة التفهم وغضّ الطّرف، ما دام قد حقّق لها أهدافها التي كانت تُضمرها، كتغيير النظام السياسي البرلماني وتحويله لنظام رئاسوي يسهّل عليهم عمليات الضغوط والتوجيه والابتزاز بعد أن كانت عسيرة عليهم بفعل توزّع مراكز السلطة بين جهات متعددة. كما مكّنهم قيس سعيد من تحجيم حركة النهضة، أكبر تشكيل سياسي مُنظم بالبلاد، وحَصْر المنظّمة النقابية «المُتنطّعة» في زاوية ضيّقة، وهي التي تمدّدت طيلة أكثر من عشرية وشاركت في الحكم عبر رموزها وممثليها، ومع ذلك ابتزّت كل الحكومات. كما نجح قيس سعيد في احتواء قيادة منظمة الأعراف وتدجين قيادتها وتحجيم اتحاد الفلاحين.

واستنادا لكل ذلك نرى أن الدول التي تهمّهما تطورات الأوضاع بالبلاد التونسية لا تملك إلا أن تبتهج لما تحقّق من انتكاسات تراها بعين الرضى وتغضّ بسببها الطّرف عما يقترفه النظام من عبث وتجاوزات.

التوجه نحو الصين وروسيا وإيران :الجَري وراء السّراب

لقد سعى قيس سعيد منذ تولّيه مهام رئاسة الجمهورية إلى إضعاف دور الخارجية التونسية التي لم يكن مُرتاحا لأدائها، وبقي لفترات طويلة ملازما للبلاد لا يغادرها إلا لعزاء أو زيارة مفروضة. بل بدا «نافرا» من الزيارات الرسمية للدول الشقيقة والصديقة ولا يشارك في القِمَم الدّولية والإقليمية التي يُفوّض وزير خارجيته لحضورها، ونادرا ما يستقبل الدبلوماسيين الأجانب.

ثمّ بدأت تتضح بعض ملامح خياراته الدبلوماسية التي تميل إلى مراجعة بعض ثوابت الدبلوماسية التونسية، وبدأ يولّي وجهته بالتدريج نحو روسيا والصين وإيران ويُعلي من درجة التنسيق والتشاور مع الجارة الجزائر حدّ التماهي مع سياساتها الخارجية خوفاً وطمعاً، وكانت أحد تداعيات ذلك قطع العلاقات التاريخية مع المغرب.

كما بدا جليّا ارتفاع درجة التنسيق مع مصر والإمارات، وبدرجة أقل السعودية، وكلّهم تجمعهم استراتيجية إجهاض مسار الدّيمقراطية الناشئة في المنطقة العربية ومُحاصرة ما يُسمى «بالإسلام السياسي» لصالح تركيز الحكم الفردي التسلّطي.

وكان قيس سعيد قد أبرز مرارا عدم ارتياحه للتعامل مع الشريك الأوروبي ومع القوى الدولية رافعا شعار التعويل على الذات ورفض التدخل الأجنبي في شؤون البلاد. كما برز التقارب مع القوى الصاعدة الجديدة التي كان يأمل سعيّد بأن تحلّ محل القوى الغربية في الاستثمار والتمويل، ولكنه بدأ يكتشف بأن هذه القوى لها مطامعها وتسعى للهيمنة وابتلاع السوق والفوز بالصفقات الكبرى بالمُراكَنة وبدون أية منافسة. وربما يكون للتعديل الأخير الذي قام به قيس سعيد للإطار القانوني للصفقات العمومية بإجازة التعاقد بالتفاوض المباشر في المشاريع الكبرى ذات الأولوية علاقة بهذا التوجه الجديد، وليُفسح المجال واسعا للمُقرّبين من «الرّجل النظيف» من الداعمين ومن العائلات المتصاهرة والمتنفذة لتولّي عمليات السّمسرة والإثراء غير المشروع .

وتجدر الإشارة في سياق الحديث عن هذه الانعطافة غير المسبوقة في وجهة

الدبلوماسية التونسية إلى الانفتاح الواسع على الفضاء الإسلامي الشيعي لما تشهده العلاقات التونسية الإيرانية وكذلك العلاقات التونسية العراقية في الفترة الأخيرة من ديناميكية كبيرة انطلقت برفع التأشيرة عن هذين البلدين تحت عنوان تنمية العلاقات التجارية والزيارات السياحية، والتي يُرجعها بعض المتابعين على أنها بفعل تأثير المحيط العائلي لقيس سعيد الذي يرتبط بعضه فكريا وسياسيا بإيران وبالشيعة الإمامية.

إضعاف مؤسسات الدولة وتفكيك هياكلها: مسار العبث والجنون

لا يخفى على كل من يتابع أداء قيس سعيد في الحكم وأسلوبه في معالجة الملفات ومسار التعيينات التي قام بها طيلة سنوات حكمه أن يستنتج أنّ الرجل جاهل بالإدارة وبنواميسها وطرق عملها. وقد جاءت النتائج الاقتصادية والاجتماعية الهزيلة وتعطّل عديد مؤسسات الدولة وفقدان عديد المواد الأساسية من الأسواق إلى جانب الانقطاعات المتكررة للماء والكهرباء لتؤكد عجز قيس سعيد التام وعدم أهليته لإدارة شؤون الدولة، وأنّ إنجازاته الوحيدة قد تمثّلت في حلّ الهياكل والمجالس والهيآت وعزل الكفاءات الإدارية وترك عديد المؤسسات والولايات والسفارات والهياكل، بعضها لأشهر والبعض الآخر لسنوات، من دون تعيينات جديدة ؛ فقيس سعيد لا يقبل بتعيين إلا من يعرفهم ويثق في ولائهم له ولمشروعه، وطبعا هو لا يعرف من نخبة البلاد إلا من زاملهم في الجامعة، سواء في مساره الدراسي أو عند اشتغاله كمدرّس مساعد بكلية الحقوق، يُضاف إليهم مجموعات المُهمّشين الذين ساعدوه في حملته الانتخابية للوصول لسدّة الرئاسة فكافأ المُقربين منهم بتعيينهم على رأس وزارات (توفيق شرف الدين ومالك الزاهي وكمال الفقي...) أو على رأس ولايات استراتيجية كبن عروس وبنزرت، بالرغم من افتقارهم للحد الأدنى من الكفاءة والدراية.

فهذا والي بن عروس (عزالدين شلبي) كان عاملا بمطعم جامعي «وبودي غارد» لعرّافة وبالعُلب الليلية ميزته الوحيدة أنه كان ناشطا في الحملة الانتخابية لقيس

سعيد، فوجد نفسه يدير أكبر ولاية في البلاد بما تحتويه من مناطق صناعية وأراضي فلاحية ومؤسسات اقتصادية كبرى وتشرف على أكبر ميناء تجاري في البلاد ؛ أو والي بنزرت (سمير عبد اللاوي) الذي بقي عاطلا عن العمل الرسمي لأكثر من عشر سنوات ويعمل في بيع البنزين المُهرّب بقريته فوجد نفسه واليا على أكبر ولاية ساحلية بها أكبر عدد من الثكنات العسكرية وميناء تجاري ومنطقة حرة ومناطق صناعية من الدرجة الأولى ومؤسسات سياحية ومستغلات فلاحية كبرى. هذا على مستوى الولايات (المحافظات)، وتتعاظم الكارثة مع تعيين وزراء عديمي الكفاءة ولا دراية لهم لا بالإدارة ولا بهياكل الدولة وبعضهم لا يفرّق بين الصفقات العمومية والمِنح الخصوصية، كما رئيسهم لا يفرّق بين الدينار والمليار.

كما اختار على رأس الحكومة في مناسبتين شخصيتين صوريتين (نجلاء بودن وأحمد الحشاني) تشتركان في ضعف الشخصية وانعدام التجربة والجهل بملفات الدولة وخاصة الاقتصادية والاجتماعية.

حكومة «كمال المدّوري» أو بداية الوعي بضرورة التصالح مع الإدارة والتعويل على كفاءاتها في إدارة شؤون البلاد :

بعد مُلامسة القاع بالمُراهنة الفاشلة على «رفقاء الدرب المخلصين » عديمي الكفاءة، الذين تحوّل بعضهم إلى ذئاب كاسرة تلتهم كل شيء في طريقها وتستحوذ على المكاسب وتعبث بالمال العام و تنهش أوصال الدولة وكأنهم ينتقمون لماضيهم البائس، فغرقت البلاد في وَحَل الشعبوية والارتجال، وتبدَّدت المكاسب الكبرى للدولة وضاعت مصالح البلاد والعباد،

حينها تحرّك «حُرّاس المعبد» لنُصحه بضرورة الإسراع بتصحيح مسار الحكومة بتغيير تركيبتها وتسليم أمانة إدارتها لأبناء الدولة العارفين بأسرارها علّهم ينجحون في إصلاح الفوضى وإنقاذ البلاد من الانهيار.

فتمّ اختيار الإداري وابن الدولة كمال المدّوري لرئاسة الحكومة، وجاء تعيين عديد

الكفاءات الإدارية الأخرى على رأس عديد الوزارات الفنية. كما تم اللجوء لخزّان الإدارة، العصب الرئيسي للدولة، لتعيين المسؤولين على رأس الولايات والمؤسسات العمومية بدل خزّان البناء القاعدي وعرّابي الحملات الانتخابية. وهو تحوّل عقلاني بعد سنوات القحط الثلاث من الاستحواذ على كل السلطات كانت نتيجتها كارثية على كل المستويات، ولا سيما على مستوى النتائج الاقتصادية والاجتماعية.

وطبعا لم يجد قيس سعيد من مُبررات لعجزه الصّارخ سوى إلقاء اللوم على الذين لا يريدون للبلاد التونسية أن تنهض من جديد من المتآمرين وكارتيلات الفساد وناهبي المال العام المتحالفين مع السياسيين الفاسدين المُرتمين في أحضان «الخارج» والإداريين الذين عطّلوا مصالح الدولة الحيوية.

ويبقى السؤال الأهمّ، هل بإمكان «حكومة إدارية» أن تنهض بأوضاع البلاد الصعبة في ظل صلاحيات محدودة وضعها الرئيس الأوحد الذي يتدخّل يوميا في شؤونها فلا يدعها تضبط إيقاعها بما يقتضيه القانون وبما يتطلبه التسيير العقلاني لشؤون الدولة، بل سيعبث بذلك الإيقاع بما يُحدثه من نشاز وخروج عن النصّ، فإن نجحت في مهامها فهو صاحب الفضل والمنّة، وإن فشلت، وهو الأرجح، فسيُحمّلها مسؤولية الإخفاق وسيأتي بكبش فداء جديد.

آفاقٌ مستقبلية

لقد حاولنا في الفقرات السابقة استعراض أبرز ملامح الوضع السياسي وأهم سمات الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وقمنا بتشخيص الحالة التونسية في سيرورتها التاريخية وترابط أحداثها في أبرز المحطات التي شهدتها سنة 2024 مع تذكير بما سبقها من أحداث وتطورات تواصلت مع الشهور والسنوات. وسنحاول في هذا المحور الختامي التعرض لتفاعل مختلف العوامل والمتغيرات التي ألمعنا اليها في الفقرات السابقة والوقوف على حجم تأثيرها في الواقع الحاضر ومساراتها المستقبلية. وقد ركّزنا على ثلاث عوامل مركزية نعتقد أنه سيكون لها تأثير مباشر على تطورات الأوضاع ومآلاتها المستقبلية، وهي أساسا المتغيرات التالية :

العامـل الاقتصـادي في علاقـة بتنامي حلقـات الأزمة واحتمـالات الانهيار المالي.

العامل الاجتماعي وتداعيات الوضع الاقتصادي وتردي الحالة المعيشية لعموم الشعب التونسي.العامل السياسي في علاقة بوضع السلطة وتواصل حالة العجز، ودور القوى الصلبة داخلها .مع الإشارة إلى عوامل ثانوية مؤثرة كهجرة الشباب وطوفان الأفارقة جنوب الصحراء والأدوار المحتملة للمعارضة والمجتمع المدني، حتى تكتمل الصورة ونستجمع عناصر المشهد التونسي في سيرورته التاريخية ومآلاته المستقبلية.

من الأزمة الاقتصادية إلى احتمالات الانهيار المالي :

ورد في خُلاصات الدراسة التي صدرت عن مركز كارنيغي للسلام الدولي في بداية سنة 2024 تحت عنوان «تراكم العوامل المؤدّية إلى الأزمة : تونس بين المشاكل الحالية والمسارات المستقبلية» بإشراف الباحث حمزة المدب :» أنّ القدرة الإنتاجية للبلاد التونسية قد بدأت تتراجع بفعل غياب الاستقرار السياسي وانعدام توازن الاقتصاد الكلّيّ، فازدادت **إمكانية حدوث انهيار مالي خطير**. لذا، لا بدّ من إجراء إصلاحات ضرورية لإبعاد شبح الأزمة».»فالاعتماد حصرًا على التدابير التقشفية **يهدّد بإشعال فتيل أزمة**

اجتماعية، نظرًا إلى أن الأوضاع الاقتصادية والمالية صعبة للغاية أساسًا. لكنّ عجز تونس عن إبرام اتفاقٍ مقبول مع صندوق النقد الدولي لمعالجة مكامن الضعف الهيكلية واستعادة ثقة المستثمرين، يضع البلاد على شفا أزمة مالية».

ستُواجه تونس في تقديرنا صعوبة أكبر في خفض إجمالي ديونها خلال الأشهر المقبلة، ويُعزى ذلك جزئيًا إلى الارتفاع في تكاليف خدمة دينها الخارجي. ففي سنة 2023، بلغت تكاليف خدمة الدين حوالى مليارَيْ دولار، ويُتوقّع أن تصل إلى نحو 4 مليار دولار في سنة 2024.

ومع تواصل تعنّت قيس سعيّد ورفضه التعامل مع صندوق النقد الدولي وصعوبة مواصلة التعويل على الحلول السهلة للقروض الداخلية التي بلغت حدودها القصوى، مع تبدّد سراب التعويل على دعم الصين ودول البريكس، سيبحث حاكم قرطاج عن **بدائل سريعة وحلول عاجلة لتأمين تعبئة الموارد الضرورية من العملة الأجنبية** لميزانية الدولة، سواء من خلال البحث عن قروض أو ودائع من بعض الدول المانحة، مثل قطر والسعودية وبدرجة أقل الجزائر وما يمكن أن يصحب ذلك من كلفة سياسية مؤكدة، أو مزيد الارتهان للبنك الإفريقي للتجارة الخارجية وما شابهه وطبعا بكُلفة مالية عالية.

وستضطر البلاد، أمام شحّ الموارد الخارجية، إلى تغطية عجز الميزانية جزئيا عن طريق القروض المحلية، وتأجيل سداد المتأخرات المستحقة، وطباعة الأوراق النقدية. وفي ظل تضاؤل فرص الحصول على أي تمويل خارجي، **ستضطر السلطات إلى إجراء تعديلات اقتصادية مؤلمة**، وربما سيضطر قيس سعيد إلى مناقضة بعض «أركان عقيدته» والتراجع عن أطروحاته البَلْهاء التي أدخلت البلاد في حالة من العجز والتدهور الشامل.

كما يمكن أن يلجأ مضطرا، تحت وطأة إكراهات الواقع المتردّي وغياب المُنجَز الاقتصادي والتنموي الذي وعد به قيس سعيد الشعب منذ سنوات، ومع تنامي الضغوط الداخلية والخارجية إلى القبول باتفاق محدود مع صندوق النقد الدولي، واعتماد بعض الإصلاحات التي ستمكّنه من الحصول على التمويلات المطلوبة مع دعم إضافي توفّره

بعض الدول، على غرار الاتحاد الأوروبي واليابان وبعض دول الخليج، التي تشترط إمضاء الاتفاق مع الصندوق.

يجب التذكير هنا بأن تاريخ الانتفاضات الكبرى بالبلاد التونسية قد ارتبطت بحالة الأوضاع الاجتماعية وتردي أحوال المعيشة، وأنّ قادح الشرارة الأولى يمكن أن تكون أحداث جانبية أو سياسات جبائية أو حوادث صادمة، فينطلق المارد المكبوت من عقال الخوف والرضى الظاهر للمغلوب على أمره لتتالى إرهاصات انتفاضة عامة يمكن أن تأتي على الأخضر واليابس.

وقد سبق أن شهدت البلاد أحداثا كبرى أغلبها حصل في شهري ديسمبر وجانفي، أي عموما في أعقاب سنة إدارية وبداية سنة جبائية جديدة عادة ما تحمل في طياتها سياسات مالية جائرة وإجراءات جبائية مؤلمة لعديد الفئات الشعبية. وهذا ما سجله التاريخ السياسي والاجتماعي للبلاد التونسية من أحداث جانفي 1978 إلى انتفاضة الخبز 1984 وصولا إلى ثورة الكرامة 17 ديسمبر 2010 – 14 جانفي 2011، وقبلها بفترة طويلة ثورة علي بن غذاهم 1864 التي تعود أسبابها المباشرة لارتفاع المجبى (مضاعفة محمد الصادق باي لضريبة الإعانة).

أسئلة جوهرية لا بد من طرحها: بين قانون الصّمت واستعادة الوعي وإرهاصات التغيير

ولكن أمام كل ما سبق ذكره من مُعطيات وبيانات وتشخيص للأوضاع الاستثنائية التي تمرّ بها تونس، هل سيسود « **قانون الصّمت**»، كما ذكر د. نورالدين العلوي في إحدى مقالاته،»ليُنهي الحاكم الفرد كل الأجسام الوسيطة طبقا لنظريته في الحكم كما وضعها في دستوره الخاص. لن يجد معترضا على برنامجه السياسي، خاصة وهو شخص لا يفاوض بل يفرض».

وهل ستنتهي النقابة ويخرس صوتها الذي كان يُلعلع طيلة عشرية أو تزيد ؟ وهل سيتمّ وأد المجتمع المدني ولَجْم الصحافة التي عَرْبدت في المشهد العام لسنوات طويلة وبدأت

تتحوّل إلى أبواق للإنجازات الوهمية للرئيس الأوحد ؟ وهل ستصبح الأحزاب مجرّد حوانيت لإصدار البيانات اليتيمة؟ وهل سيواصل قيس سعيد عدم اكتراثه بتغييبه القسري لعشرات المناضلين والرّموز السياسية خلف جدران السجون والمعتقلات، وهو الذي عبّر لبعض مقرّبيه الذين نصحوه بمراعاة وضع المرضى والمسنّين منهم فردّ بسخرية بأنهم يلقون جزاء خيانتهم ومحاربتهم الدولة والسخرية من مؤسساتها. وهل ستتواصل حالة تحويل الدولة إلى مزرعة خاصة للقائد الأوحد الذي يصوغ خيارات الدولة ويضع قوانينها ويحدد سياساتها ويعيّن مسؤوليها، ولكنه لا يتحمّل أيّة مسؤولية في حالات الإخفاق والتردّي التي صارت عنوانا بارزا لسنوات حُكمه، لأنه فوق النقد والمحاسبة، بل هو معصوم أرسلته العناية الإلاهية لإصلاح العالم، و«قادم من كوكب آخر» كما صرّح بنفسه في أحد خطاباته العصماء ؟

فهل هذا هو قَدَر تونس التي مثّلت التجربة الوحيدة التي تواصل إشعاعها لأكثر من عشرية، وكانت أمل الشعوب العربية في رؤية نموذج ناجح في التحرر والانعتاق والديمقراطية ؟

لقد مكّنت الثورة المواطن التونسي من استعادة حريّته المُغتصبة واسترداد وطنيّته المُصادرة **ليعيش حياة ديمقراطية حقيقية، ويبني تجربة أصيلة في التنمية**، والمشاركة في بناء دولته وصيانة استقلالها والمساهمة في رسم ملامح مستقبلها. لذلك سوف لن يفرّط الشعب، وخاصة الشباب، في حريته وسينتفض ولو بعد حين. ونعتقد بأنّ الموجة الشعبوية التي اكتسحت البلاد التونسية بقيادة قيس سعيد ومن والاه ستنطفئ تدريجيا باصطدامها بالواقع المعقّد، وستظهر سوءاتها أمام تردي الأوضاع وسيُسفّه الواقع شعاراتها، وهي العاجزة عن تحقيق أي إنجازات والمفتقدة للبرامج الواقعية وللسياسات العقلانية التي تتطلّبها المرحلة.وقد تمّ بيان كل ذلك باستفاضة في الفقرات السابقة.

ونعتقد أنّ بعض إرهاصات التغيير قد بدأت تظهر ملامحها في الأشهر الأخيرة وبالأخص مع محطة الانتخابات الرئاسية. فبالرغم من تغوّل السلطة وعودة ممارسات

الأجهزة الأمنية والقضائية لسالف عهد الدكتاتورية، فقد تظاهر آلاف التونسيين للاحتجاج على «الانتكاسة الشديدة في الحقوق والحريات «، ورفعوا شعارات ضد قيس سعيّد مطالبين إياه بالرحيل و بالإفراج عن السياسيين والصحفيين المسجونين بسبب مواقفهم المعارضة، وإنهاء سياسة البطش والترهيب. كما شهدت بعض الجهات بعض الاحتجاجات الاجتماعية الت يمكن أن تتنامى وتتوسّع مثلما حصل في جهة صفاقس في علاقة بطوفان الأفارقة جنوب الصحراء، أو ما تم تسجيله في أوساط الفلاحين بعد إجراءات تقييد أسعار الزيتون دون كلفة الانتاج، أو ما يحصل هنا وهناك من احتجاجات معزولة متعلقة بانقطاعات الماء أو انعدام فرص التنمية والتشغيل.

تواصل حالة الإنكار والعجز :

ونعتقد أنّ قيس سعيد سيواصل حالة الإنكار وعدم الإعتراف بعجزه عن إيجاد حلول عاجلة للإشكاليات الحقيقية التي تعاني منها البلاد والنهوض بالأوضاع المعيشية المتردية لعموم الطبقات الشعبية ؛ فهو لا يملك أصلا المقومات الدنيا لاجتراح الحلول لهذه الأوضاع ويقف عاجزا أمامها، بل يجنح كالعادة للتفسير التآمري لهذه الأوضاع غير المسبوقة واعتماد سياسة الهروب للأمام، والإمعان في الزّج بالمعارضين في السجون ورفض تشريك كافة القوى السياسية والاجتماعية، بمن فيهم المُقرّبين من السلطة، لبناء تصوّر مشترك للحلول الضرورية للبلاد . وبذلك ستواصل تونس التدحرج نحو حافة الانهيار مع تواصل الصعوبات الاقتصادية وتنامي الضغوط الاجتماعية، التي يمكن أن تتحوّل إلى قادِحٍ لانتفاضة جديدة، «وستكون الدولة هذه المرة في مواجهة الشارع دون وسيط حزبي أو مدني له القدرة على استيعاب مختلف أشكال الرفض والاحتجاج»، كما أشار إلى ذلك الباحث المُعتقل الأستاذ عبد الحميد الجلاصي في تقرير سابق.

حَراك اجتماعي نوعي يختمر في الأُفق :

وانطلاقا من هذا الاستخلاص الأخير يمكننا التنبؤ بأن مزيد تردّي الأوضاع المعيشية للمواطنين وانحسار مداخيلهم والارتفاع الجنوني للأسعار والفقدان المتواصل لعديد المواد الغذائية، إلى جانب تواتر انقطاعات الماء والكهرباء، سيختزن لدى الفئات الضعيفة والطبقة الوسطى التي تآكل وضعها وتدحرجت حالتها لتلتحق بالطبقات الدنيا، وسيختمر مع الزمن ليُنمّي الشعور بالضّيم والقناعة بضرورة التحرك لوضع حد لهذا التردي، ولينتصر هذا الموقف التلقائي على الشعور السائد باليأس والإحباط والبهتة، بما سيفاجؤ الجميع بانتفاضة غير منظمة تبدأ بتعبيرات منعزلة لتتحول الى كرة ثلج متنامية الامتداد والتأثير ؛ وستُمثّل إرهاصات لتحركات اجتماعية خلال الأشهر القادمة يمكن أن تتحوّل بالتدريج والتراكم إلى قادِح انتفاضةٍ جديدة، مثلما حصل في سنوات 1978 و 1984 وخاصة في فترة الثورة 2010-2011. ونعتقد أنها ستكون هذه المرة أكثر عُنفا، لأنّ محرّكها الأساسي سيكون حتماً الجوع والخصاصة، «وستكون الدولة هذه المرة في مواجهة الشارع دون وسيط حزبي أو مدني له القدرة على استيعاب مختلف أشكال الرفض والاحتجاج»، كما أشار إلى ذلك الباحث المُعتقل الأستاذ عبد الحميد الجلاصي في تقرير سابق.

فإمّا أن يُحدث هذا الحراك الاجتماعي والغليان الشعبي تغييرا جوهريا في سياسة الدولة باعتراف قيس سعيد بعجزه ومباشرته لإصلاحات حقيقية اقتصادية وخاصة سياسية بإحداث انفراج سياسي حقيقي في البلاد، وهو في تقديرنا صعب التحقيق مع شخصية الرئيس المعقدة وعدم قدرته البنيوية على الاعتراف بالفشل ؛ أو أنّ الأوضاع ستتعقد أكثر والتوترات الاجتماعية ستتنامى لتخلق وضعا استثنائيا يمكن أن تلج منه «القوى الحقيقية» الفاعلة والمؤثرة، والتي يستمد منها رئيس سلطة الأمر الواقع حاليا قوّته وعنجهيّته، للتدخل لإنقاذ الوضع ومنع انهيار الدولة وإيقاف النزيف المتواصل.

ونعتقد أنّ هذا التحوّل النوعي في موقف الجهة الرئيسية الوازنة في البلاد، ستلقى عموما استحسانا شعبيا وقُبولا مشروطا من الطبقة السياسية والأطراف الاجتماعية،

الذين عانوا من بطش قيس سعيد وخنقه للحريات، بما سيساهم في تهدئة الأوضاع والعودة للتقاليد التونسية العريقة بالجلوس على طاولة الحوار لاستنباط الحلول وصياغة برنامج مشترك للانقاذ .

المُعارضة التونسية والفُرص المُتاحة للمراجعة والتأثير :

نرى أنّ **المعارضة التونسية** برغم ضعفها وتشتّتها، فهي لا تزال تمتلك فُرصًا للعمل والتأثير في مُجريات الأحداث شرط توفّر منهجية مدروسة تهدف إلى تحقيق توازن سياسي يُبنى على تصوّر ومنهجية وأدوات تُراعي خصوصيات «منظومة حُكم قيس سعيّد «المُتميّزة بالتوحّد السياسي والآيلة للضعف والتدهور أمام تأكد عجزها عن إيجاد حلول لمعضلات البلاد.ونُرجّح أن تعي أطراف المعارضة دقّة المرحلة وحجم مسؤوليتها في إنقاذ الأوضاع المُتردية، والانطلاق بمُراجعة مسيرتها وتقييم أسباب عثراتها وعجزها، والعمل على إعادة بناء الصفوف وتوحيد الجهود للعمل على إنشاء جبهة سياسية مُوَحّدة تضُمّ أحزاب المعارضة والقُوى المدنية والنقابية التي تقبل بالعمل المشترك بعيدا عن الخلافات والتجاذبات التاريخية، والبناء على نقاط الالتقاء مثل حماية الحريات و استقلال القضاء ؛ وقد ذاقت كلها وبدون استثناء ويلات وعسف وظلم قيس سعيد وأجهزة بطشه وأنياب قضائه، وهو الذي لن يقبل أن يشاركه أحد السلطة، وهو أيضا الذي لم يعد يثق به أو يقبل بالعمل معه والمراهنة عليه أحد. وسيكون مطلوبا من المعارضة المبادرة بتقديم تصورات عقلانية وحلول واقعية لمعالجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلاد.

و يرتبط أفق المعارضة في تقديرنا على قدرتها على تحقيق مكاسب تدريجية، ويمكن تقسيمه إلى مرحلتين :

1. أُفق قصير المدى (1-3 سنوات) : يتم خلاله استعادة ثقة الشارع وتعزيز الحضور الميداني و فضح ممارسات السلطة التنفيذية ومواصلة الضغط لإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وضمان انتخابات شفافة. ويمكن للمعارضة الفاعلة أن تساهم

في الحراك الاجتماعي الذي يمكن أن يتولّد عن حالة تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانسداد الأفق أمام الشباب، واجتراح بديل توافقي لإنقاذ البلاد من الانهيار.

2. أُفق متوسّط المدى (3-5 سنوات): يتمثل في بناء مشروع سياسي بديل يستعيد المسار الديمقراطي ويحقق استقرارًا اقتصاديًا ويضمن انتقالا سلميّا وديمقراطيّا للسلطة، عبر السّعي لتوسيع و تمتين التّحالفات بما يشمل المنظمات الوطنية، وتأسيس منصّات إعلامية مستقلة لعرض رؤى المعارضة وتسليط الضوء على مُعاناة المواطنين و الاعتماد على الشباب بإشراك الجيل الجديد من الناشطين لابتكار أدوات احتجاج سلمية وغير تقليدية.

ويبقى لدى المعارضة التونسية، رغم إرثها المُثقَل بالتّناحر الايديولوجي والتّناوش الاعلامي، و حاضرها المَشُوب بالضُّعف و التشتّت، إمكانيات للعمل في إطار رُؤية تستند إلى الوحدة و الإبداع في اجتراح التصوّرات، والمُثابرة في العمل المشترك. ولكنّ النجاح يتطلب تركيزًا على بناء الثقة الشعبية وإعداد بدائل حقيقية تستجيب لمطالب المواطنين، مما قد يُعيد التوازن للمشهد السياسي ويُمهّد الطريق لمُستقبل أكثر استقرارًا وعدالة.

قائمة المراجع والمصادر:

- **الانتخابات الرئاسية في تونس 2024 - السياقات والنتائج والتداعيات**، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات –10 تشرين الأول/ أكتوبر 2024
- **تراكم العوامل المؤدّية إلى الأزمة : تونس بين المشاكل الحالية والمسارات المستقبلية**: دراسة صدرت عن مركز كارنيغي للسلام الدولي - فيفري/ فبراير 2024 بإشراف حمزة المدب.
- **تونس في أزمة : تحليل مُعمق** – نشر مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية – 12 أغسطس 2021
- كارلوتا غال، «**Why Tunisia's Promise of Democracy Struggles to Bear Fruit**»، نيويورك تايمز، 28 جويلية / يوليو 2021.
- ريكاردو فابياني، «**Tunisia's Leap into the Unknown**» مجموعة الأزمات الدولية، 28جويلية/ يوليو 2021.
- شاران غريوال، «**Kais Saied's Power Grab in Tunisia**»، بروكينغز، 26 جويلية/ يوليو 2021.
- **د. حسن أوريد – كتاب إغراء الشعبوية في العالم العربي، الاستعباد الطوعي الجديد** – نشر المركز الثقافي العربي – 2024
- أنور بوخرص، «**تونس تصرخ مطالبة بالتغيير**»، إضاءة، مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، 28 أيلول/ سبتمبر 2019.
- **الأزمة السياسية التونسية 2021–2022** – تقرير مُفصّل منشور بموقع ويكيبيديا.
- **نقطة نظام : ما هي بدائل تونس عن صندوق النقد الدولي**، بقلم ماتيو الطرابلسي، مقال منشور في موقع – INKYFADA بتاريخ 1 جوان 2023.

- **الانتخابات الرئاسية بين الشارع التونسي وقيس سعيد** – مقال لعُمر زقزوق - الجزيرة نت 15 سبتمبر 2024
- انتخابات تونس.. الفخّ الذي وقع فيه قيس سعيد- مقال للإعلامي والمُحلل السياسي جمال الطاهر- منريال – منشور بموقع الجزيرة نت، 9 سبتمبر 2024.
- **استقطاب يهيمن على المشهد السياسي في تونس قبل انتخابات الرئاسة - نورة مجدوب** – تقرير **بي بي سي عربي** – تونس في 4 أكتوبر/ تشرين الأول 2024.
- التقرير العالمي لمنظمة هيومن رايتس ووتش – الجزء الخاص بتونس 2024- – تيرانا حسن، منشور بموقع المنظمة في باب «**Rights Trends In 2024**».
- **هذا هو الرابح الأكبر في انتخابات تونس حتى وإن فاز قيس سعيد** – مقال للإعلامي والمحلل السياسي جمال الطاهر- منريال: منشور بموقع الجزيرة نت، 6 أكتوبر 2024
- **قيس سعيد يعتزم القيام بثورتين** -مقال للإعلامي والمحلل السياسي جمال الطاهر- منريال- منشور بموقع الجزيرة نت، 3 نوفمبر 2024
- **حساب قاسٍ لقيس سعيد** – مقال للإعلامي والمحلل السياسي جمال الطاهر- منريال: منشور بموقع الجزيرة نت، 22نوفمبر 2024
- كتاب العربي 21 : **تونس تحت سماء من رصاص** – د. نورالدين العلوي – 8 نوفمبر 2024
- د. نورالدين العلوي – **مصير الإسلاميين بعد الربيع العربي** – نُشر بتاريخ 15 نوفمبر 2024 بموقع العربي 21.
- الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية – سلسلة ملفات – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (معهد الدوحة)
- **تشريح الثورة: أربع مراحل للثورات في دول العالم** - نشر جريدة الاتحاد – الإمارات – 24 يوليو/جويلية 2010.

- نشرية Ecoweek N° 42 du 24 novembre 2024 التي يُصدرها مركز التفكير المختص في الشؤون الاقتصادية والمالية : T E M A

- **Rapport Annuel de la Banque Centrale de Tunisie – Année 2023 – Juin 2024.**
- **Banque Centrale de Tunisie : Périodique de Conjoncture N°144 – Juillet 2024.**
- **Banque Centrale de Tunisie : NOTE SUR LES EVOLUTIONS ECONOMIQUES ET MONETAIRE ET PERSPECTIVES DE L'INFLATION – octobre 2024**
- BNP PARIBAS –**TUNISIE : sombres perspectives** – publié le 282024/02/ .
- BNP PARIBAS –**ECO WEEK : études économiques** – publié le 022024/01/ .
- Rapport de la Banque mondiale sur la **Tunisie : croissance économique en Tunisie et perspectives pour son système fiscal** – 12 novembre 2024
- BAD : Rapport de la Banque Africaine de Développement : **Perspectives économiques en Afrique – Année 2024 – cas de la Tunisie**
- **JEUNE AFRIQUE** Numéro 3140 – Tunisie : **Kais Saied l'hyper président** –septembre 2024.
- **BPI – Évolution des risques en Tunisie : Environnement macroéconomique et financier** – Avril 2024

- **Résumé des Données Économiques – Premier Semestre 2024 en Tunisie** – publié sur Slideshare le 20 août 2024
- Ecoweek N° 30 du 18 aout 2024: **Lettre hebdomadaire de la conjoncture économique Tunisienne ، publié par T E M A – Hachemi ALAYA**
- **Tunisie** : le pays reçoit une très mauvaise nouvelle des États–Unis– **Publié par Cédric A. / à YOP L–frii.com** le 10 novembre 2024
- **AFRICAN MANAGER–Tunisie** : Les pénuries alimentaires vont se multiplier، dit **Fitch Solutions** – Publié le 31 octobre 2024
- **How Autocracy Prevailed in Tunisia** And Why Any Future Democratic Renewal Will Depend on an Entirely New Movement – **By Sarah E. Yerkes and Sabina Henneberg** in **Foreign Affairs – November 4، 2024**

التقرير الاستراتيجي 2024

الحالة الجزائرية

أ. اسكندر نور(*)

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية

(*) مدير الأبحاث في مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية

مقدمة:

شهدت الجزائر خلال عام 2024 عاما مليئا بالأحداث والتحولات التي تركت بصماتها على مختلف الأصعدة السياسية، الاقتصادية، الثقافية، والاجتماعية و شكل هذا العام محطة جديدة في مسار الدولة الجزائرية على الصعيد السياسي حيث برزت الانتخابات الرئاسية التي جرت في شهر سبتمبر كحدث مفصلي أكد استمرار الرئيس عبد المجيد تبون في قيادة البلاد لفترة رئاسية جديدة، ومن ناحية العلاقات الدولية، شهدت الجزائر توترات دبلوماسية مع فرنسا، ما أثر على عدد من الملفات المشتركة، في وقت عملت فيه الجزائر على تعزيز دورها الإقليمي في منطقة شمال إفريقيا والساحل.

أما الاقتصاد، فقد كان في قلب التحديات والفرص، حيث صادقت الحكومة والبرلمان على أضخم موازنة في تاريخ الجزائر بعد الاستقلال بقيمة نحو 115 مليار دولار، إذ شهدت الجزائر استمرار جهودها لتنويع مصادر الدخل بعيدًا عن الاعتماد الكبير على صادرات الطاقة بحلول 2027، ورغم ذلك ظلت التحولات الاقتصادية محدودة بفعل التباطؤ العالمي وتقلبات أسعار النفط والغاز، كما برزت المبادرات المحلية لدعم الصناعات الناشئة وتعزيز الاستثمار الداخلي، إلى جانب إطلاق مشاريع لتحسين البنية التحتية وتعزيز التنمية المستدامة.

أما اجتماعيًا، واجهت الجزائر تحديات متزايدة على صعيد تحسين مستويات المعيشة ومواجهة البطالة، وخاصة بين الشباب وعلى الرغم من المبادرات الحكومية لتوفير فرص عمل وتحسين البنية التحتية الاجتماعية، ظل هذا الملف يشكل محورًا أساسيًا في الحوارات الوطنية.

في هذا التقرير، سوف نستعرض بالتفصيل أبرز الأحداث التي ميزت هذا العام، مع تحليل تداعياتها وآثارها على المدى القريب والبعيد، كما سنسلط الضوء على الجوانب الإيجابية والتحديات التي تواجه الجزائر في سعيها لتحقيق تطلعاتها كدولة صاعدة تسعى للاستقرار والنهضة.

أولا: على الصعيد السياسي

الانتخابات الرئاسية المبكرة:

يعد تاريخ 7 سبتمبر أبرز حدث السياسي سنة 2024، حيث فاز عبد المجيد تبون بولاية رئاسية ثانية من 5 سنوات، وقد تم تقديم الانتخابات عن موعدها الطبيعي في منتصف ديسمبر 2024، لعدة أسباب منها الأمور التقنية ومن أجل إعادة ضبط عمل المؤسسات، بالإضافة إلى استباق الأحداث التي يمكن حدوثها على الصعيد الدولي والعالمي وبتحليلنا للسياق السياسي الذي جرت فيه الانتخابات الرئاسية يمكننا أن نقول النقاط التالية:

أولا: تحليل البيئة السياسية المحيطة

- **استقرار مشروط:**

جرت الانتخابات في ظل استقرار سياسي نسبي، لكنه كان مشروطا بتوجهات القوى الرئيسية، خصوصًا الجيش والمؤسسات البيروقراطية التي دعمت الرئيس تبون وهذا الدعم ساعد على تقليل فرص المعارضة وطرح تساؤلات حول نزاهة العملية الانتخابية ومدى تمثيلها للتعددية السياسية.

- **ضعف المعارضة:**

تراجعت المعارضة كقوة مؤثرة مما يعكس نجاح السلطة في احتواء معظم الأحزاب، لكنه سلط الضوء على غياب بدائل حقيقية للناخبين ومثلت مشاركة حمس وجبهة القوى الاشتراكية محاولات لخرق هذا الاحتواء، لكنها ظلت محدودة التأثير.

- **إرث ما بعد بوتفليقة:**

منذ حراك 2019، حدثت تغييرات دستورية وهيكلية، لكنها لم تحقق تطلعات الحراك

بشكل كامل مع استمر النظام في إعادة إنتاج نفسه عبر أدوات دستورية وانتخابية أثبتت محدوديتها في تحقيق تحول سياسي حقيقي و شامل.

ثانيا: المترشحون للرئاسيات وبرامجهم الانتخابية

المترشح	الحزب	المنظمات والأحزاب السياسية الكبرى الداعمة له
تبون عبد المجيد	مرشح مستقل	حركة البناء الوطني، وائتلاف أحزاب الأغلبية من أجل الجزائر (يضم جبهة التحرير الوطني الجزائرية، التجمع الوطني الديمقراطي، جبهة المستقبل)، وحركة الإصلاح الوطني، تجمع أمل الجزائر، وحزب الفجر الجديد، وحزب صوت الشعب، والمنظمة الوطنية لأبناء المجاهدين.
حساني شريف عبد العالي	حركة مجتمع السلم	زكته حركة مجتمع السلم كرئيس لها سنة 2023
أوشيش يوسف	جبهة القوى الاشتراكية	مرشّح جبهة القوى الاشتراكية وأمينها العام

عبد المجيد تبون:

اعتمد تبون في حملته على إنجازات ملموسة مثل زيادة الأجور وبرامج الإسكان، وهو ما أكسبه دعم الفئات المستفيدة من هذه السياسات وكان شعاره «من أجل جزائر منتصرة» هادفا إلى تعزيز صورة الرئيس القوي القادر على قيادة البلاد نحو مزيد من الإصلاحات.

فيما يتعلق بالخطاب السياسي فقد ركز تبون على استكمال الإصلاحات دون تقديم رؤية جديدة واضحة، مما يعكس استراتيجية الحفاظ على الوضع القائم بدلاً من تقديم تغيير جوهري.

عبد العالي حساني شريف:

ركز برنامجه المسمى فرصة على الإصلاح التدريجي، ما يعكس إدراكًا لحساسية التوازنات السياسية في البلاد مع استخدام شعار « من أجل جزائر صاعدة » و اعتمد على خطاب وسطي جعله بعيدًا عن الاستقطاب، مما جعله يبتعد عن التطرف ويمثل تيار واسعا لدى المجتمع الجزائري .

يوسف أوشيش:

دعا يوسف أوشيش إلى تبني نظام شبه رئاسي يعكس رؤية لتغيير جذري في توازن السلطات وكان لضعف التأثير السياسي لجبهة القوى الاشتراكية في السنوات الأخيرة أثر على تقليل فرصه في حشد قاعدة انتخابية قوية.

- **ثالثا: الحملة الانتخابية**

بدأت الحملة الانتخابية الرئاسية الجزائرية 2024 التي تنافس فيها 3 مرشحين يوم الخميس 2024.08.15، وتواصلت الحملة الانتخابية على مدار 20 يوما، عرض فيها المترشحون الثلاثة عبد المجيد تبون وعبد العالي حساني شريف و يوسف أوشيش برامجهم الانتخابية وانخرطت التشكيلات السياسية في حملة المترشحين الثلاثة عبر تنظيم تجمعات شعبية في مختلف الولايات والمناطق لعرض البرامج الانتخابية وكسب تأييد الناخبين، وأعلنت أبرز الأحزاب التي تمتلك الأغلبية في البرلمان دعمها للمترشح تبون لتولي عهدة ثانية، بينما اختارت حركة النهضة الجزائرية دعم حساني شريف عبد العالي.

نتائج الانتخابات:

أعلنت المحكمة الدستورية بعد الطعون التي قدمت من قبل المترشحين الثلاثة كلهم والذي يعد سابقة تاريخية في الجزائر حيث طعن حتى المترشح الفائز بالنتائج الأولية التي أعلنتها السطلة الوطنية المستقلة للانتخابات، فقد أعلنت المحكمة النتائج النهائية التالية:

- العدد الإجمالي للناخبين المسجلين داخل الوطن وخارجه: 24.351.551
- العدد الإجمالي للناخبين المصوتين: 11.226.065
- نسبة المشاركة العامة: 46.10 %
- الأصوات الملغاة: 1.764.637
- الأصوات المعبر عنها: 9.461.428
- الأغلبية المطلقة: 4.730.715

الأصوات التي تحصل عليها كل مترشح، مرتبة ترتيبا تنازليا:

- السيد: تبون عبد المجيد تحصل على عدد أصوات 7.976.291 ما يمثل نسبة 84.30 %.
- السيد: حساني شريف عبد العالي تحصل على عدد أصوات 904.642 ما يمثل نسبة 9.56 %.
- السيد: أوشيش يوسف تحصل على عدد أصوات 580.495 ما يمثل نسبة 6.14 %

قانون المالية 2025

في عام 2024، أصدرت الجزائر قانون المالية لسنة 2025، والذي تضمن أضخم ميزانية بعد الاستقلال والذي أثار أيضا ردود فعل متنوعة بين الترحيب والتحفظ والانتقاد، سواء من قبل السياسيين أو الخبراء أو الاقتصاديين وهذه أبرز ملامح هذا القانون:

أبرز ملامح قانون المالية 2025:

- **زيادة الإيرادات والنفقات:** يتوقع القانون ارتفاع إيرادات ميزانية الدولة بنسبة 3.5 % لتصل إلى 8،523.06 مليار دينار جزائري، وزيادة النفقات بنسبة 9.9 % لتبلغ 16،794.61 مليار دينار جزائري.
- **دعم المواد واسعة الاستهلاك:** تخصيص 660 مليار دينار لدعم المواد الأساسية،

بهدف الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين.

- **تشجيع الاستثمار:** تقديم تسهيلات وإعفاءات ضريبية للمستثمرين، بهدف تعزيز الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل جديدة.

ردود الفعل على قانون المالية 2025:

الترحيب:

- **الحكومة:** أكد وزير المالية، لعزيز فايد، أن القانون يضع التنمية وتحسين معيشة المواطن على رأس أولويات الحكومة، مشيرًا إلى تخصيص مبالغ كبيرة لدعم المواد الأساسية.
- **البرلمان:** صادق أعضاء مجلس الأمة بالإجماع على مشروع قانون المالية لسنة 2025، مما يعكس توافقًا على أهمية التدابير المتخذة.

التحفظ والمعارضة:

- **الشفافية والرقابة:** أثار بعض النواب والكتل البرلمانية المعارضة وعلى رأسها حركة حمس الرافضة لقانون المالية والتي صوتت ضده جدلاً حول شفافية إدارة الميزانية وفعالية الرقابة على تنفيذها، معبرين عن مخاوفهم بشأن كيفية توزيع النفقات وضمان وصول الدعم إلى مستحقيه.
- **رفض تعديلات:** تم رفض بعض التعديلات المقترحة على مشروع القانون، مثل تلك المتعلقة باستيراد السيارات، مما أثار تحفظات بين بعض النواب والمواطنين الذين كانوا يأملون في تسهيلات أكبر في هذا المجال.

التعديلات الحكومية

بعد إعادة انتخابه، فضل الرئيس تبون الاستقرار الحكومي النسبي على التغيير الجذري في الحكومة، مستمرا بذلك في نهج ميز فترته الرئاسية الأولى، حيث أجرى في 18

نوفمبر 2024، أجرى تعديلًا وزاريًا شمل تعيين وزراء جدد ونقل آخرين، مع الاحتفاظ ببعض الوزراء في مناصبهم، وأبقى بموجبه على محمد النذير العرباوي رئيسا للوزراء وعلى معظم وزراء السيادة، فيما استحدث منصب وزير منتدب لدى وزير الدفاع كلف به قائد الجيش الفريق أول السعيد شنقريحة، بينما شمل التعديل 17 وزارة.

ولم تحدث تغييرات لافتة على مستوى الجيش، باستثناء تعيين اللواء إسماعيل إسماعيلي قائدا جديدا للقوات البرية، واللواء ناصر الدين فضيل قائدا جديدا للمنطقة العسكرية الثالثة (الجنوب الغربي)، والعميد فتحي موساوي مديرا جديدا للأمن الخارجي.

وكان أبرز ملامح هذا التعديل ما يلي:

- **تعيينات جديدة:**

o وزارة العدل: تعيين لطفي بوجمعة وزيرًا للعدل حافظًا للأختام، خلفًا لعبد الرشيد طبي.

o وزارة التربية الوطنية: تعيين محمد الصغير سعداوي وزيرًا للتربية الوطنية، خلفًا لعبد الكريم بلعابد.

o وزارة الصناعة: تعيين وزير جديد للصناعة، حيث شمل التعديل تغييرات في هذه الحقيبة.

- **استحداث مناصب وزارية:**

o وزارة الدفاع الوطني: تعيين الفريق السعيد شنقريحة، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، وزيرًا منتدبًا لدى وزير الدفاع الوطني. يُذكر أن الرئيس تبون يحتفظ بحقيبة وزير الدفاع.

- **الوزراء الذين احتفظوا بمناصبهم:**

o وزارة الشؤون الخارجية: استمرار أحمد عطاف في منصبه كوزير للشؤون الخارجية.

- وزارة الداخلية: استمرار إبراهيم مراد كوزير للداخلية.
- وزارة الطاقة: استمرار محمد عرقاب كوزير للطاقة.

السياق والتوقعات

جاء هذا التعديل بعد ثلاثة أشهر من فوز الرئيس تبون بولاية ثانية في سبتمبر 2024 وكان الرئيس قد أشار سابقًا إلى نيته إجراء تعديل حكومي بعد مصادقة البرلمان على قانون الموازنة لعام 2025.

أهداف التعديل الحكومي :

يهدف هذا التعديل كما تم الإعلان عنه إلى:

- تعزيز الكفاءة الحكومية: من خلال تعيين كفاءات جديدة في مناصب وزارية حساسة.
- مواكبة التحديات الاقتصادية: خاصة مع التركيز على قطاعات العدل، التربية، والصناعة.
- تعزيز الأمن والدفاع: من خلال استحداث منصب وزير منتدب لدى وزير الدفاع الوطني.

ردود الفعل والتأثيرات المحتملة

لاقى التعديل الحكومي ترحيبًا من بعض الأوساط السياسية، بينما انتقدته جهات أخرى معتبرة أنه لم يشمل تغييرات جذرية في الحقائب السيادية و من المتوقع أن لا تعمر هذه الحكومة طويلا في انتظار إطلاق الحوار الوطني الشامل الذي وعد به الرئيس تبون وتقديم الانتخابات المحلية والتشريعية عن وقتها الأصلي وبالتالي ستتشكل خارطة سياسية جديدة سوف تعيد حسابات الحكومة من جديد.

العرض العسكري بمناسبة سبعينية الثورة

في 1 نوفمبر 2024، نظمت الجزائر استعراضًا عسكريًا ضخمًا بمناسبة الذكرى السبعين لاندلاع ثورة التحرير الجزائرية حيث أقيم العرض في الواجهة البحرية للعاصمة

الجزائرية، بالقرب من مسجد الجزائر الأعظم، بحضور الرئيس عبد المجيد تبون وكبار المسؤولين العسكريين و استمر العرض لمدة ساعتين ونصف، و استعرضت القوات المسلحة الجزائرية مجموعة متنوعة من الأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة، بما في ذلك منظومات صواريخ حديثة وطائرات مقاتلة متقدم كما شهد العرض مشاركة غواصات وفرقاطات بحرية، مما أبرز تنوع وقدرات الجيش الوطني الشعب و تزامنًا مع هذا الحدث أُغلِق المجال الجوي للعاصمة الجزائرية لمدة أربعة أيام لضمان سلامة العرض، مما أدى إلى إلغاء بعض الرحلات الجوية وتغيير مواعيد أخرى.

وبدأ الاستعراض بتحليق مهيب للطائرات العسكرية الجزائرية في سماء خليج العاصمة، حيث قامت طائرات القوات الجوية بتقديم عروض جوية جذبت أنظار الحاضرين، وتبعتها تشكيلات من المروحيات الهجومية والاستطلاعية، بمشاركة مروحيات تابعة للدرك الوطني.

وشارك الجيش في الحفل بمختلف قواته، إذ استعرضت الوحدات البرية تشكيلاتها، مظهرة أنواعا متعددة من المعدات العسكرية، شملت دبابات حديثة مزودة بأنظمة دعم قتالية، ومدفعيات صاروخية، وشاحنات مدفعية مضادة للطائرات، بالإضافة إلى منظومات صواريخ أرض-جو متوسطة وبعيدة المدى، مثل منظومة الدفاع الجوي إس300-.

ومن بين أبرز المشاهد كان عرض منظومة الصواريخ الباليستية «إسكندر»، التي ظهرت لأول مرة في الجزائر العاصمة بصور واضحة، وقد استحوذ هذا السلاح المتطور على اهتمام الجماهير، نظرا لما يمثله من إضافة نوعية لترسانة الجيش الجزائري وقدرته الدفاعية. وتعد هذه المنظومة من أحدث منظومات الصواريخ الروسية، بمدى يصل إلى 500 كيلومتر، وتصميم يجعل من الصعب اكتشافه أو اعتراضه، ما يعزز من قدرات الردع العسكري. ويتميز هذا النظام الصاروخي، الذي دخل الخدمة في الجزائر منذ عام 2018، بسرعته العالية ودقته في إصابة الأهداف الاستراتيجية، مثل مراكز القيادة والبنى التحتية الدفاعية.

الرسائل الداخلية والخارجية للاستعراض العسكري:

- **الرسائل الداخلية:**

- تعزيز الوحدة الوطنية: يهدف العرض إلى تعزيز مشاعر الفخر والانتماء لدى الشعب الجزائري، وتذكيره بتضحيات الشهداء في سبيل الاستقلال.
- إبراز قوة الجيش: يُظهر الاستعراض التطور الكبير في قدرات الجيش الوطني الشعبي، مما يعزز الثقة في مؤسسات الدولة وقدرتها على الدفاع عن الوطن.

- **الرسائل الخارجية:**

- تأكيد الزعامة العسكرية في المنطقة المغاربية: يُعتبر العرض رسالة إلى الدول المجاورة، خاصة المغرب، حول جاهزية الجزائر العسكرية واستعدادها للدفاع عن مصالحها.
- تعزيز الردع الإقليمي: يهدف الاستعراض إلى إرسال إشارات إلى القوى الإقليمية والدولية حول قوة الجزائر العسكرية وقدرتها على حماية أمنها القومي.

الخطاب الرئاسي أمام غرفتي البرلمان

في ختام سنة 2024 ألقى الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، الأحد، خطابا موجها للأمة أمام البرلمان بغرفتيه، في قصر الأمم بنادي الصنوبر بالعاصمة الجزائر.

وأكد فيه الرئيس الجزائري، أن الالتزام بإلقاء خطاب أمام نواب الشعب يعبر عن المنهج الجديد المتبع في إدارة الشأن العام وتكريس للحكم الراشد، كما أنه أيضا «تقدير لممثلي الأمة».

كما توقف الرئيس عبد المجيد تبون في خطابه عند قانوني البلدية والولاية اللذين يشكلان من جانب الممارسة، بداية للديمقراطية الحقة واستكمال بناء هرم الدولة».

من جهة أخرى، تطرق الرئيس الجزائري إلى الشق المتعلق بالحوار الوطني الذي سنطلق سنة 2025.

وفي الجانب الاقتصادي، لفت الرئيس الجزائري إلى أن «كل المؤشرات الاقتصادية والمالية للجزائر في اللون الأخضر باعتراف دولي»، ليضيف في ذات الصدد: «كل مؤشراتنا الاقتصادية تدل على توجهنا خلال أشهر لنكون ضمن الدول الناشئة»، متابعا بالقول: «أطلقنا مشاريع كبرى ودخلنا لأول مرة منذ الاستقلال لاستغلال ثرواتنا حق الاستغلال».

كما ذكر بوجود مناجم قيد التخطيط لاستغلالها ستكون «مدرة للثروة ومناصب الشغل»، لافتا إلى أن «السكة الحديدية التي ستصل إلى تمنراست ستساعدنا على استغلال ثروات منجمية جد هامة».

وأكد في سياق ذي صلة بأن ميناء وهران «سيستقبل أولى شحنات حديد غارا جبيلات في 2026».

وفي الملف الطاقوي، أشار الرئيس عبد المجيد تبون إلى أن الجزائر «حققت اكتفاء من الطاقة الكهربائية ولديها فائض ب 12 ألف ميغاواط للتصدير»، مذكرا بأن الجزائر «كانت تستورد البنزين حتى سنة 2021، غير أنها أصبحت اليوم تنتجه بكل أنواعه وبسواعد جزائرية».

وفيما يتعلق بالفلاحة، أكد الرئيس الجزائري أن «فلاحتنا ارتقت إلى إنتاج ما يعادل 37 مليار دولار»، مشيرا الى أنه «بعد القمح الصلب، هدفنا تحقيق الاكتفاء الذاتي في القمح اللين».

وفي الشق المتصل بالصناعة، قال الرئيس عبد المجيد تبون: «كونوا مطمئنين، لقد وضعنا الأصبع على الجرح في مجال الصناعة بعد تصحر صناعي وصل إلى 3% في الناتج الداخلي الخام».

وبالمناسبة، توجه الرئيس الجزائري إلى أفراد الجالية الوطنية بالخارج، داعيا إياهم

إلى «الاستثمار في بلدهم حتى لا يشار إليهم يوما ما بأنهم أجانب». وخاطبهم بالقول: «استثمروا في وطنكم وحاربوا من يحاربه، فقانون الاستثمار لن يتغير قبل 10 سنوات».

كما عرج الرئيس الجزائري في خطابه على المؤسسات الناشئة التي استطاع الشباب الجزائري من خلالها «رفع التحدي»، حيث بات يتوجه نحو الإنتاج لفائدة بلده في العديد من المجالات، مثمنا اجتماع شباب المؤسسات الناشئة الأفارقة في الجزائر، وهذا لأول مرة منذ الاستقلال.

وفي الجانب الاجتماعي، توقف الرئيس الجزائري عند مسألة توزيع السكن التي اعتبرها «أساس كرامة المواطن وليس تبديدا للمال كما يدعي المشككون»، مؤكدا أن «السكن لم يعد عبئا على الدولة، لأن المشاريع تبنى بمواد جزائرية خالصة ولا نستوردها من الخارج كما في السابق».

وفيما يتعلق بالقدرة الشرائية، أشار الرئيس الجزائري إلى أنه سيتم رفعها خلال هذه العهدة بنسبة «53 بالمائة»، حيث «نتوقع ارتفاع مداخيل الجزائر من خلال الزيادة في عجلة الإنتاج».

من جهة أخرى، توجه الرئيس عبد المجيد تبون إلى من يدعون بأنهم تركوا الجزائر جنة عقب خروجهم منها، حيث ذكرهم بأنه «غداة الاستقلال، 90 بالمائة من الشعب الجزائري كان أميا» وأن «الجنرال بوجو أباد الجزائريين».

وأضاف يقول: «الاستعمار ترك الخراب في الجزائر ونحن أصحاب حق لن يسقط وعليهم الاعتراف بتقتيل وذبح الجزائريين»، متابعا في نفس السياق: «يدعون الحضارة وفي الوقت نفسه يفتخرون بسلب جماجم على أنها غنائم».

وفي ذات الصدد، طالب الرئيس عبد المجيد تبون هؤلاء بتنظيف النفايات النووية بمواقع تجاربها في الجنوب الجزائري.

وبخصوص القضية الفلسطينية، شدد الرئيس الجزائري على «أننا ثابتون على مواقفنا تجاه فلسطين إلى غاية استقلالها».

كما تطرق أيضا إلى القضية الصحراوية، حيث ذكر بأن «فكرة الحكم الذاتي فكرة فرنسية وليست مغربية ونحن على علم بذلك منذ عقود»، مشيرا إلى أن «خيارات الحلول في قضية الصحراء الغربية -بالنسبة لهم- تتراوح بين المر والأمر، وهي قضية تصفية استعمار وتقرير مصير».

العلاقات الجزائرية الفرنسية

شهدت العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال عام 2024 توترا ملحوظا وذلك في ظل استمرار التحديات التاريخية والسياسية التي تؤثر على الروابط بين البلدين و برزت هذه العلاقة على خلفية الإرث الاستعماري والملفات العالقة، مثل قضايا الذاكرة، الهجرة، والتعاون الاقتصادي، بالإضافة إلى التقارب الفرنسي المغربي الذي لعب دورًا إضافيًا في تعقيد هذه العلاقة وأحدث تأثيرا على السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر وقد تجلى هذا التوتر في سحب الجزائر سفيرها من فرنسا في جويلية 2024 عقب دعم حكومي فرنسي مماثل لمقترح الحكم الذاتي وفق المقاربة المغربية، واستمرت العلاقات بين الجزائر وفرنسا في التدهور، مع تأكيد الرئيس تبون إلغاء زيارة كانت مبرمجة إلى باريس الخريف الماضي، واعتبر أن ذهابه إلى فرنسا سيكون بمثابة الإهانة، مستخدما عبارة «لن أذهب إلى كانوسا» و هو ذات التعبير الذي أطلقه المستشار الألماني بسمارك في نهاية القرن التاسع عشر، ويعني «طلب المغفرة»، ويشير إلى ما أُجبر عليه الإمبراطور الألماني هنري الرابع، في القرن الحادي عشر، عندما ذهب إلى مدينة كانوسا الإيطالية، ليطلب من البابا غريغوري السابع رفع الحرمان الكنسي عنه.

وبلغت حدة التوتر بين الجزائر وفرنسا ذروتها مطلع ديسمبر 2024، عندما استدعت الخارجية الجزائرية سفير فرنسا لديها، ستيفان روماتي، تنديدا بما أسمتها «الأعمال العدائية» للاستخبارات الفرنسية ضد الجزائر في أعقاب بث التلفزيون الجزائري وثائقيا

تحدث عن محاولة ضابط استخبارات يعمل في السفارة الفرنسية بصفة سكرتير أول تجنيد شاب جزائري كان مقاتلا بصفوف تنظيم «داعش» في سوريا والعراق، وفي ذات الوقت كان أنصار اليمين واليمين المتطرف في فرنسا يشنون حملات إعلامية متواصلة ضد الجزائر، ويطالبون بإلغاء اتفاقية الهجرة بين البلدين الموقعة عام 1968.

يمكننا أن نجمل مختلف الملفات والقضايا التي أثرت على هذا التوتر بالتالي :

التوترات السياسية والدبلوماسية

1. ملف الذاكرة:

ما زالت قضية الذاكرة التاريخية، المتعلقة بالحقبة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، تمثل حجر عثرة أمام تحقيق تقدم كبير في العلاقات. شهد العام تصريحات من مسؤولين فرنسيين اعتُبرت مستفزة من الجانب الجزائري، مما أدى إلى تصعيد في الخطاب الإعلامي والسياسي.

طالب الجزائريون بتعويضات رسمية واعتذارات من فرنسا عن جرائم الحقبة الاستعمارية، وهو ما قوبل برفض فرنسي بحجة «المصالحة دون اعتذارات».

2. التقارب الفرنسي المغربي:

شهد عام 2024 تعزيزًا ملحوظًا للعلاقات الفرنسية المغربية، حيث أبدت فرنسا دعمًا قويًا لموقف المغرب في قضية الصحراء الغربية، ما أثار استياء الجزائر، و اعتبرت هذا التقارب انحيازًا فرنسيًا ضدها، خاصة أن القضية الصحراوية تعد من القضايا الحساسة التي تؤثر على العلاقات الإقليمية في شمال إفريقيا، هذا الموقف دفع الجزائر إلى تقليص التنسيق الدبلوماسي مع باريس في عدة ملفات إقليمية.

3. الهجرة والفيزا:

كانت قضية الهجرة موضوعًا حساسًا خلال العام، حيث اتخذت فرنسا قرارات بتقليل عدد التأشيرات الممنوحة للجزائريين، ما أثار استياء الحكومة الجزائرية، و ردت الجزائر

بتشديد سياساتها تجاه استقبال المهاجرين المرحّلين، مما زاد من تعقيد العلاقات الثنائية.

القضايا الإقليمية:

شهدت منطقة الساحل تطورات أمنية دفعت الجزائر وفرنسا للعمل بشكل غير مباشر، حيث سعت الجزائر إلى تعزيز دورها كقوة إقليمية بينما سعت فرنسا للحفاظ على نفوذها التقليدي في المنطقة و التوتر بين البلدين ظهر بشكل خاص في تعاطيهما مع الأزمة في النيجر، حيث اتخذت الجزائر موقفًا مختلفًا عن فرنسا فيما يتعلق بالحلول الأمنية والدبلوماسية.

التعاون الاقتصادي والتجاري

1. التبادلات الاقتصادية:

رغم التوترات السياسية، استمرت العلاقات الاقتصادية في مجالات مثل الطاقة. ظلت الجزائر شريكًا رئيسيًا لفرنسا في تصدير الغاز الطبيعي، خاصة في ظل الأزمة الطاقوية الأوروبية.

أما الاتفاقيات الثنائية في مجالات الزراعة والصناعة شهدت تعثرًا بسبب التوترات الدبلوماسية، لكن بعض الشركات الفرنسية حافظت على وجودها في السوق الجزائرية.

2. الاستثمارات:

شهد العام انسحاب بعض المستثمرين الفرنسيين بسبب صعوبة بيئة العمل، في حين حافظت شركات فرنسية كبرى مثل «توتال» و«رونو» على أعمالها في الجزائر كما عززت الجزائر من تعاونها الاقتصادي مع دول أخرى مثل الصين وتركيا، مما أثر على مكانة فرنسا كشريك اقتصادي.

العلاقات الجزائرية الاسبانية

شهدت العلاقات الجزائرية-الإسبانية خلال عام 2024 تقلبات ملحوظة، متأثرة بمواقف سياسية متباينة، خاصة فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية لكنها في آخر السنة تحلحلت نحو الأحسن اختتمت بزيارة وفد اسباني رفيع إلى الجزائر بعد رفع التجميد عن الصادرات الاسبانية نحو الجزائر

التوترات الدبلوماسية:

في فبراير 2024، قام رئيس الوزراء الإسباني، بيدرو سانشيز، بزيارة إلى المغرب، حيث جدد دعمه لمقترح الحكم الذاتي المغربي للصحراء الغربية. هذا الموقف أثار استياء الجزائر، التي تعتبره انحيازًا للموقف المغربي على حساب حق تقرير المصير للشعب الصحراوي.

و أعربت الجزائر عن استيائها من تصريحات سانشيز، معتبرة أنها تتجاهل مبادرات التقارب التي قامت بها الجزائر في الأشهر السابقة.

استئناف العلاقات التجارية:

في نوفمبر 2024، أصدر بنك الجزائر منشورًا يسمح للبنوك المحلية باستئناف عمليات التجارة الخارجية مع إسبانيا، مما يشير إلى تحسن في العلاقات الاقتصادية بين البلدين بعد فترة من التوتر، وفي أعقاب هذا التطور، زار وفد إسباني الجزائر بهدف تعزيز العلاقات الثنائية ومناقشة سبل التعاون المستقبلي.

الجهود الدبلوماسية في دعم القضية الفلسطيني والقضايا العادلة

سجلت الجزائر حضورا قويا ومتميزا في مجلس الامن الدولي طيلة توليها العضوية غير الدائمة في هذا الجهاز التابع للأمم المتحدة خلال عام 2024 والذي انتهى برئاسة الجزائر لهذا المجلس، حيث رافعت بلا هوادة وبصرامة وتفان عن قضايا السلم والامن وحق الشعوب المستضعفة في تقرير مصيرها.

باشرت الجزائر منذ مطلع يناير 2024 ولايتها بالمجلس والتي تمتد لمدة عامين، وضعت الجزائر اسماع صوت العالم العربي وافريقيا وتغليب الحلول السلمية للنزاعات، الى جانب المطالبة بإصلاح مجلس الامن الدولي، على رأس أولوياتها متعهدة بطرح هذه الملفات وخدمتها بكل «صرامة والتزام وتفاني».

نجحت الجزائر على رأس كتلة الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن (مارس 2024) في استصدار قرار طالب «بوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة وضمان وصول المساعدات الإنسانية وإطلاق سراح الرهائن و المحتجزين».

ولم يثن تنصل الكيان الصهيوني من تطبيق القرار البعثة الدبلوماسية الجزائرية عن طرح المبادرة تلو المبادرة نصرة لفلسطين، حيث دعت إلى عقد جلسة حول «خطر التهجير القسري لأهالي قطاع غزة» من أجل دفع مجلس الامن الدولي الى الاضطلاع بالمسؤولية الملقاة على عاتقه تجاه الشعب الفلسطيني.

وقد لقيت المواقف الصريحة و الشجاعة للجزائر اشادة من قبل الفلسطينيين، كما رافعت الجزائر في مجلس الامن من أجل وقف «فوري وغير مشروط «لإطلاق النار في لبنان الذي كان هو الاخر، مسرحا لعدوان صهيوني همجي لقرابة عام، داعية الى «وضع مسار سلام حقيقي» يضع حدا للاحتلال الصهيوني للأراضي العربية.

رافعت الجزائر أيضا من أجل اصلاح مجلس الأمن واعادة الفعالية له لتمكينه من التحرك في وجه التهديدات المتنامية للسلم والأمن الدوليين، مطالبة بأن يشمل الإصلاح جميع أساليب عمله ومنها استعمال حق النقض وأن يظهر الأعضاء الدائمين «دعما صريحا والتزاما واضحا» بمسار الإصلاح عبر الاستجابة «الفعلية» لتطلعات إفريقيا المشروعة.

وفي هذا السياق، أكدت الجزائر أن «الشراكة الحقيقية بين الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي لن تتحقق الا عبر منح القارة الافريقية تمثيلا بنفس الحقوق والمسؤوليات في هذه الهيئة الاممية».

فيما يلي تفصيل لجهود الجزائر خلال سنة 2024:

المبادرات الدبلوماسية:

- **مشروع قرار لوقف إطلاق النار:**

في فبراير 2024، وزعت الجزائر مشروع قرار على مجلس الأمن يطالب بوقف فوري لإطلاق النار في غزة لأسباب إنسانية.

المواقف الرسمية:

- **تصريحات الممثل الدائم للجزائر:**

أكد السفير عمار بن جامع أن قرار مجلس الأمن بالوقف الفوري لإطلاق النار في غزة يجب أن يُطبق بحذافيره، مشددًا على الطابع الملزم للقرارات الأممية.

- **تعليمات الرئيس عبد المجيد تبون للبعثة الدبلوماسية :**

أصدر الرئيس عبد المجيد تبون تعليمات صارمة بأن تجعل الجزائر من نصرة القضية الفلسطينية والتصدي للجرائم المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني أولوية في عملها الدبلوماسي.

النشاطات الدبلوماسية:

- **رئاسة مجلس الأمن:**

في يناير 2025، تولت الجزائر رئاسة مجلس الأمن، حيث نظمت مناقشات وزارية حول الوضع في الشرق الأوسط، مع التركيز على القضية الفلسطينية.

- **التحركات في الأمم المتحدة:**

قادت الجزائر جهودًا دؤوبة لوقف حرب الإبادة في غزة، ووضعت مجلس الأمن أمام مسؤولياته، كاشفة التواطؤ الدولي مع الاحتلال.

التحديات والمواقف:

- **انتقادات لفعالية مجلس الأمن:**

أعربت الجزائر عن خشيتها من تصفية القضية الفلسطينية، واستبعدت إمكانية إصلاح مجلس الأمن في ظل العجز الصارخ الذي أظهره في حماية المدنيين في فلسطين.

الجزائر والساحل الافريقي:

كان العنونا الأبرز لسنة 2024 هو الازمة مع مالي وذلك بسبب وقف العمل باتفاق السلام الموقع سنة 2015 حيث شهدت الأزمة بين مالي والجزائر منعطفا جديدا ينذر بالمزيد من التصعيد في العلاقات بين البلدين اللذين تربطهما حدود طويلة وتحول منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ79 المنعقدة بنيويورك، إلى ساحة سجال بين الجزائر ومالي، ما يعكس عمق الأزمة الذي بلغته العلاقات الثنائية.

وكان استقبال رجل الدين المالي المعارض محمود ديكو، من طرف الرئيس عبدالمجيد تبون، وظهور الرجل في أكثر من مناسبة ومع أكثر من مسؤول سام جزائري، قد فجر سجالا اتهمت خلاله مالي السلطة الجزائرية باستقبال شخصية مطلوبة للقضاء، لكن الجزائر تعتبر و تقدم الرجل كشخصية صوفية لها روابط وعلاقات مع مؤسسات وجمهور التيار الديني الصوفي المنتشر في صحراء الجزائر وفي دول أفريقيا، وأن حضوره إلى الجزائر كان في إطار دعوة شاملة لمختلف الأطراف المتنازعة إلى بعث حوار سياسي يخرج مالي من أزمتها.

وقد زادت تعقيدات الأزمة القائمة بين الجزائر ومالي منذ مقدم المجلس العسكري الحاكم في 2020 إلى السلطة في مالي، وما تبعه من خطوات مناوئة للدور الجزائري، انتهت إلى إنهاء العمل باتفاق المصالحة بين الحكومة وفصائل المعارضة الذي ترعاه الجزائر منذ العام 2015، والذي عبّر عنه الناطق الحكومي المالي بالقول «اتفاق المصالحة ميت ولن تعود إليه الحياة»، في تلميح إلى إصرار سلطات بلاده على عدم العودة إليه بتاتا.

وساهم استقواء المجلس العسكري الحاكم في مالي، بقوى إقليمية ودولية في رسم تحولات جيوإستراتجية عميقة في المنطقة، تنظر إليها الجزائر بعين الخوف والقلق لما تمثله من تهديد لمصالحها الحيوية في المنطقة وحتى تهديد أمنها القومي، على اعتبار أنها تشترك في نحو 1400 كلم من الحدود البرية بينها وبين مالي والنيجر.

التحديات الأمنية والاقتصادية

- **تجارة المخدرات:** أصبحت دول الساحل الإفريقي ساحة لتجارة المخدرات، حيث زاد تهريبها إلى أوروبا في الفترة بين 2017 و2021، وقد سجلت إفريقيا نصف الكميات المضبوطة من الكوكايين على مستوى العالم.

- **التحالفات الجديدة:** شهدت منطقة الساحل تحالفات بين الدول التي شهدت انقلابات في السنوات الأخيرة، مما أثر على الاستقرار الإقليمي.

التفاعل الجزائري مع أحداث الساحل الإفريقي

- **رفض التدخل العسكري:** جددت الجزائر رفضها للتدخل العسكري لحل الأزمات الإفريقية، مؤكدة على الحلول السلمية والسياسية.

- **التعاون مع روسيا:** بحثت الجزائر وروسيا تعزيز العلاقات الاستراتيجية ومناقشة الأوضاع في منطقة الساحل، مع التأكيد على مواصلة التعاون لمواجهة التحديات الأمنية.

العلاقات الجزائرية المغربية

شهدت العلاقات الجزائرية المغربية خلال عام 2024 توترات متزايدة، مع استمرار القطيعة الدبلوماسية منذ عام 2021 مع غياب أي بوادر لتحسنها في المستقبل القريب ويُعزى ذلك إلى استمرار الخلافات السياسية والتاريخية، خاصة فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية، بالإضافة إلى التصعيدات المتبادلة التي زادت من حدة التوتر بين البلدين، و فيما يلي أبرز الأحداث والتطورات التي أثرت على هذه العلاقات:

فرض التأشيرة على المواطنين المغاربة

- **سبتمبر 2024:** أعلنت الجزائر فرض تأشيرة دخول على حاملي جوازات السفر المغربية، متهمة الرباط باستغلال الإعفاء السابق للتأشيرات في أنشطة غير مشروعة، مثل الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والتجسس.

نزع ملكية مقر سفارة الجزائر في الرباط

- **مارس 2024:** اتهمت الجزائر المغرب بنزع ملكية مقرات تابعة لسفارتها في الرباط، واعتبرت ذلك تصعيدًا جديدًا في سلوكيات المغرب تجاهها. من جانبها، نفت الرباط هذه الاتهامات، مؤكدة أن المباني المعنية ليست تابعة للسفارة الجزائرية.

استمرار التوترات الدبلوماسية

- **نوفمبر 2024:** حذرت تقارير من تصاعد التوترات بين البلدين، مشيرة إلى سباق تسلح ومعلومات مضللة قد تؤدي إلى اندلاع صراع مباشر ورغم ذلك، لم يحدث أي اشتباك عسكري مباشر بين الجانبين.
- **سبتمبر 2024:** أدى قرار الجزائر بفرض التأشيرة على المغاربة إلى تعقيد أوضاع العائلات التي تعيش على جانبي الحدود، مما زاد من معاناتها وصعّب التواصل بين أفرادها.

غلق الحدود المستمر

- **أغسطس 2024:** مرت ثلاثون عامًا على غلق الحدود بين الجزائر والمغرب، مما أثر سلبًا على العلاقات الإنسانية والاقتصادية بين البلدين. ورغم الدعوات المتكررة لإعادة فتح الحدود، لم تُتخذ أي خطوات في هذا الاتجاه.

على الصعيد الاقتصادي:

في 2024 سجل الاقتصاد الجزائري أرقاما إيجابية، أبرزها احتلال البلاد المرتبة الثالثة كأحسن اقتصاد في إفريقيا، خلف جنوب إفريقيا ومصر، كما قد شهدت الجزائر خلال ذات السنة تطورا اقتصاديا هاما، انعكس بشكل إيجابي على معدل النمو، رافقه تحسنٌ في مناخ الاستثمار، وتقدمٌ ملحوظ في تنفيذ المشاريع الاستثمارية، في وقت عبّر الكثير من الخبراء عن تفاؤلهم بآفاق الاقتصاد الجزائري بحلول عام 2025.

وحسب تقرير لصندوق النقد الدولي، صدر الربيع الماضي، فإن الناتج الداخلي الخام للجزائر بلغ 266.78 مليار دولار، ما جعلها ترتقي إلى المركز الثالث قاريا متجاوزة نيجيريا، أما البنك العالمي فيصف النمو الذي حققته الجزائر في النصف الأول من 2024 بـ«القوي»، إذ بلغ 3.9 بالمائة و بعد فترة من الركود الاقتصادي، شهد مناخ الاستثمار خلال السنوات الأخيرة تحسنا ملحوظا، بعدما سجلت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، 11 ألف و76 مشروعا استثماريا إلى غاية ديسمبر 2024، بقيمة مالية فاقت 4450 مليار دج، في وقت دخل أكثر من 50 بالمائة من هذه المشاريع مرحلة الانجاز والتجسيد، وهو ما يعكس ثقة المستثمرين في مناخ الاستثمار بالجزائر.

وفي مجال الاستثمار الأجنبي، وقّعت الجزائر وشركة «بلدنا» القطرية، الربيع الماضي، اتفاقا بشأن مشروع ضخم لإنتاج الحليب والأعلاف واللحوم بقيمة 3.5 مليار دولار.

وسيقام المشروع في محافظتي البيض وأدرار (جنوب)، على مساحات شاسعة تسمح بإنتاج 50 بالمائة من احتياجات الجزائر من الحليب المجفف واللحوم الحمراء والأعلاف.

كما وقّعت الحكومة الجزائرية ونظيرتها الإيطالية اتفاقية لإنجاز مشروع لإنتاج الحبوب في محافظة تيميمون (أقصى الجنوب) على مساحة 36 ألف هكتار (الهكتار الواحد يساوي 10 آلاف متر مربع) وبقيمة 420 مليون يورو.

وفي مجال الاستثمار المحلي خارج قطاع المحروقات، سجلت الجزائر أكثر من 11

ألف مشروع استثماري حتى ديسمبر/ كانون الأول بقيمة 31 مليار دولار.

ووفق الوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمار فإن 50 بالمائة من هذه المشاريع بدأ تنفيذها بالفعل.

وباشرت الجزائر أيضا مشاريع مهيكلة ضخمة لاستغلال المناجم، مثل منجم غار جبيلات بمحافظة تندوف (أقصى الجنوب) الذي يحوي أكبر احتياطات العالم من خام الحديد.

وكذلك منجم الرصاص والزنك في محافظة بجاية (شرق العاصمة) ومنجم الفوسفات بمحافظة تبسة (شرق)، وكلها مشاريع ضخمة بملايين الدولارات.

وأطلق تبون هذه المشاريع ضمن خطة لتنويع اقتصاد البلاد، ورفع الناتج الداخلي الخام إلى 400 مليار دولار بحلول 2027.

وفي حين يصر الساسة الجزائريون على الخروج من التبعية المطلقة للمحروقات في تحديد مقومات الاقتصاد، لا يزال النفط والغاز الطبيعي يمثلان 95 بالمائة من مداخيل البلاد.

وتشير التقديرات إلى أن عائدات المحروقات لعام 2024 ستتجاوز 45 مليار دولار، معززة بكون الجزائر ثاني أكبر مورد للغاز عبر الأنابيب نحو أوروبا بنسبة 19 بالمائة، وفي المرتبة الثالثة في الغاز المسال بـ9.9 بالمائة من واردات القارة العجوز.

في مجال تطوير مشاريع السكك الحديدية، حققت الجزائر حركية كبيرة، بفضل الحلول المبتكرة والمشاريع الطموحة التي باشرتها سنة 2020، وقد ساهم إنشاء المجمع العمومي لإنجاز السكك الحديدية منتصف سنة 2024، في وضع تصور اقتصادي واضح للتكفل بالمشاريع الكبرى المهيكلة لتوسيع شبكة السكك الحديدية الوطنية وتدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

وقد تعززت هذه الحركية الاقتصادية في قطاع السكك الحديدية بتوفير الاعتمادات

المالية اللازمة، مما رفع طول الشبكة إلى 4787 كلم، الأمر الذي من شأنه المساهمة في تحسين جودة الحياة للمواطنين وتحقيق نقلة نوعية في مجال النقل والبنية التحتية.

وسارت الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية «أنسريف» على نفس النهج، بعد أن واكبت التوجهات الحكومية بإطلاق عدد من المشاريع مع تسريع وتيرة الإنجاز بالنسبة للمشاريع الجارية، من بينها الخط المنجمي الغربي بشار–غارا جبيلات (تندوف)، مشروع ازدواجية وعصرنة الخط المنجمي الشرقي (عنابة – تبسة) على مسافة 422 كلم الذي عرف تقدما ملحوظا، وإطلاق أشغال إنجاز آخر مقطع (بين تيسمسيلت وغرب ولاية تيارت) من رواق الهضاب العليا، الذي يمتد من تبسة شرقا إلى سيدي بلعباس غربا بطول 1162 كلم ومرورا بـ 22 ولاية، وكذا مباشرة أشغال إنجاز خط تقرت–الحقل البترولي حاسي مسعود، على مسافة 154 كلم تقدما هاما في الإنجاز خلال السنة الجارية، حيث أصبح المشروع قريبا من وضعه حيز الخدمة.

وفي إطار المساهمة في تجسيد استراتيجية الدولة للرفع من قدرات تخزين ونقل الحبوب، أطلقت «أنسريف» سنة 2024 برنامجا جديدا لربط 16 صومعة لتخزين الحبوب بالسكك الحديدية، يضاف إلى البرنامج الاستعجالي الذي تنفذه الوكالة والمتعلق بربط سبع صوامع خرسانية تابعة للديوان الجزائري المهني للحبوب، بشبكة النقل بالسكة الحديدية.

تقدم ملحوظ في تنفيذ المشاريع المنجمية

رافقت عملية التسريع في انجاز خطوط السكك الحديدية، تقدم ملحوظ في تنفيذ المشاريع المنجمية المهيكلة، حيث شهد قطاع المناجم سنة 2024، تحولا مهما من خلال مباشرة استغلال مشاريع والانتقال الى السرعة القصوى في إنجاز أخرى ذات أولوية، ويتعلق الامر بمنجم الحديد بغارا جبيلات (تندوف)، منجم الفوسفات المدمج ببلاد الحدبة (تبسة)، وكذا منجم الزنك والرصاص بتالة حمزة–واد أميزور (بجاية)، والتي تعرف أشغالها نسب تقدم «جد متقدمة، في مجال الدراسات و الإنجاز وستسلم في الآجال

المحددة لها، حيث تعتبر هذه المشاريع تعد قاطرة للتنمية المحلية في المناطق التي تحتضنها، من خلال خلق فرص عمل، ونشاطات صناعية وتطوير شبكة النقل بالسكك الحديدية.

مؤشرات مالية إيجابية

على صعيد المؤشرات المالية الوطنية، تميزت سنة 2024 بتعزيز أدائها على كافة الأصعدة الأمر الذي كان له انعكاس واضح في تراجع التضخم، حيث شهد قطاع المالية، حركية انتقال رقمي، بديناميكية أكبر أظهرها سوق البورصة، حيث أضحى يفرض نفسه أكثر من أي وقت مضى كدفع إضافي لتمويل الاقتصاد، في سياق إقبال محسوس من جانب المتعاملين الاقتصاديين.

وبفضل الإطار التنظيمي الجديد الهادف إلى إعطاء حركية أكبر للبورصة لصالح المؤسسات الباحثة عن تمويلات، بدأت بورصة الجزائر في قطف ثمار هذا الإصلاح، حيث تضاعفت قيمتها السوقية بسبع مرات منتقلة من 71 مليار دج بنهاية 2023 إلى ما يفوق 500 مليار دج (ما يعادل 4 مليار دولار)، على اثر إدراج أسهم القرض الشعبي الجزائري مطلع سنة 2024، ومن المرتقب أن يتسارع هذا النمو في النشاط بشكل أكبر مع الدخول المرتقب لكل من بنك التنمية المحلية ومتعامل الهاتف النقال «جيزي».

خطوة نحو تحقيق الأمن الغذائي

في القطاع الفلاحي، قطعت الجزائر أشواطا كبيرة في مسار تحقيق الأمن الغذائي والتحرر من التبعية للمحروقات، حيث حققت الفلاحة هذا العام ما قيمته 37 مليار دولار، في وقت بلغت نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام بـ15 بالمائة، وذلك بعدما تبنت الحكومة استراتيجية تتضمن عدة مشاريع تتضمن تخصيص هذه السنة أكبر مخطط لاسترجاع المياه المستعملة المصفاة بنسبة لا تقل عن 30%، بالإضافة إلى العمل على توسيع المساحات المسقية إلى مليون هكتار

إضافي، وكذا تسوية ملكية العقار الفلاحي، ناهيك عن إيصال الكهرباء للمزارع. بالموازاة مع ذلك، عملت الحكومة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال إنتاج الحبوب، وهو ما تجسد من خلال إبرام اتفاق استراتيجي مع إيطاليا لإنجاز مشروع ضخم بولاية تيميمون باسم «مؤسسة ماتيي إفريقيا»، حيث توجت مشاركة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في قمة السبعة لكبار المصنعين في العالم التي انعقدت بمدينة باري الإيطالية هذا العام، بتجسيد شراكة جزائرية – إيطالية، تمتد من عام 2024 إلى 2028 لإنتاج الحبوب والبقوليات والصناعات الغذائية.

نجح الاقتصاد الجزائري بمرحلة ما بعد جائحة كورونا، في تسجيل نمو تصاعدي بنسبة تراوحت بين 3.9 و4 % سنويا، وتعزّز استقراره وانفتاحه أكثر على مدار سنة 2024، بفضل ما أتاحته نصوص وتشريعات قانون الاستثمار الجديد من حوافز لتوطين مشاريع محلية وأجنبية.

الانتقادات والتحفظات:

برغم ما تعلنه الحكومة والأرقام الرسمية إلا ان هناك بعض الانتقادات التي تم توجيهها للمسار الاقتصادي المحقق خلال سنة 2024 والتي من بينها تدني الاستثمار الأجنبي حيث يحذر صندوق النقد الدولي من المخاطر التي تحيط بالتوقعات الاقتصادية للجزائر في المدى المتوسط وعلى الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال، والقدرة على جذب الاستثمار الخاص وقال إن المخاطر تشمل «التضخم العنيد، وتقلب أسعار المحروقات العالمية، والمخاطر المالية الناجمة عن الالتزامات الطارئة، والاحتياجات المالية الضخمة للميزانية، وارتفاع الدين العام.

يضاف إلى ذلك الفجوة الكبيرة بين أسعار الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية التي تعرف باسم «السكوار»، ويعد تنامي السوق السوداء للعملات الأجنبية من بين «مؤشرات الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر، حيث ترفض السلطات تعديل أسعار الصرف الرسمية وتعجز عن الحد من الطلب بين السكان على العملات الأجنبية مع «تراجع الثقة في الدينار.

التوقعات لعام 2025:

- **النمو الاقتصادي:** من المتوقع أن ينتعش النمو إلى 4 % في عام 2025، مدفوعًا بزيادة إنتاج المحروقات وتحسن أداء القطاعات غير الاستخراجية.
- **التضخم:** من المتوقع أن يستمر تراجع التضخم إلى 5.7 % في عام 2025، بفضل زيادة الإنتاج الزراعي واستقرار الأسعار.

التوصيات:

1. تنويع الاقتصاد: يُنصح بالتركيز على تنويع المنتجات والأسواق التصديرية وزيادة القيمة المضافة، لتحقيق هدف الحكومة المتمثل في بلوغ 29 مليار دولار من الصادرات خارج المحروقات بحلول عام 2030.
2. الاستدامة البيئية: مع توجه العالم نحو تبني أساليب إنتاج أنظف، يُعد الانتقال إلى طرق إنتاج أكثر صداقة للبيئة وتنفيذ تسعير صريح للكربون أمرين أساسيين لضمان استدامة الصادرات على المدى الطويل.
3. السياسات المالية الحكيمة: يُوصى بتبني سياسات إنفاق عام حكيمة لعام 2025 للمساعدة في تقليل العجز في الميزانية والحد من زيادة الدين العام.

التحديات المستقبلية

الإصلاحات السياسية:

غياب الثقة بين السلطة والشعب يتطلب إصلاحات هيكلية تشمل تحسين الشفافية وإشراك المعارضة في العملية السياسية مع الحاجة إلى تقوية مؤسسات المجتمع المدني كطرف مستقل قادر على مراقبة السلطة.

التحديات الاقتصادية:

- **الاعتماد على النفط والغاز:**

مع تقلب أسعار الطاقة عالميًا، تواجه الجزائر مخاطر مالية قد تؤثر على استقرار الاقتصاد والتنويع الاقتصادي يجب أن يكون أولوية من خلال تعزيز قطاعات الزراعة، التكنولوجيا، والصناعة التحويلية.

البطالة والفقر:

نسب البطالة المرتفعة بين الشباب تهدد الاستقرار الاجتماعي وبالتالي يجب تنفيذ برامج فعالة لتوفير فرص عمل مستدامة.

الاستنتاج العام :

إن فوز الرئيس تبون و إن كان يعكس استمرارية النظام السياسي القائم، لكن انخفاض نسبة المشاركة والتصويت بالورقة البيضاء يشكلان مؤشرات على تحديات عميقة في العلاقة بين السلطة والشعب والمرحلة المقبلة تتطلب إجراءات جادة لتعزيز الثقة من خلال إصلاحات شاملة في النظام السياسي والاقتصادي و إذا لم يتم معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية بشكل فعال، قد يتجدد الحراك الشعبي، مما يعيد طرح نفس الأسئلة التي ظهرت في 2019.

حالة المغرب 2024

أ. محمد الهلالي

رئيس المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة

يتناول هذا التقرير أهم التطورات والوقائع التي شهدها المغرب خلال سنة 2024 موزعة على أربعة محاور تهم الحالة السياسية والديمقراطية، والحالة الاقتصادية الاجتماعية في محور ثان، والحالة الدينية والقيمة والثقافية في محور ثالث، ويختم في محور رابع بملامح المغرب الممكن لما بعد 2025.

المحور الأول: الحالة السياسية والديموقراطية

في هذا المحور سوف يتم التطرق لأداء الحكومة بمنجزاتها وتحدياتها، ثم الحالة الديموقراطية بشقها الحزبي والحقوقي.

أولا: الحالة السياسية والدبلوماسية

1 - المنجزات الحكومية

تميز أداء الحكومة خلال سنة 2024 بالتركيز على أربع اولويات أطرت التوجهات العامة للقانون المالي برسم هذه السنة كما صادق عليه المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 2024/10/19. وتتمثل هذه الأولويات في تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، ثم مواصلة إرساء أسس الدولة الاجتماعية من خلال تنزيل ورش الحماية الاجتماعية وتعميم التأمين الإجباري على المرض والتنزيل التدريجي للدعم المباشر على أساس 500 درهم للأسرة، واستكمال الإطار القانوني لتأهيل قطاع الصحة وإصلاح منظومة التربية والتكوين، وكذا مواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية باستكمال إصلاح منظومة العدالة ومراجعة مدونة الأسرة، وجعل الاستثمار رافعة للإنعاش الاقتصادي وترسيخ مكانة المغرب في القطاعات الإنتاجية الواعدة، والمساهمة في الإصلاحات الهيكلية في الفلاحة والسياحة والإدارة، وأخيرا تقرير استدامة وتوازن المالية العمومية من خلال إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية وتطوير التمويلات المبتكرة وتثمين المحفظة العمومية والرفع من مردوديتها من خلال الإصلاح الضريبي وترشيد نفقات التسيير.

وقد انطلقت هذه التوجهات الأربع من فرضية بلوغ معدل النمو 3،7 في المائة وعجز الميزانية في حدود 4 في المائة[1].

كما تميزت سنة 2024 بتقديم الحكومة للحصيلة المرحلية بمناسبة مرور نصف الولاية الحكومية، وذلك وفقا لما يفرضه الفصل 101 من الدستور المغربي. وتركز العرض الذي قدمه رئيس الحكومة بهذا الخصوص حول عدة محاور أهمها تفعيل شعار الدولة الاجتماعية الذي اعتبرته الحكومة ثورة اجتماعية على مستوى تعميم ورش التغطية الصحية على المواطنين بمختلف وضعياتهم الاجتماعية والمهنية ليشمل أزيد من 10 مليون مواطن بتكلفة مالية تناهز 9،5 مليار درهم سنويا. وفي المحور الثاني تم بسط التدابير الاستعجالية لمواجهة أزمة الماء الناجمة عن الجفاف والتقلبات المناخية ومنها الربط بين الأحواض المائية الكبرى والعمل على استغلال المياه غير الاعتيادية، بما فيها تحلية مياه البحر والعمل على ترشيد استهلاك الماء. وقد تم رصد ميزانية للبرنامج الوطني للتزود بالماء الصالح للشرب ومياه السقي ما يناهز 143 مليار درهم. وفي هذا الإطار أعلنت الحكومة عن إنجاز مشروع للربط بين حوض سبو وأبي رقراق في ظرف 10 أشهر بسعة إجمالية تتراوح بين 500 و800 مليون متر مكعب في السنة لتأمين حاجيات 10 مليون نسمة يقطنون بين الرباط والدار البيضاء، كما تمت برمجة مشروع آخر يهم حوالي 1،5 مليون نسمة من سكان مدينة طنجة بكلفة مالية تناهز 840 مليون درهم[2].

وبخصوص تحلية مياه البحر، تم توسيع وتسريع محطات التحلية للانتقال من إنتاج 46 مليون متر مكعب سنة 2021 إلى 284 مليون متر مكعب سنة 2024، بعد تشغيل الشطر الأول المتكون من خمس محطات كانت مبرمجة من قبل، في انتظار الوصول إلى أكثر من 800 مليون متر مكعب في أفق 2026 عبر 8 محطات أخرى. كما أعلنت الحكومة عن

(1) عرض وزيرة الاقتصاد والمالية خلال المجلس الحكومي لـ 19 أكتوبر 2023، مع تفاصيل أكثر في مذكرة التقديم المصاحبة لوثيقة تقرير ميزانية 2024 المنشورة في الموقع الإلكتروني لوزارة المالية.
(2) عرض رئيس الحكومة أمام البرلمان بمناسبة تقديم حصيلة نصف ولاية الحكومة أمام مجلس النواب في 8 ماي 2024، وتم عرض خطوطه العريضة في وسائل الإعلام المحلية.

إنجاز 4 سدود كبرى وانطلاق أشغال إنجاز 14 سدا كبيرا من بين 22 سدا مبرمجا.

وفي محور تعافي الاقتصاد وحماية القدرة الشرائية، تم استعراض التدابير التي أقدمت عليها الحكومة بغاية تعافي الاقتصاد ودعم القدرة الشرائية، وخاصة ما يتعلق بحفز النمو الاقتصادي والتحكم في نسبة التضخم التي كانت في سقف 9،1 سنة 2023 ونزلت إلى 1،2 سنة 2024، كما نزلت أسعار المواد الغذائية من 20 في المائة إلى 0،4 في المائة في فبراير 2024 بفعل الإجراءات الحكومية. كما أعلنت الحكومة نجاحها في استرجاع مناصب الشغل التي فقدت، وذلك بخلق 221.000 فرصة عمل عبر برنامج أوراش بغلاف مالي إجماله قدره 4،5 مليار درهم ودعم 21000 شاب من حاملي المشاريع.

كما استعرض العرض الحكومي حزمة الإجراءات الرامية إلى دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، وخاصة أداء متأخرات الضريبة على القيمة المضافة ودعم الفلاحة لمعالجة آثار الجفاف ودعم قطاع السياحي ودعم المواد الاستهلاكية الأساسية من أغنام وقمح ودواء ونقل، والمواد الأولية المستعملة في إنتاج الكهرباء ودعم القطاعات المصدرة، خاصة قطاع السيارات والصناعات التقليدية والفلاحة.

أما على مستوى تعزيز الحماية الاجتماعية، فقد أعلنت الحكومة عن مأسسة الحوار الاجتماعي واعتماد ميثاق وطني للحوار الاجتماعي وإطلاق حوارات اجتماعية قطاعية، كما تم إقرار زيادة في أجور العاملين في القطاعين العام والخاص بما نسبته 20 في المائة.

وقد تم الشروع في تنفيذ سياسة الدعم الاجتماعي المباشر بغلاف مالي يناهز 40 مليار درهم لفائدة 22 مليون مغربي، ومواصلة الإصلاح في قطاعات التعليم والصحة والسكن ببرنامج جديد يعتمد دعم الطلب عوض دعم العرض.

ولئن كان عرض الحكومة لحصيلة نصف ولايتها قد تضمن بسطها أولوياتها وإنجازاتها خلال الفترة المنقضية، فإن هذه الإنجازات والبرامج قد طغى عليها انشغال الحكومة

بتدبير الكوارث والأزمـات التي تسببت فيها القـرارات الحكومية والـوزارية في بعض القطاعات.

2 - التحديات السياسية

ويمكن التمييز في هذه التحديات بين الاحتجاجات الاجتماعية والفئوية، واحتجاجات متضرري الكوارث الطبيعية ولاسيما زلزال الحوز، ومن ذلك ما يلي:

أ- أحداث الفنيدق والهجرة الجماعية

في محاولة للعبور الجماعي إلى الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط في اتجاه إسبانيا عبر بوابة سبتة المحتلة، حاول حوالي 4000 آلاف من الشباب اختراق السياج الأمني بشكل جماعي على إثر دعوة مجهولة المصدر راجت بكثافة تحدد 15 شتنبر 2024 كموعد للهجرة الجماعية.

وأفـادت تقارير إعلامية محلية أن السلطات الأمنية المغربية أوقفت حوالي 3000 شخص، أحالت 152 منهم على العدالة بتهم التحريض على الهجرة السرية عبر مواقع التواصل الاجتماعي حسب تصريح الناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية عقب اجتماعها الأسبوعي[1]، بينما قدر مندوب الحكومة الإسبانية أن حوالي 1500 شخص حاولوا التسلل إلى مدينة سبتة المحتلة.

وتبادلت الحكومة والمعارضة الاتهامات بخصوص هذه الأحداث وأسبابها بين من أرجعها إلى تحريض جهات أجنبية غايتها تشويه صورة المغرب حسب تصريح الناطق الرسمي باسم الحكومة، وبين من أرجعها إلى تقصير الحكومة في توفير فرص الشغيل وارتفاع نسبة البطالة والغلاء وارتفاع منسوب فقدان الأمل في صفوف الشبيبة المغربية. وفي هذا الصدد وجهت المعارضة سؤالا آنيا إلى الحكومة تؤكد فيه أن «الفقر والإقصاء

(1) موقع العمق المغربي بتاريخ 19 شتنبر 2024.

والبطالة وعدم توفير فرص الشغل الكريم والمستدام، مع غلاء المعيشة؛ كلها عوامل إلى جانب أخرى، ساهمت في اتجاه هؤلاء الشباب للمغادرة والتضحية بأرواحهم في سبيل البحث عن سبل عيش أفضل تقربهم من حلم الحياة الكريمة المنشودة، والمعطلة»[1].

ولتفسير الظاهرة لم يستبعد مراقبون عامل التقليد ومحاولة استنساخ ما جرى سنة 2021 إبان التوتر مع إسبانيا، حيث اتهمت السلطات المغربية بالتراخي في دورها المتمثلة بمحاربة الهجرة السرية إن لم تكن ساهمت في افتعالها ردا على المواقف الإسبانية اتجاه قضايا المغرب الحيوية ومنها قضية الصحراء المغربية على إثر استقبال إسبانيا زعيم جبهة البوليساريو الانفصالية بهوية مزورة للعلاج في مستشفياتها.

وقد شكل هذا الحدث موضوعا لسجال سياسي وحقوقي داخلي بين الحكومة والمعارضة، لاسيما بعد تسريب صور تظهر شباب عليهم آثار ضرب مبرح وفي وضعيات تمس بالصورة الحقوقية للمغرب لم تخفف من آثارها سوى إعلان النيابة العامة عن فتح تحقيق قضائي في النازلة وهو التحقيق **الذي لم** يكشف عن نتائج بعد مثله مثل كثير من التحقيقات التي تفتح في قضايا مماثلة.

ب- احتجاجات متضرري زلزال الحوز

إلى جانب التأخر في تنزيل برنامج تأهيل المناطق المتضررة من الزلزال والبطء في إخراج وكالة الأطلس الكبير المكلفة بالتنفيذ وتنامي احتجاجات المتضررين والمقصيين، تعمقت الأزمة بالارتباك الحكومي في التعامل مع كارثة طبيعية أخرى. وغير بعيد عن مناطق الزلزال.

وعرفت هذه السنة كذلك ارتباكا حكوميا كبيرا في تنزيل برامج معالجة أضرار زلزال الحوز والتفاعل الإيجابي مع الشكايات الصادرة عن المقصيين من الاستفادة من الدعم العمومي المخصص لهم، وهو ما أسفر عن احتجاجات محلية طيلة سنة كاملة، وانتقل

(1) سؤال كتابي للبرلمانية فاطمة الزهراء التامني عن حزب فدرالية اليسار المعارض، منشور بعدد من المواقع الإلكترونية.

بعضها إلى للاحتجاج أمام البرلمان بالرباط تزامنا مع تواجد رئيس الحكومة عزيز أخنوش داخله، في جلسة الأسئلة الشفوية، لعله ينصت لهمومهم، ويعمل على حلها.

فبعد مرور أزيد من 15 شهرا على الكارثة التي ضربت المنطقة وألحقت الضرر بأزيد من 2.8 مليون مواطن، وأوقعت خسائر كبيرة في المساكن والبنيات التحتية، لا تزال الأسر تعيش في الخيام عرضة لشتى أنواع الأخطار، في ظروف أكدت العديد من التقارير أنها لا تحفظ الحد الأدنى من الكرامة.

وفي الوقت الذي تسير فيه إعادة إعمار المناطق المتضررة بوتيرة جد بطيئة، توشر على أن معاناة الساكنة في الخيام ستستمر لأشهر وربما سنوات لاحقة، يواصل المتضررون المطالبة بالإنصاف وبتمكينهم من الدعم، ويشتكون عدم استفادتهم، ويؤكدون وجود فساد كبير يطال عملية صرف دعم إعادة بناء المساكن، ويطالبون بالتحقيق وبوقف كل أشكال الفساد[1].

وقد تكرست هذه الوضعية بعد متابعة رئيس تنسيقية ضحايا زلزال الحوز سعيد أيت مهدي في حالة اعتقال وإيداعه السجن بتهم من ضمنها «السب والقذف» في حق عامل الإقليم، و«التظاهر غير المرخص، والتجمهر غير المسلح، والتشهير، والاعتداء بناء على شكاية من عون سلطة ينتمي الى نفس دواره»[2].

هـ- فيضانات الجنوب الشرقي

في بداية شهر شتنبر من سنة 2024، عرف الجنوب الشرقي للمغرب فيضانات كبيرة على إثر تساقط كميات من الأمطار الفجائية وغير المسبوقة (250 ملم في طاطا، و203 ملم في تنغير، و114 ملم في فكيك، و82 ملم في ورزازات)؛ مما أدى إلى وقوع أضرار جسيمة في الأرواح والممتلكات، خاصة في مناطق معروفة بانتشار الفقر والهشاشة

(1) موقع لكم بتاريخ 16 دجنبر 2024.
(2) موقع هبة بريس بتاريخ 24 دجنبر 2024.

وضعف البنيات التحتية، منها مناطق طاطا ووارززات وزاكورة وتنغير. وتحدثت وسائل الإعلام المحلية عن خسائر تمثلت في انهيار 40 مسكنا، منها 24 مسكنا تعرض لانهيار كلي، وانهيار كلي أو جزئي لأربع منشآت فنية متوسطة، وتضرر 93 مقطعا طرقيا ما بين طرق وطنية، جهوية، وإقليمية، مع انقطاع حركة السير فيها إلحاق أضرار بشبكات الكهرباء والماء الصالح للشرب والشبكات الهاتفية[1].

ومما سجل على الحكومة ليس تأخرها في القيام بزيارات تفقدية وتضامنية وقت الكارثة وحسب؛ ولكن مواصلة البرامج الاعتيادية المتضمنة لسهرات غنائية راقصة اعتبرها المناوئون لحزب التجمع الوطني للأحرار الذي يقود الحكومة فقدانا للحس الإنساني والتضامني الذي يفرض التعامل مع مثل هذه الظروف المأساوية متهمين إياه بـ «الرقص على جراح أرواح مواطنين استشهدوا في الفيضانات الأخيرة»، بسبب تنظيم الجامعة الصيفية لشبيبة الحزب التي تم افتتاح فعالياتها على أنغام أغنية «مهبول-أنا»، في وقت كانت ما تزال فرق الإنقاذ تواصل البحث عن ضحايا الفاجعة المؤلمة، فعوض افتتاح التجمع بقراءة الفاتحة ترحما على ضحايا إقليم ينتمي لجهة سوس ماسة المستضيفة للجامعة الصيفية، كان للقائمين على النشاط رأي آخر أسال الكثير من المداد وجر على الحكومة والحزب الذي يقودها الكثير من الانتقادات والمؤاخذات[2].

ومما عمق من الانتقادات لهذه للشبيبة وللحزب الذي تنتمي إليه هو ما أقدمت عليه شبيبة حزب الحركة الشعبية الموجود في المعارضة، بعد تأجيل الأمانة العامة لأشغال الجامعة الصيفية لشبيبتها بناء على ملتمس أعضائها في المناطق المتضررة من الفيضانات، وذلك تضامنا مع ساكنة إقليم طاطا وجميع المناطق المتضررة بالمملكة[3].

(1) موقع العمق المغربي بتاريخ 9 شتنبر 2024، نقلا عن الناطق الرسمي باسم الحكومة.
(2) موقع ميد راديو بتاريخ 20 شتنبر 2024.
(3) موقع عالم أونلاين بتاريخ 14 شتنبر2024.

3 - الوضع الدبلوماسي

هيمنت الانفراجة في العلاقات المغربية الإسبانية والمغربية الفرنسية على أجندة الدبلوماسية المغربية، وذلك على إثر تلقي ملك البلاد لرسالتين في توقيتين مختلفين؛ الأولى من رئيس الحكومة الإسباني نشرتها جريدة إلباييس بتاريخ 23 مارس 2022، والثانية من الرئيس الفرنسي يوم 30 يوليوز 2024، نشر نصها الكامل الصحافي الفرنسي جورج مالبرونو بصحيفة «لوفيغارو». وهما الرسالتين اللتين تضمنتا مراجعة إسبانيا وفرنسا لموقفهما من قضية الصحراء المغربية من خلال دعم المقترح المغربي بالحكم الذاتي تحت السيادة المغربية.

لكن هذه الدينامية الدبلوماسية التي خلفت تداعيات سياسية واقتصادية في العلاقات السياسية للمغرب مع إسبانيا وفرنسا، شهدت بعض الارتباك بفعل قرار محكمة العدل الاوربية التي أعلنت عن بطلان اتفاق الصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأوربي الذي يشمل المناطق المتنازع عليها بالأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية، وذلك بتاريخ 4 أكتوبر 2024، وهو الحكم الذي ترافعت ضده مؤسسات الاتحاد الاوربي نفسها على خلفية أهلية الطرف الطاعن في تمثيل السكان الصحراويين.

وفي الأثناء، عرف التوتر بين المغرب والجزائر تصعيدا إضافيا على خلفية المواقف الجديدة التي أعلنتها فرنسا والزيارة التي قام بها رئيسها إلى المغرب وفتح قنصلية فرنسية بالأقاليم الجنوبية، وهو التوتر الذي وصل إلى مرحلة التهديد بالحرب بين الجارين الغريمين، على إثر ما تشهده المنطقة من تحشيد للقوات على الحدود بين البلدين إلى جانب التصعيد في الخطاب العدائي في وسائل الإعلام والمحافل الدولية، خاصة بمناسبة دراسة التقرير السنوي الهادف إلى تجديد ولاية البعثة الأممية المشرفة على وقف إطلاق النار بالصحراء المعروفة اختصارا ببعثة «المينورسو».

من جهة أخرى، وفي ضوء استقبال ميناء طنجة المتوسط بشمال المغرب لسفن شحن عسكرية للكيان الصهيوني رفضت اسبانيا وبلدان اوربية استقبالها لأغراض لوجيستيكية،

كانت الحكومة موضوعا لاحتجاجات شعبية ذات ابعاد سياسية من قبل مناهضي التطبيع بالمغرب وخارجه.

ورغم أن المبرر وراء موقف المغرب الذي تجاوز التطبيع إلى الانخراط في المشروع الصهيوني هو تقدير موقف في قضية الصحراء باعتراف القوى الدولية الكبرى، إلا أن هذه القضية لم تراوح مكانها بعد الموقف الأمريكي وعدم تفعيل الإعلان الرئاسي الذي أصدره الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في نهاية ولايته الأولى، وهو نفس الموقف الذي حكم مواقف حلفاء المغرب التقليديين والجدد كما ورد في إحدى الخطب الملكية، في إشارة على التوالي لفرنسا والكيان الصهيوني الذي ظل يوجه استفزازاته للمغرب بتعمد إظهار خريطته مبتورة.

حدث هذا قبل أن يتغير الموقف الفرنسي بخروجه عن تردده التقليدي وانضمامه إلى دينامية تأييد الحكم الذاتي وفتح قنصلية بالجنوب المغربي مقابل رفع وضع الجمود على الصفقات الكبرى التي كان يحتكرها الفرنسيون، خاصة المتعلقة منها بإقامة بعض البنيات التحتية لخط القطار الفائق السرعة بين مراكش وأكادير وغيرها.

وبقدر الانفراج في العلاقة مع فرنسا في ضوء هذا الموقف الذي بدأ برسالة من الرئيس ماكرون إلى العاهل المغربي وانتهى بزيارة دولة قام بها الرئيس الفرنسي إلى المغرب، تصاعد التوتر في علاقة الجزائر مع المغرب، خاصة بتبادل الاستفزازات المتعلقة بتغذية نزعات التجزئة والانفصال بعد أن بادرت الجزائر بتنظيم ما أسمته بيوم جمهورية الريف واستقبال نشطاء يدعون إلى الانفصال في شمال المغرب، وهو موقف رسمي من دولة الجزائر ويترجم حالة التراشق الخطابي بين ممثلي البلدين في الأمم المتحدة والتراشق بين النشطاء في بعض منصات التواصل الاجتماعي، وقد شهد الأداء الدبلوماسي للمغرب أيضا لحظة توتر عابرة سرعان ما تم احتواؤها مع الجار الموريتاني، على خلفية رفع الرسوم الجمركية الموريتانية على المنتجات الفلاحية المغربية، قبل أن تعود الأمور إلى نصابها بعد زيارة بعثة برلمانية مغربية رفيعة المستوى إلى موريتانيا.

وفي العلاقة بتونس، ظل الجمود في العلاقات سيد الموقف وتواصل سحب السفير المغربي من العاصمة تونس، لاسيما بعد استمرار الرئيس التونسي في مواقفه المستفزة اتجاه المغرب، وذلك بانضمامه إلى مبادرة الجزائر التي تسعى إلى إحياء اتحاد مغاربي دون المغرب ويضم جبهة البوليزاريو إلى جانب تونس وشرق ليبيا وموريتانيا، وهو الموقف الذي انقلب على الموقف التقليدي لتونس.

وهكذا يمكن الخروج بخلاصة أنه كلما وقع انفراج للمغرب اتجاه جيرانه الأوربيين في الشمال، كلما تصاعد التوتر على الجبهة الشرقية والجنوبية للمملكة من قبل أشقائه المغاربيين.

4 - التعديل الحكومي

بتاريخ 23 أكتوبر 2024، شهدت الحكومة المغربية أول تعديل موسع منذ تعيينها في أكتوبر 2021. وعرفت التركيبة الحكومية الجديدة، إنهاء مهام عدد من الوزراء، من أبرزهم شكيب بنموسى وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، الذي عينه الملك مندوبا ساميا للتخطيط خلفا لأحمد الحليمي، إضافة إلى غيثة مزور الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، وخالد أيت طالب وزير الصحة والحماية الاجتماعية، وعبد اللطيف ميراوي وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ومحمد الصديقي وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، ومحمد عبد الجليل وزير النقل واللوجيستيك، وعواطف حيارة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، ثم محسن جزولي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية.

هذا التعديل الحكومي الذي تزامن مع قضاء الحكومة لنصف ولايتها خلافا لباقي الحكومات التي تعرف أكثر من تعديل في سنتها الأولى، وُصف إلى جانب تأخره بكونه تعديلا تقنيا ومن دون رهان سياسي، رغم أنه أنهى مهام عدد من الوزراء الذين تسببوا

في أزمات حادة في قطاعات كبيرة وحيوية، لاسيما قطاعات التربية الوطنية والتعليم العالي والصحة، وعجزوا عن حلها، بل أدت تصريحاتهم المستفزة وإجراءاتهم التعسفية إلى تفاقمها.

لكن ما أثار الجدل في وسائل التواصل الاجتماعي هو تثبيت من وزير العدل السيد عبد اللطيف وهبي في منصبه رغم الدعوات الواسعة داخل القطاع الذي يشرف عليه وخارجه إلى رحيله، نظرا لأدائه الضعيف ولما تسبب فيه من أزمات، منها شبهات حول تسهيل نجاح ابنه ومقربيه في مباراة الولوج إلى مهنة المحاماة التي أوصى وسيط المملكة بإعادتها لما شابها من خروقات، خاصة بعد الاحتجاجات القوية التي نظمتها تنسيقية ما سمي بالمفروض عليهم الرسوب في المباراة، وذلك حينما أكد في تقرير له بضرورة الإعلان عن امتحان جديد يستجيب لنفس شروط امتحان دورة 4 دجنبر 2022، والحرص على إعلان النتائج النهائية ومنح شواهد الأهلية للممتحنين الناجحين في الامتحان الجديد بداية شهر أكتوبر المقبل، لتمكين من أراد منهم من الاستفادة مع زملائهم من مقتضيات المادة 11 من القانون المنظم لمهنة المحاماة في شأن تقديم طلب الترشيح للتقييد في لائحة المحامين في مرحلة تمرين.

كما دعا تقرير وسيط المملكة إلى «إيجاد حلول استثنائية لهذا الامتحان، بالنسبة للمترشحين الذين لم تعد تتوفر فيهم الشروط المتطلبة في الامتحان السابق كعامل السن أو غيره؛ وإحاطة الامتحان الجديد بكل الضمانات الممكنة التي من شأنها أن تبعث على الاطمئنان لدى الممتحنين ومراعاة نتائج الامتحان الجديد ضمن التصورات والسياسة التدبيرية المستقبلية ذات الصلة»[1].

أما النقطة الأكثر إثارة للجدل هي استقدام رئيس الحكومة لأشخاص مستخدمين في مقاولاته أو مقاولات زوجته وإسناد مناصب حكومية وازنة لهم بشكل جعل المعارضة تتهمه بتعزيز التحالف الحكومي بمكون رابع ليس سوى شركة «أكوا» المملوكة لرئيس الحكومة،

(1) موقع LE 360 بتاريخ 4 يونيو 2023.

بكل ما يعنيه ذلك من تعزيز مخاطر تضارب المصالح والجمع بين الثروة والسلطة.

وفي هذا الصدد، قال عبد الله بوانو رئيس المجموعة النيابية لحزب العدالة والتنمية المعارض بمجلس النواب أن «التعديل الحكومي هو مجرد «ماكياج»؛ لأن الوجه الحقيقي بقي هو نفسه وأن التعديل هو عبارة عن ترضيات».

وتابع المتحدث نفسه: «التعديل الحكومي هو ترحيل شبكات الشركاء التجاريين والمستخدمين إلى مواقع حكومية»، مؤكدا «نحن اليوم أمام حكومة بأغلبية أربعة أضلع، ثلاثة أحزاب زائد الشركة المعروفة التي باتت طرفا في هذه الحكومة»[1].

كما عرفت الحكومة تعيين ستة كتاب دولة بعد تأخر لأزيد كن سنتين ونصف عن إصدار بلاغ للديوان الملكي أكد على قرب تعيينهم؛ ويهم الأمر زكية الدريوش مكلفة بالصيد البحري، وعمر احجيرة مكلفا بالتجارة الخارجية، وأديب بن إبراهيم مكلفا بالإسكان، وهشام صابري مكلفا بالشغل، ولحسن السعدي مكلفا بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ثم عبد الجبار الراشدي مكلفا بالإدماج الاجتماعي[2].

ثانيا: الحالة الديموقراطية

سيتناول هذا المحور أداء الأحزاب السياسية والقوى الحية للمجتمع، ثم الوضع الحقوقي للمغرب خلال سنة 2024.

1 - الأحزاب السياسية والقوى الحية

أ- الأحزاب السياسية

سوف نقتصر على الأحزاب السياسية الأساسية التي نظمت مؤتمراتها الوطنية أو بصدد القيام بذلك خلال السنة التي يتناولها التقرير، وهي ثلاثة أحزاب:

(1) عبد الله بوانو رئيس المجموعة النيابية لحزب العدالة والتنمية خلال مناقشة والتصويت على الجزء الأول من مشروع ميزانية 2025 بمجلس النواب. موقع تيل كيل عربي بتاريخ 14 نونبر 2024.
(2) موقع فبراير كوم بتاريخ 23 أكتوبر 2024.

ب- حزب الاستقلال

عقد حزب الاستقلال مؤتمره الوطني الثامن عشر بتاريخ 27 أبريل 2024، والذي زكى الأمين العام نزار بركة لولاية جديدة، لكنه لم يتمكن من استكمال انتخاب قيادته في اللجنة التنفيذية إلا بتاريخ 5 أكتوبر 2024 في مجلسه الوطني، بعد أن فشل في ذلك عقب انتهاء المؤتمر على إثر خلافات حول الأسماء وتمثيلية التيارات والجهات المتنافسة، وخاصة بين تيار الأمين العام وتيار حمدي ولد الرشيد رئيس جماعة العيون.

كما شهد الحزب تطورا لافتا قبل التعديل الحكومي، وذلك بعدم تجديد انتخاب النعم ميارة على رأس مجلس المستشارين وانتخاب نجل حمدي ولد الرشيد خلفا لصهره.

هـ- حزب الاصالة والمعاصرة

عقد حزب الأصالة والمعاصرة المشارك في الحكومة مؤتمره الوطني الخامس تحت شعار «تجديد الذات الحزبية لضمان الاستمرارية»، وذلك خلال أيام 9-11 فبراير 2024.

وقد أسفر المؤتمر عن انتخاب قيادة جماعية تتكون من فاطمة الزهراء المنصوري منسقة عامة والمهدي بن اسعيد وصلاح الدين أبو الغالي عضوين للقيادة الجماعية، ونجوى كوكاس رئيسة للمجلس الوطني. كما عرف المؤتمر إنهاء مهام الأمين العام المنتهية ولايته لمهامه على رأس الحزب، وذلك في أعقاب الهزات التي شهد الحزب باعتقال قياديين كبيرين منه بتهمة الاتجار الدولي للمخدرات وتكوين عصابة إجرامية في إطار ملف ما يعرف «إسكوبار الصحراء».

ولم تمض سوى مدة قصيرة ليتجدد الخلاف داخل الحزب وفي قيادته الجماعية، حيث أعلن عن تجميد عضوية صلاح الدين أبو الغالي من القيادة والحزب على خلفية نزاع ظاهره مالي بينه وبين قيادي محلي في الحزب وباطنه خلاف سياسي وتدبيري حول تسيير الحزب وموقعه في الحكومة والأغلبية، وكذا بفعل تداعيات تورط عضوين في قيادته والعديد من منتخبيه في جرائم الاتجار في المخدرات والفساد المالي.

ح- حزب العدالة والتنمية

أعلن حزب العدالة والتنمية عن موعد انعقاد مؤتمره الوطني التاسع، وذلك أيام 25-27 أبريل 2025 المقبل.

وقد أنهت اللجنة التحضيرية للمؤتمر التي يرأسها إدريس الأزمي أعمالها في الإعداد الادبي لهذه المحطة التنظيمية، وذلك بالمصادقة على وثيقة تحيين الورقة الذهبية/ للبرنامج العام ووثيقة التوجهات العامة/الأطروحة السياسية، فضلا عن تعديل نظامه الأساسي وقانونه الداخلي، بما في ذلك مسطرة انتخاب الأمين العام وأعضاء الأمانة العامة وعضوية المجلس الوطني وباقي المساطر الأخرى المشتملة على نظام انتخاب مسؤوليه وتجديد هياكله.

ويرتقب أن يجدد المؤتمر انتخاب الأمين العام الحالي عبد الاله بن كيران لولاية ثانية وأخيرة قبل خوض الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2026 التي يراهن فيها الحزب على استعادة مكانته وموقعه في المشهد السياسي الوطني بعد الاستهداف الذي تعرض له خلال انتخابات الثامن من أكتوبر 2021، بنزوله من المرتبة الأولى لولايتين متتابعتين بـ 107 و 125 مقعدا إلى المرتبة الثامنة بـ 13 مقعدا فقط.

2 – الحركة الاسلامية

سنقتصر في هـذا المحور على كل من جماعة العدل والاحسان وحركة التوحيد والإصلاح والتيار السلفي الإصلاحي.

أ- جماعة العدل والاحسان

استهلت جماعة العدل والاحسان سنة 2024 بإصدار الجماعة لوثيقتها السياسية وإعلانها للرأي العام في ندوة صحفية يوم 6 فبراير 2024، وهي وثيقة تتكون من 196 صفحة موزعة على أربعة محاور تشمل المنطلقات والأفق ومحور سياسي: حرية عدل وحكم المؤسسات، ومحور اقتصادي واجتماعي: عدالة وتكافل وتنمية مستدامة، وأخيرا

المحور المجتمعي: كرامة وتضامن وتربية متوازنة.

وختمت السنة بتخليد الجماعة للذكرى 12 لرحيل مرشدها الشيخ عبد السلام ياسين؛ ببرنامج بدأ بندوة في موضوع «الشباب ورهان البناء والتحرير» بتاريخ 8 دجنبر 2024، ثم ندوة في موضوع «الشباب وطوفان الأقصى» يوم 14 دجنبر 2024، وأنهتها بعقد مجلس نصيحة في موضوع «الفتوة همة وقوة وخدمة» وذلك يوم 21 دجنبر 2024.

كما شهدت سنة 2024 تنظيم المجلس القطري للعمل النسائي للجماعة دورته العادية يومي 16 و17 نونبر 2024، وتميز بانتخاب نادية بلغازي أمينة جديدة لهيئة العمل النسائي للجماعة خلفا للأمينة السابقة الراحلة حبيبة حمداوي رحمها الله، ويبقى أهم عمل طبع هذه السنة هو مساهمة الجماعة بمختلف أجهزتها في الحراك الشعبي للتضامن مع طوفان الاقصى ومناهضة التطبيع بوقفات أمام المساجد أسبوعية عبر عدد من المدن المغربية وبالمسيرات الوطنية أو الجهوية التي تنظمها مع حلفائها.

وقد أصدرت الجماعة بلاغا باسم مجلس الإرشاد حول نتائج الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تضمن نبرة نقدية موجهة لسياقها وللمنهجية المعتمدة فيها وللإدلة التي اعتمد عليها المجلس العلمي الأعلى في ترجيح أقوال شاذة، وكذا للنتائج التي اسفرت عنها في صلتها بالتحديات الكبرى التي تواجهه الأسرة، كما هو مبين بتفصيل في موضعه في المحور الثالث [1].

ب- حركة التوحيد والاصلاح

تميز أداء حركة التوحيد والاصلاح سنة 2024 بتنظيم الندوة الفكرية السنوية لمجلس الشورى التي انعقدت بتاريخ 25 و26 ماي في موضوع «طوفان الأقصى وتأثيره على العمل الإسلامي». وقد تضمنت الندوة جلسة حول «طوفان الأقصى: سياقه وتداعياته على النظام الدولي وأثره على الشعوب» من تأطير الحبيب شوباني وعزيز هناوي، وجلسة ثانية «طوفان الأقصى: تأثيره على العمل الإسلامي وآفاقه النهضوية» من تأطير محمد

(1) انظر فقرة ثانيا الحالة القيمية من المحور الثالث: الحالة الدينية والقيمية والثقافية صفحة 26 و27 من هذه الورقة.

الحمداوي وامحمد الهلالي، وجلسة ثانية حول «حركة التوحيد والإصلاح في ضوء طوفان الأقصى والاستجابات المطلوبة» من تأطير عبد الرحيم شيخي ومحمد ابراهمي، وشملت كل جلسة تعقيبين عن كل ورقة.

كما تفاعلت الحركة مع ما شهده المغرب من عودة للمهرجانات الغنائية التي تزامنت مع المجازر التي يرتكبها الكيان الصهيوني بفلسطين المحتلة، وخاصة مهرجان موازين، وكذا مع موضوع توحيد خطبة الجمعة ضمن مشروع أطلقته وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية تحت عنوان «تسديد التبليغ»، رغم ما ميز أدائها هدوء في قضايا التدافع القيمي.

كما تميزت سنة 2024 كذلك باختيار أحمد صبير الإدريسي رئيسا جديدا لمؤسسة بيت الثقافة، وكذا باعتماد هيئة علمية جديدة تحمل اسم مؤسسة محيط وتعيين مجلس إدارة لها تحت إدارة حسن الموس.

كما واصلت الحركة عملها ضمن الجهود الشعبية لدعم طوفان الأقصى ومناهضة التطبيع في إطار مجموعة العمل الوطنية من أجل فلسطين بالرباط، وفي إطار المبادرة المغربية للدعم والنصرة في باقي المدن الأخرى.

هـ- التيار السلفي الاصلاحي

نقصد بالتيار السلفي الإصلاحي مجموع الشيوخ المهتمين بدور القرآن والعلوم للشرعية والمتميزين عن باقي المجموعات السلفية بالانخراط في الشأن العام، وخاصة على مستوى التدافع من أجل الهوية والقيم والأسرة والدفاع عن الحرمات والشعائر الدينية ويمتنعون عن التكفير، بما جعلهم يوصفون إعلاميا بالتيار السلفي الإصلاحي، ومن أهم الرموز حسن الكتاني وحماد القباج ورشيد بنكيران ورشيد نافع وعادل رفوش وعصام البشير المراكشي ومحمد الفزازي وعدد من طلبة العلم والإعلاميين العاملين في جريدة السبيل وهوية بريس وقناة الأنس الإلكترونية.

وقد تميز أداء التيار السلفي الإصلاحي خلال سنة 2024 بحضور قوي في الدفاع

عن القيم سواء في المقررات التعليمية التي شهدت بعضها تغييرات حملها هذا التيار إلى التدخل الأمريكي الصهيوني في مراجعة المناهج في إطار الملاءمة مع التطبيع واستحقاقات اتفاق ابراهام بعد أن كانت هذه المراجعات تتم باسم محاربة التطرف والإرهاب.

كما احتجوا بقوة على ما يعتبرونه تكميما لأفواه العلماء والأئمة والخطباء الذين لاحظوا تراجع تفاعلهم مع قضايا مقدسات المسلمين على إثر وقائع انتهاكها وازدرائها مرة باسم حرية التعبير والإبداع ومرة أخرى باسم تكسير الطابوهات في الأفلام وللتعبيرات الفنية المختلفة.

أما قضية الأسرة فكان صوتهم أقوى من غيرهم، أولا في تغيب العلماء من قيادة لجنة مراجعة المدونة وتكوينها من اتجاه واحد، كما استنكروا التصريحات المستفزة لوزير العدل وتصريحات معاونيهم وخاصة مستشاره الجديد عبد الوهاب رفيقي الملقب بأبي حفص والذي كان أحد شيوخهم قبل أن ينتقل إلى الطرف الآخر وينخرط بحماس في شرعنة قضايا الحريات الفردية ومنها الحرية الجنسية والإجهاض والمساواة في الإرث وإلغاء التعصيب.

وقد أعلن جلهم مواقف معارضة لمخرجات الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة معتبرين توصياتها واقتراحاتها غير شرعية ومختلفة للإجماع ولم يقل بها أحد من السابقين أو اللاحقين، وخاصة ما يتعلق منها بالشاهدين المسلمين في عقود زواج المغاربة في المهجر، وإخراج بيت الزوجية من التركة بعد وفاة الزوج وإدخال العمل المنزلي للزوجة ضمن تنمية الأموال المكتسبة التي تقسم بعد الطلاق، والشروط شبه المستحيلة بخصوص الزواج بالتعدد الذي ارتقى حسب بعض رموز هذا التيار إلى مستوى تحريم ما أحله الله. وقد أصدر حسن الكتاني بيانا شديد اللهجة باسم رابطة علماء المغرب العربي يفصل القول في مشاريع تعديلات مدونة الأسرة بتاريخ 25 دجنبر 2024.

3 – الوضع الحقوقي

على الصعيد الحقوقي ظلت الحريات وحقوق الانسان مصدر توتر سياسي وضغط دولي على خلفية التطبيق الممنهج على الحقوق والحريات الأساسية واستمر اعتقال ومتابعة الصحفيين والمدونين بالقانون الجنائي ومتابعة المحتجين ضد التطبيع، خاصة أمام بعض المحلات التجارية وواصلت اللجان التضامنية مع المعتقلين والمتابعين تصدر بيانات الشجب والتضامن واستمر التوترات الحقوقية في تصنيفات التقارير الدولية تؤكد حالة التراجع الحقوقي.

أمام هذه الوضعية شهدت سنة 2024 خطوة إيجابية بتاريخ 29 يوليوز 2024 تمثلت في إطلاق سراح أبرز الصحفيين المعتقلين وعلى رأسهم مدير نشر جريدة «أخبار اليوم» ورئيس تحريرها توفيق بوعشرين وسليمان الريسولي وعمر الراضي إلى جانب الصحفي الطاوجني، كما شمل العفو 16 معتقلا على خلفية قضايا التطرف والإرهاب بعد إعلان مراجعتهم وتشبتهم بالثوابت الوطنية كما شمل العفو نشطاء مناهضين للتطبيع ينتمون إلى جماعة العدل والاحسان ومنهم عبد الرحمان ونكاض مصطفى دكار وسعيد بوكيوض ولم يشمل العفو المعتقلين على خلفية احتجاجات الريف [1].

كما أصدرت المحكمة الابتدائية بسلا حكما يقضي بـ بإدانة 13 ناشطا من مناهضين للتطبيع بستة أشهر موقوفة التنفيذ اتهموا بتنظيم مظاهرة بدون ترخيص أمام متجر كارفور المتهم بدعم الكيان الصهيوني كانت وقائها قد جرت بتاريخ 25 نونبر 2023، وذلك أمام المحكمة الابتدائية بسلا يوم الخميس 26 دجنبر 2024[2].

كما شهد النقاش الحقوقي جدلا محتدما على خلفية تسليم الأمن المغربي للكيان الصهيوني؛ فلسطيني متهم يدعى نسيم خليبات المتهم بالوقوف وضع قنبلة قصد تفجيرها لاستهداف مبنى وزارة الصحة من عام 2022 في سابقة ودون مرجع قانوني لهذا التسليم.

(1) موقع لكم ومواقع أخرى بتاريخ 29 يوليوز 2024.
(2) بلاغ الجبهة المغربية لمناهضة التطبيع. موقع صوت المغرب بتاريخ 26 دجنبر 2024.

وقد طالب حقوقيون السلطات المغربية بعدم الإذعان للكيان الصهيوني والامتناع عن تسليم الشاب الفلسطيني[1]، خاصة في ظرف يتعرض فيه الشعب الفلسطيني لجرائم الإبادة الجماعية. وقد ردت المصالح المعنية على هذه الاتهامات بنفي انتساب المعني بالأمر لا علاقة له بالمقاومة وأن تسليمه جاء بطلب منه وبعد استكمال المساطر القانونية ذات الصلة.

وفي نفس السياق، دعت جمعيات حقوقية ومنظمات دولية السلطات المغربية الى عدم تسليم الطبيب المصري الحامل للجنسية التركية السيد عبد الباسط الإمام والمحكوم بالسجن المؤبد على خلفية معارضته لنظام السيسي وذلك بعد توقيفه في مطار محمد الخامس بالدار البيضاء، وهو الذي سبق أن فقد ابنه ضمن ضحايا فض اعتصام رابعة سنة 2013.

وقد أبطلت محكمة النقض الحكم القاضي بتسليم الدكتور عبد الباسك الإمام والإفراج عنه وتسليمه جواز سفره[2].

المحور الثاني: الحالة الاقتصادية والاجتماعية

أولا: الوضعية الاقتصادية والمالية

1 - الأداء الاقتصادي والمالي

دشنت الحكومة سنة 2024 بفرضيات في الميزانية السنوية تتوقع أن تصل نسبة النمو إلى 3.7 في المائة ومعدل تضخم في حدود 2.5 فالمائة وعجز للميزانية لا يتعدى 4 في المائة.

كما انطلقت السنة المالية 2024 بتحملات مالية في حدود 638.298779000.00 درهم وموارد في حدود 574.552394000.00 درهم، لكن الأداء المالي الفعلي كما

(1) رسالة الائتلاف الحقوقي المغربي، نشر مضامينها موقع رأي اليوم بتاريخ 29 دجنبر 2024.
(2) موقع اليوم 24 نقلا عن تدوينة للمعني بالأمر على مواقع التواصل الاجتماعي يشكر فيها المغرب والقضاء والمحامين والجمعيات الحقوقية التي تبنت قضيته، بتاريخ 24 بتاريخ 18 دجنبر 2024.

قدمته الحكومة بمناسبة مناقشة التقارير المالية شهد ارتفاع نسبة النمو إلى 3.1 في المائة وتراجع معدل التضخم إلى حدود غشت 2024 إلى 1.1 في المائة، وسيبلغ عجز الميزانية في متم السنة إلى 4 في المائة بعد أن كان في حدود 4.3 في المائة سنة 2023.

لكن الأرقام التي تعلنها الحكومة قوبلت بالتشكيك والرفض من قبل المعارضة واتهمها ممثل المجموعة النيابية لحزب العدالة والتنمية بالكذب في موضوع نسبة النمو التي أكد أنها لن تصل إلى 3 في المائة إذا ما استثنينا محاولة جمع النسب الضعيفة المسجلة في السنتين اللتين قضتهما هذه الحكومة، وهي على التوالي 1.5 في المائة و 3.4 في المائة إلى جانب 8.21 في المائة التي حققتها الحكومة السابقة برئاسة سعد الدين العثماني، مما جعل معدل السنوات الأخيرة في حدود 4 في المائة. ومن الأرقام الدالة في المؤشر الاقتصادي حجم المديونية التي بلغت 69 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي بما مبلغه 1016 مليار درهم محققا زيادة بنسبة 6.8 في المائة مقارنة بالسنة الماضية، وهو دين يتكون من جزء داخلي وصل إلى 763 مليار درهم بزيادة نسبتها 56 في المائة بما يمثل 52.1 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي، بينما يصل الدين الخارجي إلى 253 مليار درهم بنسبة 10.8 في المائة بما نسبته 17.3 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي[1].

2 – التحديات الاقتصادية

أ– الفساد والرشوة

وبموازاة هذه الوضعية الاقتصادية والاجتماعية هناك أرقام أخرى حول الفساد وتضارب المصالح وغيرها، ففي تقريرها السنوي حول مدركات الفساد أثبتت المعطيات تراجع المغرب بـ 24 درجة حسب تقرير الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بحصوله على تنقيط 100/38 في مؤشر الفساد لسنة 2023 بفقدانه لـ 5 نقط خلال الخمس سنوات الماضية مقارنة بسنة 2018 الذي كان في حدود 100/43.

وعلى المستوى الدولي، انتقل المغرب من الرتبة 73 إلى 97 من بين 180 دولة برسم

(1) خلاصة عن التقرير السنوي لبنك المغرب 2024 منشور في وسائل الإعلام المحلية وعلى الموقع الإلكتروني لبنك المغرب.

سنة 2023 مسبوقا بتسع دول عربية منها الإمارات وقطر والسعودية والأردن والكويت وسلطنة عمان والبحرين وتونس، ومتصدرا لـ 12 دولة عربية أخرى. كما تراجع على الصعيد الافريقي بـ 16 درجة برسم نفس السنة مقارنة دائما بسنة 2018، وحسب تقرير الهيئة الوطنية للنزاهة.

كما تراجع المغرب في مؤشر الفساد السياسي الصادر عن مشروع أنماط الديمقراطية وسيادة القانون، ولاسيما في تطبيق القانون والحكامة المنفتحة الصادر عن مؤشر العدالة العالمي، كما تراجع أيضا في مؤشر استقلال القضاء وحرية الصحافة وخدمات الانترنيت ضمن نفس المؤشر المتعلق بالنزاهة العمومية الصادر عن مركز الأبحاث الاوربي لمكافحة الفساد وبناء الدولة (ERCAS).

ويحتل الفساد المرتبة الثانية ضمن عوائق المقاولات كما ورد في تقرير البنك الدولي للتنمية لسنة 2024.

وحسب تقرير الهيئة الوطنية للنزاهة فقد أثبتت خلاصات ونتائج البحث حول الفساد في شق المقاولات عن اختلال الفساد للرتبة الثامنة في انشغالات المقاولات وتعتبر الرشوة واستغلال النفوذ وتزوير الانتخابات الأكثر شهرة، وأن 68 في المائة من هذه المقاولات تعتبر الفساد منتشرا أو منتشرا جدا في المغرب، وأن الحصول على التراخيص والأذونات والرخص الاستثنائية والصفقات والمشتريات العمومية والتوظيف والتعيين والترقية في القطاع الخاص تعد المجالات الثلاثة الأكثر تضررا من الفساد، وأن 23 في المائة من مسؤولي المقاولات تعرضوا لأكثر أشكال الفساد خلال 12 شهرا الماضية وأن 90 في المائة منها تتعلق بطلبات مباشرة أو غير مباشرة وأن 3 في المائة قدمت الرشوة بمبادرة منها.

وعطفا على هذه الأرقام الدالة فقد تداولت التقارير الإعلامية المحلية وصول عدد البرلمانيين المتابعين أمام محاكم جرائم الأموال إلى 44 وأزيد من 100 منتخب. كما أن

30 برلمانيا و20 رئيس جماعة موجودين رهن الاعتقال الفعلي[1].

ب- تضارب المصالح

قدم رئيس الحكومة توضيحات حول ملابسات صفقة تحلية مياه البحر بمدينة الدار البيضاء خلال الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسات العامة بمجلس النواب بتاريخ 16 دجنبر 2024.

وقد أثارت تصريحاته جدلا كبيرا جعل المعارضة تتهمه بالإقرار بتضارب المصالح وباستفادته كمقاول من موقعه كرئيس الحكومة بما يثبت ما يروج حوله من الجمع بين الثروة والسلطة.

وكانت جريدة الصحيفة الإلكترونية قد كشفت في تحقيق استقصائي نشرته في ماي 2024 عن معطيات تفصيلية حول ملابسات رسو الصفقة على شركتين مملوكتين لرئيس الحكومة «غرين أوف أفريكا» و«أفريقيا غاز» وشركة «أكسيونا» الإسبانية[2].

وقد شهدت جلسة مجلس النواب ارتباكا كبير بفعل ردود فعل بعض فرق المعارضة بمجلس النواب تتصدرهم مجموعة فريق العدالة والتنمية على إثر ما صدر عن رئيس الحكومة في ما اعتبرته المجموعة إساءة للنواب وللنساء منهم على وجه الخصوص.

وتفاعلا مع هذه القضية أعلن حزب العدالة والتنمية عن عزمه تنظيم ندوة صحفية لتسليط مزيد من الأضواء حول ما اعتبرته جريمة تضارب مصالح واضحة. فبتاريخ 19 دجنبر 2024 كان الصحفيون والرأي العام على موعد مع عروض تقنية وقانونية وسياسية قدمها عبد الله بوانو رئيس المجموعة النيابية للحزب وإدريس الأزمي الادريسي رئيس المجلس الوطني وعبد الاله بنكيران الأمين العام للحزب ورئيس الحكومة الأسبق.

وخلال هذه الندوة تم تقديم معطيات وافية انطلقت من نصوص الفصل 36 من الدستور والقوانين التنظيمية المنظمة لعمل الحكومة وقوانين الاستثمار والصفقات العمومية

(1) موقع TELQEUL ومواقع إلكترونية أخرى.
(2) الموقع الإلكتروني لجريدة الصحيفة بتاريخ ماي 2024.

وقوانين المالية وانتهاء بشروط دفتر التحملات المتضمن لشروط الترشح لهذه الصفقة.

وخلال الندوة الصحفية تم تقديم مراحل التحضير للاستحواذ على هذه الصفقة، وكذا على امتيازات جبائية مفصلة على المقاس، إلى جانب خرق شروط الصفقة والمصادقة عليها من أجل الاستفادة من الدعم العمومي المخصص للمشاريع الاستراتيجية التي لا تهم هذه الصفقة. وهذه التواريخ هي على النحو التالي:

- **مارس 2022**: إطلاق طلب العروض لإنشاء محطة تحلية مياه البحر بجهة الدار البيضاء-سطات من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب؛

- **دجنبر 2022**: تقديم تعديل بمجلس المستشارين على مشروع قانون المالية لسنة 2023 يمنح سعرا تفضيليا في حدود 20% عوض 35%، على أرباح الشركات المحدثة ابتداء من فاتح يناير 2023 (وهي تفصيل على المقاس) التي تلتزم في إطار اتفاقية مبرمة مع الدولة باستثمار مبلغ لا يقل عن 1،5 مليار درهم خلال مدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية؛

- **12 دجنبر 2022**: نشر القانون الإطار المتعلق بميثاق الاستثمار.

- **23 فبراير 2023**: نشر المرسوم المتعلق بتفعيل نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي؛

- **17 نونبر 2023**: توقيع العقد مع تحالف شركات «أكسيونا» و«غرين أوف أفريكا» و«أفريقيا غاز»؛

- **15 يناير 2024**: إنشاء الشركة الحاملة للمشروع (شركة البيضاء لتحلية المياه Al Baidaa Desalination Company SA)؛

- **10 يونيو 2024**: انطلاق أشغال بناء المحطة؛

- **10 دجنبر 2024**: مصادقة اللجنة الوطنية للاستثمارات في إطار نظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي، على مشروع تحلية

مياه البحر بجهة الدار البيضاء-سطات؛

- **16 دجنبر 2024**: تصريح عزيز أخنوش رئيس الحكومة بمجلس النواب[1].

ومن المآخذ الموجهة لرئيس الحكومة إلى جانب قيامه بالدفاع عن شركات في ملكيته أو متحالفة معها في استغلال لمنصبه كرئيس للحكومة ولمنصة البرلمان، خاصة أنه يعد بحكم القانون رئيسا للمجلس الإداري للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب صاحب المشروع والجهة الإدارية التي أطلقت طلب العروض، علما أن رئيس الحكومة هو رئيس الإدارة والمشرف على المقاولات والمؤسسات العمومية والوصي عليها.

كما أن الترخيص بالاستثناء على قواعد الصفقات التنافسية والمرور إلى الصفقة التفاوضية هو رئيس الحكومة نفسه حسب المقتضيات المنظمة للصفقات العمومية.

وقد تم تبرير اللجوء إلى هذا الاستثناء بانسحاب المنافس الثالث بعد فرز أفضل العروض المتبارية في المرحلة الأولى من الصفقة، وهو ما يخالف الشروط الواردة في المادة السابعة من القانون رقم 86.12 المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، رغم أن هذا الانسحاب نفسه قد أثار نقاشات وشكوك إعلامية [2].

ومما أثير أيضا هو عدم احترام شروط أهلية الترشح للصفقة الواردة في دفتر التحملات، والتي لا تتوفر في أي من الشركات المملوكة لرئيس الحكومة، خاصة الشروط التقنية المتعلقة بالتجربة والأقدمية وحجم المشروع الذي سبق أن تولت الشركات إدارته. وهنا تظهر بعض الحيثيات التي تكون مسؤولة عن المرور من الصفقة التنافسية إلى الصفقة التفاوضية بما يثير أيضا شكوك بشأن التفصيل الإداري والتدبيري على المقاس، طالما أن شروط الانتقال إلى الصفقة التفاوضية لا تتوفر في هذه النازلة كما هو مبين في المادة 7 القانون رقم 86.12 يتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك

(1) عبد الله بووانو وإدريس الأزمي الإدريسي في عرضين قانوني وتقني مقدمين في الندوة الصحفية التي نظمها حزب العدالة والتنمية بتاريخ 19دجنبر 2024، والتي تابع المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة وقائعها بشكل مباشر وحضوري.

(2) القانون رقم 12, 86، منشور بالجريدة رسمية القانون الجريدة الرسمية، 6328 بتاريخ 22 يناير 2015.

قبل التفصيل الجبائي على المقاس فيما يتعلق بتخفيض الضريبة على الشركات من 35 إلى 20 في المائة بالنسبة للشركات التي ستحدث في تاريخ لاحق للحصول على الصفقة، وكذا محاولة الاستفادة من الدعم العمومي الذي أقره قانون الاستثمارات بشأن المقاولات الاستراتيجية التي وحدها تم احترام أجل إخراج مراسيمها التنظيمية في الوقت المحدد دون باقي المقاولات الصغرى والمتوسطة التي ما زالت تنتظر رغم فوات الأجل الذي حدده نفس القانون[1].

ومن المآخذ التي وجهت إلى هذه الصفقة هو أن دفتر تحملاتها يمنع اللجوء إلى أي نوع من الدعم العمومي بخصوص هذه الصفقة، ومع ذلك تمت برمجتها والمصادقة عليها وإعلان ذلك بشكل واضح في بلاغ صادر عن اللجنة المختصة بالدعم العمومي للمشاريع بتاريخ 10دجنبر 2024، قبل أن يتراجع رئيس الحكومة من خلال تصريحه المذكور بمجلس النواب عن أن الشركات الفائزة بالصفقة لن تستفيد من الدعم العمومي، دون أن يوضح تعارض هذا التصريح مع البلاغ الصادر عن اللجنة السابق الإشارة إليه.

3 – الوضعية الاجتماعية

أ– واقع التنمية البشرية

وعلى صعيد آخر، احتل المغرب المرتبة 120 في تصنيف تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لـ 2023-2024 بتاريخ 13 مارس 2024، وهو ما اعتبرته الحكومة على لسان الناطق باسمها مصطفى بايتاس الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني بأنه تقدم إيجابي عكس تقدم المغرب بثلاث درجات دفعة واحدة من المرتبة 123 إلى المرتبة 120، وهو تقدم أرجعته الحكومة إلى المجهودات التي تبذلها المملكة في مجالات التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية على نحو يضمن الإدماج الاجتماعي والإنصاف للجميع[2].

(1) عرض إدريس الأزمي الإدريسي في الندوة الصحفية السابق الإشارة إليها.
(2) عبد الناصر الناجي، موقع مدار بتاريخ 28 مارس 2024.

وقد حصل المغرب على 0.698 نقطة بأقل من المتوسط الدولي المحدد في 0.739، مما يجعل المغرب في خانة التنمية البشرية المتوسطة مرتبا وراء 13 دولة عربية منها فلسطين التي ترزح تحت الاحتلال والعدوان الصهيوني. وحسب عبد الناصر الناجي الخبير في التنمية البشرية والتعليم فإن المغرب حافظ على نسبة تطوره التي يسجلها المغرب كل عشر سنوات والمتراوحة بين 0.077 و0.79، لكن النسبة التي تحتفي بها الحكومة هي أدنى نسبة تم تسجيلها في العشرية الماضية، مؤكدا أن المغرب لو استطاع الحفاظ على نسبة تطوره في سلم التنمية البشرية التي سبق أن سجلها خلال 1994 و 1996 و2011 والمحدد في 0.012 لكان ترتيبه لا يتجاوز الدرجة 75 وليس 120. ويرجع عبد الناصر الناجي قضية ضعف المغرب في هذا الترتيب إلى مؤشر عدد سنوات التمدرس الذي لا يتجاوز 6 سنوات بأقل من 3 سنوات عن المتوسط الدولي، ثم نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الذي يناهز 8000 دولار بزيادة 7 دولارات مقارنة مع سنة 2021، وهو دون المتوسط الدولي بكثير والذي يبلغ 17 ألف دولار[1].

ب- التحديات الاجتماعية

- وضعية البطالة

من جهة أخرى، يواصل معدل البطالة ارتفاعه بالمغرب بوصول عدد العاطلين إلى مليون و 683 ألف عاطل بزيادة تقدر بـ 4 في المائة في الربع الثالث من سنة 2024 بزيادة وصلت إلى 58 ألف شخص حسب آخر أرقام المندوبية السامية للتخطيط.

هذا الإخفاق الاجتماعي انتبهت إليه الحكومة وجعلت من التشغيل أولوية في قانون مالية 2025 من خلال إعلانها في التركيز على التشغيل في العالم القروي وإعادة هيكلة برامج تنشيط التشغيل ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا إلى جانب دعم النشاط الاقتصادي للنساء وضمان دخولهن إلى سوق الشغل.

وقد انتقل معدل البطالة من 13.5 إلى 13.6 فالمائة بزيادة 0.4 في المائة متأثرا

(1) نفسه.

بتصاعد البطالة في العالم القروي من 7 في المائة إلى 7.4 في المائة، مع استقرار في الوسط الحضري في حدود 17 في المائة.

كما انتقل في الفئة ما بين 15 و24 سنة إلى 39.5 في المائة بزيادة قدرها 1.3 في المائة وارتفع بـ 0.4 في المائة ما بعد 45 سنة وازداد في فئة النساء بنسبة 4.1 في المائة ليستقر في حدود 20 في المائة.

أما في صفوف حملة الشهادات المتوسطة، فقد ارتفع بنسبة 2.3 فالمائة لكن وسط حملة الشهادات العليا شهد معدل البطالة انخفاضا بنسبة 1.6 في المائة، إذ انتقل من 26.5 فالمائة إلى 24.9 فالمائة وهو الرقم الذي ما زال مرتفعا[1].

هذه الأرقام حول البطالة التي كانت أنتجتها المندوبية السامية للتخطيط بناء على عينة محدودة لم يكن تعكس الحقيقة الفعلية عن حالة البطالة، إذ أكدت المعطيات الجديدة التي كشفت عنها نفس المندوبية في الندوة الصحفية التي نظمها المندوب السامي الجديد بمناسبة تقديم معطيات الإحصاء العام للسكن والسكنى يوم 17 دجنبر 2024 عن أرقام جديدة ومخيفة تؤكد أن البطالة انتقلت في عشر سنوات ما بين 2014 و 2024 من 16.2 فالمائة إلى 21.3 فالمائة ومن 19.3 إلى 21.2 في المائة بالوسط الحضري ومن 10.5 إلى 21.4 بالوسط القروي وإلى 25.9 في صفوف النساء.

- وضعية الفقر والهشاشة

أما بخصوص الفقر والهشاشة وحسب نفس المصدر فإن معدل الفقر ارتفع من 623 ألف سنة 2019 إلى مليون و 42 ألف سنة 2022 بزيادة سنوية تقدر بـ 34 في المائة منها 64 في المائة في العالم القروي بما مجموعه 906 ألف مقابل 512 ألف فقير في العالم الحضري.

أما من حيث الهشاشة فقد بلغت أصحاب الدخل المنخفض أو غير المستقر المهددين بالفقر 4.6 مليون نسمة سنة 2019 إلى 4.75 مليون سنة 2022 بمعدل ارتفاع كل سنة

(1) مذكرة المندوبية السامية للتخطيط بتاريخ نونبر 2024.

وصل إلى 23.6 في المائة، حيث وصل في العالم الحضري إلى 31.5 في المائة و 17.8 في العالم القروي، وهو ما يمثل 2.24 مليون نسمة في وضعية هشة في الوسط الحضري وفي 2.51 مليون في الوسط القروي[1].

- **احتجاجات رجال التعليم**

بدأت احتجاجات رجال التعليم في الشارع والدخول في مقاطعة مفتوحة جعلت أزيد من 8 مليون متمدرس في وضعية الشارع، وفشلت كل الوساطات النقابية والمساعي الحكومية في التوصل إلى حلول ترضي رجال ونساء التربية ما لم تسحب الحكومة القانون الأساسي لموظفي التعليم وتعالج بشكل جدي مطالبهم المادية والمعنوية وحل مشكلة المتعاقدين وإرجاع الأساتذة الموقوفين عن العمل، وهو ما تم بموجب محضر اتفاق موقع مع النقابات وقبلته التنسيقيات المؤطرة للاحتجاجات في نهاية دجنبر 2023 بعد الرفض الأول لمحضر 10 دجنبر 2023[2].

- **احتجاجات مهنيي الصحة وطلبة الطب**

بشكل متزامن مع احتجاجات رجال التعليم، اندلعت أزمة أخرى في قطاع الصحة ولا سيما بكليات الطب، حيث رفض الطلبة الأطباء مشروع تقليص سنوات الدراسة إلى 6 سنوات بما يخفض من قيمة الشهادة المحصل عليها خاصة في الخارج، وقد فشلت كل المحاولات الحكومية في دفع الطلبة على الرجوع إلى الدراسة دون تلبية مطالبهم الأساسية، مما جعلهم يعيشون سنة بيضاء بمقاطعتهم للامتحانات المبرمجة إلى أن تم تغيير كل من وزير التعليم العالي ووزير الصحة ونجاح مساعي وسيط المملكة في التقريب بين وجهات النظر والتوصل إلى حل يقضي باستثناء الأفواج التي اختارت الولوج إلى كلية الطب في ظل هذه التدابير الجديدة وفق الشروط المعلنة.

(1) موقع صوت المغرب بتاريخ 17 أكتوبر 2024.
(2) محضري اتفاق موقعين على التوالي مع النقابات في 10 دجنبر وفي نهاية دجنبر 2023، منشور في وسائل الإعلام المحلية بنفس التواريخ.

وهكذا انتهت ثاني أزمة ممتدة عاشتها الحكومة وتسببت في رحيل وزيرين على قطاعين مهمين بعد التوقيع على محضر تسوية مع اللجنة الوطنية لطلبة الطب والصيدلة بعد تصويت بنسبة 57.8 فالمائة قام به الطلبة لفائدة الاتفاق بنسبة مشاركة تجاوزت 90 في فالمائة من الطلبة الأطباء[1].

- **احتجاجات موظفي العدل والمحامون**

وفي نفس السياق انتقلت عدوى الاحتجاجات إلى قطاع العدول الذين شلوا المحاكم بإضرابات عن العمل منذ 17 أبريل 2024 على خلفية المطالبة بتنفيذ مشروع النظام الأساسي لموظفي القطاع سبق أن تم الاتفاق عليه مع الوزارة، كما انتقلت الاحتجاجات إلى فئات أخرى في الإدارة والجماعات المحلية ما زالت دون حل.

وأمام هذه الاحتجاجات التي بدأت تنتقل تدريجيا إلى باقي القطاعات، عملت الحكومة على التخفيف من الاحتقانات الاجتماعية بالتجاوب الجزئي مع مطالب المحتجين بإقرار زيادة عامة على الدخل وصلت إلى 1000 درهم شهريا مقسط على سنتين، لكن دون أن تغطي فارق التراجع في القدرة الشرائية الناتجة عن التضخم وعن الارتفاع المهول في جميع المواد الاستهلاكية وخاصة الأساسية منها، وذلك بمناسبة العيد الأممي للعمال الذي تزامن مع فاتح ماي 2024. كما أقرت الحكومة زيادة أخرى في الأجور بمناسبة مشروع القانون المالي عبر تخفيض طفيف في الضريبة على الدخل، مما سيؤدي إلى زيادة في الأجور تتراوح بين 100 و400 درهم في مشروع القانون المالي لسنة 2025 كما تم اعتماده بالبرلمان بغرفتيه في مستهل شهر دجنبر 2024.

(1) موقع هسبريس بتاريخ 8 نونبر 2024.

المحور الثالث: الحالة الدينية والقيمية والثقافية

تميز المجال الثقافي والقيمي بالمغرب للعام 2024 بإثارة مجموعة من الإشكالات بعضها تسبب في انقسام حاد في الموقف بين اتجاهات الفكر والرأي.

أولا: الحالة الدينية

أسهمت السياسات المتبعة من قبل الوزارة في إثارة جدل ما يزال محتدما قي كثير من القضايا أهمها مواضيع الربا والدعاء مع فلسطين في المنابر وتوحيد خطبة الجمعة وخطة تسديد التبليغ ثم تصريحات وزير الأوقـاف والشؤون الإسلامية بخصوص أن المغاربة علمانيون.

وقد تفاعل الرأي العام مع هذه القضايا على النحو التالي:

1 - بين الربا والفائدة

شهد الحقل الديني بدوره نصيبه من السجال وتبادل الرأي ونقيضه، وذلك في عدة قضايا أبرزها الربا والفوائد البنكية، التي أدلى بشأنها وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، بمناسبة درسه الافتتاحي للدروس الرمضانية بتاريخ 15 مارس 2024 برأي اثار جدلا واسعا.

وقد كان الدرس تحت عنوان «تجديد الدين في نظام إمارة المؤمنين انطلاقا من الحديث الشريف الذي يرويه أبو هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة عام من يجدد لها دينها».

وفي القضية رقم 13 التي تهم التعامل مع الأبناك، قال وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية «إن بعض المتكلمين في للدين قد أحرجوا ضمير المسلمين بالقول بأن الربا هو الفائدة على القرض بأي قدر كانت، مع العلم أن الحكمة في القرآن جاءت للقطيعة مع ممارسة كانت شائعة في بعض الحضارات القديمة وهي استعباد العاجز عن رد الدين بفوائد مضافة وكان بعض فلاسفة اليونان قد استنكروا ذلك، أما الاقتراض في هذا العصر فمعظمه

للضرورة أو الاستثمار، وفيما عدا ثمن الأجل ومقابل الخدمة فإن الفائدة تقل بقدر نمو الاقتصاد في البلد، وكان تجديد نظام إمارة المؤمنين في هذا الباب إحداث معاملات بنكية تسمت بالمالية التشاركية، والمرجع في هذه العمليات هو المجلس العلمي الأعلى الذي أصدر لحد الآن 170 فتوى في الموضوع[1]. هذا التصريح لوزير الأوقاف حظي بمناقشة واسعة وخلف ردود فعل غاضبة من علماء وباحثين من خارج المجالس العلمية وبصمت مطبق من أغلب العلماء الرسميين، خاصة ممن لهم مواقف معروفة ومسجلة في دروس وأشرطة فيديو متداولة على نطاق واسع ومنهم محمد الروكي المتخصص في الفقه المالكي والمعاملات المالية ومدرس لها في الجامعات المغربية.

كما أسفر بعض هذه الآراء عن خلاف الفقهاء والعلماء المغاربة مع الوزير بهذا الخصوص، وعلى رأسهم الفقيه المغربي محمد التاويل رحمه الله، والذي أفرد كتابا لهذا الخلاف سماه بعبارة «وأخيرا وقعت الواقعة وأبيح الربا: الفوائد البنكية» (من منشورات البشير ابن عطية بفاس، الطبعة الأولى 2019).

كما تم التذكير بالضجة التي أثارها عموم علماء وفقهاء المغرب الرافضة لفتوى الدكتور يوسف القرضاوي أجاب فيها عن سؤال لأحد المغاربة جوز له الاقتراض من الأبناك التقليدية للضرورة قبل إحداث المعاملات والأبناك التشاركية بالمغرب بناء على فتوى المجلس الأوربي للإفتاء الذي أباح للمسلمين المقيمين بأوربا شراء بيوت السكن عن طريق القروض البنكية ما دامت الأبواب مسدودة أمامهم، وذلك بناء على قاعدة الضرورات تبيح المحظورات وأن الحاجات تنزل منزلة الضرورات. وكان ممن ساهم في النقاش ورد على القرضاوي بالتحريم محمد الروكي عضو المجلس العلمي الأعلى في المغرب، مؤكدا أن المغرب بلد اسلام وأن الربا فيه حرام. وقد ناقش في فتواه أدلة يوسف القرضاوي وردها وانتهى إلى ابطال الإقتراض من البنوك الربوية[2].

(1) أحمد التوفيق، «تجديد الدين في نظام إمارة المؤمنين»، درس افتتاحي للدروس الحسنية لرمضان 1446هـ، منشور في الموقع الإلكتروني لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بتاريخ 18 مارس 2024.
(2) الحسن السرا ت، موقع الجزيرة نت بتاريخ 26 شتنبر 2006.

كما سبق للمجلس العلمي الأعلى أن أصدر بيانا شديد اللهجة عارض فيه يوسف القرضاوي بكونه أعطى لنفسه الحق في إصدار فتواه لأهل المغرب ونصب نفسه إماما عليهم متجاهلا ما للمغرب من مؤسسات علمية وشيوخ وأعلام. وأضاف البيان أنه أساء للمغرب وأهله عندما قاس بلدهم ببلاد المهجر»[1].

والغريب أن هذه الفتوى التي اختلط فيها الشرعي بالسياسي والقومي بالوطني قت تمت تحت إشراف نفس الوزير الذي تخطى في تصريحه مظنون هذه الفتوى الضرورة والحاجة التي تنزل في منزلتها إلى شرعنة الربا باعتبارها ليست من الربا وأنها إنما تتم للضرورة أو للاستثمار وأن قيمة الفائدة مرتبطة بمستوى النمو باستثناء ثمن الأجل مقابل الخدمة وليست من الأضعاف المضاعفة التي كانت تؤدي إلى استعباد العاجز عن ردها.

2 - الدعاء مع فلسطين بين المنع والامتناع

أثارت قضية امتناع الأغلبية الساحقة من منابر الجمعة عن الدعاء مع فلسطين بعد اندلاع معركة طوفان الأقصى موجة استهجان واسعة، واختلفت الآراء في تحديد سبب هذا الامتناع وما إذا كان بفعل توجيهات وأوامر بالمنع صادر عن الوزارة أم مجرد رقابة ذاتية خوفا من العزل الذي أصبح سياسة ممنهجة طال العديد من الخطباء، منهم علماء معروفون بإشعاعهم العلمي وعمقهم الأكاديمي، وذلك بحجة ارتكاب ما تعتبره مخالفة لدليل المرشد والإمام الذي يحظر على الأئمة والخطباء الخوض في السياسات والخلافات[2].

وقد وصل الجدل إلى المؤسسة البرلمانية عندما تناولت برلمانية يسارية كانت تشغل منصب الأمينة العامة لحزب الاشتراكي الموحد مع وزير الأوقاف والشؤون الاسلامية في معرض مناقشة الميزانية الفرعية في اللجنة البرلمانية المختصة، وأكدت له فيها أن «القضية الفلسطينية هي قضيتنا ولحماية مقدساتنا يجب أن تعتبر أولوية الأولويات، مستنكرة عدم قدرة خطباء الجمعة الدعوة إلى الجهاد في فلسطين»، وأضافت أنه «ولا

(1) نفسه.
(2) دليل المرشد والإمام منشور في نسخة إلكترونية على موقع وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية من منشورات المجلس العلمي الأعلى.

إمام يستطيع أن يتكلم عن القضية الفلسطينية» محذرة من الاختراق الصهيوني للمغرب كغيره من الدول الاسلامية من خلال تدريب الكيان الصهيوني لأئمة وفقهاء في أكبر جامعة للدراسات الاسلامية في تل ابيب وجرى نشرهم في الدول العربية والإسلامية بأسماء مستعارة[1].

وقد جاء تفاعل الوزير مع راي النائبة البرلمانية ينفي تكميم افواه الائمة مع تأكيده على ان الدعوة الى الجهاد فوق المنابر قد يضر بالسياسة اما استنكار الخطباء للهمجية في غزة فمرح ربه ولا مشملة في الحديث عن غزة وفلسطين [2].

3 - تعميم خطبة الجمعة الموحدة

في متم يونيو 2024، أعلنت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية عن عزمها توحيد خطبة الجمعة في سائر مساجد المملكة، وأرسلت أول خطبة معممة في 28 من نفس الشهر، مما أثار ضجة كبيرة خاصة في مواقع التواصل الاجتماعي وصل صداها إلى بعض المنابر، حيث رفض البعض التجاوب معها، وفضل أحدهم بمدينة طنجة تخصيص الخطبة لانتقاد فحوى هذه الخطوة وإظهار مساوئها لكونها تمثل إهانة للعلماء وتؤدي إلى تكميم أفواه الخطباء ولا تراعي أحوال المصلين واختلاف وخصوصيات المناطق والجهات. هذا الاعتراض تلاه إعفاء فوري لهذا الخطيب أحمد اجندوس وذلك بتاريخ 3 يوليوز 2024، وهو ما أدى إلى رواج واسع للخطبة المسجلة ورفع من حدة الضجة حول الموضوع، مما دفع الوزارة إلى إصدار توضيح تشرح فيه أسباب هذا الإجراء يؤكد أنه تدبير مؤقت ويهم بعض المساجد على سبيل التجربة وأن السادة الخطباء مستمرون في إعداد خطبهم اعتمادا على كفاءتهم، وهم محل ثقة مبلغين ومرشدين[3].

(1) نبيلة منيب، تصريحات في إطار مناقشة ميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بمجلس النواب، موقع هسبريس بتاريخ 5 نونبر 2024.
(2) موقع اليوم 24 بتاريخ 5 نونبر 2024.
(3) بلاغ توضيحي لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، منشور على موقعها الإلكتروني بتاريخ 5 يونيو 2024.

4 - خطة تسديد التبليغ

على إثر السجال بخصوص خطبة الجمعة الموحدة، تدخل المجلس العلمي الأعلى بمناسبة دراسته لخطة تسديد التبليغ للتأكيد على الطابع الاختياري لهذا الإجراء الموحد بشكل مؤقت ومحدود في بعض المساجد وليس في جميعها على أن تنشر وزارة الأوقاف الخطبة الموحدة المقترحة لمن أراد اعتمادها[1].

وتعرف وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية خطة تسديد التبليغ بكونها «مشروع تسعى من خلاله مؤسسة العلماء إلى النهوض بأمانات العلماء وواجب تبليغ الدين من أجل تحقيق مقومات الحياة الطيبة في المعيش اليومي للناس بحيث يكون إيمانهم وعباداتهم ثمرات تنعكس على نفوسهم بالتزكية وصلاح الباطن وعلى سلوكهم بالإستقامة وصلاح الظاهر»، أما اهداف الخطة فتتلخص في السعي إلى «تقليص الهوة الفاصلة بين فضائل الدين وبين أعمال كثير من الناس، وإلى وصل ما انفصل في تاريخ المسلمين بين إيمانهم وتصديقهم في قلوبهم وبين أقوالهم وأفعالهم الصادرة عن جوارحهم».

كما «تتغيا نفس الخطة إلى أن يتحقق الناس بسعادتهم الدنيوية وبفلاحهم الأخروي بالمراهنة على تفعيل منظومة قيم الدين وأخلاقه في مجالات الحياة المختلفة الخاصة والعامة».

و«تتقاطع الخطة مع كل الجهود المخلصة الهادفة إلى تحسين أحوال الناس وإصلاحها ومع كل النظم والقوانين والمبادئ الساعية إلى تحقيق سعادتهم والعدالة فيما بينهم وحفظ أمتهم وسلمهم وحفزهم على الإبداع والبذل والعطاء بما يقوي أواصر التضامن والتكافل فيما بينهم».

وعلى مستوى وسائل الخطة فهي تشمل كل «وسائل التبليغ والتكوين المختلفة في خطبة الجمعة ودروس الوعظ والإرشاد وبرنامج ميثاق العلماء والمحاضرات والندوات الداعمة ومقررات معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات ومدارس

(1) تصريح صادر عن المجلس العلمي الأعلى، موقع هسبريس بتاريخ 9 يوليوز 2024.

التعليم العتيق ودروس التوجيه والتوعية عبر وسائل الإعلام والتواصل السمعية البصرية، وكذا التعامل مع المؤسسات والقطاعات المعنية بما يخفض الكلفة المادية والمعنوية على الأفراد والأسرة والدولة».

وإلى جانب الأهداف والوسائل تم تفصيل مضامين الخطة في كتاب يحمل اسم «خطة تسديد التبليغ: الدليل المرجعي في التأصيل والفهم والتنزيل».

ويتكون هذا الدليل من محور حول السياق وآخر حول التنزيل، ثم مقاصد الخطة ومحاورها ومراحل التنزيل والتتبع والتقويم ثم الوثائق.

وإلى جانب هذا الدليل تم نشر عدد من الوثائق والكتب الداعمة للخطة تشمل إلى جانب الدليل المرجعي 7 وثائق أخرى هي: «دليل عمل المجالس العلمية الجهوية والمحلية» وكتاب «الدين والحياة» وكتاب «يوميات الإرشاد» وكتاب «أمانة التبليغ: تأصيلا وتنزيلا» وكتاب «دليل المرشدين والمرشدات»، و«دليل خطة تسديد التبليغ: التأصيل والفهم والتنزيل».

ومجموع هذه الوثائق تشكل الإطار التصوري العلمي والعملي للخطة وتحدد الواجبات والمهام والمسؤوليات.

5 - بين حرية التدين والعلمانية

في جوابه عن سؤال بالبرلمان المغربي بتاريخ 25 نونبر 2024 كشف وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عن فحوى ما دار بينه وبين وزير الداخلية الفرنسي في لقاء جمع بينهما، مؤكدا أننا في المغرب وإن كنا لا نتوفر على قوانين مثل قانون 1905 إلا أننا علمانيون لأن من يريد شيئا يفعله وأنه لا إكراه في الدين[1].

هذا التصريح جر على الوزير انتقادات حادة دفعته إلى إصدار توضيحات على شكل رسالة شكوى إلى الله أراد أن يسمعها عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة الأسبق مليئة بالعتاب والتوضيح، عبّر فيها أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، عن استنكاره

(1) تصريح وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية في جلسة الأسئلة الشفوية التي تنقل مباشرة على القنوات الرسمية بتاريخ 25 نونبر 2024.

لتصريحات بنكيران، التي أدلى بها في تجمع حزبي، حيث نُسب إلى الوزير قوله إن «الدولة المغربية علمانية»، وهو ما اعتبره التوفيق «بهتانا وتحريفا» لكلامه[1].

لكن أكثر الانتقادات لتصريحات الوزير جاءت على لسان حسن اوريد الناطق الرسمي السابق باسم القصر الملكي والمؤرخ السابق للمملكة في مقال رأي بعنوان «المفارقات الأربع للمغرب»، حيث اعتبر في المفارقة الثانية أن «وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربي، الذي أفشى ما دار بينه وبين وزير الداخلية الفرنسي، إذ قال القيّم على الشأن الديني بالمغرب إن المغرب بلد علماني، وأن الكل حر فيما يريده، وبقي وزير الداخلية مشدوهًا، حسب تعبير السيد الوزير، وطالب بلقاء ثانٍ، لأن «اجتهاد» وزير الشؤون الدينية المغربي يعطي الوزير الفرنسي المدد في الحرب ضد «أهالي الجمهورية»، أو مسلمي فرنسا.

حاول الوزير سُدى أن يُنسّب ما ورد عنه، من أن العلمانية علمانيات، لكن السهم طاش. طبعًا، لم يأتِ الوزير بجديد، لأن واقع الحال يفيد أن هناك علمنة مع وقف التنفيذ، كما ينعتها بعض الباحثين العلمانيين، ولكن ليس لوزير الأوقاف أن يقول بذلك، أو يُقرَّ به، أو حتى أن يُفشي ما جرى له مع المسؤولين الفرنسيين، ومع وزير الداخلية بالأساس، حيث يُعتبر الإسلام في فرنسا شأنًا أمنيًا»[2].

وانتهى السجال بإصدار عبد الإله بنكيران لتوضيح أنهى الجدل وبادل الوزير اللوم على عدم التواصل بينهما نافيا أن يكون قد قصده في إشارته الخفيفة للنقاش الذي راج على خلفية تصريحه جاء في رد بنكيران على وزير الأوقاف، «لا أخفيك أن ما صرحت به بالبرلمان ساءَني ولكنني لم أرد عليك ساعتها وأنا لم أرد عليك إطلاقاً، ولكنني لاحظتُ أن جهات معادية ومغرضة أرادت أن تستغل تصريحك لتركب عليه وتقرر في أذهان الناس ما لا تقبله أنت ولا أنا، فأنا أعرفك جيدا وأعرف قناعاتك المُعتدلة والرصينة، ولو كنت أريد

(1) رسالة وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق بعنوان «شكوى إلى الله»، نشرها الموقع الإلكتروني للوزارة بتاريخ 3 دجنبر 2024.
(2) حسن أوريد، أربع مفارقات مقلقة عاشها المغرب مؤخراً، موقع الجزيرة نت بتاريخ 2 دجنبر 2024.

أن أرد عليك لفعلت ذلك في نفس اليوم» وأضاف توضيح بنكيران «إن كنتُ اليوم أتأسَّف إن سَاءَك تصريحي، فإنني أؤكد لك أنك لست المقصود به، وإنما الذين أرادوا استغلاله لأغراض سيئة في أنفسهم، فإني أعلن أنني متمسك بتصريحي ومعتز به، وإن كنت قد شعرتَ بأيِّ إساءةٍ فأنا أعتذر لك علانية ومباشرة وكلمتك لم تغير موقفي منك قيد أنملة ولا أشك أن صدرك سيتسع لاستيعاب ما قلته لك».

وختم التوضيح بخصوص النقاش بين ما هو إسلامي في الدولة المغربية وما يمكن أن ينعت بأنه من خلفية علماني، بالقول بأن مثل هذا النقاش «موضعه وقت آخر وظرف آخر نرجو أن يجود الزمان به»[1].

ثانيا: الحالة القيمية

تمت إثارة بعض الإشكاليات القيمية بمناسبة انطلاق ورش مراجعة مدونة الأسرة وعبر المذكرات الترافعية التي رفعتها مختلف الأطراف إلى اللجنة المفوض لها الإشراف على هذه المراجعة وعلى التشاور مع المؤسسات المعنية والهيئات المهتمة، وبعضها الآخر تم التطرق له بمناسبة مشروع القانون الجنائي الذي تعده الحكومة بعد تنقيحه وحذف المقتضيات التي تسببت في تجميده وأعاقت خروجه في ظل الحكومة السابقة.

من أبرز القضايا القيمية المثارة على هامش مشروع مدونة الأسرة هناك قضية السعي إلى تجريم زواج القاصر وزواج التعدد، وكذا رفع الحظر على زواج المسلمة بغير المسلم، وإقرار المساواة الكاملة في الولاية على الأطفال وفي الحضانة، خاصة بعد انحلال رابطة الزوجية والمساواة في الإرث بما فيها إلغاء التعصيب سيما في حالة اليتيمات.

أما القضايا المثارة بمناسبة إعداد مشروع قانون جنائي جديد، فقد شملت إلى جانب حذف مقتضيات تجريم الإثراء غير المشروع ومحاربة الفساد، وإقرار الحرية الجنسية خارج الزواج، بما في ذلك إلغاء الفصول التي تجرم الفساد والخيانة الزوجية ورفع التجريم عن الشذوذ الجنسي والإجهاض وإلغاء عقوبة الإعدام ثم إلغاء عقوبة زعزعة عقيدة

(1) في وقت متأخر من ليل، موقع لكم بتاريخ 3 دجنبر 2024.

المسلم باسم حرية المعتقد وإلغاء تجريم انتهاك حرمة الأماكن العامة سواء بالمجاهرة بالإفطار خلال رمضان أو بالسمر العلني باسم الحريات الفردية.

وقد تم الترويج لهذه القضايا تحت مسميات وشعارات ذات جاذبية تسويقية من قبيل الحريات الفردية والعلاقات الرضائية بالنسبة لشرعنة الزنا والخيانة الزوجية وتقديم الشذوذ الجنسي التي وصفها القرآن بالفاحشة والمنكر على أنه علاقات مثلية وإباحة الاجهاض باسم الإجهاض الطبي والإجهاض الآمن لمنع المواليد خارج الزواج التي يتم النفخ في أرقامها منسوبا إلى دراسات مجهول مصدرها وغير متاح التأكد من صدقيتها وواقعيتها، كما يتم تقديم مطلب إلغاء عقوبة الإعدام بدعوى افتقادها لأثرها في تحقيق الردع العام على أنه انتصار للحق في الحياة دون اعتبار لحق الضحية وحق المجتمع في الحياة.

1 -مراجعة مدونة الأسرة

من جانب آخر شهد المغرب حالة انقسام سياسي وفكري على خلفية المشروع الحكومي لمراجعة مدونة الأسرة ومدونة القانون الجنائي وسعي وزير العدل لفرض قضايا منسوبة إلى الحداثة منها سعيه إلى رفع التجريم عن الإجهاض والعلاقات الرضائية خارج الزواج والخيانة الزوجية والشذوذ الجنسي، كما تسعى إلى اعتماد البصمة الوراثية في إثبات النسب لعدم إفلات الأب الطبيعي من المسؤولية ورفع «التميز» عن أبناء الزنا واعتماد المساواة في الإرث وتجريم الزواج دون سن الأهلية القانونية وزواج التعدد وإباحة زواج المسلمة بغير المسلم والتوارث بينهما.

وقد أعاد هذا المشروع حالة التقاطب السياسي والانقسام المجتمعي إلى الواجهة، وذلك قبل أن تخف حدته بعد التدخل الملكي لتأطير الإصلاحات شرعيا وسياسيا بتجديد الالتزام بعدم تحليل الحرام أو تحريم الحلال، خاصة فيما ورد بشأنه نصوص قرآنية قطعية وبعد أن أكد في رسالة موجهة إلى رئيس الحكومة على أن الأهداف والمقاصد التي حكمت المدونة وأن التعديلات تهم الاختلالات التي أبان عنها التطبيق القضائي لبعض بنودها.

وقد ظل التوجه قائما بسبب تراجع تمثيلية العلماء في قيادة الهيئة المعهود لها بالإشراف على التعديلات وحضورهم في اللجنة الموسعة المكلفة بالاستماع الى القطاعات المعنية والهيئات المهتمة المجلس الوطني لحقوق الانسان وقطاع الأسرة والتضامن.

وفي اختتام أعمال اللجنة تجددت المخاوف من جديد، خاصة في ضوء الرسائل الضمنية التي حملتها الصورة التي ظهر عليها رئيس المجلس العلمي الأعلى في اجتماع تقديم خلاصات اللجنة إلى رئيس الحكومة من أجل رفعها إلى ملك البلاد، هذه الصورة التي سبقتها حادثة انسحاب ممثل المجلس العلمي الأعلى في المجلس الإداري للمجلس الوطني لحقوق الانسان عند تمرير مذكرة باسم المجلس تتضمن مقترحات تمس قضايا أساسية في الشريعة الاسلامية وفي القضايا الخلافية ومنها أنواع الأسرة والإرث وزواج المسلمة بغير المسلم.

ونتيجة للتفاعلات مع هذه المشاهد أعاد الملك إحالة مشروع التعديلات المرفوعة إليه على المجلس العلمي الأعلى قصد دراسة المسائل الواردة في بعض مقترحات الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة استنادا إلى مبادئ وأحكام الدين الاسلامي الحنيف ومقاصده السمحة ورفع فتوى بشأنها»[1].

وبتاريخ 23 دجنبر 2024 أصدر الديوان الملكي بلاغا يخبر عن فحوى جلسة العمل المخصصة لمراجعة مدونة الاسرة عقب تلقي الملك لتقرير الهيئة المكلفة بمراجعة الأسرة في الأجل المحدد لها يتضمن أزيد من 100 مقترح تم إحالة ما يرتبط منها بنصوص دينية على نظر المجلس العلمي الأعلى الذي أصدر بشأنها رأيا شرعيا وبقيام الملك بالتحكيمات الضرورية بالنسبة للقضايا التي اقترحت فيها الهيئة أكثر من رأي وتلك التي تتطلب مراعاتها في ضوء الرأي الشرعي والتي رجح فيها الخيارات التي تنسجم مع المرجعيات والغايات المحددة في مضمون الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة، وكذا في ضوء الضوابط المحددة لعمل الهيئة، وفي مقدمتها ضابط عدم تحريم الحرام

(1) بلاغ للديوان الملكي بتاريخ 28 يونيو 2024

ولا تحليل الحرام». كما أخبر البلاغ محددات التواصل مع الرأي العام لتوضيح مضامين المراجعة وكذا التذكير بالمرجعيات المتصلة بالرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة والتي ستؤطر المبادرة التشريعية وما يليها من مناقشة وتصويت بالبرلمان ومنها مبادئ العدل والمساواة والتضامن والانسجام النابعة من الدين الإسلامي الحنيف وكذا من القيم الكونية المنبثقة من الاتفاقات الدولية التي صادق عليها المغرب.

كما ذكر البلاغ بضرورة استحضار إرادة الاصلاح والانفتاح على التطورات من خلال المبادرة الاصلاحية الواعدة بعد مرور 20 سنة على تطبيق مدونة الأسرة وضمان الحماية الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة والنظر إلى مضامين المراجعة في تكامليتها وأنها لا تنتصر لفئة دون أخرى بل تهم الأسرة المغربية التي تشكل الخلية الأساسية للمجتمع، وهو ما يطلب الحرص على بلورة كل ما تقدم في قواعد قانونية واضحة ومفهومة لتجاوز القراءات القضائية وحالات تنازع تأويلاتها[1].

وتفعيلا لمضامين هذا البلاغ قدم كل من وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عرضين حول مستجدات المراجعة أظهرت وجود اختلاف في القراءات، مما أثار ضجة واسعة وردود فعل قوية تعبر عن عدم رضى على المخرجات من مختلف التيارات واتسمت بعض المواقف بالحدة، خاصة تلك الصادرة عن شيوخ سلفيين ومنهم حسن الكتاني رئيس رابطة المغرب العربي للعلماء، وقاسم الكحيلات ومحمد الفيزازي وعصام البشير المراكشي، وخاصة في قضايا إسقاط الولي في زواج مغاربة المهجر إذا تعذر وجودهم وفي موضوع تثمين العمل المنزلي المشكل للأموال المكتسبة المقتسمة عند الطلاق وتوقيف أو إخراج بيت الزوجية من التركة وإمكانية واحتفاظ الزوجة ببيت الزوجية عند وفاة الزوج وأسبقية ديون الذمة المالية المشتركة على غيرها.

من جهة ثانية فعدم رضا التوجه الحداثي يأتي من عدم الأخذ بمطالبهم الجوهرية التي راهنوا عليها خلال هذه المراجعة التي تتولاها لجنة محسوبة في مجملها على اتجاههم

(1) بلاغ الديوان الملكي، وكالة المغرب العربي للأنباء بتاريخ 23 دجنبر 2024.

الفكري وهذه المطالب هي المساواة في الإرث وإلغاء التعصيب وعدم اعتبار الاختلاف في الدين عند التوارث ومنع وتجريم زواج القاصر ومنع وتجريم زواج التعدد وإباحة زواج المسلمة بغير المسلم ومنح النسب للمولود خارج الزواج بناء على البصمة الجينية.

وضمن هذا السياق نوه حزب التقدم والاشتراكية (الحزب الشيوعي سابقا) بالمقاربة التي تم اعتمادها على أساس الإنصات المثمر والتشاور الواسع بما يعبر عن نضج بلادنا في التعاطي مع القضايا المجتمعية الكبرى واعتز بإسهام الحزب في هذا المسار التشاوري من خلال المذكرة التي قدمها أمام اللجنة انطلاقا من هويته الديموقراطية والحقوقية والتقدمية ومن سعيه التحديثي نحو إقرار المساواة التامة بين النساء والرجال وفقا للدستور وللالتزامات الحقوقية لبلادنا وفي حرص شديد على توازن وتماسك الأسرة المغربية بكل مكوناتها.

كما أشاد عاليا بالتعديلات الإيجابية الكثيرة التي أسفر عنها هذا المسار والتي تتقاطع مع المقترحات الواردة في مذكرة حزبنا» وخصوا فيما يرتبط باعتماد عقد الزواج لوحده في إثبات الزوجية وتحديد أهلية الزواج في 18 سنة كقاعدة واستثناء في 17 سنة مع تشديد شروط ذلك وإقرار تقييدات إضافية على تعدد الزوجات خاصة من خلال إجبارية موافقة الزوجة، واعتبار الحضانة حقا مشتركا بين الزوجين مع تعزيز حق المحضون في السكنى وإقرار عدم سقوط حضانة الأم المطلقة على أبنائها رغم زواجها وجعل النيابة القانونية مشتركة بين الزوجين كقاعدة وتثمين عمل الزوجة في المنزل مع تأطير جديد لتدبير الأموال المكتسبة أثناء قيام الزواج وإقرار حق الزوج في الاحتفاظ ببيت الزوجية في حال وفاة الزوج الآخر وإقرار إمكانية الهبة للوارثات وعدم اشتراط الحيازة الفعلية والمساواة بين الأبناء والبنات في استحقاق الوصية الواجبة وإن نزلوا، ومراجعة معايير تقدير النفقة مع وجوبها بالعقد وتقليص أنواع الطلاق والتطليق وتحسين آجال البت في الدعوى ذات الصلة وإحداث هيئة غير قضائية للصلح والتوفيق بين الزوجين فيما يترتب عن الطلاق الاتفاقي وتعزيز الحماية القانونية لأموال القاصرين وإقرار التوارث بين

الكافل والمكفول بالحيازة أو الهيبة أو الوصية وتبسيط إجراءات إبرام عقد الزواج بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج ودون التزام بحضور الشاهدين المسلمين وإمكانية الهبة أو الوصية أمام الزوجين في حالة اختلاف الدين.

وختم البلاغ بإعلان دعمه لما سجله إيجابيا من مكتسبات ومقترحات جديدة وعن مواصلته الترافع الى جانب المكونات الديموقراطية والتقدمية الحركة النسائية سعيا نحو بلوغ ما دافع عنه باستمرار من مساواة تامة بين النساء والرجال ومن أجل البلورة السليمة لهذه المكتسبات على أرض الواقع ومن أجل تفادي إقرار أي استثناءات من شأنها أن تفقد المشروع قوته وصلاحيته ونفسه التحديثي أثناء التطبيق وبالنضال من أجل تعميق هذه المكتسبات بكل الواجهات الإصلاحية الأخرى ومنها قضاء الأسرة وباقي النصوص ذات الصلة بالمساواة بين المرأة والرجل وصون حقوق الأطفال[1].

أما التيار الإسلامي فقد تميزت مواقفه الأساسية بالتردد، إذ جاء بلاغ حركة التوحيد والإصلاح بصيغ عامة تثمن المقاربة المنهجية التي شهدتها عملية المراجعة في مرحلتها الأولى والمؤطرة بعدد من الضوابط الشرعية والمنهجية وباعتماد المقاربة التشاركية وتثمين التوجهات الداعية إلى التواصل مع الرأي العام بكل شفافية ودعوة الهيئات المدنية والسياسية والحقوقية، وكذا الباحثين والمتخصصين من كافة المعطيات المتعلقة بالموضوع من أجل نقاش عمومي بناء حول المشروع والتأكيد على ضرورة استصحاب المنهجية التشاركية في المراحل المقبلة وإعلان جاهزية الحركة للتفاعل الإيجابي أثناء مرحلة الصياغة التشريعية والقانونية[2].

أما جماعة العدل والإحسان فقد أكدت على أن المرجعية التي ينبغي الاستناد عليها في مثل هذه القضايا هي القرآن والسنة وغيرها من مصادر التشريع المعتبرة والاجتهاد بشروطه وليس الاعتماد على ما شذ من الأقوال في الفقه تغليبا لطرف على آخر أو استجابة لمسارات غريبة عن مجتمعنا وعوائده وأحواله وظروفه وثقافته، من قبيل احتفاظ

(1) بلاغ حزب التقدم والاشتراكية، منشور في الموقع الإلكتروني للحزب بتاريخ 24 دجنبر 2024.
(2) بلاغ حركة التوحيد والإصلاح، منشور بالموقع الإلكتروني للحركة بتاريخ 24 أكتوبر 2024.

الزوج بيت الزوجية في حال وفاة أحدهما خلافا لما نصت عليه آيات المواريث المنزلة من لدن حكيم عليم، وأضاف أن من حق المغاربة أن يعرفوا المنهج الذي سلكه المجلس العلمي الأعلى في استجابته لطلبات وإعطاء حلول وبدائل في مسائل أخرى وإطلاع الناس على الأدلة التي استند عليها في الاستجابة أو التحفظ رفعا للبس وتضييقا لهامش التأويل، كما أن مكونات الأسرة مرتبطة بميثاق غليظ مبني على المكارمة والمحبة والاستمرارية والثقة المبادلة والإحسان والعدل والتشاور والتعاون مع احترام خصوصيات كل من الرجل والمرأة في تحمل المسؤوليات وتوزيعها بتوازن وتكامل.

لكن عددا من هذه التعديلات من شأنها تذكية الصراع بين الزوجين وجعل العلاقة بينهما مرتبطة بالماديات فقط، مما سيسهم في تغييب المعاني السامية التي من أجلها أنشئ بيت الزوجية. وأربأ البلاغ بعلمائنا أن يلووا أعناق النصوص إرضاء للحكام والخاضعين للضغوط الخارجية، بل عليهم حمل الأمانة بقوة وإخلاص، فالعلماء ليسوا خبراء شرعيين كما يراد لهم بل الواجب عليهم البوح بالحق والصبر عليه، لأن الله أخذ الميثاق عليهم بالتبيين وعدم الكتمان، كما انتقد البلاغ توقيت الإفصاح على التعديلات في سياق يتعرض فيه الشعب المغربي للعديد من الإجراءات التي تمس مستوى عيشه جراء الغلاء المتزايد والتفقير الممنهج واستهداف قيمه الخلقية والدينية.

وأن هذا الذي خرجت به علينا المدونة يزيد من تهديد التماسك الأسري ويعمق الهوة داخل العائلات، في مقابل تملص الدولة من واجباتها المؤكدة في ضمان العدل الاجتماعي والاقتصادي المبني على الإرادة السياسية الصادقة واستحضر البلاغ معطيات مخرجات الإحصاء وما تقتضيه من يقظة في الوضع الديموغرافي للبلد وأن المدونة تتجه في الاتجاه المعاكس لمصلحة الوطن لأنها غير متوازنة وغير منصفة وستفاقم حالات الطلاق الآخذة في الارتفاع بشكل كبير، إلى جانب كون هذه التعديلات مجحفة ومخيفة وستزيد الشباب عزوفا عن الزواج، مما سيضاعف من التأثير على معدلات الخصوبة في البلاد وعلى الهيكل العمري للسكان وختم البلاغ بدعوة الشعب المغربي وقواه الى التعبئة واليقظة

التامة من أجل الحفاظ على أسرنا وضمان استقرارها وكرامتها في ظل قيمنا الحضارية والوطنية وبمنأى عن الإملاءات الخارجية والأجندات الداخلية التي تستهدفها[1].

2 – القضية الفلسطينية وطوفان الاقصى

أ– الحراك المناهض للتطبيع

تميزت سنة 2024 بحراك احتجاجي بخلفية سياسية خاضتها مكونات سياسية واجتماعية وحقوقية مناهضة للتطبيع وداعمة للمقاومة الفلسطينية، وذلك في ضوء تفاعلات معركة طوفان الأقصى الذي أطلقته حركة المقاومة الاسلامية حماس بقطاع غزة وانخرطت فيه باقي الفصائل المقاومة وأنتج تفاعلا للرأي العام العالمي في أضخم وأوسع احتجاجات شعبية وصل صداها إلى مختلف العواصم والجامعات العالمية وضمنها الساحة المغربية التي لم تتوقف فيها الاحتجاجات منذ 7 أكتوبر 2023 إلى غاية اليوم، وقد شملت هذه الأعمال التضامنية «أزيد من 6 آلاف و500 فعالية تضامنية مع الشعب الفلسطيني، في ظرف عام واحد، رداً على الانتهاكات الصهيونية.

وحسب حصيلة أعلنتها الهيئة المغربية لنصرة قضايا الأمة، منها 5800 مظاهرة و730 مسيرة شعبية، في أكثر من 60 مدينة مغربية، إضافة إلى عشر وقفات مركزية أمام البرلمان المغربي، و25 موكباً تضامنياً للسيارات والدراجات، و120 ندوة ومحاضرة لتنوير الرأي العام وتوعيته في ما يهم معركة «طوفان الأقصى» والقضية الفلسطينية وتطوراتها»[2].

من جانبه صرح السيد رشيد الفلولي منسق المبادرة المغربية للدعم والنصرة أن الهيئات الوطنية الفاعلة في الدفاع عن القضية الفلسطينية بالبلاد، نظمت 5 آلاف مظاهرة

(1) بلاغ مجلس الارشاد لجماعة العدل والحسان، الموقع الإلكتروني للجماعة بتاريخ 28 دجنبر 2024.
(2) بلاغ للهيئة المغربية لنصرة قضايا الأمة، بتاريخ الخميس 10 أكتوبر 2024، منشور في صحيفة «صوت المغرب».

تضامنية مع قطاع غزة منذ إطلاق المقاومة الفلسطينية عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023.

وقد تضمنت الفعاليات ثلاث مظاهرات مليونية بالرباط اثنين منها مشتركة بين جميع الهيئات والتيارات والثالثة من تنظيم مجموعة العمل من أجل فلسطين إلى جانب تظاهرات جهوية ضخمة في أهم المدن المغربية إلى جانب وقفات أسبوعية ونصف أسبوعية أطرتها القوى المناهضة للصهيونية والمطالبة بإسقاط التطبيع من خلال مسارين الأول تقوده مجموعة العمل الوطنية من أجل فلسطين التي تضم التيارات القومية واليسارية والإسلامية المحسوبة على المشاركة السياسية والثاني تقوده الجبهة الشعبية وتضم التيار الاسلامية واليسارية المعروفة بمواقفها السياسية الراديكالية.

وضمن هذا الحراك الاحتجاجي والتضامني الشعبي تم أيضا تنظيم العديد من المهرجانات الخطابية والندوات والمحاضرات وتوقيع الإصدارات الجديدة حول القضية الفلسطينية بأبعادها الفكرية والثقافية والسياسية والقانونية.

ب- الإشادة بالإبادة الجماعية

وقد تمت إثارة العديد من القضايا الاخرى ذات الطبيعة القيمية على هامش معركة طوفان الاقصى بفلسطين وما أثارته من حراك شعبي إقليمي ودولي مناهض للإبادة الجماعية التي يرتكبها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني الأعزل.

وفي هذا الاطار انتقل المدافعون عن التطبيع بالمغرب إلى مستوى متقدم في الصهينة بإعلان التضامن مع الكيان الصهيوني بمقال «كلنا إسرائيليون» الذي كتبه المسمى أحمد الشرعي مالك مجموعة (Global Media) وهي شركة قابضة مالكة لمجموعة من المؤسسات الإعلامية في المغرب من أهمها إذاعة ميد راديو، موقع كيفاش، وجريدة الأحداث المغربية، وهو مستشار في معهد أُرُوشَلِيم للإستراتيجية والأمن (خلية بحث إسرائيلية تُعنَى بالأمن القومي الإسرائيلي)، والذي اعتبر السابع من أكتوبر عملا

إرهابيا يستهدف «إسرائيل»، تلاه تصريح للفرنسي من أصول مغربية الطاهر بن جلون ينعت الفلسطينيين بأكثر من الحيوانات ولا يستحقون الحياة مزايدة على وصف المسؤولين الصهاينة للشعب الفلسطيني، وأضاف أن الحيوانات لم تكن لتفعل ما فعلته حماس في السابع من أكتوبر 2023 الذي شهد موت القضية الفلسطينية[1].

وقد لقيت هذه التصريحات استهجانا واسعا خاصة في أوساط المثقفين والمفكرين من مختلف الاتجاهات باستثناء المحسوبين على ما بات يعرف بتيار «كلنا إسرائيليون».

وفي 25 نونبر 2024 عاد أحمد الشرعي إلى كتابة مقال يتهجم فيه على المحكمة الجنائية الدولية عقب إصدارها لمذكرة اعتقال في حق رئيس حكومة الكيان الصهيوني ووزير حربه بتهمة ارتكاب جرائم إبادة جماعية، ولم يفته أن يشيد باستقلال القضاء الإسرائيلي ورافضا أن تحل المحكمة الجنائية الدولية مكان الأنظمة القضائية في الدول الديمقراطية على حد تعبيره، معتبرا ذلك يمثل تآكلا للسيادة القانونية للدول ومحذرا من أن تتحول المحكمة الجنائية إلى أداة للتلاعب السياسي بدلا من الدفاع عن العدالة المحايدة كما يراها صاحب مقال «كلنا اسرائيليون»[2].

هذا المقال بدوره لم يخل من ردود فعل قوية خاصة في صفوف الحقوقيين ومناهضي التطبيع بالمغرب دفعت إلى المطالبة بمحاكمة صاحب المقال بتهمة الإشادة بجرائم ضد الانسانية وتمجيد جريمة الإبادة الجماعية التي يرتكبها مسؤولين صهاينة ملاحقين دوليا أمام الجنائية الدولية.

هـ- المماحكات الطائفية

على خلفية موقف حزب الله في لبنان في المراحل الأولى والذي احتفى بما سماه إشغال العدو في الشمال وإسناد المقاومة ضمن حدود ما تسمح به قواعد الاشتباك، وبعد تأخر الرد الإيراني على اغتيال زعيم المقاومة الفلسطينية على أراضيها، ارتفعت حدة

(1) مقال للطاهر بن جلون، منشور في الموقع الإلكتروني لوبوان الفرنسي بتاريخ 17 أكتوبر 2023.
(2) مقال معاد نشره في موقع لكم بتاريخ 25 نونبر 2024.

النقد لمحور الممانعة بين من يساوي بينها وبين بقية الأنظمة في خذلان فلسطين وبين من أوصلها إلى حد الاتهام بالمتاجرة بدعم المقاومة والتخلي عنها في الاوقات الحاسمة. وقد وصلت بعض الآراء إلى مستوى التخوين وذلك بربط الماضي بالحاضر واستحضار ما ارتكبه حزب اللّه بدعم من إيران في حق الشعب السوري بحجة الحفاظ على حاضنة المقاومة، لكن عندما جاءت فرصة دعم المقاومة ظهرت حقيقة المواقف وهو ما أرجعته هذه الآراء إلى الماضي التاريخي وإلى الخلفية المذهبية والعقلية الطائفية للنظام الإيراني والمليشيات التي تأتمر بأوامره.

وقد انقسم الموقف بهذا الصدد إلى اتجاهين، الأول يتهم موقف إيران وحزب اللّه بأنه ناتج عن خلفية طائفية مستندا في موقفه على اعتبارات مذهبية وخلافات عقدية وتسترجع كل الخلافات التي شهدته الأمة الإسلامية منذ مقتل عثمان وعلي والحسين رضي اللّه عنهم، وتستحضر تاريخ الخيانات والبحث لها عن سند عقدي ومذهبي عبر التاريخ. وفي الجانب الآخر ذهب مناهضو التطبيع إلى أن كل نقد للأداء السياسي أو العسكري لمحور الممانعة وعلى رأسهم إيران وسوريا وحزب اللّه، إنما يلتقي مع أجندات صهيو-أمريكية ويغدي الانقسام في الأمة على أسس طائفية وتجزيئية ويلتقي مع محور الخذلان الذي تمثله الأنظمة العربية.

وقد دار هذا الجدل بين أحمد ويحمان رئيس المرصد المغربي لمناهضة التطبيع وشخصيات محسوبة على التيار القومي ومناصري محور الممانعة، مدافعا عن محور المقاومة، وبين عبد اللّه النهاري الموقوف عن الخطابة ومحمد الفزازي أحد رموز التيار السلفي، والمناوئين لحزب اللّه وإيران بلغة حادة تذكر بالجرائم التي تم ارتكاب بعضها في أزمة تاريخية وأخرى تم اقترافها حديثا في حق الشعب السوري لدواع طائفية تم تغليفها بتبريرات حماية المقاومة.

وقد خف هذا الجدل عندما عززت إيران في ردها الثاني على الكيان الصهيوني وبعد انخراط أوسع لحزب اللّه في المعارك، ردا على العدوان على جنوب لبنان وانتقاما

لحوادث تفجير وسائل الاتصال اللاسلكية التي استهدفت عددا من قياديه وعلى اغتيال قادة في صفه الأول وعلى رأسهم الأمين العام للحزب حسن نصر الله وخليفته المفترض السيد صفي الدين وعددا من كبار مسؤوليه العسكريين.

ثالثا: الحالة الثقافية

على المستوى الثقافي شهدت سنة 2024 الرجوع إلى سياسة المهرجانات الثقافية الغنائية خاصة في موسم الصيف حيث شهدت الشواطئ المغربية تنظيم السهرات الغنائية كما يتم تنظيم ما يناهز 149 مهرجانا فولكلوريا أو غنائيا في أهم المدن المغربية[1].

من جهة أخرى عاد المهرجان المثير للجدل «موازين إيقاعات العالم» في دورته 19 خلال الفترة ما بين 20 و29 يونيو 2024، والذي تشرف على تنظيمه جمعية مغرب الثقافات، بعد أن كان قد توقف بسبب الإجراءات الصحية بمناسبة حالة الطوارئ الصحية.

وقد تميزت هذه العودة بحملة مقاطعة واسعة نظمتها العديد من الفعاليات الرافضة للرقص على جراح الشعب الفلسطيني وهو يتعرض أكبر جريمة إبادة جماعية.

وقد انقسمت الآراء بين مناهضي المهرجان الذين خاضوا حملت قالوا أنها لقيت نجاحا غير مسبوق إلى درجة بقيت المنصات شبه فارغة بعد أن كانت تستقطب آلاف المتفرجين، كما أظهرتها الصور التي تناقلتها وسائط التواصل الاجتماعي على الهواء مباشرة وبين الجهات المنظمة التي ادعت أن الدورة عرفت نجاحا استثنائيا وخاصة حفلاته الأخيرة، حيث قدمت أرقاما وصلت إلى 2،5 مليون متفرج حسب بلاغ المنظمين[2].

كما شهدت الدورة ارتباكا بسب تزامن بعض فعالياتها مع وفاة والدة ملك البلاد، مما

(1) قائمة للمهرجانات الثقافية موزعة حسب التقسيم الجهوي للمملكة، منشور على الموقع الإلكتروني لوزارة الاتصال والثقافة والشباب – قطاع الثقافة.
(2) بلاغ جمعية مغرب الثقافات، منشور بموقع البوابة الوطنية بتاريخ 8 يوليوز 2024.

دفع بعض الفنانين المدعويين إلى إعلان إلغاء فقراتهم المبرمجة ظنا منهم أن المهرجان سيتوقف بسب الحداد الوطني، وذلك قبل أن يتلقوا توجيهات بمواصلة مشاركاتهم وفقا للبرمجة المعدة سلفا.

من جهة ثانية، عادت الإنتاجات السينمائية المصادمة لهوية المغاربة وثقافتهم الأصلية للظهور من جديد إلى الواجهة، حيث تناقلت وسائل الإعلام المحلية خروج الجمهور غاضبا احتجاجا على المظاهر المخلة في بعض الأفلام المعروضة في المسابقة الرسمية للمهرجان الدولي للفيلم في دورته 21 بمراكش.

وفي هذا الإطار تم عرض فيلم بعنوان «البحر البعيد» لمخرجه أيوب كريطع الذي يربط بين الشذوذ الجنسي والهجرة والعلاقات الجنسية المتعددة خارج الزواج[1].

كما شهدت قاعة الوزراء بقصر المؤتمرات بمدينة مراكش حالة فوضى خلال عرض فيلم «ميلك» للممثل والمخرج الأمريكي شون بين، مما أدى إلى انسحابات من القاعة[2].

كما خلف عرض فيلم «كابو نيكرو» الذي يتمحور حول الشذوذ الجنسي لمخرجه عبد الله الطايع المعروف بتبجحه بميوله الجنسي الشاذ غضبا كبيرا على وسائط التواصل الاجتماعي، وقد وصفه الناقد السينمائي مصطفى الطالب في تصريحات لعدد من المواقع الإلكترونية بأنه رديئ سينمائيا ومنحط أخلاقيا ويشرعن للدعارة ولا يدافع عن قضية[3].

رابعا : المغرب في أفق 2025

يتأسس استشراف المغرب الممكن في أفق 2025 على عدد من المحددات، منها من يشكل خلاصات لسنة 2024 وما قبلها من تراكمات؛ ومنها ما يعتبر من السمات التي يرتقب ان تطبع سنة 2025 والتحولات التي يرتقب أن يشهدها المغرب في سياقه الوطني والإقليمي والدولي.

(1) تغطية صحفية حول مضمون الفيلم أعدتها هاجر زهير ونشرتها في موقع مدار 21 بتاريخ 2 دجنبر 2024.
(2) الموقع الإلكتروني لحركة التوحيد والإصلاح بتاريخ 3 دجنبر 2024.
(3) الموقع الإلكتروني لحركة التوحيد والإصلاح بتاريخ 3 دجنبر 2024.

أ– تراكمات ما قبل 2024

أما خلاصات وتراكمات 2024 وما قبلها فيمكن إجمالها في الآتي:

1 – فشل وصفة 8 شتنبر 2021 وعجز مخرجاتها عن طي صفحة الإسلاميين بعد الإطاحة بهم انتخابيا دون التمكن من إنهاء وجودهم سياسيا واجتماعيا؛

2 – تداعيات معركة طوفان الأقصى وتأثيراتها المهيكلة لخريطة التوازنات الإقليمية وفي محاور الصراع الدولي وبؤره التوتر الأساسية على تخوم مصادر الطاقة ومعتبر التجارة وساحات استعراض القوة بين الأقطاب الدولية والجهوية الصاعدة أو المتراجعة معا؛

3 – عبور المغرب إلى مرحلة جديدة في تدبير قضية وحدته الترابية تؤذن بإنهاء وضعها كقضية توتر دولي كورقة ابتزاز سياسي واستمرارها كقضية مناكفات محلية، وظهور محدودية الرهان على التطبيع مع الكيان الصهيوني في هذا الانتقال أمام التنكير للوعود التي رافقت الاتفاق الثلاثي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ظل المناكفات التي قام بها المجرم نتنياهو بخصوص خارطة المغرب المقسمة، وفشل المراهنة على التطبيع في إيقاف مناورات مشروع التجزئة بعد صدور حكم محكمة العدل الأوروبية التي أبطلت اتفاق الصيد البحري رغم أنه منته الصلاحية.

ب– التحولات في افق ما بعد 2025

وبخصوص مآل التحولات على المدى المنظور في أفق ما بعد 2025 فيمكن استحضار العناصر التالية:

1 – انطلاق المغرب في التحضير القانوني والإداري والسياسي للاستحقاقات الانتخابية لسنة 2026 وتحدي فرز خريطة سياسية يكون من رهاناتها إكمال الأوراش المتعلقة بتنظيم استحقاقات مونديال 2030 في ظل وقوع كل متغيرات المغرب تحت أضواء العالم، وهو ما لا يسمح بتكرار ما جرى في انتخابات 8 شتنبر 2021 من

جهة، ومن جهة ثانية سيكون المغرب معني بفرز مؤسسات ديموقراطية قادرة على تسويق المغرب بجميع مقوماته التاريخية والحضارية وبإنجازاته المختلفة لاستثمار المونديال كفرصة استراتيجية تضع المغرب في مصاف الدول الصاعدة ديمقراطيا وتنمويا وكشريك لا غنى عنه في إدارة التحولات الجيوستراتيجية المقبلة؛

2 – إغلاق قوس وصفة الثامن من شتنبر2021 للتخلص من تداعياتها، وتحسين صورة المغرب خاصة أمام نزول جل مؤشرات ترتيبه في التصنيفات الدولية الأساسية التي تقيس المستوى الديمقراطي والحقوقي والتنموي؛

3 – انطلاق التفكير على المدى البعيد للسؤال الذي لا مفر منه والمتعلق بالانتقال الطبيعي للحكم؛ خاصة بعد تعافي الملك من وعكته الصحية وعودته إلى سابق ديناميته المتعلقة بإشرافه المباشر على استكمال الأوراش الكبرى العابرة في تأثيراتها لعهد محمد السادس والممهدة للعهد المقبل، وخاصة إصلاح مدونة الأسرة وإطلاق انفراج سياسي تخفف فيه قبضة السلطوية ويطلق فيه المعتقلين على خلفية حراك الريف والاحتجاجات الاجتماعية وبسط الحريات العامة وحرية التعبير.

وفي هذا الصدد يرتقب أن يشهد المغرب إطلاق عرض سياسي جديد تمهد الدولة لإطلاقه لاستيعاب حالات التوتر التي تشهدها البلاد، خاصة على المستوى الاجتماعي والسياسي، بما في ذلك ترك مساحات أفسح للصحافة الحرة والصحفيين المستقلين لإطلاق الدينامية التي تساعد على انبثاق فاعلين جدد وأفكار مستجدة قابلة للإدماج في عرض الدولة الجديد.

كما ينتظر أن تشهد الأوساط السياسية والمكونات المجتمعية بعض الديناميات الرامية إلى البحث عن الأطراف المؤهلة للاندماج السياسي في العهد المقبل سواء من التيار الإسلامي أو التيار اليساري أو من تجمع المصالح ودوائر المال والأعمال دون أن تكون موسومة بما يشوش على أداء دورها كقوة ثالثة مؤمنة للمصالح الكبرى وضامنة للتوازنات الضرورية اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.

السياق الاستراتيجي للأزمة الليبية

د.نزار كريكش
مدير مركز بيان للدراسات

1.1 الإطار العام

تتسم السياسة الخارجية الليبية بسمة قلما تخلفت عن التاريخ الليبي, وهي أن التدخلات الخارجية تكون لغيرها لا لذاتها، أي أن المتدخلين لا يبحثون عن ليبيا نفسها إنما لمصالح أخرى تتحقق لهم من التدخل أو السيطرة على المشهد الليبي. هذا النمط المتكرر في التاريخ الليبي يؤدي إلى استراتيجيات غير متماثلة لهذه الدول، فهي قد تلتقي في بعض السياسات أو المصالح لكنها تختلف بل قد تتناقض في الاستراتيجيات العامة، هذا النمط يختلف باختلاف التحالفات والنزاعات بين هذه الدول من جانب، وبين المصالح المتضاربة لمجموع الدول المحيطة بليبيا؛ وينشأ عن ذلك طيف واسع من التعقيدات التي جعلت العنصر الداخلي المتمثل في الدولة الليبية والأطراف المتنازعة على السلطة فيها والمجتمع يفقد قدرته على ما يعرف بالملكية المحلية للازمة، وتنشأ علاقات وأنماط متكررة وهي :

- **كلما زاد الاختلاف بين الدول المتدخلة في ليبيا يصعب التحكم في الأزمة الليبية.**
- **ضعف الملكية المحلية يزيد من حجم التدخلات الخارجية.**

لو تحدثنا عن مؤتمر برلين الثاني حول ليبيا كنقطة انطلاق، وهو المؤتمر الذي انطلق عام 2021 فإن حالة التوافق التي شهدها المؤتمر بدأت تتضاءل و متغيرات كثيرة أدت لهذه التناقضات، ابتداءً من فشل الليبيين في التوافق على الانتخابات نهاية عام 2021، مروراً بالحرب الأوكرانية في 24 فبراير عام 2022، وتبدل السياسات والمخاطر للدول الأوروبية، والانقسام الداخلي بين البرلمان والحكومة من بعد أن أعطاها الأول الثقة، وأزمة السودان، والخلاف الظاهر المصري الإماراتي، وتبدل التحالفات بالتقارب المصري التركي، وانقلاب النيجر واستشعار فرنسا بخطر خسران مصالحها في إفريقيا، والتوجه الألماني نحوها بعقد قمة ألمانية إفريقية، وانتهاءً بالتغير الكبير في الاستراتيجية الأمريكية الذي خلفته حرب غزة. (الشكل 1)

هذه التغيرات كان لها انعكاس كبير على الوضع في ليبيا عام 2024، هذا التصور قد يفيدنا في تتبع مواقف هذه الدول، ومعرفة كيف أن الاستراتيجيات غير المتماثلة لهذه الدول تتعزز بمحاولة الأطراف الليبية المستمرة في استبدال الحلفاء، أو التنافس لكسب ود أكثر من طرف خارجي، هذا بكل تأكيد يعرِّض الدولة الليبية لمخاطر أمنية شديدة، تجعل الدولة تنتقل من فشل لأخر، مظاهر هذا الفشل تشمل

❖ انتهاك الحدود الليبية، وتواجد القوات الأجنبية بدون أي معاهدات أو تنسيق مع السلطات القائمة وهذا ظاهر في الجنوب الليبي، حيث يمثل مثلث تشاد، والسودان، وجنوب ليبيا مثلث تتواجد فيه قوى ومخابرات دولية.

❖ نشأة شبكات التهريب للوقود والذهب والمخدرات وتهريب البشر مما يخلق مخاطر مختلفة للدول المعنية بليبيا.

❖ أخطار على الاقتصاد الكلي، حين يسعى كل طرف لتوفير المال الكافي لتنفيذ مشاريعه في ليبيا سواء في الشرق أو الغرب مما يحول النظام الحاكم في ليبيا إلى حكم نخبة اقتصادية (kleptocracy).وهذا ظاهر في أزمة المصرف المركزي كما سيأتي.

❖ انكشاف الدولة الليبية وتوفر كافة المعلومات الاستخباراتية للأجهزة الدولية، مما يعزز القدرة على الاستمرار في استنزاف الموارد، تهديد الدول المجاورة، زعزعة أمن المواطن، غياب الثقة في السلطات الحاكمة، استمرار مستويات العنف المجتمعي في ليبيا (الانكشاف الاستراتيجي).

❖ عدم القدرة على جمع المعلومات الديمغرافية والصحية وبيانات العمالة داخل ليبيا، فضلاً عن الفجوة بين المؤشرات الرسمية والمؤشرات غير الرسمية مما يضعف صانع السياسات في الدولة الليبية على تحقيق أهدافه.

❖ انقسام البلد بين حكومتين، وطرفين سياسيين ينافس بعضهما البعض بالمشاريع الكبرى، وهذا تغير مهم حيث تحولت النزاع المسلح إلى حرب باردة بالتنافس حول موارد الدولة لإثبات الأحقية في الحكم (نزاع الشرعية).

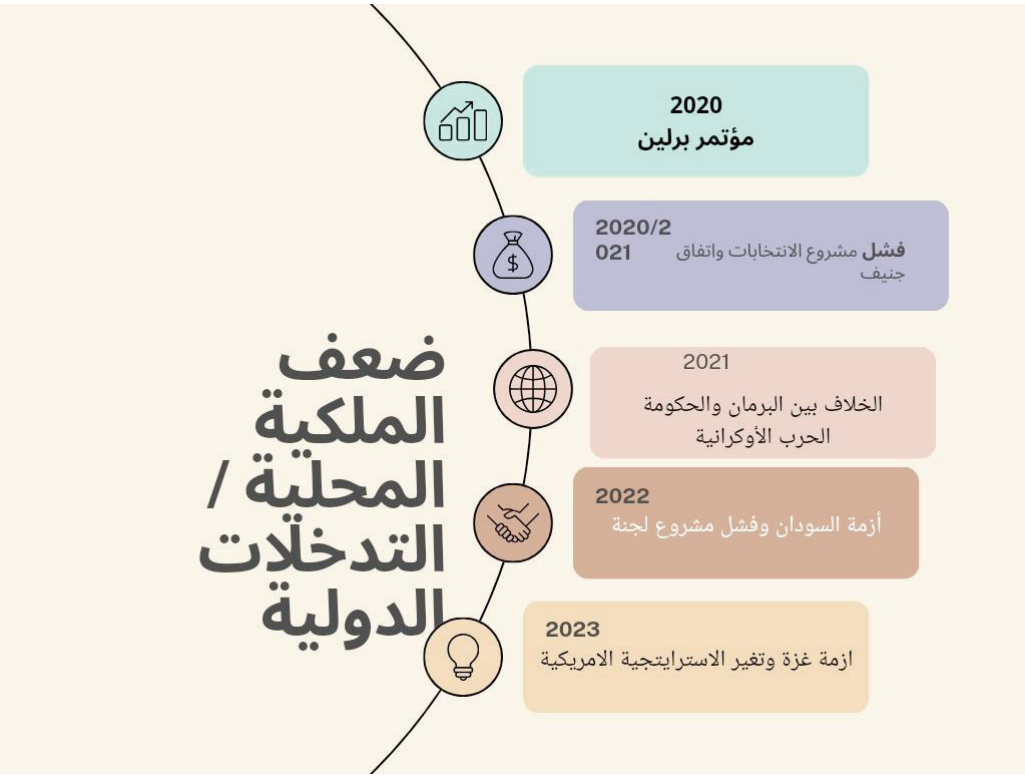

(شكل 1) تطور حالة اللاتماثل الدولي وضعف الملكية المحلية.

لاختبار هذا الإطار سنحاول أن نتتبع مواقف الدول المختلفة من الأزمة الليبية، وانعكاس هذه المواقف على مسار الأزمة في العام 2024.

1.2الإستراتيجيات غير المتماثلة

نحاول الآن تتبع هذه المسارات للدول المختلفة ونتبعها بالحديث عن السياق الليبي ونختم بتوصيات كالتالي

- الولايات المتحدة والتنافس الدولي
- الاتحاد الأوروبي أخطار وجودية
- تركيا والانكشاف الاستراتيجي
- قطر الوسيط المستفيد
- الإمارات إمبراطورية غير رسمية
- مثلث الموت
- سياقات الأزمة الليبية
- توصيات

1.2.1 الولايات المتحدة الامريكية والتنافس الدولي

وصفت مجلة الفورين أفير واقع التنافس الدولي من خلال مقال لأستاذ التاريخ مايكل كماج (2023/10/12) بأنه زمن تشتت القوى الكبرى، فالولايات المتحدة الأمريكية بتنافسها مع روسيا والصين خلقت فراغا في أماكن عدة في العالم يقول :

(فراغات السلطة تتكاثر. في أفريقيا، ومنطقة البلقان، والشرق الأوسط، وجنوب القوقاز، بدأت الصراعات القديمة، التي كان بعضها خاملاً، تشتعل من جديد لتتحول إلى أزمات جديدة. وتبذل القوى المتوسطة والجهات الفاعلة المحلية جهودها بجرأة متزايدة. في كثير من الأحيان، ينتهي الأمر بالقوى العظمى إلى النظر بلا حول ولا قوة).

ليبيـــا

كانت السياسة الأمريكية المعلنة في الخطة الاستراتيجية السنوية هو دعم تطبيع دول الشرق الأوسط حتى تتفرغ الولايات المتحدة الأمريكية لمنافسة الصين من خلال طريق الهند التنموي، واستمرار الحرب في أوكرانيا إلى حين هزيمة بوتين. أحداث غزة خلقت المزيد من التشتت، ووجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مرغمة على العودة للشرق الأوسط.

- هذا سيعني لليبيا ما يلي
- عدم توقع السلوك الأمريكي تجاه أي محاولات للتدخل الروسي المباشر.
- سترحب الولايات المتحدة الامريكية بأي مساعدة من حلفائها كالسعودية وتركيا في عدم التصعيد في أي منطقة في الشرق الأوسط أو شمال إفريقيا.
- زيادة الدور التركي في ليبيا مع المراقبة والتشديد على تركيا في تعاملها مع روسيا.
- زيادة التدخل الروسي لمنافسة وتشتيت الولايات المتحدة الأمريكية.

شكل 2 تشتيت القوى العظمي

1.2.2 الاتحاد الأوروبي ومواجهة المخاطر

أهم الدول الأوروبية المتدخلة في ليبيا تمثل أوروبا القديمة وهي فرنسا وإيطاليا وألمانيا. الاتحاد الأوروبي يعاني من أخطار وجودية بعد حرب أوكرانيا، لكن الاتحاد الأوروبي يعاني من مشكلة أخرى مزمنة وهي غياب سياسة خارجية موحدة، ورغم المحاولات المستمرة لإيجاد سياسة موحدة إلا أنه خلال عمر الاتحاد الأوروبي لم تنجح هذه المساعي، فهناك تنفس تاريخي بين ألمانيا وفرنسا، وبين فرنسا وإيطاليا. هذا التنافس سببه قيادة الاتحاد الأوروبي الذي برزت فيه ألمانيا باقتصادها القوي، رغم محاولات النظام الرئاسي الفرنسي البروز كقود دافعة للاتحاد من خلال رئيسها إيمانويل ماكرون. إيطاليا من جانبها ترفض أن تكون ضحية للهجرة غير النظامية في أوروبا بعد رفض كثير من الدول محاولات مختلفة لتوزيع العبء على الاتحاد الأوروبي.

نتحدث عن سياسة كل دولة وتطورها تجاه الأزمة الليبية من بعد مؤتمر برلين.

فرنسا ومخاطر الخروج من إفريقيا

قبل محاولات القائد العام خليفة حفتر للدخول لطرابلس عنفاً، كانت فرنسا ترى في ليبيا فرصة لفرض مزيد من السيطرة على القارة الإفريقية، فشل حفتر في طرابلس والتدخل التركي المباشر، أحدث معادلة جديدة في شمال إفريقيا، صاحب ذلك تدخل واسع لقوات فاغنر في إفريقيا، صارت ليبيا عقدة ضمن شبكة معقدة من التهريب كونتها قوات فاغنر، وبدأت الأخيرة في السيطرة على عديد الحكومات الإفريقية في السودان وتشاد وافريقيا الوسطى والنيجر، كل ذلك أعطى دفعة لهذه الدول للابتعاد عن فرنسا، جاءت أحداث في مالي وبوركينا فاسو ومؤخرا انقلاب النيجر كصفعة قوية لسياسات الرئيس ماكرون في القارة الإفريقية. هذه الظروف بالإضافة إلى مخاطر الطاقة التي تواجهها القارة الأوروبية بعد حرب أوكرانيا جعل فرنسا تغير من سياساتها تجاه الأزمة الليبية. يمكن اختصار هذه السياسات في ثلاث قضايا أساسية

❖ التعامل مع كافة أطراف الأزمة الليبية من خلال السفارة في طرابلس والتواصل المستمر مع الشرق والجنوب الليبي.

❖ التوجه نحو أوروبا والتعامل مع ملفات المنطقة عبرها، وذلك يعني أن حجم التنسيق الأمني يزداد مع أوروبا، وكذلك المواقف السياسية تجاه بعض الأزمات منها ليبيا. التركيز على المخاط الأمنية التي قد تأتي من ليبيا، ولعب دور الوسيط النزيه قدر الإمكان.

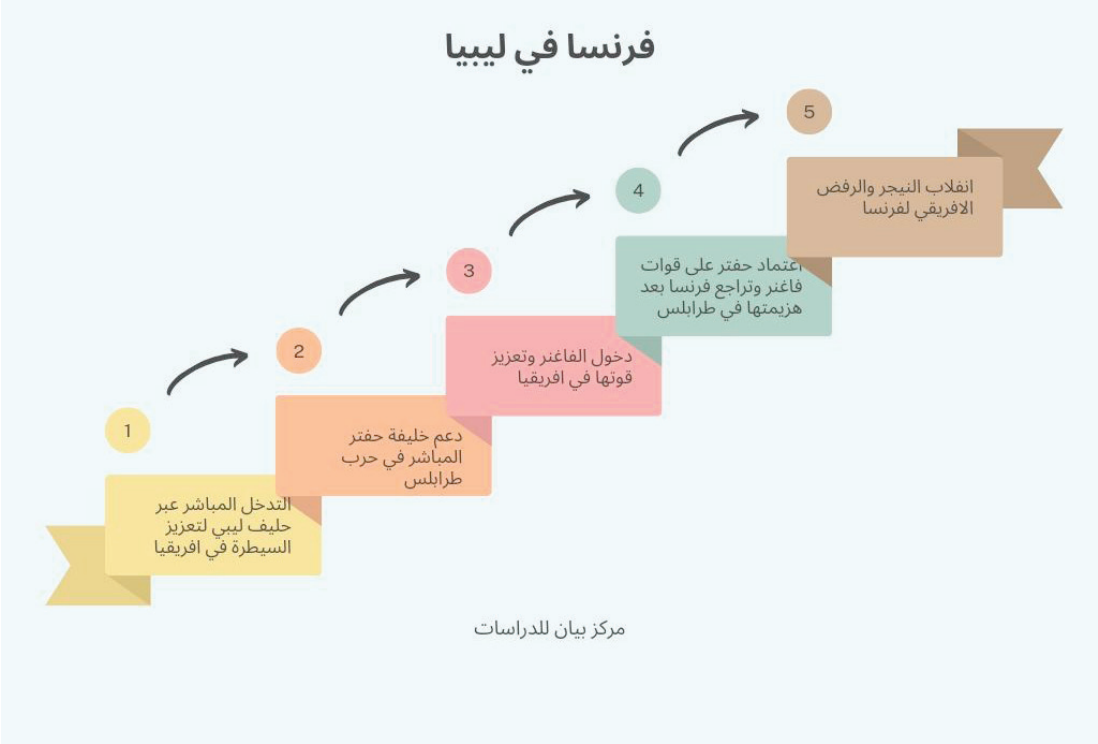

شكل 3 تطور السياسات الفرنسية في ليبيا.

- **المانيا في السياق الليبي**

وفقاً لبعض الدراسات المتخصصة فإن سياسة ألمانيا الخارجية تستند إلى ثلاث سياسات

- ❖ **دعم الاتحاد الأوروبي والمحافظة على مكانة ألمانيا داخل الاتحاد.**
- ❖ **المساهمة كوسيط في الحروب الأهلية والنزاعات الدولية.**
- ❖ **ضمان سلامة سلاسل التوريد من إفريقيا ومصادر الطاقة كالخليج.**

لذا فسياسات ألمانيا تجاه ليبيا تشتمل على دعم نفوذها، وبناء هويتها من خلال الانخراط في الأزمات الدولية وهذه تسمى بالنظرية البنيوية حين تسعى الدولة لبناء سمعتها العالمية من خلال الانخراط في الأزمات كصمام أمان ومصدر للاستقرار، والجانب الاقتصادي قضية أساسية لبلد تعتمد على التصنيع في دعم أكبر اقتصاد في أوروبا. هذا يعني أن ليبيا بالنسبة لألمانيا حالة أمنية يمكن أن تؤثر في اقتصادها من خلال سلاسل التوريد للطاقة وأثرها على الاقتصاد الدولي كما أنها مساحة لبناء هوية دولية لها كوسيط في النزاعات الدولية، كما أنها تشكل مخطر كبير على وحدة الاتحاد الأوروبي حيث تتصارع إيطاليا وفرنسا على استقبال المهاجرين من إفريقيا عبر ليبيا.

إيطاليا الشريك الحذر

أما إيطاليا فإنها تعطي ليبيا أولوية كبرى لأنها جزء من أمن الطاقة بالنسبة لها، كما أن الخارجية الإيطالية تعتبر منطقة شمال إفريقيا ذي أهمية خاصة وفرصة لتمدد حذر وبطيء قد يعطي لإيطاليا مكانة في الاتحاد الأوروبي لذا فهي تتمنَّع على الاتحاد الأوروبي في موضوع الهجرة, وترى أنها ضحية لغياب سياسات أوروبية موحدة تجاه الهجرة، كما أنها ترى أن شركة إيني ذراع اقتصادي مهم لها في شرق المتوسط لذا فهي حذرة في سلوكها مع الليبيين والأتراك وتحاول دائماً أن تتجنب الدخول في صراعات مباشرة.

بالجملة أوروبا تنظر لليبيا كحديقة خلفية وتربط مصالحها بجنوب المتوسط، ولهذا عدة مشاريع ربما يعطلها الأزمة الليبية كمشروع المتوسط في زمن ساركوزي، لذا فغياب

المبادرة وانتشار الفوضى في ليبيا يشكل مخطر أساسي لأوروبا. ليبيا وشمال إفريقيا هي البديل لمصادر الطاقة من روسيا فهناك ثلاث طرق أساسية من تركمانستان لتركيا، وشرق المتوسط، وليبيا والجزائر خاصة طريق نيجيريا – النيجر –الجزائر. كل ذلك يتوقف ويتحول لمخاوف للدول الأوروبية وهذا يؤكد أن المخاوف الأمنية هي الأولوية لهذه الدول وأن اختلاف هذه الدول فيما بينها، وغياب سياسة خارجية موحدة (مع الاتفاق في الجوانب الأمنية) كل ذلك يعني أنها استراتيجيات غير متماثلة تعطل مواقف قوية من الاتحاد الأوروبي في الأزمة الليبية.

1.2.3مصر وتركيا

العلاقات التركية المصرية أخذه في التطور، بدأت بزيارات أمنية ثم تطورت لزيارات للخارجية التركية، وبدأ التعامل مع المعارضة المصرية في تركيا بمنطق مختلف، وضيق عليهم إعلامياً، وصافح الرئيس التركي الرئيس المصري في مونديال قطر 2022، واستمرت المغازلة فيما بعد. هذا انعكس بشكل أو بأخر على الأزمة الليبية فالتعاون من الشرق الغرب مع تركيا ومصر صار ظاهراً، لكن الاستراتيجيات غير متماثلة، فقد تتفق الأطراف في بعض المسائل لكنها استراتيجيا مختلفة لذا فإن هذه الظاهرة تمثل عقدة حقيقية تهدد الأمن القومي الليبي، فغياب السياسات الموحدة تنشأ عنه إجراءات مشتتة تعرض ليبيا لمخاطر تلك الاستراتيجيات. من بعد حرب غزة ظهر هذا الخلاف جلياً، فمصر ترى أنها محاطة بكافة المخاطر من الجنوب والغرب والشرق، كما أن الاقتصاد المصري يعاني من صدمات متعددة وزيادة مضاعفة لنسبة الدين الخارجي لناتج الدخل القومي تضاعفت من 15 % إلى 40 %. أما تركيا فاقتصادها يعاني وعودة الولايات المتحدة للمنطقة بقوة أكثر (عسكرياً هذه المرة) جعل سياسات تركيا السابقة كقوة محورية عسكرية في المنطقة تتشتت وأكثر تحفظاً، لذا كانت تركيا تبحث عن منظمات إقليمية تختبئ وراءها لتخفي عجزها وخوفها من مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية. مصر من جانبها – كما تبين النظرية السياسية- تتحصل على دعم أكبر للحصول على

مواقف أكثر مرونة مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الرفض الشعبي لهذه السياسات.

هذا السياق سينعكس على الأزمة الليبية

- مصر تسعى لتوفير أي موارد ممكنة من ليبيا، لذا فهي تستغل ما يحدث في المنطقة للحصول على ضمانات في الملف الليبي، هناك حرية أكثر لمصر للحركة أكثر من تركيا.
- تركيا تشعر بتقييد أكثر لذا فهي تحاول التحالف مع كافة الأطراف الليبية، ويمكن ملاحظة انخفاض التوتر مع اليونان وغياب الحديث عن شرق المتوسط، والتفات الرئيس أردوغان لاقتصاده الذي يتعرض لهزات قوية بسبب المحيط الإقليمي المضطرب وتشتت القوى الدولية. نفس النتيجة نصل إليها وهي أن هذه الاستراتيجيات غير المتماثلة تعيق التحول في ليبيا.
- تغير الأطراف الليبية وفقاً لذلك، فلقاء الأطراف اللبيية عبر بعض الوجوه المعروفة بالخصام مثل وزير الداخلية في طرابلس وصدام ابن حفتر في العاصمة انقرة مؤشر لهذه المحاولات التركية.

1.2.4 قطر والأمارات القوة الناعمة والإمبراطورية غير الرسمية

تمارس قطر منذ الربيع العربي مفهوم القوة الناعمة مع دول الربيع العربي، وتبني شخصيتها الدولية كوسيط نزيه في الأزمات الدولية، بينما تمارس الإمارات دور الإمبراطورية غير الرسمية من خلال مجموعة شبكات داخل الوطن العربي تحاول التأثير في صناع القرار والوصل إليهم بأي وسيلة لضمان السيطرة غير المباشرة على قرارات المنطقة. قطر تستفيد من السلوك الإماراتي في تعزيز صورتها، والإمارات تستفيد من العجز القطري للتواجد بكل الطرق في أزمات المنطقة خاصة ليبيا. هذا نموذج أخر للاستراتيجيات غير المتماثلة. في ظل ما يحدث في غزة سيزداد نشاط الإمارات في ليبيا وتحاول فرض أي أمر واقع في المنطقة خاصة في الأزمة السودانية من خلال دعم خليفة حفتر أو من خلال الدعم المباشر.

مثلث الموت (تشاد، السودان، الجنوب الليبي)

ربما كانت أزمة السودان والجنوب الليبي خير مثال على نموذج الاستراتيجيات غير المتماثلة، فالصراع على أشده بين القوى المتحاربة في السودان، والخلاف مستمر بين مصر والإمارات حول مساهمة خليفة حفتر في السودان، فرنسا من جانبها لا تريد تغيرات جذرية في تشاد المعقل الأخير لفرنسا في إفريقيا، روسيا من جانبها تتمدد عبر فاغنر بشكل سريع وتستولي على مليارات الدولارات (ذكرت نيويورك تايمز أن المبلغ وصل 30 مليار دولار) مما يعطيها نفوذ واسع في القارة السوداء. في الفترة الأخيرة حدث متغير هام تمثل في حضور أمريكي دبلوماسي هذه المرة أكثر في الشرق الليبي، ودعي صدام حفتر للولايات المتحدة الأمريكية، ورغم أن الزيارات التي قام بها لم تحظ بتغطية إعلامية، ولم يكن هناك مقابلات مع شخصيات وازنة إلا أن المعلومات تؤكد التواصل معه بعد ذلك في الجنوب الليبي والحديث مستمر حول التباعد عن روسيا. لكن روسيا من جانبها لاتنفك عن الاستمرار في التواجد في قواعد عسكرية في الجنوب الليبي، وترد أنباء عن استمرار توغل هذه القواعد وخروجها عن سيطرة حفتر وأبنائه.

شكل4 مخاطر التناقضات الدولية على الدولة الليبية.

1.3 الأطراف الليبية: نزاع مستمر

في ظل استمرار النزاع بين الأطراف السياسية الليبية فإن كل المخاطر السابقة تستمر وتتعاظم، وتجد الدول المنخرطة نفسها في حرب بالوكالة سببها الليبيون أنفسهم. الخلافات المستمرة، واستنجاد كل طرف بالقوى الدولية، ومحاولة مجلس النواب التعامل كطرف حاكم بين المتنازعين، واستمرار حفتر باللعب على كل الحبال، وتهاون الدبيبة في الحفاظ على كيان الدولة وتحوله لطرف سياسي داعم للمليشيات كما هو تقرير الخبراء التابع لمجلس الأمن، كل ذلك يضعف من الدولة الليبية ويفقد الليبيون ملكيتهم للأزمة كما سبق في بداية هذا التقرير (شكل 6).

1.4الاستمرارية والتغيير في العام 2024

عـام 2024 أكـد هـذا النمـوذج من استمـرار الحرب بالوكالـة والخلافـات الداخلية، لفهـم المتغيرات الاستراتيجية في هذا العام، علينـا أن نستعين بمفهوم النشوء في العلوم المستقبليـة، وعني النشوء هو الظواهر التي تنشأ من تفاعل مجموعة من العوامل المؤثرة في المشهد بحيث يتحول المشهد من خلال هذه التي قد تكون مقصودة أو غير مقصودة.

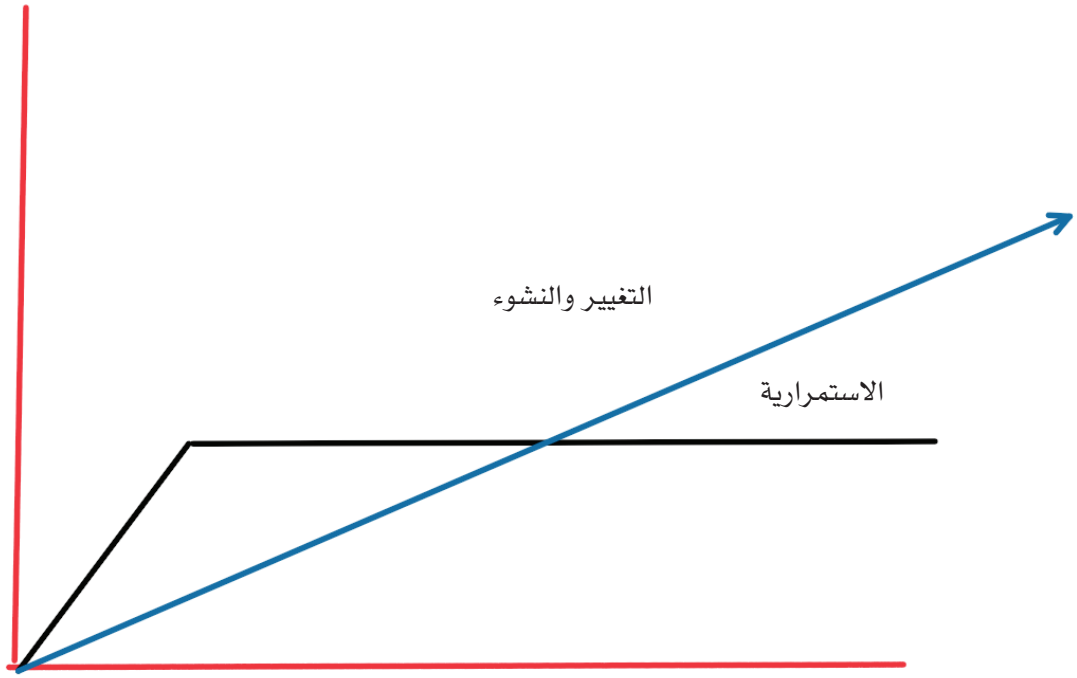

شكل5: النشوء والاستمرارية في علوم المستقبل. المنحنى المستمر للأعلى باللون الأزرق يعبر عن ظاهرة النشوء بينما يعبر المنحى الأفقي الأسود لظاهرة الاستمرارية.

في الحالة الليبية يمكن تمثل الاستمرارية في اضطراب المحيط الإقليمي والتدخل الدولي، وفي الشأن الداخلي استمرار الانقسام في مؤسسات الدولة والنزاع بين حكومة عبد الحميد الدبيبة وأسرة خليفة حفتر الحاكمة في الشرقة، ومحاولة كل طرف انتزاع الشرعية، عبد الحميد الدبيبة من خلال الشرعية الدولية التي جاءت به من خلال اتفاق جنيف، وخليفة حفتر من خلال التحالف مع عقيلة صالح ومجلس النواب لاستخدام التشريعات التي تبقي سيطرته على المشهد في الشرق. هذا يمثل الاستمرارية لكن هناك عدة ظواهر ينبغي أن ننتبه لها لأنها قد تكون عوامل محركة للمشهد في المرحلة القادمة. هذه المظاهر اتضحت من خلال عدة أحداث هي التي سنذكرها ونلخصها في خمس أزمات هي

- ✓ التحول في طبيعة الصراع.
- ✓ أزمة المصرف المركزي.
- ✓ أزمة المجلس الأعلى للدولة.

1.4.1 التحول في طبيعة الصراع

منذ أن انتخبت حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة، بدأ يأخذ مقاربة جديدة قوامها هو التقرب من الرأي العام الليبي، وبدأ يتوسع في الإنفاق في مشاريع ليس جوهرية لكنها مهمة على كل حال، وبدأ في التقرب من الشباب وطرح عدة مشاريع للزواج والعمل ونحوه. هذا التوجه يمكن اعتباره تحول في طريقة النظر للنزاع في ليبيا، فمن خلال متابعة تحليل الرأي العام الليبي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي لمدة أكثر من سنتين تبين لنا أن هذا النمط الذي تتنافس فيه حكومة الدبيبة مع أبناء خليفة حفتر. لذا كان ما حدث في درنة 11 سبتمبر 2023 من فيضانات كانت فرصة لأبناء حفتر للحصول على تمويل كافي لهذه المشاريع، من خلال صندوق أعمار درنة الذي أقره البرلمان بقيمة عشرة مليار دينار ليبي (مليار ونصف دولار تقريباً)، والذي أعطي لابن خليفة حفتر واسمه بلقاسم، ونص القرار بعدم خضوع هذا المشروع للرقابة الحكومية. وهكذا صار لدى أبناء حفتر فرصة للدخول في حلبة السباق مع حكومة الدبيبة. في بنغازي كذلك كان نصيب صدام حفتر صندوق إعمار ليبيا في بنغازي. لكن هذه القرارات كانت تحتاج لصرف الأموال من المصرف المركزي في طرابلس.

1.4.2 أزمة المصرف المركزي

هذه المنافسة كانت تحتاج لتسييل الأموال لإخراج هذه المشاريع لحيز الوجود، لذا كان المصرف المركزي هو نقطة الخلاف بين المتخاصمين. في تلك الفترة ومع توسع الإنفاق من حكومة الدبيبة، كان هناك مخاوف من السيد الصديق الكبير على الميزانية العامة وتوفر السيولة لبنود الميزانية المتعلقة بالمرتبات والأموال اللازمة لتسيير الدولة،

كان عبد الحميد الدبيبة الذي حجب عنه البرلمان الثقة منذ العام 2021، ينفق من خلال ميزانية الطوارئ، وكان المصرف المركزي يعطيه الأموال عندما كانت العلاقة بين المصرف والحكومة جيدة. بدأت الخلافات بين الدبيبة والكبير حول طريقة إنفاق حكومة الوحدة الوطنية، واتسع الخلاف ورغم محاولة التوفيق بينهما، إلا أن حكومة الدبيبة استمرت في الإنفاق الذي يمكن وصفه بالفساد الكبير في الدولة الليبية، واتجه الصديق الكبير للشرق وتواصل مع السيد عقيلة صالح رئيس المؤتمر الوطني وهكذا تحول لخصم وطرف في النزاع مع حكومة الدبيبة. من هنا بدأت أكبر أزمة في مؤسسات الدولة وهي إقالة محافظ المصرف المركزي من قبل المجلس الرئاسي وهذا لم يرض به مجلس النواب، الذي كان يصر على بقاء الصديق الكبير. قبيل هذه الأزمة كانت أزمة أخر تتعلق بالمجلس الأعلى للدولة.

1.4.3 أزمة المجلس الأعلى للدولة

بينما كانت المنطقة الشرقية تحت سيطرة حفتر، وكان هناك مجلس النواب الذي يعمل تحت إمرته، فإن المنطقة الشرقية تملكتها الأزمات في المصرف المركزي وبين المليشيات المسلحة وكذلك بعض التوترات في الجبل الغربي، لكن أزمة المجلس الأعلى للدولة كانت أزمة أكدت حالة الانقسام بين القوى السياسية في المنطقة الغربية. حدثت الأزمة عند انتخابات رئاسة المجلس في شهر أغسطس، والخلاف حول ورقة كتب فيها أحد الأعضاء ترشيحه في خلف الورقة مما عده فريق أنها ورقة باطلة وهم المناصرين للسيد خالد المشري الذي عرف عنه أنه يسعى للتقارب مع عقيلة صالح، والطرف الأخر رأى أنها ورقة صحيحه وهم الفريق المقرب من حكومة الدبيبة محمد تكالة. نشأت الأزمة وبدأ المجلس الرئاسي وحكومة الدبيبة في الضغط من أجل التخلص من رئيس المصرف المركزي وأجلت نتيجة انتخابات المجلس الأعلى للدولة، وهكذا اتحد الملجس الرئاسي والحكومة والمجموعات المسلحة للضغط من أجل أخذ موقف واضح من الأطراف السياسية التي تميل لحفتر وعقيلة صالح.

ماهو تأثير هذه الأزمات والتحول في طبيعة الأزمة هذا ما سنختم به.

1.5 مستقبل الأزمة الليبية

هذه التحولات جعلت النزاع أشبه بحرب باردة، سلاحها الحصول على أموال الدولة من أجل مشاريع سياسية، ظاهرها هو التقرب من الرأي العام، وباطنها مزيد من المال والنفوذ. لكن الملاحظ هنا أن لغة السلاح تقريبا لم تعد هي المنطق الذي تتعامل به الأطراف سياسياً. صحيح استمر أبناء حفتر في تثبيت سلطتهم بالقوة في الشرق والجنوب، وكذا فعلت بعض الكتائب المسلحة المتنافسة في الغرب، إلا أن الطابع العام هو منطق المصالح والكسب السياسي. هذا السياق في ينظر له في بعض النظريات التي تحلل النزاعات الدولية، هو انتقال من التفكير عبر القوة والعنف للنظر المصلحي، وهذا يعني أن هناك دراسة حقيقية للتكلفة الحقيقية للعنف، وهنا ترجح أن المال والنفوذ ممكن من خلال المشاريع والسيطرة على مؤسسات الدولة وليس من خلال العنف. هذا يبين أن هناك تحول في المشهد الليبي، لكنه لن يكون إيجابيا، بل كما حدث مع المصرف المركزي سيطال مؤسسات الدولة، وهذا ما حدث مع مؤسسة ليبيا للنفط لذا فإن المصالح جمعت الأطراف المتنازعة للتوافق حول رئاستها، لكن هذا التوافق أثر في أكبر مؤسسة اقتصادية وسيادية في ليبيا، فانتشر فيها الفساد بشكل مرعب كما بين ذلك تقرير ديوان المحاسبة الأخير.

مستقبل ليبيا قد يكون بمحادثات سياسية جديدة، وأو استمرار إنهاك الدولة الليبية وتفتيت مؤسساتها وهذا يعني أستمرار فشل الدولة الليبية وتحول النزاع تماما في أيدي الدول الإقليمية والمجتمع الدولي.

السودان:
بين مخاطر الانقسام والفشل المؤسسي

د. مهدي دهب حسن دهب

أستاذ العلوم السياسية المشارك بجامعة افريقيا العالمية

المخلص:

في عام 2024م، استمرت الحرب في السودان لشهرها العشرين بحلول شهر ديسمبر بين قوات الدعم السريع والجيش السوداني. توسعت رقعتها لتزيد من معاناة الشعب السوداني نتيجة لضراوة الحرب وتداعياتها، وازدادت الأوضاع الإنسانية سوءًا. كما هددت مسارات الحرب وجود الدولة السودانية ومستقبلها، وباتت مخاطر الانقسام تلوح في الأفق. فرضت قوات الدعم السريع سيطرتها على مناطق دارفور وأجزاء من كردفان، باستثناء بعض الجيوب التي يسيطر عليها الجيش وحلفاؤه من القوات المشتركة. تدخلت هذه القوات في الحرب وتخلت عن حيادها في مطلع شهر أبريل، مما قلب موازين القوة لصالح القوات المسلحة «الجيش»، التي استعادت السيطرة على بعض المناطق التي كانت قد فقدتها في أواخر العام الماضي (2023م) في النيل الأزرق وسنار والجزيرة والنيل الأبيض، وفي البطانة والخرطوم.

هذا الواقع الميداني أصبح يهدد وحدة البلاد في ظل عدم وجود حسم واضح للحرب. يعزز ذلك تأسيس قوات الدعم السريع إدارات في مناطق سيطرتها، خاصة في ولايات دارفور الخمس. في المقابل، نقلت الحكومة السودانية، ممثلة في مجلس السيادة، كل مؤسسات الدولة إلى مناطق سيطرتها في شمال وشرق السودان، وأصبحت مدينة بورتسودان «العاصمة الإدارية المؤقتة» بديلة لمدينة الخرطوم، التي ما زالت أهم مرافقها تخضع لسيطرة قوات الدعم السريع، بما في ذلك المطار الرئيسي والقصر الجمهوري ومقرات الوزارات الحكومية ووسط الخرطوم وضواحيها الجنوبية والشرقية. وعلى الرغم من أن الجيش أعاد سيطرته على أجزاء واسعة من مدينة أم درمان وشمال مدينة بحري «أضلاع العاصمة المثلثة»، إلا أن الحياة فيها شُلّت، مما اضطر السلطات الحكومية إلى نقل الخدمات وتوزيعها في مناطق سيطرتها بمدن عطبرة وبورتسودان ودنقلا، وتشغيل مطارات بديلة في دنقلا وكسلا والأبيض.

وبطبيعة الحروب، تفاقمت الأوضاع الإنسانية وازدادت سوءًا في مناطق الاشتباكات

التي شهدت نزوحًا كبيرًا للمدنيين هربًا من المجازر، خاصة في مناطق سيطرة قوات الدعم السريع. كانت أشد هذه المجازر في مناطق الجزيرة والبطانة والنيل الأبيض، بعد انحياز المواطنين إلى جانب الجيش، مما أدى إلى وقوع مجازر كبيرة في قرى السريحة والهلالية والتكينة ومدينة طمبول في أرض البطانة، مستعيدة للأذهان مجزرة قرية ود النورة في العام الماضي. كما تعرض بعض المواطنين من أبناء القبائل التي تمثل حواضن اجتماعية لقوات الدعم السريع في مناطق سيطرة الجيش إلى التنكيل على أساس الهوية والعرق، سواء بالاستهداف أو المحاكمات السريعة بتهمة الخيانة والمؤامرة على الدولة، في أبشع صور استغلال المؤسسات العدلية بالدولة.

اقتصاديًا، واصلت العملة السودانية «الجنيه» انهيارها، وتجاوز سعر الصرف حاجز 2400 مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى إلى ارتفاع جنوني في أسعار السلع والخدمات وقطاع العقارات. وازداد الأمر سوءًا مع فشل الموسم الزراعي في السودان لهذا العام، وتوقف عمليات الإنتاج والمصانع وتعطل الخدمة المدنية. استمرت قوات الدعم السريع في السيطرة على مناطق زراعية واسعة، بما في ذلك أكبر المشاريع الزراعية مثل مشروع الجزيرة والمناقل بالجزيرة، ومشروعي الدالي والمزموم والسوكي في ولاية سنار. بالإضافة إلى ذلك، سيطرت القوات على مصانع السكر مثل مصنع سنار ومصنع الجنيد، مما أثّر سلبًا على زراعة قصب السكر، قبل أن تبدأ قوات الجيش في استعادة زمام المبادرة والانتقال إلى وضعية الهجوم.

في مجال الصحة، انهار النظام الصحي بالكامل في السودان مع خروج 70% من مستشفيات البلاد عن الخدمة. انعكس ذلك على الصحة العامة بانتشار الأمراض الوبائية مثل الكوليرا، والملاريا، والأمراض الجلدية، وأمراض الجهاز التنفسي. تفاقمت معاناة مرضى الأمراض المزمنة ومتلقي العلاج المستمر، وارتفعت معدلات الوفيات بين الفئات الضعيفة.

سياسيًا، استمرت الخلافات بين الفاعلين الرئيسيين من القوى المدنية والجيش

والحركات المسلحة، مما أدى إلى فشل المبادرات الدولية والإقليمية، سواء في القاهرة أو جنيف أو باريس أو لندن، في إيقاف الحرب والوصول إلى تسوية مرضية للأطراف كافة. كما فشلت الأمم المتحدة في تمرير قرار وقف إطلاق النار لإدخال المساعدات الإنسانية إلى السودان، بعد استخدام روسيا حق النقض «الفيتو» ضد القرار.

أسهمت التطورات التي شهدها السودان خلال فترة الحرب المستمرة حتى اللحظة في تفاقم الأوضاع في كافة مفاصل الدولة. باتت الدولة السودانية تواجه مرة أخرى خطر الانقسام؛ دولة في شرق ووسط وشمال السودان تديرها الحكومة وحلفاؤها من القوات المشتركة في مناطق سيطرة الجيش، ودولة في مناطق سيطرة قوات الدعم السريع في دارفور وأجزاء من كردفان. وقد تُفضي أي تسوية إلى سيطرة قوات الدعم السريع الكاملة على هذه المناطق، مما يعني التنازل عن مدينتي الفاشر والأبيض مقابل الخرطوم والجزيرة. سيكون ذلك أسوأ كابوس للدولة السودانية، وقد يدفع السودان إلى التحول لدولة فاشلة إذا استمرت الحرب بالنمط الراهن دون التوصل إلى حل عاجل.

المقدمة:

يشهد السودان حرب طاحنة منذ ابريل 2023م، أدت إلى تأثيرات كبيرة على المستوى الأمني والداخلي والإقليمي.

صاحبت الحرب افرازات عميقة على المستوى الاجتماعي والإنساني مس الانسان السوداني بشكل مباشر مهددة حياته واستقراره، كما أدت الحرب في السودان إلى تداعيات اقتصادية بسبب وقف الإنتاج وتدهور العملة، بالإضافة إلى تفاقم الازمة السياسية مع غياب الحلول والتوافق الوطني.

إقليميا تتفاقم أوضاع الدولة المستقبلة للاجئين للسودان، فضلا عن تتفاقم التوترات الأمنية في الإقليم بسبب انخراط بعض الأطراف الإقليمية في الصراع الدائر في السودان.

يسلط هذا التقرير الضوء على التطورات الأمنية في السودان وتأثيراتها على الأوضاع الداخلية، بالإضافة إلى دراسة أدوار أبرز الفاعلين في الحرب، سواء كانوا محليين أو إقليميين أو دوليين. كما يناقش التفاعلات المختلفة التي تهدف إلى احتواء الأزمة، بدءًا من المبادرات المحلية، مرورًا بالتدخلات الإقليمية، وصولًا إلى الأدوار الدولية.

فيما يتعلق بالبيئة الإقليمية، تستعرض الدراسة تأثير الأزمة السودانية على دول الجوار، التي تواجه تحديات أمنية وإنسانية مباشرة. أما على المستوى الدولي، فيرصد التقرير كيفية تعامل القوى الكبرى مع الأزمة السودانية، سواء من خلال الضغوط السياسية أو تقديم الدعم الإنساني. كما يتطرق التقرير إلى دور التغطية الإعلامية في تشكيل الرأي العام وتأثيرها على مسارات الأزمة.

أخيرًا، يناقش التقرير مستقبل الدولة السودانية في ظل المخاطر الحالية، مع تسليط الضوء على سيناريوهات الحل الممكنة وضرورة تعزيز الجهود الوطنية والدولية للحفاظ على وحدة البلاد واستقرارها.

المحور الأول: التطورات الأمنية في السودان

شهد السودان تصاعدًا في التوترات الأمنية منذ اندلاع الحرب بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في أبريل 2023، واحتدمت هذه المعارك بحلول عام 2024 ودخولها العام الثاني، اندلعت معارك عنيفة في الخرطوم وولايات دارفور وكردفان أدى إلى تدمير البنية التحتية، بما في ذلك المستشفيات والمؤسسات الخدمية نجم عنها حالة نزوح داخلي ولجوء إلى الدول المجاورة.

أبرز التطورات الأمنية في السودان في عام 2024:

شهدت مناطق عديدة في الغرب والوسط السودان معارك عنيفة خلال هذه العام في محاور العاصمة ونهر النيل، محور الجزيرة والمناقل، محور سنار و جبل موية، محور سنجة والدندر والدمازين، محور دارفور، و محور كردفان، الامر الذي أدي إلى حدوث تغيرات في مسار الحرب واستعادة الجيش زمام المبادرة والصمود في مدينة الفاشر بولاية شمال دارفور وبابنوسة بولاية غرب كردفان على رغم من وقوع معارك شرسة في هذه المناطق، كما استعاد الجيش مناطق حيوية في العاصمة الخرطوم، وكسر شوكة قوات الدعم السريع في محور الجزيرة ومحور سنجة الدمازين ومحور سنار جبل موية، حيث ساهم في ذلك عدة مغيرات داخلية وخارجية تغير موقف القوات المشتركة المكونة من حركات الكفاح المسلحة الدار فورية وتدخلها في الحرب وإيقاف تقدم الدعم السريع في محور الفاشر ونهر النيل وسنجة والدمازين ومحور جبل موية واغلاق الحدود الدولية مع دولتي ليبيا وتشاد، مما ساهم ذلك بدوره في قطع الدعم والامداد اللوجيستي لقوات الدعم السريع، فضلا عن تفوق الجيش عبر سلاح الطيران والمسيرات[1].

رسمت هذه التطورات واقعا ميدانيا ادي إلى قسمة طرفي القتال المناطق وظل الجيش السوداني مسيطرا على ولايات كسلا والبحر الأحمر والشمالية ونهر النيل، ومعظم ولاية

(1) أسامة سيد أحمد. «آخر مواقع السيطرة العسكرية بين الجيش والدعم السريع بالخرطوم» موقع الجزيرة نت، 21اكتوبر2024م. https://www.aljazeera.net/politics/. تاريخ الاطلاع: 6 نوفمبر 2024.

القضارف والنيل الأزرق، واستعاد السيطرة على مدينة سنجة والدندر والسوكي وسكر سنار وبعض القري الكبيرة في الجزيرة مع المحافظة على سيطرته على مدينة المناقل، بالإضافة إلى جيوب في ولاية شمال دارفور» مدينة الفاشر» بمعاونة القوات المشتركة. كما يسيطر في ولاية النيل الأبيض ما عدا مدينة القطينة وما حولها حيث تتواجد فيها قوات الدعم السريع.

ويتقاسم الجيش سيطرته على بعض المناطق في ولاية جنوب كردفان مع قوات الحركة الشعبية جناح عبد العزيز الحلو، حيث سيطر على عاصمة الولاية مدينة كادقلي والدلنج، في ولاية شمال كردفان، فسيطر الجيش على عاصمة الولاية مدينة الأبيض الى جانب سيطرة قوات الدعم السريع على مدينة أم روابة والرهد بالولاية

وبفرض الجيش سيطرته الخرطوم على القيادة العامة والمدرعات وسلاح الإشارة ومعسكري حطاب والكدرو وقاعدة وادي سيدنا العسكرية وسلاح المهندسين ومعظم احياء مدينة أم درمان.

ومن ناحية أخرى تسيطر قوات الدعم السريع على ولايات دارفور الخمسة، ما عدا محليات روكرو وقولو ونيرتيتي بوسط الإقليم، وشرق جبل مرة بجنوبه، ومدينة الفاشر وكرنوي وأمبرو والطينة بشمال دارفور، ومناطق سيطرة قوات جيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد نور بجانب سيطرتها على الخرطوم ومدينة ود مدني والقطينة وشرق النيل وبعض احياء مدينة بحري وقري الجزيرة.

الخريطة رقم (1)

توضح مناطق سيطرة أطراف الحرب على الأرض في السودان

المصدر: https://www.sudanakhbar.com/1511694

الموقف العملياتي:

معارك العاصمة ونهر النيل:

تواصلت المعارك في الخرطوم بين الجيش وقوات الدعم السريع، حيث تشهد منطقة المقرن بالخرطوم ومنطقة الحلفايا في مدينة بحري قتالا عنيفا بعد نجاح الجيش في اقتحام هذه المناطق واحداث اختراق فيها عبور كبري الحلفايا وكبري النيل الأبيض وإدخال قوة كبيرة إلى الخرطوم بحري والعاصمة الخرطوم وتحرير مناطق الكدرو الدروشاب والحلفايا والسامراب من قبضة قوات الدعم السريع التي ظلت مسيطرة عليها قرابة العام[1].

(1) خالد فتحي. «مقرن النيلين يشهد أشرس المعارك في الخرطوم» موقع العربية، 13اكتوبر2024م. https://www.alarabiya.net/arab-and-world/sudan. تاريخ الاطلاع: 15 اكتوبر2024.

ويشهد هذا المحور اشتباكات مستمرة بين الجانبين في محيط سلاح الإشارة بمدينة بحري وسلاح المدرعات والقيادة العامة للجيش في الخرطوم، ومنطقة المقرن من جانب الجيش لتحرير المقرات الحكومية والقصر الرئاسي ومنطقة وسط الخرطوم الحيوية. ومنذ أواخر شهر سبتمبر تشهد منطقة مصفاة الجيلي معارك عنيفة استخدم فيها الجيش أسلحة متنوعة من اجل استعادتها من قوات الدعم السريع بما في ذلك سلاح الطيران والمدفعية.

معارك سنجة والدندر والدمازين جبل موية:

يعد هذا المحور من اكثر المحاور التي شهدت قتالا عنيفا بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، واستطاع الجيش السوداني بعد سلسلة من المحاولات الى إعادة السيطرة على مدينة سنجة عاصمة ولاية سنار في أواخر شهر نوفمبر 2024م بجانب استعادة مدن السوكي والدندر والدالي والمزموم بعد سيطرة الداعم السريع قرابة الخمسة اشهر، وساهم في ذلك مقتل احد القيادات المهمة من أبناء المنطقة بقوات الدعم السريع والقائد البيشي، بالإضافة إلى انضمام قائد كبير من أبناء المنطقة الي الجيش السودان وهو القائد كيكل الذي كان سببا في اسقاط منطقة جبل موية الاستراتيجي الرابطة بين ولاية النيل الأبيض ولايات غرب السودان بولايات سنار والجزيرة والنيل الأزرق وكان من طرق الامدادات اللوجستية الرئيسية لقوات الدعم السريع المتواجدة بالمنطقة، مع انضمامه فشلت قوات الدعم السريع المحافظة على هذا الطريق الاستراتيجي الذي كلفها مدن سنجة والسوكي وسكر سنار وانهيار قونها في هذا المحور بشكل دراماتيكي وانسحاب شمالا إلى الجزيرة والبطانة والخرطوم مما قد يكلفها المزيد من التهاوي والسقوط في مدن الجزيرة لاسيما في مدينة ود مدني، والخرطوم[1].

(1) جمال عبد القادر.» معارك «جبل موية «حاسمة في الخطوة القادمة للجيش السوداني «موقع اندبندنت عربية، 7 اكتوبر2024م. https://www.independentarabia.com. تاريخ الاطلاع: 12 اكتوبر 2024.

معارك دارفور:

تتركز مناطق الصراع في دارفور بشكل رئيسي في شمال ووسط الإقليم. حيث تشهد مدينة الفاشر، عاصمة شمال دارفور، معارك ضارية بين القوات المشتركة المتحالفة مع الجيش السوداني وقوات الدعم السريع.

وبعد مرور 18 شهرا على اندلاع الحرب في السودان، تشهد العمليات العسكرية في إقليم دارفور تحولا جديدا، فقد كانت هذه العمليات مركّزة في مدينة الفاشر، حاضرة الإقليم، لفترة تجاوزت 7 أشهر، وتراجعت حدة الاشتباكات في الأيام الأخيرة نتيجة انتشار القوات المشتركة في الصحراء، مما أسهم في قطع الإمدادات القادمة من دولتي ليبيا وتشاد.[1]

ومنذ أواخر سبتمبر بدأت القوات المشتركة حملة عسكرية في ولاية شمال دارفور بمناطق الصياح وبئر مزة ودار السلام وأعلنت تكبيد قوات الدعم السريع خسائر كبيرة، واستولت على مركبات قتالية وأسلحة وأسرت العشرات. كما حققت القوات المشتركة تقدما في ولايتي شمال وغرب دارفور، بعدما صدت 146 هجوما لقوات الدعم السريع على الفاشر، وكسرت شوكتها، وقضت على قوتها الصلبة ومعظم قياداتها الميدانية.

ومن الملاحظ في التطورات الأمنية ومسار الحرب في السودان وقعت احداث غيرت موازين القوة على الأرض وعلى سير المعارك، كانت أبرزها تدخل القوات المشتركة إلى جانب الجيش السوداني-[وهي قوة من حركات الكفاح المسلحة التي تكونت بعد اتفاقية سلام جوبا تقودها حركتي العدل والمساواة وحركة تحرير السودان بقيادة مناوي -التي استطاعت صد العشرات الهجمات لقوات الدعم السريع على مدينة الفاشر واستنزاف مواردها البشرية، وحماية مدن في وسط وشمال السودان والمساهمة مع الجيش السوداني في استرداد مدينة سنجة ومحيطها في ولاية سنار.

(1) النور أحمد. « تمدد حرب دارفور شمالا وغربا يعيد رسم خريطة السيطرة» موقع الجزيرة نت، 19 اكتوبر2024م. https://www.aljazeera.net/politics/. تاريخ الاطلاع: 22 اكتوبر 2024

كما ان انضمام بعض القيادات العسكرية من قوات الدعم السريع الى الجيش في مناطق قتال أيضا اثر على سير المعارك، حيث ساهم بشكل كبير انضمام القائد كيكل الى الجيش في منطقة البطانة في التأثير على قوات الدعم السريع في محور الجزيرة وسنار وسنجة لمعرفته بتضاريس المنطقة، وكان له تأثير مباشر في سقوط منطقة جبل موية الاستراتيجي الذي قطع اوصال الدعم السريع وقطع الامداد ومنح الجيش القدرة على المناورة والهجوم وتحرير مدينة سنجة

المحور الثاني: تداعيات الحرب:

بعد مرور عام من الحرب في السودان تأثرت كافة القطاعات بتداعياتها مما ألقى بظلالها على الأوضاع الاجتماعية والإنسانية ونقص المساعدات الطبية بسبب تعطيل الإمدادات.. كما تفاقمت الأوضاع الاقتصادية بانهيار القطاعات المنتجة في البلاد وانهيار العملة المحلية، دون يلوح في الأفق أي بادرة لحل الأزمة السياسية التي قادت السودان إلى هذا المنعطف الخطير.

أفرزت الحرب المستمرة في السودان واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم حيث يعاني ملايين من الجوع والفقر، بسبب النزوح القسري أدى إلى تدهور سبل العيش وتفاقم معاناة السكان، لا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاع. إضافة إلى ذلك، انتشرت الأوبئة والأمراض بسبب انهيار الخدمات الصحية وانعدام المياه النظيفة، ما أدى إلى ارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال والنساء.

أولاً: تفاقم الأوضاع الاجتماعية والإنسانية

بحلول عام 2024، تفاقمت الأوضاع الاجتماعية والإنسانية بشكل كبير مع توقف الخدمات التي تقدمها الدولة بسبب الحرب. وازداد الأمر سوءًا بسبب حدوث كوارث طبيعية حيث أدت الفيضانات واستمرار الصراع في شمال ووسط وغرب السودان إلى تعطيل الزراعة مما أدى إلى تدهور الأمن الغذائي قبل موسم الحصاد. الأمر الذي أقلق المجتمع الدولي بشأن توفير المساعدات الإنسانية الضرورية، ومواجهة الأزمات الناجمة

عنها كوارث مثل نقص الغذاء خاصة في مخيمات اللاجئين التي تواجه خطر المجاعة، حيث رُصدت حالات لسوء التغذية والمجاعة في مخيم زمزم بإقليم دارفور التي تجاوزت عتبة المجاعة بسبب القتال العنيف الذي أدى إلى تعطل إيصال المواد الغذائية والأدوية الضرورية إلى المناطق المتأثرة بالحرب، خاصة في مدينة الفاشر ومناطق متفرقة بالجزيرة والعاصمة الخرطوم وسنار. ولم يتوقف حتى الآن، مما وضع نحو 26 مليون شخص في مواجهة انعدام الأمن الغذائي والجوع في السودان منهم 755،000 يواجهون أوضاعًا كارثية[1].

جرائم ضد المدنيين:

تظهر الأرقام والمعلومات تصاعدًا خطيرًا في الهجمات والانتهاكات ضد المدنيين في ولاية الجزيرة. استهدفت الهجمات المدنيين بالقتل، الاغتصاب، والاحتجاز، مما أدى إلى نزوح واسع وخلق أزمة إنسانية متفاقمة خاصة في مناطق سيطرة قوات الدعم السريع التي تكررت فيها الجرائم المرتكبة بحق المدنيين

ففي ولاية الجزيرة شنت قوات الدعم السريع هجمات على القرى والمدن ظلت امنة لعقود، ومنذ 20 أكتوبر 2024 نفذت هجمات على ما لا يقل عن 30 قرية وبلدة بالولاية الجزيرة، أبرزها مدينة رفاعة، تمبول، السريحة، الأزرق. وكانت اكبر الهجمات في قرية السريحة يومي 25-26 أكتوبر اسفرت عن مقتل - 124 شخص وأكثر من 200 مصاب خلال الاشتباكات بالقرية، كما تم احتجاز 150 شخصًا على الأقل من قبل قوات الدعم السريع.

وصاحبت الاحداث اعمال عنف جنسي والانتهاكات وثقت منظمة «المبادرة الاستراتيجية للنساء في القرن الأفريقي» 25 حالة اغتصاب، حتى 4 نوفمبر 2024 بما في ذلك 10 حالات لفتيات قاصرات. كما ذكرت الأمم المتحدة تعرض 27 امرأة وفتاة (تتراوح أعمارهن

(1) « Sudan Humanitarian Update (1 November 2024). » Reliefweb Website (OCHA). November 2024 ،1. https://reliefweb.int/report/sudan/sudan-humanitarian-update-1-november-2024-enar. Accessed November 2024 ،10.

بين 6 و60 عامًا) للاغتصاب والاعتداء الجنسي و6 حالات انتحار موثقة لضحايا اغتصاب ونهب وتدمير الممتلكات، وتشير التقارير عن عمليات نهب واسعة النطاق في مناطق شرق الجزيرة من قبل قوات الدعم السريع وهو الأمر الذي أدى إلى تفاقم الوضع الإنساني بسبب القيود المفروضة على دخول المناطق المتأثرة.[1]

اللاجئون والنازحون:

دفعت الحرب اعداد كبيرة من المواطنين في السودان الفرار من مناطق القتال بحثا عن الأمن إلى مناطق أمنة في الشمال وشرق السودان أو إلى خارج البلاد إلى دول الجوار مثل مصر وليبيا وتشاد وجنوب السودان وأثيوبيا وارتريا، أو حتى بعض دول الخليج التي استقبلت الاسر المقتدرة بمنحها اقامات مؤقتة في قطر والسعودية ودولة الامارات.

ومع استمرار الحرب، يزداد سوءًا الوضع الإنساني في السودان مما أدى إلى تصاعد أزمة اللاجئين بشكل مقلق وتشير اخر التحديثات الصادرة عن الأمم المتحدة حول تعداد اللاجئين في السودان 23 نوفمبر 2024 إلى أن إجمالي اللاجئين وطالبي اللجوء بالخارج بلغ نحو3،125،316 منها 2،448،480 لاجئ وافد حديثًا بينما بلغ إجمالي اللاجئين العائدين حديثا نحو 676،836 وبلغ عدد النازحين في داخل السودان 8،619،054، وقد أدى هذا الوضع إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين الجدد، وخاصة إلى الدول المجاورة مثل تشاد، حيث لجأ الآلاف وسط صراعات مستمرة وظروف معيشية صعبة، و معظم الفارين هم من النساء والأطفال، مما يعكس الأثر المدمر للنزاع على الفئات الأكثر ضعفًا[2].

(1) «السودان: «قوات الدعم السريع» تستهدف المدنيين».موقع هيومن رايتس ووتش، 3 نوفمبر2024. https://www.hrw.org/ar/news/2024/11/10/sudan-rapid-support-forces-target-civilians. تم الاطلاع عليه : يوم 7 نوفمبر 2024.

(2) «Sudan situation «Operational Data Portola. UNCHR. (Last updated 26 Nov). » UNCHR Website. Https://data.unhcr.org/es/situations/Sudan situation. Accessed November 2024 ،27

الأبعاد الإنسانية لأزمة اللجوء:

1. نقص الموارد: تعاني الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية من نقص التمويل لتوفير الإغاثة، مما يضع ضغوطًا هائلة على الدول المضيفة مثل تشاد.

2. تفاقم الوضع الصحي والاجتماعي: الظروف المعيشية للاجئين تدهورت بشكل خطير، مع نقص الغذاء والماء والرعاية الصحية.

التداعيات الإقليمية والدولية لأزمة اللجوء:

- دول الجوار في مواجهة العبء: تواجه دول الجوار ضغوطًا كبيرة في استقبال اللاجئين، وسط دعوات للأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتقديم دعم أكبر.

- ضرورة التعاون الدولي: تُبرز هذه الأزمة الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي لمواجهة تداعياتها الإنسانية والسياسية.، ومن المتوقع أن تشهد الأسابيع المقبلة مزيدًا من التدفق للاجئين إذا لم يتم التوصل إلى حل سياسي للنزاع.

الخريطة رقم (2) توضح حركة النزوح واللجوء في السودان

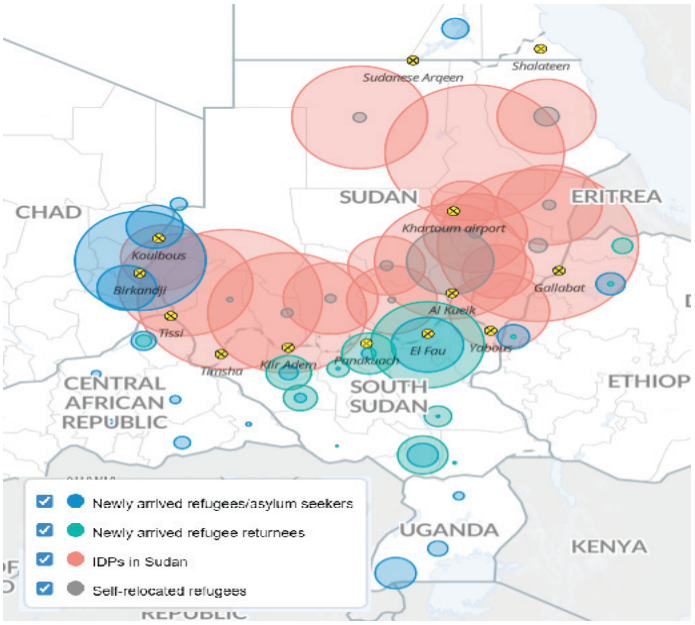

المصدر: https://data.unhcr.org/es/situations/sudansituation

ثانيا تدهور النظام الصحي:

إطالة أمد الصراع في السودان إلي تدهور الاوضاع الصحية في السودان وانهيار القطاع الصحي بشكل كارثي، حيث أصبحت البيئة الصحية ملوثة في المناطق التي تشهد اشتباكات مستمرة، بسبب توقف عملية اصحاح البيئة والنظافة وأصبحت الاوساخ تتكدس ومع توقف المستشفيات عن العمل انتشرت الأوبئة والأمراض مثل الملاريا والحميات والكوليرا كما انتشر مرض السعر في بعض المناطق نتيجة لأكل الحيوان الجثث التي خلفتها العمليات العسكرية. كما ان الانتهاكات التي مارسها طرفي الصراع باعتقال الاطباء، ومصادر الادوية والمساعدات الطبية خرجت نحو 780 % إلى 70 % من مستشفيات والمرافق الصحية البلاد من الخدمة مما فاقم من تدهور الأوضاع الصحية وتفشي الأمراض المعدية القابلة للتطعيم، بسبب انهيار برامج التطعيم. مما أدى الى انتشار الامراض الاتية:

انتشار الكوليرا وحمى الضنك:

مع قدوم موسم هطول الامطار في السودان (يوليو، أغسطس، سبتمبر) انتشر مرض الكوليرا في 11 ولاية سودانية وتم الإبلاغ عن 28،376 حالة كوليرا و836 حالة وفاة، كما تفشي حمى الضنك في ولايات كسلا، القضارف، والخرطوم، مع تسجيل 4،544 حالة و12 وفاة. وقلل من حجم الكارثة المواد والبرامج التوعية المكثفة التي نشرت في مواقع التواصل الاجتماعي والاعلام المحلي. كما انتشرت امراض اخري مثل مرض التهاب العيون في الولاية الشمالية.[1]

جدري القرود:

مع انتشار مرض جدري القرود في وسط وجنوب افريقيا في خلال العام رصدت

(1) «Sudan Humanitarian Update (1 November 2024).» Reliefweb Website (OCHA). November 2024 ،3. https://reliefweb.int/report/sudan/sudan-humanitarian-update-1-november-2024-enar. Accessed November 2024 ،10

حالات من هذا المرض الفيروسي في السودان حيث أعلن مكتب الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة عن رصد السودان (147) حالة مشتبه في إصابتها بجدري القرود في (12) ولاية – حسب نتائج المختبر الوطني (ستاك) في العاصمة الخرطوم.[1]

ملتحمة العين:

انتشرت هذا المرض» وهو التهاب فيروسي يصيب العيون» بصورة كبيرة في المناطق عديدة في السودان وتتزايد حالات الإصابة بمرض ملتحمة العين الحاد أكثر في المناطق التي تأثرت بالفيضانات، وفي آخر تقرير حول الموقف الوبائي بالبلاد، أعلنت وزارة الصحة السودانية بأن عدد الإصابات بمرض ملتحمة العين بلغت 2689 حالة إصابة في 9 ولايات. وأشارت السلطات إلى أن أكثر الولايات تأثرا بالمرض هي النيل الأبيض، والشمالية وشمال كردفان[2].

ثالثاً: تفاقم الأوضاع الاقتصادية

بعد عام ونصف على الحرب في السودان، تفاقمت الازمة الأزمة الاقتصادية وانهيار العملة المحلية، وارتفاع التضخم، توقفت الأنشطة الاقتصادية بما في ذلك الزراعة والتجارة، وازدياد معدل البطالة وأزمة غذاء طاحنة ووقود متفاقمة، وارتفاع أسعار السلع الأساسية.

وحسب بعض التقديرات بلغت خسائر الاقتصاد حوالي 200 مليار دولار، مما تسبب في انكماش اقتصادي كبير بنسبة 12.3 % عام 2023، مع توقعات بانكماش إضافي بنسبة 28 % في 2024. ارتفعت معدلات التضخم من 83.6 % في يناير 2023 إلى 218.8 % في أغسطس 2024، بينما انهارت قيمة العملة الوطنية بنسبة 150 %، حيث وصل سعر

(1) عامر صالح. «متحور جديد من جدري القرود ينتشر حول السودان» موقع سودان ultra. 10 اغسطس2024م. https://ultrasudan.ultrasawt.com تاريخ الاطلاع: 15 سبتمبر2024.
(2) «انتشار الأمراض بالسودان بسبب تأثيرات موسم الخريف الحالي». موقع arabic.news. 19 اغسطس2024م. https://arabic.news.cn. تاريخ الاطلاع: 15 سبتمبر2024.

الدولار في السوق الموازي إلى 2850 جنيهًا مقارنة بـ 600 جنيه قبل الحرب[1].

القطاعات الاقتصادية:

أدى استمرار القتال واستهداف المنشآت المدنية إلى تضرر قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة والقطاع المصرفي

ففي القطاع الزراعي دُمر نحو 65 % من القطاع، مع تراجع إنتاج المحاصيل الأساسية بنسبة تصل إلى 64 %، خروج مشروع «الجزيرة» الزراعي عن الخدمة.

وفي قطاع الصناعة تضرر بنسبة 80 % من المصانع مع تدمير 550 مصنعًا بالكامل وتشريد 250 ألف عامل، وتُقدر الخسائر في هذت بحوالي 50 مليار دولار.

و في قطاع الطاقة انخفض إنتاج النفط من 67 ألف برميل يوماً إلى 30 ألف برميل في يوم. وفي القطاع المصرفي أغلق حوالي 70 % من فروع البنوك، وتعرضت العديد من المصارف لنهب واسع، كما تأثر قطاع الخدمات بشكل كبير وفقد القطاع نحو 70 % من وحداته الأساسية، وتدهور خدمات الكهرباء والمياه والاتصالات.

ويتوقع الخبراء عدة سناريوهات مستقبلية للاقتصاد السوداني بتحقيق تعافٍ بطيء مع استمرار الانكماش بنسبة 3.7 % في 2024، مع انتعاش تدريجي بحلول 2026.، أو تحقيق انتعاش سريع وتوقع نمو بنسبة 0.3 % في 2024، مع تحسن ملحوظ بدءًا من 2025 ان انتفت أسباب الانهيار الاقتصادي وعودة الاستقرار. ولا يتأتى ذلك إلا بإنهاء الحرب واستعادة الاستقرار السياسي، وإعادة إحياء القطاع الزراعي والاستثمار في البنية التحتية والخدمات الأساسية لتحفيز التعافي الاقتصادي[2].

ربعاً تدهور النظام العدلي والقضائي:

الأحكام بالإعدام التي صدرت في السودان مؤخرًا ضد نشطاء ومتهمين بالتعاون مع

(1) محمد رضا.» بعد مرور عام ونصف...ما انعكاسات الحرب في السودان على اقتصاده؟».موقع القاهرة الإخبارية، 18 أكتوبر 2024م، https://alqaheranews.net/news/100467/. تاريخ الاطلاع: 20 اكتوبر2024.
(2) المصدر السابق نفسه

قوات الدعم السريع أثارت جدلًا قانونيًا وسياسيًا حادًا، إذ يرى البعض أنها ذات صبغة سياسية تهدف إلى الانتقام من كوادر الثورة، بينما يصفها آخرون بأنها تستند إلى أدلة على التخابر والإضرار بأمن البلاد. تصاعد الجدل بسبب إعادة قضاة من نظام البشير، وتعديل قانون المخابرات الذي أعاد صلاحيات واسعة للجهاز، مما أثار مخاوف من تدهور العدالة وتعميق الانقسام المجتمعي.

يتفق المعارضون على أن هذه الأحكام تُستخدم كأداة لقمع المعارضة، وأنها تهدد التماسك الاجتماعي، فيما يرى المدافعون أنها ضرورية للحفاظ على الأمن. هذا الوضع يعكس تعقيدات الصراع بين الجيش والدعم السريع، في ظل تدخلات قانونية تُستخدم كأداة سياسية.

وفي السياق صدرت أحكام بالإعدام والاعتقالات في بعض مدن السودان خلال عام 2024م، حيث صدرت بمدينة القضارف (شرق السودان) عدة أحكام بالإعدام على متهمين بالتخابر مع قوات الدعم السريع، ففي مايو 2024: إعدام محامٍ بتهمة التخابر، وتكرر الامر في نوفمبر 2024 بإعدام شخص بتهمة تقديم معلومات استخباراتية للدعم السريع.

وشهدت مدن أخرى أحكام مماثلة مثل مدينة خشم القربة (شرق السودان) التي اعتقلت فيها الأجهزة الأمنية الناشط أسامة حسن في أبريل 2024 بتهمة تقويض النظام الدستوري، بعد منشورات ناقدة على وسائل التواصل الاجتماعي، وفي مدينة كسلا أدينت امرأة في شهر نوفمبر بتهمة التخابر مع قوات الدعم السريع بسبب انتماءها لقبيلة مؤيدة للدعم السريع ونعيها لاحد قيادات الدعم السريع الذي توفي بالمعارك الجارية ضد الجيش على وسائل التواصل الاجتماعي.

وفي ولاية الجزيرة (وسط السودان) اتهم حزب المؤتمر السوداني بمنطقة القرشي الاستخبارات العسكرية بقتل رئيس فرعيته صلاح الطيب تحت التعذيب، وهو ما يعكس تزايد الانتهاكات في المناطق الشرقية والوسطى التي تشهد أيضًا نشاطًا إنسانيًا وإغاثيًا كبيرًا.

ومن الملاحظ أن الأحكام القضائية والاعتقالات لا تقتصر على منطقة واحدة بل تمتد إلى مناطق مختلفة، مما يعكس الطابع الشامل للأزمة في السودان. تتفاوت أسباب الأحكام بين التعاون العسكري المزعوم والتعبير السياسي، وتؤثر هذه السياسات بشكل خاص على المناطق الشرقية والوسطي، مما يمثل ذلك فشلا مؤسسيا تنذر بتحول السودان إلى دولة فاشلة[1].

خامساً تفاقم الأزمة السياسية في السودان

تفاقمت الأزمة السياسية في السودان بشكل كبير بعد اندلاع الحرب في أبريل 2023، حيث بات السودان أبعد عن التوافق الوطني، وأصبحت احتمالات التقسيم والفشل المؤسسي تلوح في الأفق.

تعود جذور الأزمة وتصاعدها إلى فترة انهيار نظام عمر البشير في ابريل2019م، حيث أدى سقوط نظام عمر البشير إلى مرحلة انتقالية معقدة تميزت بالصراع بين القوى المدنية والعسكرية

أسفرت انسداد الأفق السياسي والخلافات المتفاقمة بين المدنيين وبينهم وبين المؤسسة العسكرية عن نزاع مسلح بين الجيش وقوات الدعم السريع، مما عرقل أي تقدم نحو حلول سياسية.

وفي الفترة الماضية برزت عدة أطراف فاعلة داخليًا مثل المجلس السيادي الذي انقسم بفعل الحرب بين طرفين رئيسيين، الجيش المدعوم من التيار الإسلامي، وقوات الدعم السريع.، بالإضافة إلى قوى التغيير الجذري بقيادة الحزب الشيوعي، والقوى المدنية ممثلة في حركة تقدم بقيادة عبد الله حمدوك، وهي تضم قوى الحرية والتغيير ومنظمات مجتمع مدني ولجان المقاومة.

كما ظهرت بعض الجماعات المسلحة كفاعلين في الساحة السياسية السودانية بعد

(1) «السودان.. أحكام بالإعدام وسط الحرب تثير جدلا قانونيا وسياسيا»،موقع الحرة،26 مايو 2024. https://www.alhurra.com/sudan/2024/05/267. تم الاطلاع: 18 أكتوبر 2024.

التوقيع على اتفاقية سلام جوبا وانقسمت مواقفها بين مؤيدة للجيش وأخرى متحالفة مع قوات الدعم السريع.

وتكشف عن الحرب تدخل بعض القوى الإقليمية والدولية وتورطها في الشأن السوداني، وأصبحت بعض القوى الإقليمية تلعب دورًا مزدوجًا بين الوساطة والتأثير، ما يعقد مسارات الحلول الوطنية. كما برز بعض الفاعلين الدوليين التي سعت إلى فرض حلول سياسية تتماشى مع المصالح الإقليمية والدولية، مع فشل واضح في تحقيق توافق شامل.

ومع إطالة امد الحرب وتعمق حدة الصراع تواجه الدولة السودانية خطر التقسيم والفشل المؤسسي واجترار نماذج للفشل المؤسسي في الإقليم «الصومال في حقبة التسعينيات والنموذج الليبي في التقسيم المناطقي، ويساهم في ذلك تآكل الثقة بين الأطراف السياسية وغياب الحلول الوطنية الامر الذي يزيد من احتمالات الفوضى والانهيار المؤسسي، فضلا عن غياب الثقة بين الأطراف السياسية وانعدام الحلول الوطنية يعمّق الأزمة، كما يفاقم غياب قيادة موحدة قادرة على تقديم رؤية مشتركة للحل. وهو الأمر الذي يتطلب تحركًا وطنيًا شاملاً يتجاوز المصالح الفئوية، ويستلزم وساطة نزيهة بعيدًا عن الأجندات الإقليمية والدولية لاحتواء الأزمة السياسية في السودان.

وتزداد المخاوف بإعلان قوات الدعم السريع في اواخر شهر نوفمبر2024 تم تشكيل حكومة خاصة بها في مناطق سيطرتها بالعاصمة الخرطوم،.مكونة من إدارة مدنية يترأسها عبد اللطيف عبد الله الأمين، وإنشاء مجلس تشريعي ولائي مكوّن من 90 شخصًا برئاسة نايل بابكر نايل المك ناصر، بهدف تقديم الخدمات وبسط الأمن وتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية حسب مزاعم قوات الدعم السريع، هو يمثل تطورًا جديدًا في الأزمة السودانية، و تعكس محاولة لتثبيت سلطة القوات على المناطق التي تسيطر عليها في الخرطوم[1].

(1) احمد يونس.«الدعم السريع» تكوّن حكومة مدنية موازية في الخرطوم». موقع الشرق الأوسط، 29 نوفمبر2024. https://aawsat.com. تم الاطلاع: 30 نوفمبر2024م

المحور الثالث: التفاعلات الداخلية والخارجية لاحتواء الأزمة:

رغم الجهود المتواصلة خلال عام 2024، لا تزال الأزمة السودانية تراوح مكانها بسبب غياب الإرادة السياسية الحقيقية لدى الأطراف المتصارعة، وتعدد المبادرات الإقليمية والدولية دون تنسيق فعال، حيث لا تزال المبادرات التي تم اطلاقها في العام الماضي (2023م) لاحتواء الازمة وإيقاف الحرب تراوح مكانها ولم تنجح منبر جدة ومبادرة الاتحاد الافريقي في احراز أي تقدم. وما ذلك ظهرت مبادرات جديدة في عام 2024م لاستعادة السلام في السودان وان كانت بعضها ربطت مخرجاتها بالمبادرات السابقة مثل مؤتمر جنيف الذي ربط حل الازمة بمنبر جدة.

وثيقة المنامة:

وقعت الوثيقة في العاصمة البحرينية (المنامة)، في 20 يناير (كانون الأول) الماضي، بين الجيش السوداني بقيادة نائب القائد العام شمس الدين الكباشي، والقائد الثاني لـ«قوات الدعم السريع» عبد الرحيم دقلو.

تضمنت الاتفاقية الموقعة 22 بندًا رئيسيًا تهدف إلى إنهاء الحرب وتعزيز استقرار السودان أبرزها:

1. تكوين جيش وطني مهني: توحيد القوات المسلحة، بما في ذلك «الدعم السريع» وحركات الكفاح المسلح، لضمان جيش قومي بعيد عن التوجهات السياسية أو الأيديولوجية.[1]
2. تفكيك نظام الإنقاذ: حل نظام الإسلاميين الذي حكم السودان لمدة ثلاثة عقود، والقبض على المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية، مثل عمر البشير وأحمد هارون.
3. إعادة بناء الأجهزة الأمنية: إصلاح جهاز الشرطة والمخابرات لضمان العدالة وتوزيع الفرص بالتساوي بين السودانيين.
4. العدالة الانتقالية: اعتماد مبادئ المحاسبة وجبر الضرر وإعادة بناء ما دمرته الحرب.

(1) احمد يونس « نص «اتفاق المنامة» بين الكباشي وعبدالرحيم دقلو « موقع الراكوبة.19 فبراير2024. https:// www.alrakoba.net/31898947. تم الاطلاع: 20 اكتوبر2024م

5. الحوار الوطني الشامل: إقامة حوار سوداني داخلي بمشاركة كافة الفاعلين السياسيين، باستثناء المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية.

6. محاربة خطاب الكراهية: اعتماد سياسات لتعزيز التعايش السلمي وتجريم العنف والخروج عن الشرعية الدستورية.

مؤتمر القاهرة لإنهاء الحرب في السودان:

استضافت القاهرة، في يوم 6 يوليو2024م، مؤتمرًا للقوى السياسية والمدنية السودانية تحت شعار «معًا لوقف الحرب»، بمشاركة دبلوماسيين ومنظمات إقليمية ودولية. ناقش المؤتمر ثلاث ملفات رئيسية: وقف الحرب، الإغاثة الإنسانية، والرؤية السياسية، في ظل غياب ممثلي الجيش وقوات الدعم السريع.

أبرز مخرجات المؤتمر:

- الوقف الفوري للحرب: توافق المشاركون على أن الأولوية القصوى هي إنهاء القتال الدائر منذ أبريل 2023، والذي تسبب في نزوح ملايين السودانيين.
- الإغاثة الإنسانية: أكد المؤتمر ضرورة معالجة الأزمة الإنسانية، التي تُعد من الأسوأ عالميًا، مع دعوة المجتمع الدولي للوفاء بتعهداته بتقديم المساعدات.
- رؤية سياسية للحل: ركّز المؤتمر على أهمية الحوار السوداني – السوداني لصياغة رؤية سياسية خالصة، بعيدًا عن التدخلات الخارجية، للوصول إلى دولة مدنية ديمقراطية.

دعت مصر إلى التوصل لحل سياسي شامل يستند إلى رؤية سودانية، مؤكدًا أن أي حل يجب أن يحترم سيادة السودان ووحدة أراضيه. كما أشار إلى أهمية وحدة القوات المسلحة السودانية في الحفاظ على أمن البلاد.

وشدد الاتحاد الأفريقي على أهمية توحيد الجهود الدولية والإقليمية، مشيراً إلى اجتماع مرتقب له في أديس أبابا لاستكمال الحوار السوداني. كما أكدت جامعة الدول

العربية على ضرورة الحفاظ على وحدة السودان ورفض التدخلات الأجنبية [1].

مفاوضات جنيف بشأن السودان:

انطلقت مفاوضات جنيف بشأن السودان يوم 14 أغسطس 2024م واستمرت عشرة أيام تقريبا، مشاركة أطراف دولية مؤثر إلى جانب وفد من قوات الدعم السريع مع غياب ممثلي الجيش السوداني

هدفت المحادثات إلى وقف إطلاق النار، توسيع نطاق المساعدات الإنسانية، ووضع آلية لمراقبة تطبيق الاتفاقيات السابقة، لا سيما تلك التي تم التوصل إليها في اتفاق جدة.

قادت الولايات المتحدة المحادثات، بمشاركة الدعم السريع بوفد بقيادة عز الدين الصافي. كما تراقبها دول مثل السعودية وسويسرا، بجانب الأمم المتحدة، الاتحاد الأفريقي، مصر، والإمارات. الجيش السوداني رفض المشاركة احتجاجًا على عدم تنفيذ بنود اتفاق جدة [2].

اختتمت مفاوضات جنيف بإعلان عن اتفاق جزئي على توفير ممر إنساني آمن بهدف تخفيف المعاناة الإنسانية. تم الاتفاق على تأمين ممرين رئيسيين هما:

- معبر أدري عبر الحدود الغربية في إقليم دارفور.
- طريق الدبة للوصول إلى شمال وغرب السودان من بورتسودان.

كما تمت مناقشة فتح ممر ثالث عبر سنّار في جنوب شرق السودان، في محاولة لتوسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية. بالإضافة إلى بنود تتعلق بـ:

- وقف فوري لإطلاق النار: دعت الوثيقة إلى وقف الأعمال العدائية لأغراض إنسانية، وتهيئة بيئة مناسبة لإطلاق عملية سياسية شاملة، مع التأكيد على ضرورة التزام كافة

(1) احمد امبابي « «مؤتمر القاهرة» للقوى السودانية يطرح رؤى لإنهاء الحرب»». موقع الشرق الأوسط، 6 يوليو2024. https://aawsat.com. تم الاطلاع: 21 اكتوبر2024.

(2) «5 نقاط تشرح مفاوضات جنيف بشأن السودان» موقع الجزيرة نت، 15 أغسطس2024م. https://www.aljazeera.net/politics/2024/8/15/5. تاريخ الاطلاع: 22 اكتوبر 2024.

الأطراف بوقف النار فورًا.

- جيش وطني موحد: شددت الوثيقة على ضرورة وجود جيش مهني وموحد بعيدًا عن التأثيرات السياسية والحزبية، لضمان استقرار الدولة وحمايتها من الانقسامات العسكرية.
- إطلاق عملية سلام شاملة: تضمنت الوثيقة مقترحًا لعملية سلام شاملة تتناول المسارات الإنسانية، العسكرية، الأمنية، والسياسية، مع الدعوة إلى مؤتمر «مائدة مستديرة» يضم كافة القوى السياسية والمدنية.
- التأسيس لدولة مدنية ديمقراطية: أكدت الوثيقة على ضرورة تأسيس دولة مدنية ديمقراطية تعترف بالتنوع العرقي والديني، وتقوم على المواطنة المتساوية، وسيادة القانون، وحكم فيدرالي يعترف بحق الأقاليم في إدارة شؤونها.
- العدالة الانتقالية والمساءلة: دعت الوثيقة إلى تطبيق العدالة الانتقالية لضمان محاسبة المسؤولين عن الجرائم منذ انقلاب 1989 وحتى الحرب الحالية، بما في ذلك تسليم المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية.
- تعزيز المشاركة المجتمعية: تضمنت الوثيقة تعزيز مشاركة النساء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة في العملية السياسية، مع اعتماد ميثاق شرف لإدارة الحوارات، والامتناع عن خطاب الكراهية والتحريض.
- دور القوى السياسية والمدنية: اقترحت تشكيل لجنة مشتركة من القوى السياسية والمدنية للتحضير لمؤتمر موسع، مع التنسيق لتقديم المساعدات الإنسانية ودعم جهود وقف إطلاق النار، بالإضافة إلى الدعوة لتجنب الاستقطاب وتعزيز ثقافة السلام.[1]

(1) «السودان.. «وثيقة جنيف» تدعو إلى وقف نار فوري وإطلاق عملية سلام شاملة».موقع الشرق.18 يوليو2024. https://asharq.com/politics/108294/. تم الاطلاع: 23 أكتوبر 2024.

مبادرة الاتحاد الأفريقي الجديدة لحل الأزمة السودانية

أعلن مفوضية الشؤون السياسية والسلم والأمن بالاتحاد الأفريقي، في أواخر نوفمبر 2024 م عن مبادرة جديدة لحل الأزمة السودانية، مؤكداً التزام الاتحاد بموقفه الرافض للانقلابات العسكرية، بما في ذلك انقلاب السودان عام 2021. جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي في أديس أبابا، حيث أوضح أن الأولوية العاجلة تتمثل في تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية.

تعمل المبادرة بالتنسيق مع الإيقاد والأمم المتحدة، وتتضمن نشر بعثة للاتحاد في السودان بمجرد تحقق الشروط الأمنية المناسبة. كما تسعى إلى إطلاق حوار سياسي شامل بمشاركة القوى المدنية، مع التأكيد على استحالة الحل العسكري للأزمة دون إشراك الأطراف السياسية الفاعلة.[1]

تركز المبادرة على معالجة الخلل التاريخي في التوازن بين المركز والهامش، وضمان حقوق المجموعات المهمشة، ومنع التطهير العرقي. كما تهدف إلى مواجهة التدخلات الخارجية التي تؤجج الصراع، وتعزيز سيادة السودان على قراره السياسي.

أكد الاتحاد الافريقي عن دعمه التحول الديمقراطي في السودان، ويرى أن الحلول المستدامة تعتمد على التزام الأطراف بالحوار وتحقيق السلام الداخلي والإقليمي. ومع التحديات الكبيرة التي تواجه المبادرة، مثل تصاعد النزاع والانقسام الداخلي، يظل التنسيق الدولي عنصرًا حاسمًا في نجاحها.

تعد هذه المبادرة فرصة للسودان لاستعادة الاستقرار السياسي والاجتماعي، لكنها تتطلب إرادة قوية من الأطراف المتصارعة ودعماً دولياً مستمراً لتحقيق نتائج ملموسة.

(1) هيام الإبس.» الاتحاد الإفريقي: لا تسامح مع الانقلابات.. ونشر البعثة في السودان مشروط بوقف القتال».موقع الوضوح الاخباري. 20 نوفمبر2024. https://boldnews.net.تم الاطلاع: 25 نوفمبر2024م.

المحور الرابع تفاعلات الأوضاع في السودان مع البيئة الإقليمية:

القت المشكلة السودانية بظلالها على محيطها الإقليمي حيث اثرت تداعياتها على دول الجوار بالقدر الذي عقد الازمة نتيجة لتزايد النزوح في الإقليم مع فرار اللاجئين إلى دول الجوار مثل تشاد وجنوب السودان ومصر واثيوبيا وليبيا، ومشاركة مقاتلين إلى جانب طرفي الصراع الامر الذي ادي بدوره إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي ومهددا بذلك مستقبل التوازنات في القرن الإفريقي ومنطقة الساحل.

أولاً تزايد النزوح الإقليمي:

أدى الصراع المستمر إلى موجات نزوح جماعية نحو دول الجوار مثل تشاد، جنوب السودان، مصر، وإثيوبيا. يواجه هؤلاء اللاجئون ظروفًا إنسانية قاسية، ما يفرض ضغوطًا إضافية على الدول المستضيفة التي تعاني أصلاً من تحديات اقتصادية وأمنية. تفاقمت الأوضاع في مخيمات اللاجئين مع نقص الموارد الأساسية، مما أثار قلق المنظمات الإنسانية الإقليمية والدولية[1].

ثانياً زعزعة الاستقرار الإقليمي:

امتدت تأثيرات الحرب السودانية إلى التوازنات السياسية والأمنية في القرن الإفريقي ومنطقة الساحل، حيث تزايدت التوترات الحدودية وتصاعدت المخاوف من انزلاق الصراع إلى نزاعات إقليمية أوسع. أضعف الصراع الجهود الإقليمية لتحقيق الاستقرار في المنطقة، وساهم في تعزيز نفوذ الجماعات المسلحة العابرة للحدود، ما يهدد الأمن الإقليمي برمته. حيث رصد مشاركة مقاتلين من دول الإقليم الى جانب أحد أطراف الصراع، حيث يشاع مشاركة مقاتلين من ليبيا والنيجر وتشاد إلى جانب قوات الدعم السريع [2].وبالمقابل يوجد ادعاءات بمشاركة مقاتلين ارتيريين من الأورطة الشرقية في

(1) Operational Data Portola، UNCHR. op. cit .

(2) جمال عبد القادر.» كتائب المرتزقة الأجانب تغزو السودان «موقع اندبندنت عربية، 3 ديسمبر2024م. https:// www. independentarabia. com. تاريخ الاطلاع: 3 ديسمبر2024م.

شرق السودان بجانب الجيش السودان، كذلك مشاركة مقاتلين من المعارضة الأثيوبية من الأمهرة والتغراي مع الجيش في محور الفاو بشرق السودان. وترتب عن ذلك تدخل لاعبين اقليميين ودوليين لتأمين مصالحها في السودان ومنع اثار الازمة وتهديداتها على امنها القومي، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب وعودة المقاتلين وتسرب السلاح إلى دول الجوار.

الخريطة رقم (3)

توضح تفاعلات الازمة السودانية بالبيئة الاقليمية

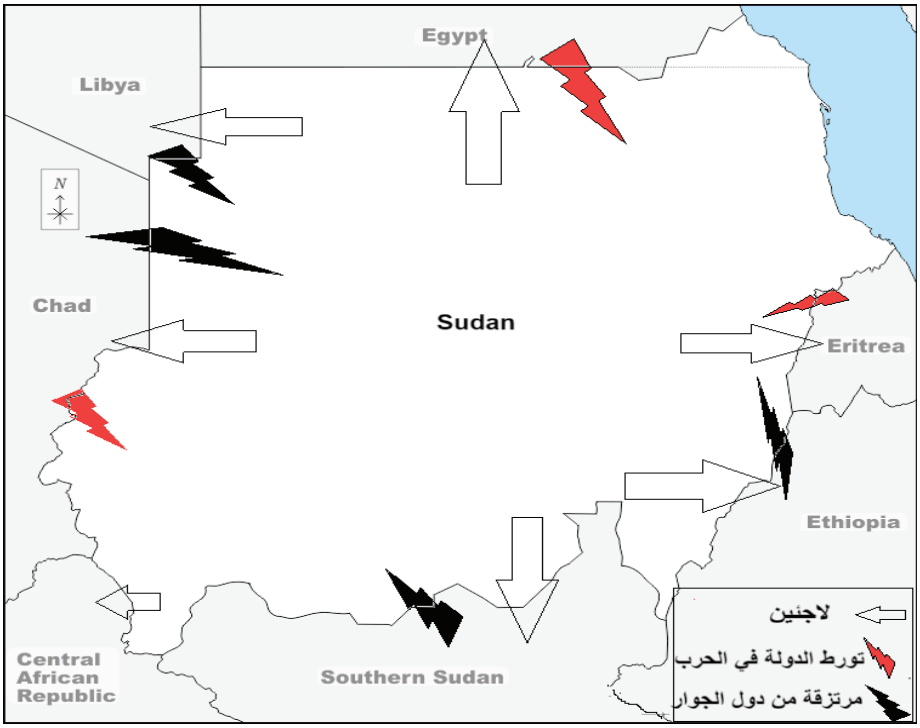

المصدر: من تصميم الباحث

المحور الخامس تفاعلات الأوضاع السودانية مع البيئة الدولية:

جذب الصراع في السودان اهتمام العديد من القوى الإقليمية والدولية، التي تسعى لتأمين مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية. بعض الدول الإقليمية تدعم أطرافًا معينة في

الصراع لتحقيق مكاسب جيوسياسية، بينما تسعى أخرى إلى لعب دور الوسيط للحفاظ على نفوذها. في الوقت نفسه، تسعى القوى الدولية مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي إلى دعم جهود الوساطة بما يحقق الاستقرار الذي يفضي الي تأمين مصالحها وإيقاف تدفق اللاجئين الى أوربا من دول القرن الافريقي عبر السودان، في حين تُظهر بعض القوى الإقليمية الأخرى مصالح متضاربة تعقد فرص الحل السلمي.

أهمية استقرار الأوضاع في السودان للدول الاوربية:

الاهتمام الأوربي بالصراع في السودان يأتي من كون ان السودان يمثل جزء مهم في خطة الاتحاد الأوربي في إيقاف تدفق اللاجئين من دول القرن الافريقي مرورا بالسودان عبر البحر المتوسط[1]، وهذا الامر كان يتم بالتنسيق مع قوات الدعم السريع السودانية أحد طرفي الحرب في السودان، وبتالي فإن غياب الدولة بسبب الحرب في السودان يفاقم معاناة اوربا، الامر الذي يفرض على الدول الاوربية ضرورة التدخل من اجل تحقيق الاستقرار في السودان لمنع تدفق اللاجئين وانتشار السلاح في منطقة الساحل الافريقي لذات السبب.

الصراعات الدولية والازمة السودانية:

أصبحت الساحة السودانية باحة خلفية لتصفية حسابات صراعات دولية حيث يشاع انخراط مقاتلين وفنيين عسكريين من أوكرانيا لتشغيل المسيرات إلى جانب الجيش، لضرب معاونة قوات فاغنر الروسية لقوات الدعم السريع في بداية اندلاع الحرب في السودان، إلا ان تطورات الأوضاع في روسيا وتغيير دور ومهمة قوات فاغنر في افريقيا أدى إلى تراجع انخراط روسيا وأوكرانيا في الشأن السوداني[2].

(1) النور أحمد. « الحرب تدفع السودانيين إلى «ركوب المصاعب» لأوروبا» موقع الجزيرة نت، 8 فبراير2024م. https://www.aljazeera.net/politics/. تاريخ الاطلاع: 25 اكتوبر 2024

(2) نهاد ذكي.» ما الذي تفعله أوكرانيا في حرب السودان؟ «موقع الجزيرة نت، 4 سبتمبر2024م. https://www.aljazeera.net/politics/. تاريخ الاطلاع: 27 اكتوبر 2024.

المحور السادس التغطية الإعلامية للازمة السودانية:

بمرور عامين من الأزمة السودانية ومع تطورات الصراع في منطقة الشرق الأوسط تأثرت التغطية الإعلامية لازمة السودانية على الرغم من التداعيات الإنسانية الكارثية للحرب التي هددت حياة الملايين في السودان جراء ازمة الغذاء الحاد وانتشار الأوبئة وتداعياتها على الصحة العامة في السودان وتدمير الفيضانات لمدن لم تتأثر بالحرب، مما أدى الى ارتفاع عدد الوفيات في كافة انحاء السودان.

انحسرت تغطية وسائل الإعلام لحرب السودان في تركيز على المعارك في العاصمة الخرطوم، كما كانت تركز في بعض الاحيان التقارير على الأوضاع الإنسانية الصعبة، وتدفق اللاجئين إلى الدول المجاورة. كما سلطت الضوء على الجهود الدبلوماسية المبذولة لوقف إطلاق النار وإيجاد حل سياسي للأزمة.

ومن الملاحظ في التغطية الحرب في السودان ان بعض المؤسسات الإعلامية فقدت مصداقيتها بعدم الموضوعية حيث انحازت بعضها إلى أحد الأطراف، بالإضافة إلى ذلك، عانت من صعوبة الوصول إلى مصادر موثوقة في منطقة الحرب والتحقق من صحة المعلومات.

بخصوص وسائل الإعلام المحلية، اتُهمت بعض القنوات التلفزيونية والإذاعات السودانية بالانحياز لأحد الطرفين، حيث انحازت وسائل إعلامية المحلية المملوكة للدولة موالية للجيش السوداني، بينما انحازت بعض وسائل الاعلام الخاصة لقوات الدعم السريع واعتمدت بشكل أساسي على منصات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية لترويج رواياتها وتعزيز صورتها. وهي تمتلك موقعًا رسميًا تنشر أخبارها وبياناتها الرسمية[1]، ويظهر بوضوح محاولاتها للسيطرة على التدفق الإعلامي عبر قنوات متعددة، بما في ذلك تشغيل الإذاعات المحلية والسيطرة على بعض المرافق الإعلامية في المناطق التي

(1) https://rapidsupportforce.com

تسيطر عليه[1].

فيما يتعلق بوسائل الإعلام الأجنبية، اتهم بعضها بالانحياز وعدم الموضوعية على سبيل المثال، اتهمت قناة الجزيرة القطرية بالانحياز لقوات الدعم السريع، بينما اتهمت بعض وسائل الإعلام العربية الأخرى بالانحياز للجيش السوداني.

المحور السابع مستقبل الدولة السودانية

تمثل الحرب بين قوات الدعم السريع والجيش السوداني تهديداً جدياً لمستقبل الدولة القومية في السودان، حيث يمكن أن يؤدي استمرار الصراع إلى تفكك الدولة وزيادة الفوضى وعدم الاستقرار، ما لم يتم التوصل إلى حل سياسي شامل ومستدام، وبالتالي فإن الحرب تؤثر بشكل كبير على مستقبل الدولة القومية في السودان على عدة مستويات على النحو الأتي:

يهدد استمرار الصراع في السودان وحدة البلاد بتعميق الانقسامات العرقية والإثنية، حيث ظهرت ولاءات متباينة بين المجموعات القبلية تجاه الجيش وقوات الدعم السريع، حيث يدعم بعض القيادات الأهلية قوات الدعم السريع، بينما تساند مجموعات من شرق وشمال ووسط السودان الجيش، إضافة إلى مكونات معادية للدعم السريع مثل موسى هلال وتنسيقية قبيلة الزريقات في غرب السودان.

ومن تأثيرات الصراع في السودان إضعاف الحكومة المركزية التي تعمل حاليًا من بورتسودان، في الوقت الذي تدير قوات الدعم السريع مناطق سيطرتها بغرب السودان. هذا الوضع يهدد بانهيار النظام المركزي ونشوء مناطق حكم ذاتي أو سيطرة ميليشيات محلية وتكرار النموذج الليبي في السودان

وتزيد من تعقيد الأزمة السودانية التدخلات الخارجية، حيث تستغل قوى إقليمية ودولية الفراغ السياسي والأمني لتحقيق مصالحها، ما يطيل أمد الصراع ويعقد جهود

(1) « الإعلام السوداني: عام من الإظلام الشامل والانتهاكات « .موقع شبكة عاين.15 ابريل2024م. https://:3ayin.com/sudanese-media. تم الاطلاع:27 اكتوبر2024.

عودة الدولة. كما يهدد ذلك بفشل التوافق الوطني وانهيار الثقة بين المكونات الاجتماعية، مما يعمق الانقسامات.وتأثير استمرار الصراع مستقبلا اضعاف المؤسسات العسكرية، مما يهدد انهيار الدولة القومية ويزيد من احتمالية تفككها.

السيناريوهات المستقبلية:

في ظل الأوضاع الراهنة تلوح في الأفق ثلاث سناريوهات لمستقبل الدولة السودانية وهي:

سيناريو احتواء الأزمة سياسياً:

وذلك بالتوصل إلى حل مرضي لكافة الأطراف برعاية من المجتمع الدولي والإقليمي، حيث توجد عدد من المبادرات الإقليمية لتسوية الصراع مثل منبر جدة والايغاد، بالإضافة إلى وساطة الدول الاوربية وامريكا عبر مبادرة جنيف والأمم المتحدة لإدخال المساعدات الإنسانية في السودان، و تشكيل حكومة انتقالية تضم جميع الأطراف، وإعادة بناء مؤسسات الدولة. يتطلب هذا السيناريو إرادة حقيقية من الأطراف المتنازعة وتقديم تنازلات متبادلة، مما قد يساهم في تحقيق الاستقرار وإطلاق مسار المصالحة الوطنية.

سيناريو تعمق حدة الصراع:

هذا يعني استمرار الصراع والتصعيد عسكريا، وعدم الاتفاق وإصرار الأطراف على مواقفها، مما يمهد إلى تفكيك البلاد وهذا السناريو هو الأقرب حتى الان مع اعلان قوات الدعم السريع على تشكيل إدارة مدنية في مناطق سيطرتها، مع إصرار الجيش على حسم الصراع عسكريا.

سيناريو الدولة الفاشلة:

مع غياب الحل واستمرار الصراع دون الحسم من أحد الأطراف، قد تنهار الدولة ومؤسساتها مع مرور الوقت وتعقد الصراع، وانتشار السلاح والجماعات المسلحة، وعدم قدرة الدولة في القيام بوظائفها الأساسية وانهيار الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم.

الخاتمة

دخلت الحرب في السودان عامها الثاني دون ان يحقق أي طرف نصرا حاسما على الأخر، مع تقدم واضح لجيش في محور الشرق والعاصمة في خواتم العام 2024م، وقد ساهمت فيه تطورات داخلية ودولية، بالإضافة الى استراتيجية «النفس الطويل» للجيش أدت استنزاف قوات الدعم السريع وعجز حواضنها من القبائل في مدها بمقاتلين، بالإضافة الى «غياب القيادة والسيطرة» في صفوف قوات الدعم السريع وقد عزز ذلك سيطرة الجيش بمحور جبل موية وجعل قوات الدعم السريع مقطعة الاوصال ممهدا بذلك سقوط مدينة سنجة والسوكي والعديدة من المناطق بمحور الجزيرة، كما فقدت قوات الدعم السريع في العمليات العسكرية قوتها الصلبة باستمرار القتال وتفوق الجيش وسيطرته على الأجواء، فضلا عن دعم دول في الإقليم له.

وبات من الواضح أن الحرب المستمرة أدت إلى شلل المؤسسات الحكومية وفقدان السيطرة على مساحات واسعة من البلاد، مع غياب القانون انتشار الفوضى في مناطق عديدة، مع ازدياد الانتهاكات وانعدام الأمن، وضعف الحكم المحلي في العديد من الولايات تعمل خارج إطار السلطة المركزية، مما يضعف إمكانية استعادة الدولة لوحدتها ووضع السودان على مسار الدولة الفاشلة.

وتواجه الدولة السودانية تحديات و تشابك المصالح الإقليمية وتضارب الأولويات بين الأطراف الفاعلة دوليًا، حيث تلعب دول مثل مصر، السعودية، الإمارات، وإثيوبيا وايران والجزائر وكينيا أدوارًا رئيسية في الوساطة أو الدعم العسكري واللوجستي لبعض الأطراف، وهو مؤشر لتصاعد التدخلات الإقليمية والدولية، وتعد مصر من ابرز الفاعليين الإقليميين بسبب قلقها من عدم الاستقرار على الحدود وانخراطها في الازمة بدعم الجيش السوداني أو بالدعوة إلى الاستقرار باستضافة مبادرات لحل الازمة، إلى جانب الإمارات والسعودية التي تسعى للوساطة و تقديم المساعدات الإنسانية مع تأكيد أهمية الحل السلمي. فيما تسعى القوى الدولية كأمريكا والاتحاد الأوروبي الضغط نحو التفاوض

من أجل إعادة الاستقرار بتجنب تداعيات الحرب عليها خاصة فيما يتعلق بملف الهجرة غير الشرعية وانتشار السلاح والحركات المسلحة في منطقة الساحل الافريقي. ومن اجل الوصول إلى غايتها تسعى منظومة الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة إلى فرض عقوبات على الأطراف المتسببة في العنف وعلى القادة العسكريين السودانيين بسبب استمرار النزاع والانتهاكات ضد المدنيين والدعوة لوقف إطلاق النار، بينما تميل دول الاتحاد الأوروبي إلى تقديم المساعدات الإنسانية ودعم المبادرات الدبلوماسية.

وتعزز المنظمات الدولية مثل «الأمم المتحدة» مساعي احتواء الازمة السودانية بإرسال بعثات إنسانية وتقديم مساعدات مع الاعتماد على المنظمات الإقليمية في محاولات الوساطة عبر الاتحاد الافريقي ومبادرة «إيغاد».

أخيراً فإن استمرار الأوضاع السودان دون التوصل إلى حل حاسم في ظل غياب إرادة حقيقية من الأطراف المتصارعة لإنهاء النزاع يعيق أي محاولات لإعادة البناء، مما يتطلب وقف فوري للحرب وضرورة الضغط الإقليمي والدولي لفرض هدنة شاملة، و توسيع نطاق المساعدات الإنسانية لتشمل المتضررين في المناطق المنكوبة، والعمل على إعادة بناء المؤسسات ووضع خطة طويلة الأجل لإعادة هيكلة الدولة ومؤسساتها و تحقيق مصالحة وطنية شاملة وتبنى إصلاحات السياسية واجتماعية اقتصادية تضع حدا لاستمرارية الازمات في السودان.

موريتانيا في 2024...
تحولات هادئة
في مسار سياسي مستقر

أ. محمد سالم
إعلامي وباحث موريتاني

مـوريتـانيـا

مقدمة

لا يمثل عام 2024 منعطفا كبيرا في السياسة والمجتمع في موريتانيا، بقدر ما يظهر استقرار واستمرار سياسات الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني في ترميم التهدئة السياسية كلما تخرقت بعض جوانبها، وإذا كان هذا العام قد شهد أحداثا مهمة من بينها على سبيل المثال:

استمرار محاكمة الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز

اتفاق حول الهجرة بين موريتانيا والاتحاد الأوربي

الانتخابات الرئاسية الممهدة لمأمورية ثانية وأخيرة للرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني

تشكيل حكومة الوزير الأول المختار ولد أجاي

ويمكن القول إن العام المنصرم رغم ما صاحبه من توترات بشأن نتائج الانتخابات فقد كان عام مرور آمن، تجاه السنة الثانية من المأمورية الأخيرة للرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني.

محاكمة الرئيس السابق... بين السياسة ومحاربة الفساد

تواصل محاكمة الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز تأثيرها في أحداث ويوميات واتجاهات المشهد السياسي في موريتانيا، منذ ثلاث سنوات، ومع اكتمال هذه السنة المنصرمة، يدخل ملف الرئيس السابق منعرجا جديدا، بسبب ما وجهه من اتهامات للرئيس الحالي محمد ولد الشيخ الغزواني على أنه أحد أهم مصادر الثروة التي حيل بين الرئيس السابق والتمتع بها، بعد أن وضع القضاء يده على قرابة 47 مليار أوقية مما ينسب من نقود وعقار ومواش وشركات إلى الرئيس السابق وبعض من مقربيه.

وشهد العام المنصرم إعادة محاكمة الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز، أمام محكمة الاستئناف، ليفرج الرئيس السابق عما يراه كما من أسرار الدولة التي أصبح مضطرا للإفراج عنها.

وللتذكير فإن الرئيس السابق قد نال في 2023 حكما ابتدائيا بعد سنتين من المحاكمة، بالسجن خمس سنوات نافذة، ومصادرة الأموال المتحصل عليها، وذلك بتهمتي ارتكاب جريمتي غسل الأموال والإثراء غير المشروع، المجرمتين والمعاقب على ارتكابهما بالمواد: 2 و36 و37 من القانون رقم 2019 – 017 المتضمن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمادة 16 من القانون رقم 2016 – 014 المتعلق بمكافحة الفساد.

وتضمن الحكم أيضا « غرامة تعادل مثلي الأموال محل جريمة غسل الأموال، والحرمان من الحقوق المدنية. ومصادرة كافة الممتلكات المتحصل عليها من هذه الجرائم مهما كانت طبيعتها الصالح خزينة الدولة طبقا للمادتين: 49 و30 من القانونين المذكورين، وبراءته من بقية التهم المنسوبة إليه»

وفي المقابل أسقطت المحكمة مجموعة من التهم الأخرى منها على سبيل المثال

- تبديد ممتلكات الدولة العقارية والنقدية
- الحصول على مزايا مادية غير مستحقة من مجموعة عمومية

– التدخل في أعمال تجارية تنافي الصفة الوظيفية عن طريق أخذ وتلقي فوائد من عقود ومزايدات.

– – منح امتيازات غير مبررة في مجال الصفقات العمومية– استغلال النفوذ

– إساءة استغلال الوظيفة–

إخفاء العائدات الإجرامية–

إعاقة سير العدالة[1]–

هل باح الرئيس السابق بأسرار الدولة فعلا.

ومن بين تلك الأسرار التي تحدث عنها الرئيس السابق، أن الرئيس الحالي قد منحه 10 ملايين بين الدولار واليورو، كما منحه عشرات السيارات الرباعية الدفع، وذلك في ختام مأمورية ولد عبد العزيز.

وضمن مرافعته عن نفسه يرى ولد عبد العزيز أنه كان على اتصال دائم مع الرئيس الحالي محمد ولد الشيخ الغزواني خلال الأشهر الأولى من حكمه سنة 2019.

ووفق الرئيس الخاضع للمحاكمة فإن وضعية الحزب الحاكم كانت من بين أهم محاور النقاش بين الطرفين، حيث ينسب ولد عبد العزيز إلى الرئيس الحالي سعيه إلى تعيين شخص لقيادة الحزب، قبل أن يسلمه إلى الرئيس السابق، وهو العرض الذي رفضه ولد عبد العزيز حسب دعواه.

ويبدو أن هذا العرض المرفوض – كما يقول ولد عبد العزيز– كان بداية التحول في العلاقة، حيث بدأت بعده بأيام قليلة أزمة المرجعية، التي تفاقمت لاحقا، لتصل إلى القطيعة النهائية مرورا بمراحل منها:

- قطع علاقة الرئيس السابق بحزب الاتحاد من أجل الجمهورية الحاكم، بالتصدي

(1) نص بيان النيابة العامة حول المتهمين في ملف العشرية
https://alakhbar.info/?q=node/31535

لمحاولاته السيطرة على قيادة الحزب، ومنعه سياسيا وأمنيا من الحديث باسمه.

- بروز فريق نيابي مناوئ للرئيس السابق، تطور عمله سريعا إلى لجنة برلمانية للتحقيق في بعض ملفات الفساد الكبيرة في عهد ولد عبد العزيز، وانتهت بإحالة ملفه إلى العدالة، ومن ثم اعتقاله ومحاكمته وإدانته

ومن بين ما تحدث عنه الرئيس السابق في محاكمته الأخيرة قوله إن شخصيات سياسية متعددة ورجال أعمال، حاولت الوساطة بينه والرئيس الحالي محمد ولد الشيخ الغزواني، دون أن يجدي تلك الوساطات، ولعل سبب ذلك الفشل يعود إلى:

- حجم التعالي الذي مارسه الرئيس السابق تجاه خليفته ولد الشيخ الغزواني، وسعيه الحثيث ليس فقط إلى تقاسم السلطة، بل إلى السيطرة التامة عليها، وهو ما جعله يتحول من الشراكة السياسية عبر سلطة برئيسين أحدهما للجمهورية، والثاني للحزب إلى المرحلة الثانية وهي محاولة الانقلاب – وفق ما يرى خصومه- وهو ما تجلت بوادره في أحداث مدينة أكجوجت خلال الاستعداد للاستعراض العسكري في ذكرى الاستقلال في نوفمبر 2019، حيث سيطر الجيش على وحدة الحرس الرئاسي التي كانت الذراع العسكرية القوية التي يعتمد عليها الرئيس السابق، الذي أعاد تأسيسها وبنائها وفق رؤيته الخاصة منذ توليها قيادتها في 2003، وظل قائدها الفعلي إلى خروجه من السلطة سنة 2019، وقد نجم عن ذلك بالفعل اعتقال وعزل عدد من قادة الوحدة المذكورة، زيادة على إقالات متتالية للعناصر الأكثر قربا من الرئيس السابق في إدارة الأمن وفي دوائر متعددة من مفاصل السلطة.

- حجم المعلومات التي بيد النظام ودوائره السياسية والأمنية: عن الفخاخ التي ترك الرئيس السابق لعرقلة ومضايقة عمل الرئيس الحالي، الذي يعرف أكثر من غيره قوة مكر سلفه، وقدرته الهائلة على اصطناع الأزمات السياسية

- توجه الرئيس الحالي إلى مسارات مناقضة تماما لسياسات سلفه ولد عبد العزيز، حيث قرب عددا من المغضوب عليهم من نظام الرئيس السابق، كما بدأ في ترميم

العلاقات المتدهورة بين النظام والقوى السياسية والمجتمعية المعارضة

هجوم على الشيخ الددو والرئيس المؤسس

لم يخل حديث الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز من هجوم على قوى دينية من أبرزها الشيخ محمد الحسن ولد الددو، حيث اعتبره أن هذا العالم المؤثر في موريتانيا وخارجها كان جزء من حملة الانتقام منه، محيلا إلى قصة رجل أعمال استفتى الشيخ الددو بشأن أموال أودعها عنده الرئيس السابق، فأفتاه بتسليمه إلى السلطة.

واعتبر ولد عبد العزيز هذه الفتوى مناقضة للشريعة، لأنها صدرت بنفس انتقامي وليس بدافع الفتوى الشرعية.

ويواصل الرئيس السابق هجوماته على القوى الأكثر احتراما في المجتمع الموريتاني، ليوجه سهام نقد لاذعة، إلى الرئيس الأسبق المختار ولد داداه، حيث اتهمه بالفساد وسوء التسيير، منتقدا إشادة الموريتانيين بالرجل الذي لم يكونوا يختلفون- قبل تصريحات ولد عبد العزيز – على نظافة كفه وبعده عن الفساد أو النيل من المال العام.

ولم تخل مرافعات ولد عبد العزيز أمام محكمة الاستئناف من هجوم على قبائل محددة اعتبرت أنها استهدفته وبنت مصالحها على الهجوم عليه، ملمحا إلى بعد قبلي في المواقف السياسية المناوئة له والتي عبر عنها وقاد حراكها النائب السابق الخليل ولد الطيب.

كما نالت قبيلة الرئيس الحالي ضمنيا كثيرا من هجومات الرئيس السابق وانتقاداته، معتبرا أنها نالت نصيبها من الفساد الذي استشرى وفق تعبيره.

وفي سياق دفاعه عن نفسه كان الرئيس السابق حريصا على «تعميم الفساد» على كل المسؤولين في موريتانيا، مذكرا أكثر من مرة بأنه لا يوجد في موريتانيا مسؤول يمكن أن « يبرر « مصدر ثرائه.

إلى أين يتجه ملف الرئيس السابق

بدا واضحا أن الاستيراتيجية الدفاعية للرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز، تلغي إمكانية المصالحة مع القانون، وتدفع بشكل مباشر إلى مزيد من الصدامية مع السلطة، ومع ضيق الخيارات أمام الرجل الذي حكم البلاد لأكثر من 11 سنة، وكان رجلها الأقوى والأكثر تأثيرا، فإن إطالة أمد المحاكمة من جديد، بفتح نافذة تجاه الملف الصحي والأحقية في العلاج المستعجل باتت – وفق خصوم الرجل- أبرز الأوراق التي قد تمكن الرجل من الخروج من البلاد.

وتبدو هذه الورقة بشكل خاص أبرز نقطة خلاف وجدل بين الطرفين، حيث يحق للرئيس السابق قانونيا وإنسانيا الحصول على العلاج، كما يحق له أيضا رفض الطبيب المعين من الدولة لعلاجه، وفق ما يرى رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المحامي أحمد سالم ولد بوحيبني

غير أن رفض الرئيس السابق للعلاج في المستشفيات الموريتانية، ورفضه المستمر لاستقبال الأطباء – الذين وصفهم بالجزارين – بما فيهم الطبيب السابق الذي عالجه في مستشفى القلب الحكومي الذي يعتبره ولد عبد العزيز، واحدا من أكبر إنجازاته الباقية – يفتح الباب أمام تساؤلات كبيرة عن سعي الرجل إلى الخروج من البلاد، وبالتالي النجاة من حكم قضائي لا يتوقع أن يكون في صالحه أبدا.

غير أن أنصار الرجل يشككون في الأمر معتبرين أن شجاعة الرجل وقوته هي التي أعادته من الخارج إلى البلاد سنة 2020، رغم النصائح التي وجهت له بأن لا يعود حيث السجن في استقباله.

ورغم ذلك فإن الزمن والمعطيات قد تغيرت بالفعل، وما كان يراه ولد عبد العزيز وأنصاره مستحيلا، أو لا يمكن أن يقدم عليه النظام الحالي، بل ما كان يرونه منه ضعفا يمكن استغلاله، قد استحال إلى نقيضه تماما وأصبح الخناق أكثر ضيقا على عنف الرئيس السابق

وكما تبدو الخيارات أكثر ضيقا أمام الرئيس السابق، فإنها كذلك أضيق أمام محكمة الاستئناف التي تواجه هي الأخرى ملفا تعيد وقائعه تكرار نفسها، حيث لم يضف الرئيس في مرافعاته المتعددة جديدا، يبرئ ساحته من تهمة الإثراء غير المشروع، كما أن حجم التصعيد الذي أبداه الرئيس السابق وفريق دفاعه، يؤكد بالفعل أن الحلول السياسية قد ضاق عليها الوقت ولم تعد ممكنة، وأن تأكيد الحكم السابق أو الزيادة عليه بما هو أقسى، يبدو الخيار الذي تتجه إليه مسارات المحاكمة.

تقييم متباين للمحاكمة

وإلى جانب مسار المحاكمة نفسها، فإن الرأي العام الوطني بشأن المحاكمة لم يأت على قلب رجل واحد، حيث يشهد الإعلام الموريتاني سجالا بين فريق الدفاع عن الحكومة والرئيس السابق، كما تشهد ظلالا أخرى بين خصوم الرجل ومناوئيه.

وبشكل خاص ركزت هيئة الدفاع عن الرئيس السابق على مسارات متعددة أبرزها:

- التشكيك المستمر في المحاكمة، والعمل المتواصل على رفع دعاوى ضد بعض الإجراءات التي اتخذتها محكمة الاستئناف بحق الرجل، حيث رفعت باسم الرئيس السابق دعوى مخاصمة ضد محكمة الاستئناف، وهي الدعوى التي نالت رفض المحكمة العليا، في قرارها الصادر رقم 2024/37 بتاريخ 18 /12/ 2024

ولم تسلم المحكمة العليا من نقد دفاع الرئيس السابق، حيث اعتبرت قرارها مظهرا من توظيف القضاء لخدمة السياسية، لتخلص إلى «أن الاتهام والإدانة في ملف رئيس الجمهورية السابق يتمان بقرار سياسي وليس بوسائل الإثبات القانونية؛ لذلك يركز بعضهم على التهجم على الرئيس السابق، وكيل التهم له جزافا، استمرارا في خطاب لم يعد يقنع أحدا، ويدافعون عن كل الأطراف إلا الدولة الموريتانية، وينكرون على زملائهم حقهم في الدفاع عن موكلهم، وحقهم في تقديم جميع الدفوع التي يرون وجاهتها، ويستعجلون بلوغ مواضيع سبق أن فتحت ولم يقدموا فيها سوى أنهم لم يقدموا شيئا. ويحرصون – في

كل خرجة يقومون بها خارج السياق- إلى التعرض لزملائهم في فريق الدفاع، في قطيعة نهائية مع أخلاقيات المهنة وروح الزمالة»

ويتساوق مع هذا الطرح عدد من المدونين الموريتانيين، الذين يعتبرون أن الرئيس السابق يتعرض للظلم، وأن محاكمته سياسية بامتياز، مشككين في قدرة النظام الحالي على محاربة الفساد، وافتقاده لمصداقية محاكمة غيره.

وبشكل خاص فإن هيئات شبة منظمة من أقارب الرئيس السابق وبعض المحسوبين عليه سياسيا واجتماعيا يقودون بقوة، الحراك السياسي المناوئ للنظام والأكثر جرأة على التحريض عليه داخليا وخارجيا.

وبين مختلف هذه المناحي المتداخلة، تبدو حظوظ الرجل في الحرية متضائلة أكثر من أي وقت، ومن غير البعيد أن تتجه محاكمته إلى:

- إضافة تهمة جديدة تضيق الخناق أكثر على الرئيس السابق، مما يعني خلوده في السجن لفترة قد تمتد إلى عشر سنوات جديدة.
- تأكيد الحكم السابق، وهو ما يعني أن الرئيس السابق سينال حريته خلال فترة وجزية، وأثناء مأمورية الرئيس الحالي، حيث سيتم احتساب سنوات التحقيق وفترة المحاكمة من المأمورية.

ويعني هذا الخيار الأخير أن نظام ولد الشيخ الغزواني سيتمكن من حل «معضلة ولد عبد العزيز» قبل مغادرته للحكم، فيما يعني الخيار الثاني – وهو الأكثر رجحانا- أن ملف ولد عبد العزيز سيكون ملفا مرحلا إلى الخليفة المرتقب للرئيس ولد الشيخ الغزواني، والذي لا يتوقع أن يكون صديقا للرئيس السابق ولد عبد العزيز.

ومهما يكن فإن محاكمة ولد عبد العزيز، تمثل لحد الآن أطول المحاكمات في تاريخ البلاد، كما أنها تمثل أيضا وجها مهما من سير البلاد نحو محاربة الفساد، واستعادة الأموال المنهوبة، دون أن يعني ذلك بحال من الأحوال، غياب البعد السياسي والأمني،

فيها حيث كانت تصرفات الرئيس السابق تجاه خلفه، وحجم ما بيد السلطة الجديدة من معلومات عن علاقات الرجل، وخصوصا في منطقة الساحل، وما يملكه من جرأة على اتخاذ قرارات متهورة، دافعا أساسيا لتقليم أظافره، التي كانت تنعرس بعنف في كرسي خليفته ولد الشيخ الغزواني.

ويمكن حصر الخلاصات العامة لمحاكمة الرئيس السابق في:

- صراع النفوذ داخل السلطة، حيث تصنف هذه الأزمة باعتبارها أزمة داخل الفسطاط التقليدي للحكم، وصراعا بين رأسين يصر أحدهما على أن لا يخرج من الساحة، بينما يسعى الآخر لشغل المنصب والصلاحيات التي يمنحها الدستور له، ويرفض الاستمرار في سياسة الظل التي أدار بها علاقاتها مع ولد عبد العزيز طيلة 12 سنة من الشراكة غير المتكافئة في السلطة.
- النجاح في تأمين الانتقال الديمقراطي في موريتانيا من الانهيار، حيث كانت الشراكة التي كان يسعى إليها الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز، مسارا طبيعيا للانهيار السلطوي والمؤسسي، حيث كانت ستؤدي تلقائيا إلى انقلاب عسكري، أو «ثورة قصر» ضد الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، أو بالأحرى انقلاب طرف ثالث، ينتهز فرصة الشراكة غير المنطقية للانقضاض على السلطة، وبتحييد ولد عبد العزيز، وقطع أطماعه في الملف السياسي، ثم محاصرته بملف الفساد، وتدبير العلاقة معه عبر القضاء، يكون ولد الشيخ الغزواني قد تجاوز أصعب أزمة سياسية وأمنية واجهت نظامه، فيما تكفلت سياسته للتهدئة تجاه المعارضة، بخفض سخونة المشهد السياسي
- يبرز حجم الأموال المجمدة، سياسة الجشع الهائل التي مارسها نظام الرئيس السابق، وحجم الفساد الهائل الذي تورط فيه رأس النظام، ويصدق جزء كبيرا مما تحدثت عنه المعارضة خلال عشرية ولد عبد العزيز، وهو ما يفسر أيضا جزء كبيرا من الإخفاقات التنموية في البلاد، ويمتاز ملف ولد عبد العزيز بميزة «الفساد العمودي» حيث كان محصورا في أشخاص

- رغم نجاحات النظام في هذا المجال فإنه ما زال ملزما أخلاقيا بتوسيع دائرة محاربة الفساد، وتكذيب ما يشاع بين الحين والآخر عن انتشار أفقي للفساد، وهي التهم والإشاعات التي لم يوجه منها أي شيء لحد الآن بشكل شخصي إلى الرئيس الحالي محمد ولد الشيخ الغزواني، عكس سلفه الذي حاصرته هذه التهم وهي في سدة الحكم، ثم ألقت به بعد ذلك في أطول محاكمة في تاريخ البلاد، وأكبر حجم من الأموال المستعادة في محاربة الفساد.

موريتانيا وملف الهجرة.. هل تنجح أموال الأوربيين في كسر زوارق الموت

يمثل الاتفاق المبرم بين موريتانيا والاتحاد الأوربي تحولا بالغ الأهمية في إدارة نواكشوط لملف علاقتها مع الأوربيين بشكل عام، زيادة على كونها تحولا أيضا نوعيا في إدارتها لملف الهجرة، الذي تحول إل واحد من أصعب المشكلات المزمنة للحكومات المتعاقبة في موريتانيا.

ويحتاج الأمر حفرا حول جذور هذا الملف، لمعرفة الدوافع التي أدت بموريتانيا إلى مواجهة ملف الهجرة بخطوة غير مسبوقة في سياقها المحلي، ويمكن التوقف عند مجموعة من المؤشرات:

- ظلت موريتانيا لعقود دولة معبر نحو أوروبا، وكانت وما تزال الشواطئ الموريتانية، أقرب الأمواج إلى الضفاف الأوربية.
- تحولت موريتانيا إلى مستقر لأعداد كبيرة من المهاجرين، ومع الزمن انسجم هؤلاء في المجتمع، وأصبحت بعض أحياء العاصمة، خاصة بالأجانب وخصوصا من جنسيات دول غرب إفريقيا.
- تستنفد موريتانيا قدرات تنموية وأمنية هائلة في استضافة اللاجئين الأزواديين المقيمين على أرضها والذي تجاوز عددهم في مارس 2024 أكثر من 238 ألف

شخص، قبل ان يرتفع عدد القادمين خلال العام 2024 إلى 110 آلاف من لاجئي دول الساحل.

- وجدت موريتانيا مع نهاية العام 2023 نفسها في مواجهة تراخ متزايد من الشريك الأوربي في تحمل المسؤولية تجاه اللاجئين الأزواديين، ومحاولة لترك موريتانيا تتحمل لوحدها تكاليف إيواء وتأمين هذا الكم الهائل من المقيمين، وفي مواجهة هذا الضغط كانت ورقة زوارق الأمواج، لتخفف لاحقا من القيود أمام حركة اللاجئين، وهو ما جعل أبواب إسبانيا في مواجهة مع عشرات الآلاف من اللاجئين الذين تدفقوا بشكل سريع ومتواصل خلال نهاية العام 2023 وبداية العام 2024، حيث وصل عدد الناجحين في الوصول إلى جزر الكناري أكثر من 41 ألف مهاجر قدم أغلبهم من الشواطئ الموريتانية، وهي الرسالة التي فهم منها أن الأوربيون أن موريتانيا لم تعد مستعدة لدور حرس الشواطئ دون مقابل مناسب لحجم الأخطار التي تسببها هذه المهمة.

مكاسب موريتانيا من الاتفاق

بعد سلسلة من المفاوضات أعلن الطرفان في السابع من مارس 2024 عن الإطار الجديد للتعاون، في مواجهة الهجرة غير النظامية، واستضافة اللاجئين والتكفل بهم والعمل على حمايتهم، ويأخذ الإعلان المشترك بين الطرفين بعين الاعتراف «خصوصية موريتانيا كبلد عبور، ينتقل شيئا فشيئا إلى وجهة نهائية لتدفقات المهاجرين».

وبشكل عام فإن الاتفاق يحقق لموريتانيا مجموعة من المكاسب من أبرزها:

- حزمة تمويلات بقيمة 510 مليون أورو أي على مدى ثلاث سنوات من توقيع الاتفاق
- منحة سنوية لصالح الجيش والأمن بقيمة 40 مليون مليار أوقية قديمة، وذلك لتعزيز قدرات الأمن والتصدي للأخطار المتعلقة بالإرهاب.
- منحة بقيمة 210 مليون أورو لخدمات التنمية، ومن بينها تخصيص 40 مليون أورو

لصالح تنمية ولاية الحوض الشرقي التي تحتضن مخيم امبرة أكبر محضن للاجئين الأزواديين.

- إقامة مشاريع تنموية متعددة، من بينها خط عال للكهرباء يمتد على مسافة 1400
- تشييد طريق جديد بمواصفات أوربية بين العاصمة نواكشوط ونواذيبو
- دعم إسباني لموريتانيا من خلال مشاريع متعددة بقيمة 300 مليون أورو

وفي المقابل سيستفيد الأوربيون من مكاسب متعددة منها:

- ضمان التناغم الموريتاني مع الرؤية الأوربية للهجرة
- زيادة التنسيق الأمني في مواجهة المهاجرين وتنظيمهم
- تقليص نسبة المهاجرين القادمين إلى أوربا، وإيجاد آلية لتفويجهم أو توفير فضاءات آمنة لاستيعابهم خارج أوربا

الإعلان المشترك 25 محورا لإدارة أزمة عابرة للأمواج

إعلان مشترك يؤسس لشراكة في مجال الهجرة بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية و الاتحاد الأوروبي؛

1. انشغالا منهما بالسياق الإقليمي، الذي يتسم بحالة من عدم الاستقرار وانعدام الأمن بشكل متزايد، وبزيادة كبيرة في عدد المهاجرين غير الشرعيين، مما يؤدي إلى معاناة وتجاوزات وأشكال مختلفة من الاستغلال، يكون الأطفال والنساء خصوصًا ضحايا لها، بالإضافة إلى موت الكثير من المهاجرين غير الشرعيين بشكل مؤسف في الصحاري أو في البحر.

2. يلاحظان الزيادة الكبيرة في تدفقات اللاجئين وعدد طالبي اللجوء في موريتانيا، مما يفاقم الضغط على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، والأمن، والموارد الطبيعية في الولايات المضيفة، ويتسبب في خطر نشوب توتر مع التجمعات المستضيفة.

3. اعتبارا منهما لتداعيات الوضع الإقليمي على موريتانيا، الذي قد ينجم عنه تهديد لاستقرارها الاجتماعي والاقتصادي، وكذا لأمنها خاصة فيما يتعلق بالتهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

4. إدراكا منهما للدور الاستراتيجي والجهود الكبيرة التي قامت بها موريتانيا للمساهمة في استقرار المنطقة، بما في ذلك استراتيجيتها الناجحة في مكافحة الإرهاب والحوار الديني واستقبال اللاجئين.

5. تثمينا منهما للزيارة التي قامت بها مؤخرا معالي السيدة: أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، ومعالي السيد: بيدرو سانشيز، رئيس الحكومة الإسبانية، إلى موريتانيا في 8 فبراير 2024، فضلاً عن البيان الصحفي المشترك الصادر بمناسبة هذه الزيارة.

6. وعيا منهما بمستوى الارتباط الكبير بين أفريقيا وأوروبا خاصة عندما يتعلق الأمر بمواجهة التحديات المشتركة كالهجرة، وحرصا منهما على مكافحة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية، خاصة من خلال ترقية الديمقراطية وحقوق الإنسان، والقضاء على الفقر، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الريف، وتخفيف تأثيرات التغير المناخي والتكيف معها.

7. إدراكا منهما للامتيازات التي تنتج عن التسيير المشترك للهجرة وحركة الأشخاص، بالنسبة للشركاء والمهاجرين والتجمعات المضيفة، عبر مساهمتها في التنمية المستدامة، والتبادلات الإنسانية، والاقتصادية والتجارية والمالية.

8. علما منهما بخصوصية موريتانيا كبلد عبور، ينتقل شيئا فشيئا إلى وجهة نهائية لتدفقات المهاجرين، يشيدان بالجهود الحميدة التي تبذلها موريتانيا للتحكم في طرق الهجرة، بما في ذلك الطرق البحرية، لإدارة الهجرة غير الشرعية ومكافحة شبكات تجارة البشر عبر الحدود والمهربين، وكذلك جهودها المستمرة لاستقبال وحماية والتكفل باللاجئين من شبه المنطقة.

9. يعربان عن قلقهما إزاء تغير طريقة شبكات تجارة المهاجرين التي أصبحت أكثر عدوانية تجاه سفن الصيد الموريتانية والأجنبية التي تعمل في منطقة المياه الاقتصادية الخاصة لموريتانيا وتأثيرها على أمنها البحري واقتصادها والتزاماتها..

10. اعترافا منهما بالتزامات موريتانيا والاتحاد الأوروبي التي تم التأكيد عليها في منتدى اللاجئين العالمي، دجمبر 2023.

11. اعترافا منهما بأهمية العمل المشترك لمكافحة الشبكات الإجرامية لتهريب المهاجرين، في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وبروتوكولاتها، وفي روح نداء العمل لتحالف عالمي لمكافحة تهريب المهاجرين، الذي أطلقته المفوضية الأوروبية خلال المؤتمر الدولي في 28 نوفمبر 2023.

12. مذكران بالعلاقات الجيدة والراسخة بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي، المبنية على الثقة والاحترام المتبادل، والمستندة إلى مبادئ التضامن والشراكة والمسؤولية المشتركة.

13. مذكران أيضًا أن هذه العلاقات تخضع لاتفاق ساموا الذي يوفر إطارًا لشراكة سياسية معززة بهدف تحقيق نتائج مفيدة متبادلة في ضوء المصالح المشتركة.

14. معترفان بأن مسألة الهجرة والترحيل القسري هي جزء مهم من شراكتهما وأن التعاون الخاص بهما في مجال الهجرة يستند إلى نهج شامل ومتسق وعملي ومتوازن، مع احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني، بالإضافة إلى مبدأ سيادة الطرفين.

15. انسجاما مع العمليات الاستشارية الإقليمية والدولية التي تشمل موريتانيا والاتحاد الأوروبي معًا، بما في ذلك حوار الاتحاد الأوروبي الأفريقي حول الهجرة والتنمية (مسلسل الرباط)، الذي يلعب دورًا هامًا في متابعة خطة العمل المشتركة «لا فاليت » 2015، والحوار الأوروبي الافريقي، وإعلان نيامي 2018.

16. انسجاما مع الأولويات والمحاور المذكورة في السياسات والاستراتيجيات الموريتانية والأوروبية المتعلقة بالهجرة، بالإضافة إلى نهجهما الشامل تجاه قضايا الهجرة والتنقل.

17. يذكران أن تعزيز وحماية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكامة الجيدة هم أسس سياسة الهجرة في موريتانيا والاتحاد الأوروبي، ويشيدان بإنشاء موريتانيا، في يوليو 2022، للهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

18. مذكران أيضًا بجودة العلاقات التي تجمع بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة، آخذان علمًا بالإنجازات التي تم تحقيقها في إطار التعاون خاصة في إطار الصندوق الأوروبي للتنمية 11، والصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي للطوارئ من أجل إفريقيا، وسياسة القرب والتعاون من أجل التنمية والتعاون الدولي الأوروبي في العالم – (NDICI)، بالإضافة إلى الاتفاقات والأدوات ثنائية الجانب في هذا الصدد.

19. مؤكدان تصميمهما على تطوير تعاونهما في مجال الهجرة بموجب نهج شامل ومتوازن يأخذ في اعتباره جميع الجوانب المتعلقة بهذه القضية، على أساس المحاور ذات الأولوية المعترف بها في هذا البيان، على ضوء المصلحة والاحترام المتبادل.

20. يؤكدان أن الوقاية والرقابة على الهجرة غير الشرعية يجب أن تتعزز بطريقة شاملة وتشاركية بين جميع الدول المعنية.

21. يدركان أن إدارة تدفقات الهجرة لا يمكن أن تتم من خلال التدابير الرقابية فقط ولكنها تتطلب أيضًا عملًا مشتركًا حول الأسباب العميقة للهجرة غير الشرعية، بما في ذلك إقامة مشاريع تنموية في بلدان المصدر.

22. يعتبران أن التعاون الفعّال الذي يهدف إلى خلق آفاق للعمل والتعليم والتدريب المهني للشباب، ومكافحة مهربي المهاجرين والمتاجرين بالبشر، وكذلك تنظيم الهجرة القانونية والتنقل تعتبر مسائل مهمة للوقاية والتسيير الفعّال والإيجابي للهجرة.

23. مؤكدان استعداد الاتحاد الأوروبي لتعزيز التعاون الدولي وتقاسم المسؤوليات بشكل

كاف، ودعم اللاجئين ومجتمعاتهم المضيفة، من أجل تخفيف الضغط على البلدان المضيفة وتعزيز صمود اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

24. مؤكدان على أهمية دمج الفاعلين من المجتمع المدني بشكل ايجابي في مجال الهجرة، وحماية الفئات الأكثر هشاشة، خصوصا ضحايا الاتجار بالبشر.

25. تشبثا باحترام الأطُر القانونية لموريتانيا والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن الأدوات الدولية التي تم التصديق عليها من قِبل الأطراف المعنية.

ينويان إقامة شراكة ستعزز الحوار المنتظم حول قضايا وتحديات الهجرة والترحيل القسري، استنادًا إلى مبدإ المعاملة بالمثل، والتي ستوفر إطارًا للتوافق حول الأهداف والإجراءات المشتركة، بالإضافة إلى توصيات مشتركة من أجل حسن تنظيم الهجرات القانونية والتنقل، وتشجيع التنقل المعقلن، والوقاية من الهجرة غير الشرعية وتسييرها بما في ذلك خلق فرص للشباب وتحسين تسيير الحدود، ومكافحة شبكات التهريب والاتجار بالبشر ، واستضافة اللاجئين والعمل على حمايتهم الدولية بما في ذلك طالبي اللجوء، وتسهيل عملية رجوع من ليس لهم الحق في البقاء، مع احترام حقوق الانسان والنظم الدولية المتعلقة بالأشخاص ذوي الحاجة لحماية دولية طبقا لما يجري به العمل في موريتانيا والاتحاد الأوروبي. ويعتزمان لهذا الغرض عقد هذا الحوار بشكل منتظم على مستوى عال، وعلى مستوى كبار المسؤولين مرة واحدة سنويا بشكل متناوب في موريتانيا والاتحاد الأوروبي، وعلى مستوى فني وعملي حسب الحاجة.

يهدف هذا الحوار إلى تبادل المعلومات ووجهات النظر حول التشريعات والسياسات وأفضل الممارسات، واستكشاف الفرص المستمرة للتعاون الفعلي، وصياغة التوصيات السياسية والتنفيذية، والتطوير التدريجي للإجراءات في المجالات الرئيسية التالية:

خطة العمل:

المبادرات الأفقية:

تعزيز قدرات موريتانيا في مجال إدارة تدفقات الهجرة وفقًا لأولويات استراتيجيتها الوطنية لإدارة الهجرة.

تعزيز حضور أبعاد الهجرة والاشكالات العميقة المتعلقة بالهجرة غير الشرعية عند وضع وتنفيذ سياسات المشاركين، خاصة في مجال التنمية والتشغيل والتدريب والسياسة التجارية والاقتصادية والاشكاليات المتعلقة بالنوع مع ضمان انسجام تام فيما بينها.

تعزيز التعاضد والتنسيق بين المبادرات والمشاريع القائمة بين جميع المشاركين.

المجالات الرئيسية والأهداف:

1. الفرص الاجتماعية والاقتصادية للشباب لتعزيز اللحمة الاجتماعية

1. 1. التصدي للأسباب العميقة للهجرة غير الشرعية، عبر بلورة آفاق لتشغيل الشباب الموريتاني، خاصة من خلال التعليم والتدريب المهني والاستثمار.

1. 2. تحسين المهارات والكفاءات الملائمة لسوق العمل، للشباب الموريتانيين، خاصة الفتيات.

1. 3. تعزيز الولوج إلى التمويل والقروض الصغيرة، والتدريب ودعم إنشاء الشركات الناشئة.

2. الحماية واللجوء

2. 1. تعزيز قدرات تحديد وتسجيل وتوثيق طالبي اللجوء في موريتانيا، مع ضمان احترام الإطار الدولي للحماية.

2.2. تعزيز قدرات استضافة والتكفل بطالبي اللجوء واللاجئين في ظل احترام حقوق الإنسان، مع إعطاء عناية خاصة للأكثر هشاشة.

2. 3. تعزيز الولوج إلى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية للاجئين وطالبي اللجوء والمجتمعات المضيفة، ودعم جهود موريتانيا في تنفيذ التزاماتها في إطار المنتدى الدولي للاجئين 2023.

3. الهجرة القانونية والتنقل

3 .1. تشجيع تنقل الطلاب والباحثين ورجال الأعمال.

3. 2. العمل على تحسين الأنظمة التشريعية الخاصة بإجراءات منح التأشيرات، بما في ذلك إمكانية إعفاء التأشيرات قصيرة الأمد، أو رسوم التأشيرة، وكذلك خفض مدة تسليم التأشيرات لبعض الفئات من الأشخاص.

3 .3. استكشاف فرص تعزيز الحركة البينية، عن طريق دعم المعلومات حول سبل الهجرة القانونية، مع مراعاة وضع أسواق العمل.

3. 4. دعم شبكات المغتربين الموريتانيين في أوروبا ودمج المهاجرين الموريتانيين النظاميين في بلدان إقامتهم، مع تسهيل تحويلاتهم المالية، لصالح التنمية المستدامة في موريتانيا.

4. الهجرة غير الشرعية، تهريب المهاجرين، والاتجار بالبشر، العودة وإعادة الإدماج

4. 1. تعزيز الجهود للوقاية من الهجرة غير الشرعية، من خلال حملات التوعية والتحسيس وإجراءات تسيير الحدود بوصفها عنصرا رئيسيا في مكافحة تهريب المهاجرين.

4. 2. العمل على مكافحة ومتابعة شبكات تهريب المهاجرين وشبكات الاتجار بالبشر من خلال تحقيقات منسقة، وتعزيز قدرات الأجهزة الأمنية والسلطات القضائية، فضلاً عن تعاونهما العملي.

4. 3 بخصوص أي اجراء سيتم القيام به من أجل عودة الموريتانيين المتواجدين بشكل غير شرعي في أوروبا إلى بلدهم الأصلي، فإن الإتحاد الأوروبي وموريتانيا يذكران بالالتزامات التي أخذاها في اتفاقية (ساموا) التي تربط بينهما، وسيعززان تعاونهما

في مجالي العودة وإعادة الدمج مع الحرص على حماية واحترام كاملين لحقوق وكرامة الأشخاص المعنيين.

5. تسيير ومراقبة وضبط الحدود

5. 1 تعزيز وسائل وقدرات السلطات المسؤولة عن تسيير ومراقبة وضبط الحدود، بالتعاون الوثيق بين موريتانيا وفرونتكسٍ طبقا لحاجيات موريتانيا التي تم تحديدها في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بالتجهيز والتدريب، مع احترام سيادة موريتانيا.

5. 2 تعزيز عمليات البحث والإنقاذ («البحث والإنقاذ»).

تنفيذ الإعلان المشترك

إن إطار التعاون طويل الأمد لهذه الشراكة المبني، على تبادل وجهات النظر والحوار، سيتطور مع مرور الوقت على أساس العلاقات القائمة بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي.

يعتبر الشريكان أن العناصر الواردة في مختلف محاور هذه الشراكة تشكل إطارا واحدا وأنها ستنفذ وفقا لمقاربة متوازنة وشاملة.

من المهم الإشارة إلى أنه يمكن اتخاذ إجراءات بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي، أو بين موريتانيا وبعض دول الاتحاد الأوروبي بصفة ثنائية أو كمجموعة دول أعضاء، أو في إطار مبادرة المجموعة الأوروبية، أوبين موريتانيا وبعض وكالات الاتحاد الأوروبي كوكالات: افرونتكس، إيروبول، ووكالة الإتحاد الأوروبي للجوء.

تعتزم موريتانيا والاتحاد الأوروبي الاجتماع بانتظام، وذلك بتناغم مع إطار الهيئات القائمة في مجال الحوار والتعاون، من أجل تحديد المسائل ذات الاهتمام المشترك، ومتابعة تنفيذ التعاون، وعند الضرورة، إعادة النظر في الأولويات، طبقا لاستراتيجياتهما المتناغمة في مجال الهجرة.

سعيا إلى إقامة إطار التعاون هذا، تؤكد موريتانيا والاتحاد الأوروبي نيتهما التعاون بشكل عملي، بما في ذلك إدماج الشركاء والفاعلين المختصين المتواجدين في موريتانيا،

عبر أطر وقنوات التشاور القائمة.

تتفق موريتانيا والاتحاد الأوروبي على التنسيق الجيد لكافة جهودهما والعمل على استحداث خطة عمل مناسبة يتم تحيينها بانتظام.

إن الهدف الحصري من خطة العمل هو توجيه التعاون العملي بينهما، ولذلك ستبقى قابلة للتطوير، والأنشطة التي تم ذكرها هي مجرد أمثلة سيخضع تنفيذها للحوار والتبادل المنتظم، وسيتم تحيينها مع التقدم في إنجازها وحسب الحاجات المطلوبة.

من أجل تنفيذ المبادرات المدرجة في خطة العمل، ستعمل موريتانيا والاتحاد الأوروبي على تعبئة الوسائل المالية والفنية، وبخصوص الاتحاد الأوروبي فإنه سيأخذ بعين الاعتبار توزيع المسؤوليات بين دوله الأعضاء.

لا تهدف أحكام هذا البيان المشترك وخطة العمل إلى خلق أي حقوق أو التزامات مرتبطة بالقانون الدولي أو القانون الوطني.

نواكشوط بتاريخ 07 مارس 2024 في نسختين أصليتين

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية

محمد أحمد ولد محمد الأمين

وزير الداخلية واللامركزية

عن الاتحاد الأوروبي

إيلفا جونسون

المفوضة الأوروبية للشؤون الداخلية

مخاوف من توطين اللاجئين

لم تخف قطاعات واسعة من الشعب الموريتاني ومن نخبه السياسية، مخاوفها من آثار هذا الاتفاق، وما إذا كان قد تضمن بنودا غير معلنة – رغم حرص الحكومة على إعلان ونشر مضامين الاتفاق، حيث حددت مؤسسة المعارضة التي يرأسها زعيم حزب تواصل الإسلامي حمادي ولد سيدي المختار، وبتوقيع عدد من قادة المعارضة « خطورة اتفاق الحكومة الموريتانية مع الاتحاد الاوربي بخصوص استقبال وإيواء المهاجرين» في محاور أساسية منها :

- ال طر على الأمن القومي الوطني
- التأثير المباشر على تغيير التركيبة الديمغرافية للبلد .
- تهديد قيمه الدينية والثقافية ومستقبل أجياله .
- الضغط على موارده الاقتصادية المحدودة ومساهمته في انتشار الجريمة المنظمة والعابرة للحدود .
- ضآلة المقابل المتمثل في مقابل مبالغ زهيدة سيكون مصيرها مصير موارد البلد الهائلة التي ذهبت الى جيوب المفسدين

وينتهي بيان المعارضة بدعوة الحكومة إلى عدم التوقيع على الاتفاق المذكور، ودعوة الشارع إلى التصدي له.

ولمواجهة حجم الغضب السياسي والشعبي تجاه الاتفاق، حرصت الحكومة الموريتانية عبر أكثر من متحدث على طمأنة شعبها، وأكد الأمين العام لوزارة الداخلية حينها، محفوظ ولد إبراهيم في تصريحات إعلامية أن «عودة اللاجئين الذين وصلوا إلى أوربا إلى موريتانيا، مرفوض نهائيا، حيث لا يمكنهم العودة إلى موريتانيا للتوطين ولا الإقامة ولا مجرد العبور»

وإلى جانب مختلف هذه العوامل فقد تمكنت موريتانيا خلال السنتين المنصرمتين من ضبط أكثر فعالية في ضبط بيومتري للأجانب الذين يمثلون تقريبا 10% من سكان

البلاد، وفق وزير الخارجية الموريتاني محمد سالم ولد مرزوق.

حكومة ولد أجاي.. تحول جديد في إدارة ولد الغزواني

لا يختلف المراقبون في أن تعيين السياسي ورجل الاقتصاد المختار ولد أجاي وزيرا كان تحولا فعليا عن الدوائر التقليدية المحيطة بالنظام إلى خيارات جديدة أكثر حداثية، كما أنها تعتبر تتويجا لأداء الرجل خلال الخمسية الأولى لولد الشيخ الغزواني، حيث أدار عدة مهام صعبة من أبرزها:

- إدارة توازن سياسي نوعي خلال الحملة الرئاسية سنة 2019، حيث كان عنصر ارتكاز نوعي يجمع ثقة الطرفين، في وقت كان الخلاف بينهما قد تفتقت بذوره، ووفق ماهو متداول فقد تمكن ولد أجاي من إحباط عدة فخاخ تركها الرئيس السابق لخلفه، وخصوصا في الملف المالي.
- إنقاذ شركة اسنيم عصب الاقتصاد الموريتاني، حيث تولى إدارتها طيلة سنتين، قبل أن ينتقل إلى منصب مدير ديوان رئيس الجمهورية.
- إنقاذ المشاريع المتأخرة من تعهدات الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، حيث كانت تلك المشاريع عصب الحملتين النيابية والرئاسية.
- تحقيق أعلى نسبة نجاح في الانتخابات حصل عليها الحزب الحاكم في موريتانيا منذ العام 1997، وذلك باستعادة كل مقاطعات العاصمة إلى حضن حزب الإنصاف الحاكم، وتحقيق أعلى نسبة للأغلبية في البرلمان، وذلك بعد توليه بشكل مباشر إدارة حملة انتخابات 2023.
- سيطرة فعالة على حزب الإنصاف – الذراع السياسي للنظام – من خلال ما يعرف « بتطبيق الأوزان السياسية» الذي مكن من التحكم في ترتيب القوى السياسية المنضوية داخل الحزب المذكور، كما أنه أظهر الأوزان المزيفة، أو غير الدقيقة لبعض القوى السياسية

وقد استطاع المختار ولد أجاي احتلال مساحة كبيرة من الضوء، منذ برزوه مديرا للضرائب سنة 2010، ثم وزيرا للاقتصاد والمالية حتى نهاية مأمورية الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز في 2019

حكومة تلوين وحراك سياسي جديد

جاء تعيين ولد أجاي نتيجة تقييم سلبي لأداء سلفه محمد ولد بلال، الذي أدار الوزارة الأولى بمستوى كبير من البرودة وضعف الأداء، مما خلق أقطابا حكومية متصارعة، داخل نظام ولد الشيخ الغزواني، وقد تعددت البصمات داخل الحكومة الحالية، حيث حافظ ولد الشيخ الغزواني على مستوى من القطبية داخل الحكومة، بالإبقاء على العناصر القوية داخل النظام، فيما ظهرت بصمات أخرى للوزير الأول عبر إدخال فريق شبابي محسوب عليه، ينضاف إلى ذلك مستوى من التمثيل السياسي والمجتمعي، الذي تحافظ عليه الأنظمة المتعاقبة في موريتانيا.

ومن بين الأسماء الكبيرة التي تم المحافظة عليها في الحكومة الحالية

- **الأمين العام للرئاسة: الوزير الأول السابق مولاي ولد محمد الأغظف**

كما تم الاحتفاظ بالوزير الأمين مولاي ولد محمد الأغظف، وقد جاء تعيينه قبل ذلك استرضاء له وتقريبا بعد شائعات متعددة تتحدث عن نيته الترشح للرئاسيات في مواجهة الرئيس ولد الشيخ الغزواني، كما تم أيضا الاحتفاظ بالوزير محمد ولد عثمان وهو مقرب من الوزير الأول المغادر محمد ولد بلال ولربما يكون الاحتفاظ به جاء بطلب من الأخير، كما يملك ولد عثمان ميزة أخرى وهي انتماؤه إلى الوسط الاجتماعي للرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز، وهو ما يجعل الاحتفاظ به رسالة ذات بعد سياسي واجتماعي في آن واحد

- **وزير الداخلية محمد أحمد ولد محمد الأمين** وهو زعيم الجناح المناهض لولد اجاي وقد تم توسيع وزارته واعطاءها زخما وكتابة دولة مساعدة، وهو ما يتضمن أيضا

تقليصا تقريبيا لنفوذ وزير الداخلية، ورغم ما أشيع عن مصالحة أو تهدئة بين وزير الداخلية والوزير الأول، فإن حالة الاستقطاب والتضاد ما زالت قائمة بين أنصارهما والمقربين منهما بشكل كبير.

- **وزير العدل محمد محمود ولد بيه:** وهو مقرب أيضا وحليف لوزير الداخلية، إضافة إلى علاقاته الخاصة مع الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، بانتمائهما جميعا إلى الطريقة الصوفية الغظفية، كما أنه أيضا – نجل مفتي الإمارات العربية المتحدة- الموريتاني الشيخ عبد الله ولد بيه، ويمثل – فيما يظهر- أهم رجال الإمارات في موريتانيا، ولنواكشوط علاقات وطيدة مع أبو ظبي وحرص دائم على توطيد هذه العلاقة وتعزيزها.
- **وزير الخارجية محمد سالم ولد مرزوق:** وهو سياسي ومفوض سابق لمنظمة استثمار نهر السنغال ووزير في الحكومات الموريتانية المتعاقبة منذ 1997 إلى اليوم، كما أنه صديق شخصي للرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، زيادة على كونه أحد الشخصيات الموريتانية ذات العلاقة القوية بدوائر غربية مختلفة
- **وزير الزراعة أمم ولد حماه الله** وقد حافظ على منصبه، حيث يمثل أيضا واجهة سياسية لمدير الأمن الموريتاني السيد البرور ولد سيدي محمد
- **وزير الدفاع:** الفريق حننا ولد حننا: ليواصل في منصبه الذي وصل إليه منذ العام 2019، وهو صديق شخصي للرئيس
- **صفية بنت انتهاه:** وهي محسوبة أيضا على السيدة الأولى حرم الرئيس الغزواني
- **وزير تمكين الشباب:** السيد محمد عبد الله ولد لولي: مع توسيع وزارته ورفع رتبتها البرتوكولية.

بصمة الوزير الأول

لم تخف بصمات الوزير الأول المختار ولد أجاي في حكومته، وبشكل خاص فقد ظهرت من خلال:

- **وزير التكوين المهني السيد:** ماء العينين ولد أبيه وهو رئيس سابق الحزب الحاكم وصديق وعديل للوزير الأول الحالي المختار ولد أجاي
- **وزير الاقتصاد والمالية:** سيدي أحمد ولد أبوه: وهو خبير اقتصادي ومقرب من الوزير الأول كما أنه خلف لمقربه الاجتماعي اسلم ولد امبادي الوزير السابق للمالية، ليحقق تعيينه عدة أبعاد سياسية واجتماعية
- **وزير التعليم العالي:** يعقوب ولد امين و وهو رئيس حزب من الأغلبية، وصديق شخصي للوزير الأول الحالي، كما أن تعيينه أيضا يأتي بعد خروج ابن عمه وزير التهذيب السابق المختار ولد أجاي
- **أحمد سالم ولد ابده** وهو خبير في التقنيات الجديدة ويحسب له انجاز السجل الوطني لتآزر وهو محسوب على الوزير ولد اجاي
- **وزيرة المياه آمال بنت مولود:** وهي زميلة عمل سابقة للوزير الأول، كما أنه سليلة أسرة مكينة في تقلد الوزارات والمناصب السامية منذ عدة عقود
- **يعقوب ولد سالم فال:** عمدة سابق لمدينة ازويرات المعدنية، وشخصية سياسية قادمة من صفوف المعارضة، ومن حركة الحر المطالبة بحقوق مجموعة الحراطين (العرب السمر)
- **انكيمو كوديرو هارونا:** مستشار سابق لوزير الاقتصاد، ومقرب من الوزير الأول الحال

توازنات سياسية ومجتمعية

حافظت الحكومة الجديدة على توازنات مجتمعية متعددة أظهرها تعيين:

- **الدكتور الحسين ولد مدو**: وهو شخصية إعلامية كان يرأس الهيئة العليا للصحافة والسمعيات البصرية، كما أنه مقرب من قائد الأركان السابق، إضافة إلى علاقته الاجتماعية برئيس أرباب العمل السيد زين العابدين ولد محمد محمود، كما أن دخوله الحكومة يأتي أيضا تعويضا لابن قبيلته الخارج من الحكومة لمرابط ولد بناهي

- **المهندس اعل ولد لفيرك** عين وزيرا للتجهيز، ويأتي تعيينه تمثيلا لمجموعته السياسية والقبلية التي فقدت ممثلها وزير الشؤون الإسلامية السابق الفقيه الداه ولد أحمد طالب، كما فقدت أيضا ممثلها المدير السابق للأمن الوطني مسقارو ولد اغويزي بعد تقاعده.

- **مختار ولد بوسيف** الذي استحدثت له وزارة جديدة العقارات و أملاك الدولة و الإصلاح العقاري و هو مقرب من ولد اجاي، وهو أيضا نجل الوزير الأول الأسبق أحمد ولد بوسيف، ويأتي تعيينه تحقيقا لعدة أبعاد منها تقدير مجموعته السياسية وحلفه الاجتماعي، وتعويض مقربه الاجتماعي حمود ولد امحمد الذي غادر مندوبية تآزر (الذراع الاجتماعي للدولة)

- **الفضيل ولد سيداتي** و هو برلماني سابق و إطار في المندوبية البحرية محسوب على رئيس البرلمان السابق الشيخ ولد بايه، كما أن تعيينه أيضا لتعويض حلف سياسي محسوب على الوزير المقال المختار ولد الشين

- **هدى باباه**: وهو وزيرة التربية، وعضو سابق في المجلس الأعلى للشباب سابقا، ويأتي تعيينها أيضا تمثيلا لمجموعتها القبلية، وتعويضا لخروج زوج أختها الوزير السابق للإعلام سيدي أحمد ولد أج

- **المختار ولد كاكيه**: ووزير الثروة الحيوانية هو مهندس ومدير سابق لشركة الألبان الرسمية، وهو مقرب سياسيا من الوزير الأول، إضافة إلى كونه نجل أحد القادة المؤسسين للتيار الإسلامي في موريتانيا، زيادة على تمثيله لمجموعة قبلية وازنة في جنوب موريتانيا

- **وزير الوظيفة العمومية محمد ولد اسويدات:** وزير سابق أقيل بعد تسببه في هزيمة حزب الإنصاف الحاكم في مقاطعة ألاك بالوسط الموريتاني، وبعودته للحكومة تحقق الحكومة بعض التوازن في تمثيل مجموعة «الحراطين» بعد إقالة الوزير الأول ووزير الإسكان المحسوبين عليهما، إضافة إلى تمثيله السياسي الحصري لأسرة آل الشيخ القاضي الصوفية ذات التقدير والمكانة الكبيرة في وسط موريتانيا
- **وزير الشؤون الإسلامية:** يحيى ولد شيخنا ولد لمرابط: وهو الاستثناء الأكثر غرابة في الحكومة، حيث يحمل شهادة الدكتوراه في علوم البحار، وهو أول شخصية لا علاقة لها بالتخصص الشرعي تتولى منصب وزير الشؤون الإسلامية، ويأتي دخوله للحكومة تعويضا لخروج عدد من أبناء مجموعته القبلية الذين عينوا بشكل متتال خلال المأمورية الأولى للرئيس الحالي
- وزير الصحة: الدكتور عبد الله ولد وديه: وهو شخصية إسلامية معارض سابق لنظام الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز، وأحد الشخصيات المكينة في الوسط الصحي، يأتي دخوله للحكومة تعويضا لخروج وزراء محسوبين على مقاطعته ومجموعته القبلية

برنامج وملفات استعجالية

في عرض السياسة العامة للحكومة أمام البرلمان بتاريخ في 2024/9/4، قدم الوزير الأول المختار ولد أجاي معالم برنامجه الحكومي والتي تركز على مجموعة من المحاور الكبرى من أهمها:

- بناء دولة قانون ومؤسسات قوية ذات حكامة عصرية رشيدة: ولتحقيق أهداف هذا المحور، تعهد ولد أجاي بإطلاق ورشات متكاملة تتضمن:

- ورشة الإصلاحات اللازمة للنظام الديمقراطي: من خلال إطلاق حوار وطني « لا يقصي طرفا ولا موضوعا» وفق بيان السياسة العامة للحكومة، وبشكل خاص سيتم

في الحوار المرتقب نقاش «مراجعة مدونة الانتخابات وتحسينها بما يخدم المزيد من المشاركة والشفافية والمصداقية. وتشكل مراجعة قانون الأحزاب السياسية

- ورشة دولة المؤسسات: وتتضمن على سبيل التحديد» تنفيذ الوثيقة الوطنية لإصلاح وتطوير العدالة التي تقترح إصلاحا عميقا « لنظامنا القضائي مؤسسا على تشاورتشاركي واسع النطاق ويلبي تطلعات الموريتانيين في العدل والمساواة. وتهدف هذه الورشة إلى تعزيز استقلال القضاء وتحسين وضعية مهنيي العدالة وتسهيل النفاذ إليها وتقريبها من المواطنين وتحسين جودة وفعالية القضاء وضمان حقوق المتقاضين وإصلاح المنظومة الجنائية ومراجعة قوانينها الناظمة وإصلاح نظام السجون وتسريع رقمنة العدالة وعصرنة البنى التحتية القضائية» وفق تعبير الوزير الأول
- ورشة ترقية حقوق الإنسان: وتعنى بتنفيذ الاستيراتيجية الوطنية لترقية حقوق الإنسان (2024-2028، وبشكل خاص تركز على الورشة على استكمال وتطوير جهود مكافحة كل أشكال «ى العبودية و الاتجار بالبشر ة كذلك العمل على صون وتكريس الحريات العامة و محاربة كل أشكال التمييز أيا كان الأساس الذي عليه انبنى: العرق، الشريحة، القبيلة،الجهة، الجنس، الوضع الاقتصادي
- ورشة محاربة الفساد: من خلال سعي الحكومة إلى تعزيز الشفافية من خلال جملة من الإجراءات من بينها:

- تطوير واستكمال الإطار القانوني لمكافحة الفساد

- تحصين القطاعات الأكثر عرضة للفساد
- استرداد الأموال العامة المنهوبة
- تأمين منظومة محينة وفعالة لمكافحة الإثراء غير المشروع
- حماية كاشفي الفساد والوصول إلى المعلومات بشكل سلس
- بناء منظومة صفقات عمومية أكثر تحصينا ضد الفساد؛

- توفير الشروط اللازمة لتعزيز الدور الرادع للقضاء في مكافحة الفساد إجمالا وفي منع الإفلات من العقاب.
- فعيل الإطار المؤسسي لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وإنشاء مؤسسة وطنية لمحاربة الرشوة والفساد؛
- نشر الوعي بالآثار المدمرة للفساد وترسيخ قيم وسلوكيات النزاهة لدى الأجيال الصاعدة.
- عصرنة وتطوير الإدارة وتدقيق وضعيتها المؤسسية والبشرية
- رقمنة الوثائق والتعاملات الحكومية

محور عصرنة البنية الترابية للدولة الموريتانية: وتتضمن:

- إعداد مخطط شامل للإصلاح الترابي يكون أساسا لتقطيع إداري جديد وخلق أقطاب تنموية متكاملة.

- وضع حد نهائي لظاهرة التقري العشوائي وعدم قبول أي عذر في ذلك وتشجيع ومواكبة كل مبادرة تهدف إلى تجميع القرى المتجاورة.

- تسريع وتيرة نقل الصلاحيات والموارد إلى المجالس الجهوية والبلديات،

- محور الاقتصاد والتنمية السريعة
- يقدم الوزير الأول المختار ولد أجاي في سياسته الحكومية وعودا اقتصادية متعددة، تتأسس على:

- تحرير الاقتصاد وتشجيع الاستثمار وتهيئة الشروط الضرورية للإقلاع الاقتصادي المنشود

- إطلاق برنامج واسع في مجال البنى التحتية الطرقية العصرية يفك العزلة عن مناطق الانتاج ويفتح محاور طرقية للارتباط بالخارج.

- إعادة تأهيل وتوسيع وعصرنة البُنى التحتية المينائية الحالية: ميناء الصداقة، ميناء انواذيبو المستقل، ميناء خليج الراحة وميناء تأنيت، وتكييف ميناء انجاكو ليتناسب مع متطلبات المشاريع الغازية المستقبلية وإنشاء بنى تحتية جديدة كبناء ميناء في المياه العميقة في انواذيبو وميناء في اليابسة بكوكي وميناء لمواكبة حاجة تطوير مشاريع الهيدروجين الأخضر.
- إطلاق برنامج طموح لإنتاج وتوفير الطاقة بالقدرة والجودة والسعر
- إطلاق مشاريع مائية كبيرة في مجال السدود وشق القنوات والمحاور المائية بشكل يغطي حاجات كل القطاعات الاقتصادية وخصوصا القطاع الزراعي.
- توفير بنية تحتية رقمية تتيح بالحد الأقصى الممكن الاستفادة من التقنيات الجديدة.
- تحقيق السيادة الغذائية من خلال مدخلات زراعية متنوعة وتوسيع دائرة المساحات المزروعة، وتوفير المياه الضرورية، زيادة على الإصلاح العقاري، والإعفاء الضريبي للتجهيزات الزراعية
- إطلاق برنامج واسع للبحث والتكوين والإرشاد في مختلف الشعب الزراعية بالاعتماد على مؤسسات البحث والتكوين المهني والتعليم العالي الوطنية.
- تحقيق الاكتفاء في منتجات الثروة الحيوانية
- توسيع وتطوير وتجهيز البنى التحتية المينائية وبنى التخزين والحفظ والتبريد لتشجيع تفريغ كل منتوجنا على اليابسة؛
- زيادة إنتاج المعادن وتطوير أداء شركة اسنيم عصب الاقتصاد الموريتاني
- التحول المتسارع إلى تحقيق قطبية إقليمية لموريتانيا في مجال الطاقة المنخفضة الكربون
- استغلال أكثر أمانا وجدوائية للغاز الطبيعي المسال، وتطوير المراحل المستقبلية لحقل GTA احميم، وتسريع تنمية حقل بيرالله، وتشجيع تطوير الحقول المكتشفة الجديدة

- تعزيز إنتاج الهيدروجين الأخضر
- إنشاء مناطق صناعية جديدة
- محور تعزيز وتطوير الرأس المالي البشري: وذلك رافعات خمس هي: التعليم والتكوين والتشغيل والصحة والثقافة والرياضة، ويتضمن ملف التعليم سياسات تربوية متعددة تفضي إلى استيعاب 50 ألف طالب في التعليم العالي، واستيعاب 115 ألف شاب في مؤسسات التكوين المهني، إضافة إلى إنشاء مستشفيات مرجعية، وإطلاق برنامج واسع لدعم الصحة القاعدية، والوقائية، مع إرساء نظام للتموين بالأدوية الأساسية والمنتجات الطبية، مع إطلاق حرب على مهربي ومزوري الأدوية.
- محور تمكين الشباب: يأخذ هذا المحور اهتماما خاصا لدى الرئيس الغزواني، الذي أطلق على مأموريته الثانية لقب « تمكين الشباب»

وحدد الوزير الأول في إعلان حكومته فلسفة هذا التمكين بقيامه على «أساس متين من تعزيز وتجذر هويتنا الإسلامية والحضارية والثقافية لديه تلتزم الحكومة بوضع استراتيجيات قطاعية تهدف إلى النهوض بالأدوار التي يجب أن يلعبها قطاعا الشؤون الإسلامية والثقافة والفنون»

وتتضمن سياسة تمكين الشباب: العدالة في الاكتتابات العمومية، وتحسين فرص التشغيل وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع منح الأولوية للشباب المنحدر من الأوساط الأقل دخلا

- محور تخفيض المواد الأساسية: وتتوجه فيه الحكومة إلى تخفيض جزئي متدرج لأسعار المواد الأساسية.
- محور إنقاذ الشركات الكبرى: وخصوصا شركتي الكهرباء بتقسيمها إلى شركتين إحداهما لإنتاج والأخرى للتوزيع.

- حل مشكل الزحم المرورية: في العاصمة بتنفيذ قوانين السير، وفتح محاور طرقية جديدة
- رقمنة القطاع العقاري
- إنجاز منصات إلكترونية لرقابة الأداء الحكومي واستقبال شكاوى المواطنين.
- مراجعة الأجور ونظام التقاعد

رئيس الوزراء لا منسق للحكومة

يدير الوزير الأول الحالي المختار ولد أجاي عمله بسياسة الشغل الكامل للمقعد، وتتحدث مصادر متعددة أن ولد أجاي هو الوزير الفعلي لعدة قطاعات منها التعليم والمالية والإسكان، كما أنه يعمل بمنطق رئيس الوزراء الحاضر في كل التفاصيل والمشرف على كل الفعاليات، وليس بمنطق منسق العمل الحكومي الذي يفترضه القانون في منصب الوزير الأول

وبشكل خاص فقد ألقى الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني بكثير من ملفاته الصعبة إلى الوزير الأول، حيث أحال إليه تبعية المفتشية العامة للدولة، وأطلق له يدها في تفتيش القطاعات والمؤسسات العمومية، وهو ما أدى لحد الآن إلى إقالة عدد من كبار المديرين، وإلغاء صفقات عمومية كبيرة مثل إقالة مدير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ومديرة شركة الأدوية، وإلغاء صفقة تزويد وزارة التعليم بالطباشير

رهانات وتحديات أمام الوزير الأول

يواجه الوزير الأول وحكومته تحديات متعددة أبرزها:

- تحدي انسجام أقطاب الحكومة: وخصوصا القطاعات السيادية التي تديرها شخصيات ثابتة ومعمرة في حكومة ولد الشيخ الغزواني، ويعني الأمر بشكل خاص تحدي إدارة علاقة توازن وانسجام مع وزير الداخلية، وتحييد وزيري العدل والخارجية، ورغم حالة المصالحة والانسجام الهش فإن الوضعية بشكل عام قابلة للانفراط في أي وقت بين الطرفين.

- تحدي الإنجاز: وخصوصا فيما يتعلق بتخفيض الأسعار، وامتصاص غضب الجماهير تجاه صعوبة الظروف الاقتصادية، خصوصا أن التخفيضات المتتالية التي أعلن عنها الوزير الأول بالاتفاق مع اتحاد أرباب العمل ما زالت طفيفة جدا
- تحدي المحاربة الشاملة للفساد: وسط حديث متواصل عن وجود مناطق محمية أو قطاعات لا يمكن أن تنالها يد التفتيش، زيادة على صعوبة تقصي كل الفساد الذي عانت منه موريتانيا.
- تحدي صناعة الصورة: حيث نجح خصوم ولد اجاي طيلة سنوات في تقديمه على أنه الرجل المهتم فقط بجباية الضرائب وخنق الموظفين والقطاعات الحكومية، وهو ما يتطلب من الرجل تقديم صورة إيجابية أخرى أكثر قربا من المواطنين.

رئاسيات 2024.. أحجام ثابتة لمختلف عناصر المشهد السياسي

لم تضف الانتخابات الرئاسية المنظمة في موريتانيا في 2024/6/29 مفاجأة كبيرة، حيث أثبتت ما كان متوقعا من أحجام وأوزان سياسية، مع ظهور ملاحظات متعددة، تتعلق بسلوك الناخب الموريتاني وتوجهات الناخبين، إضافة إلى نوعيات الخطاب السياسي الذي حملته برامج المنتخبين، وقد جاءت الانتخابات في سياق دستوري إلزامي لا محيد عن تنظيمه، وفي سياق سياسي متوج لنصر كبير حققه حزب الأغلبية الأول بسيطرته على أغلبية المجالس البلدية والنيابية، وكامل المجالس الجهوية.

غير أنها تأتي أيضا بعد أن أصبحت التهدئة السياسية في موريتانيا على محك شديد، بسبب تصاعد الخطاب المعارض لسياسات الحكومة، وصعود أسماء جديدة داخل المشهد السياسي ومن أبرز ما ينبغي التوقف عنده في الانتخابات المذكورة.

- وجود مرشحين لأول مرة: نافس الرئيس محمد ولد عبد العزيز سبعة مرشحين أجاز المجلس الدستوري ترشحهم للرئاسة، ومن بين هؤلاء 4 يترشحون لأول مرة في حياتهم، ويعبرون أيضا عن مستوى كبير من التنوع المجتمعي وهم على التوالي

- العيد ولد محمدن: وهو قانوني شاب ونائب برلماني ينتمي إلى قومية الحراطين، وهو التفت حوله مجموعات متعددة من الشباب الموريتاني من مختلف الشرائح، وامتاز خطابه بكثير من الحماس والراديكالية، والتنوع في الخطاب الذي سعى إلى أن يكون وطنيا، دون أن يغفل المظالم الحقوقية التي كان حضورها بارزا في خطابه، كما يتحدث عن دعم مالي حصل عليه المرشح المذكور من بعض الدوائر المالية التقليدية، وخصوصا رجل الأعمال محمد ولد بوعماتو، وقد استطاع هذا المرشح حصد
- حمادي ولد سيدي المختار: وهو فقيه يرأس حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية تواصل (حزب التيار الإخواني في موريتانيا) وقد جاء ترشيحه بديلا عن دعم الحزب لمرشح آخر، كما هي عادة الإسلاميين التي- خرقوها مرة واحدة سنة 2009)، وقد امتاز خطابه طيلة الحملة ببروز خطاب الهوية الإسلامية، والتأكيد على مطلب ووعد تطبيق الشريعة الإسلامية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، مستعيدا خطابا دينيا كان الحزب قد أغفله خلال فتراته المنصرمة، لصالح خطاب سياسي تدبيري، وقد أدى هذا الخطاب إلى استقطاب الدائرة التقليدية للإسلاميين، ومكنت المرشح من الحلول ثالثا بنسبة 12% من أصوات الناخبين
- أوتاما سوماري: وهو طبيب من قومية الصوننكي الزنجية: يعمل مديرا لمستشفى الأعصاب في موريتانيا، وقد قدم خطابا سياسيا وحدويا، وقد التفت حوله مجموعات شبابية سياسية أغلبها قادم من اليسار، إضافة إلى داعمين من مجموعته العرقية.
- مامادو بوكار با: وهو قيادي تاريخي في حركة أفلام المطالبة بحقوق الزنوج الموريتانيين، وقد جاء خطابه امتدادا لمطالب الحركة وأدبياتها في انتقاد هيمنة العرب على السلطة، وإعادة التذكير بقتلى الزنوج في المؤسسات العسكرية والأمنية

وإلى جانب هؤلاء المرشحين الأربعة كان الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني المرشح الثاني من حيث الأقدمية في السن، كما كان المرشح الذي تتوجه إليه سهام نقد مختلف المترشحين، ليكون خلال الأسبوع الأول من حملته في موقف دفاع دائم عن إنجازاته،

قبل أن ينتقل في الأسبوع الثاني إلى أسلوب خطابي جديد، جمع بين الوعد والوعيد، حيث أكد استعداده لتقبل النتائج وتهنئة الفائز مهما كان، فيما مال في الشق الثاني إلى التأكيد على مسؤوليته تجاه الدولة، وتصديه لأي محاولة للإضرار بالمواطنين، في أسلوب تهديدي، تجاه أحداث الشغب التي تعرضت لها مدينة نواذيبو، من أنصار المترشح بيرام ولد اعبيدي

وفي منافسة ولد الشيخ الغزواني بزر خطاب بيرام ولد الداه ولد اعبيدي الذي يعتبر عميد المترشحين للرئاسة في موريتانيا، حيث يترشح للمرة الثالثة، ويحافظ للثالثة أيضا على الرتبة الثانية.

وقد جاءت نتائج الانتخابات المذكورة على النحو الآتي

%	الأصوات	الحزب	
56.12	554,956	الإنصاف	محمد ولد الغزواني
22.10	218,546	قطب التناوب الديمقراطي	بيرام ولد عبيدي
12.78	126,340	التجمع الوطني للإصلاح والتنمية	حمادي ولد السيد مختار
3.57	35,288	الجبهة الجمهورية للوحدة والديمقراطية	العيد محمدين مبارك
2.39	23,617	التحالف من أجل العدالة والديمقراطية/ حركة التجديد	Mamadou Bocar Ba
2.06	20,360	مستقل	Outouma Antoine Souleimane Soumaré
0.98	9,722	مستقل	محمد لمين المرتجي الوافي

استفتاء على الخطاب الحقوقي للنظام والمعارضة

وإذا كانت النتائج بالفعل قد مكنت الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني من الحصول على مأمورية ثانية، وبنسبة تفوق ما حصل عليها في رئاسيات 2019، فإنها أظهرت أيضا نجاحا جزئيا لاستيراتيجيته في معالجة قضايا المهمشين، وتحسين الخطاب الحقوقي للدولة، حيث حل أولا في ولايات الضفة المحسوبة تقليديا على المعارضة العرقية، وفي المقابل كانت نسب التصويت بشكل عام في الولايات ذات الأغلبية العربية ضعيفة جدا، وهو ما فسره بعض المراقبين بتذمر المجتمع العربي مما رآه تركيزا تاما لسياسات الدولة على مناطق الهشاشة، ومناطق الأقليات العرقية، إضافة إلى انتهاج خطاب ينتقد الأدبيات التقليدية للتراتبية المجتمعية في موريتانيا، وهو ما يعني تلقائيا انتقاد تراث وقيم المجموعة العربية التي ينتمي إليها الرئيس وأغلبية حكومته وأركان نظامه.

كما أظهرت النتائج أيضا تمكن المرشح بيرام ولد الداه ولد اعبيدي من استقرار واستمرار مركزيته في المشهد السياسي، حيث نال نسبة تصويت عالية وخصوصا في مناطق الضفة، التي تعيش حالة اندماج بين قوميتي الحراطين والزنوج، وتظهر النتائج بجلاء أن المجتمع السياسي الزنجي يميل إلى خطاب بيرام أكثر من مثله إلى الخطابات الصادرة عن النخب السياسية الزنجية، وربما لوجود «الخصم المشترك» بين الطرفين وهو المجتمع العربي والسلطة الممثلة وفق الخطاب العرقي المعارض.

وفي المقابل أيضا حصل مرشح حزب الإسلاميين حمادي ولد سيدي المختار على 12% من أصوات الناخبين ليحل في المرحلة الثالثة، وبفارق 10 نقاط عن صاحب الرتبة الثانية، وتبدو هذه النتيجة طبيعية لاعتبارات متعددة منها:

- حجم الحزب الذي شهد هزات وانسحابات قوية خلال الفترة المنصرمة
- نوعية الخطاب الديني والهوياتي الذي قدمه المرشح المذكور
- ضعف الوسائل المادية للحزب، بسبب نزوح عدد كبير من رجال الأعمال الداعمين له

إلى صف النظام وتحولهم تلقائيا إلى خصوم منافسين

وإذا كانت هذه النتائج قد أثارت موجة غضب عارمة في مناطق الأقليات الزنجية وبعض أحياء العاصمة نواكشوط، وأدت إلى سقوط 3 قتلى في مدينة كيهيدي، وآخر في مدينة بوكي، إما بفعل الاختناق في مخافر الشرطة، أو برصاصها، فإن الحكومة الموريتانية قد استطاعت امتصاص الأزمة عبر سياستي الاعتذار والتهدئة، والحسم الأمني، دون أن يعني ذلك القضاء على بؤر التوتر التي أصبحت بالفعل مصاحبة لكل انتخابات رئاسية في موريتانيا.

آفاق العام 2025

يعبر الموريتانيون عام 2025، محملين بإخفاقات العقود والأنظمة والحكومات المتعاقبة، وبوعود كثيرة جدا، وكبيرة، وخصوصا من الحكومة الجديدة التي ستجد نفسها مرغمة على تقديم إجابات عملية بشأن وعود كبيرة منها:

- تحديث وعصرنة مدينة نواكشوط
- إكمال تأهيل المدن الكبرى في البلاد
- إقامة حوار سياسي وطني شامل

وبشكل عام فإن موريتانيا تعيش العام 2024 في سياق أفقين إيجابيين مهمين هما:

- الرافد الاقتصادي النسبي مع ابتداء تصدير شحنات الغاز الطبيعي المسال: ورغم أن عائدات هذه المرحلة ضعيفة جدا مقارنة مع تكاليفها، إلا أنها تفتح بداية تحول اقتصادي يمكن أن يؤثر إيجابيا على حياة المواطنين، إذا ما تمكنت السلطة من إدراته بأمانة واحترافية وشفافية.
- أفق الحوار السياسي الشامل: الذي يتوقع انطلاقه في الفصل الأول من العام 2025، والذي يتوقع أن يرسم الملامح الدستورية، ويعيد تشكيل الساحة الحزبية لما بعد الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني

وبين هذين الأفقين ما تزال عقبات كبيرة تواجه البلد، وخصوصا في ملفاته الكبرى، ومنها:

- التنامي المتواصل لخطاب التصعيد والتمايز العرقي
- التقاعد القسري للنخب السياسية ذات البعد التاريخي والحركي والفكري
- الضعف الشديد في مخرجات التعليم وأداء الاقتصاد
- انتشار الفساد وسوء التسيير وضعف الإدارة.

ينضاف إلى ذلك بعد آخر لا يقل أهمية وهو تسيير العلاقة مع الجوار المضطرب، وخصوصا في منطقة الساحل، حيث تضيف موريتانيا بشكل مستمر إلى أعبائها الاقتصادية والأمنية أعباء استضافة مئات الآلاف من اللاجئين الأزواديين

وبين الآفاق والعوائق تواصل موريتانيا في ظل حكم ولد الشيخ الغزواني سياسة العبور الهادئ في مسارات مستقرة.

تم بحمد الله

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

برنامج الدراسات العليا

(الإدارة الاستراتيجية والتفكير والتخطيط الاستراتيجي)
(دبلوم - ماجستير - دكتوراه - زمالة)

المناهج العلمية:

1) التحليل الاستراتيجي
2) الجيوبوليتيك
3) الجغرافية السياسة
4) مدخل لعلم الاستراتيجية
5) التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
6) دراسات متقدمة في التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
7) التفكير الاستراتيجي
8) الإدارة الاستراتيجية للبيئة
9) دراسات أمنية متقدمة
10) الإدارة الاستراتيجية القومية
11) صناعة القرار
12) مدخل إلى الدراسات المستقبلية
13) الدراسات الاستراتيجية الإسلامية
14) مناهج البحث العلمي
15) الاستراتيجية والسياسة الدولية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

هيئة التدريس:

- الأستاذ الدكتور / محمد حسين أبو صالح

أستاذ التخطيط الاستراتيجي القومي (السودان)

- الأستاذ الدكتور / وليد عبد الحي

أستاذ الدراسات المستقبلية في جامعة اليرموك / الأردن

- الدكتور / مصطفى شاهين

أستاذ الاقتصاد بكلية أوكلاند الأمريكية (الولايات المتحدة الأمريكية)

- الأستاذ الدكتور / عبد الستار رجب

أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة قرطاج (تونس)

- الدكتور / أسامة عيدروس

أستاذ مشارك بجامعة أم درمان قسم العلوم السياسية (السودان)

- الدكتور / محمد نعمة الله

أستاذ التفكير الاستراتيجي بأكاديمية نميري العسكرية (السودان)

- الدكتور / جمال نصار

أستاذ الفلسفة والمذاهب الفكرية في جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم (تركيا)

- الدكتور / داود بابكر

أستاذ في معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية بجامعة أم درمان (السودان)

الشراكات والاعتمادات:

جامعة ماردين ارتكلو
ماردين/تركيا

جامعة ابن خلدون
اسطنبول/تركيا

جامعة صباح الدين زعيم
اسطنبول / تركيا

جامعة نجم الدين اربكان
قونيا / تركيا

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

نادي الشباب «للتفكير الاستراتيجي»

* **من نحن:**

- **مجموعة شبابية رائدة في مجال التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية ودراسات المستقبل بالمنطقة.**

* **الاهداف:**

- توجيه جيل الشباب للدراسات والتخصصات في التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل.
- تمكين الشباب من امتلاك ادوات ومهارات التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية في مختلف التخصصات وإكسابهم الخبرات العملية في ذلك.
- المساعدة على اخراج وتطوير مجموعة من المشاريع الشبابية والتنموية في الإطار الاستراتيجي.
- إيجاد فرص وتوظيف لاستثمار مخرجات البرامج والمشاريع الشبابية في تطوير المجتمعات
- المساهمة في تطوير أبحاث ومناهج الدراسات الاستراتيجية ودراسات المستقبل.

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

* خدمات النادي:

- تقديم الاستشارات للشباب في مجالات التخصصات المختلفة وتطوير الذات وتنمية الإبداع والتفكير وتطوير المشاريع والابتكارات.
- توفير فرص استثمار الشراكة الإبداعية الإنتاجية بين الشباب الباحثين والمبدعين والمبتكرين وبين سوق العمل والشركات.
- إتاحة الفرصة للشباب للالتحاق في دورات الوعي الاستراتيجي والبرنامج السنوي لها.
- مساعدة الشباب الباحثين والدارسين للحصول على خدمة مجانية أو خصومات للكتب والمراجع من الجهات والناشرين.
- تسهيل تسجيل الشباب في مجال الدراسات الجامعية والدراسات العليا خصوصاً في مجالات التفكير والتخطيط الاستراتيجي.
- تقديم منح كاملة أو منح جزئية للدراسات العليا في مجال التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل وفق الشروط والضوابط التي تضعها جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- مساعدة الشباب الباحثين في نشر بحوثهم في المجلات المحكمة.
- الاستفاده من قاعدة بيانات جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- توثيق التعاون بين الباحثين الشباب والمراكز الأعضاء في الجمعية للتعاون البحثي.

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط

العالم وجائحة كورونا «السيناريو المتوقع للعالم العربي»

ندوة تطوير مراكز التفكير الاستراتيجي .... 11 ديسمبر 2015 اسطنبول

الأطراف الفاعلة .. الحالة الجيواستراتيجية في المنطقة (تقدير موقف)

تحليل حركة المتغيرات ... الأزمات : (العراقية - السورية - اليمنية - الليبية - المصرية)

الأزمات بين السعودية وإيران .. مآلات وسيناريوهات

مستقبل المنطقة في ظل مرور مائة عام على اتفاقية «سايكس بيكو»

مستقبل المنطقة من منظور السياسيين ومراكز البحث والتفكير الاستراتيجي

تحليل حركة المتغيرات (التوصيف والتحليل والتوقعات)

المستجدات السياسية والاستراتيجية على المنطقة وتأثيراتها

على الوضع الجيواستراتيجي في المنطقة

ما بعد الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا... التحديات والسيناريوهات

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي لعام 2017

التقرير الاستراتيجي لعام 2018

التقرير الاستراتيجي لعام 2019

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي لعام 2020

التقرير الاستراتيجي لعام 2021

التقرير الاستراتيجي لعام 2022

التقرير الاستراتيجي لعام 2023